

الجزء الثامن

الجزء الثامن

بئر - بيطرة

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

مطبعة الموسوعة الفقهية

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص.ب ١٣ - وزارة الأوقاف والمشؤون الإسلامية - الكويت



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثامن

بئر - بيطرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ، فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

بائة

التعريف :

١ - البائة لغة : النكاح،^(١) كني به عن الجماع ،
إما لأنه لا يكون إلا في المنزل غالبا ، أو لأن
الرجل يتبوا من أهله - أي يستمكن منها - كما
يتبوا من داره .^(٢)

وفي الحديث : «يا معشر الشباب ! من
استطاع منكم البائة فليتزوج ، فإنه أغض
للبصر وأحصن للفرج» .^(٣) ومن لم يستطع فعليه
بالصوم ، فإنه له وجاء» .

وقال شارح المنهاج : البائة : مؤن
النكاح .^(٤)

(١) لسان العرب المحيط مادة : «بواء» .

(٢) حديث : «يا معشر الشباب . . . » أخرجه البخاري
(الفتح ١١٣/٩ - ط السلفية) . وسلم (٢/ ١٠١٨ - ط
الحلبي) .

(٣) المصباح المنير مادة : «بائة» .

(٤) المحلى على المنهاج بحاشيتي قليوبي وعميرة ٢٠٦/٣ ط
مصطفى الحلبي .

بئر

انظر : آبار

بئر بضاعة

انظر : آبار



ومنهم من قال بحرمة إضراره بالمرأة^(١) ويختلف الفقهاء في حكم النكاح بالنسبة لمن وجد الباءة، ولم تتق نفسه للوطء، منهم من يرى أن النكاح أفضل^(٢) ومنهم من يرى أن التخلي للعبادة أفضل^(٣) وتفصيل ذلك كله يذكره الفقهاء في أول كتاب النكاح.

باءى

انظر : بءو



الألفاظ ذات الصلة :
٢ - أ - الباء : هو الوطء .
ب - أهبة النكاح : القدرة على مؤنيه من مهر وغيره، فهي بمعنى الباءة على قول من فسر الحديث بذلك^(١)
الحكم الإجمالي :
٣ - الباءة بمعنى الوطء تنظر أحكامها في موضوعها (ر: وطاء).

أما بمعنى مؤن النكاح فإن من وجدها، وكانت نفسة تنسوق إلى الوطء، ولا يخشى الوقوع في المحرم، استحب له النكاح^(٢) لقوله ﷺ : «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج...» الحديث.
فإن كان يتحقق الوقوع في المحذور، فيفترض عليه النكاح، لأنه يلزمه إعفاف نفسه، وصونها عن الحرام. قال ابن عابدين: ولأن مالا يتوصل إلى ترك الحرام إلا به يكون فرضا^(٣).

أما إن وجد الأهبة، وكان به مرض كهرم ونحوه، فإن من الفقهاء من كره له النكاح^(١)

(١) المحلي على المنهاج بحاشيتي قليوبي وعميرة ٢٠٦/٣. والخطاب ٤٠٣/٣

(٢) المراجع السابقة، والمغني ٤٤٦/٦

(٣) المغني ٤٤٦/٦، وابن عابدين ٧٦٠/٢، وشرح المنهاج بحاشية القليوبي ٢٠٦/٣

(٤) المحلي على المنهاج ٢٠٧/٣

(١) المواق هامش الخطاب ٤٠٣/٣

(٢) المغني ٤٤٨/٦

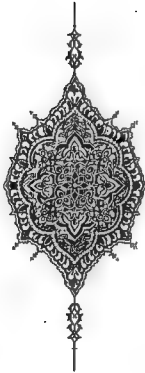
(٣) المرجع السابق، والمحلي على المنهاج ٢٠٦/٣

وتفصيل ذلك في أبواب الجنائيات،
والديات. ^(١)

بازلة

باسور

انظر : أعذار



التعريف :

١ - من معاني البزل في اللغة : الشق . يقال :
بزل الرجل الشيء يبزله بزلا : شقه . والبازلة من
الشجاج : هي التي تبزل الجلد ، أي تشقه ،
يقال انبزل الطلع : أي تشقق. ^(١)

أما في استعمال الفقهاء : فهي التي تشق
الجلد ويرشح منها الدم . وسماها بعضهم -
ومنهم الحنفية - الدامعة ، لقلة ما يخرج منها من
الدم ، تشبيها بدمع العين ، وسميت أيضا :
الدامية .

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن في البازلة
حكومة عدل في العمد وغيره ، وقال المالكية :
فيها القصاص في العمد .
ولما كانت البازلة من أنواع الجراح في
الجنائيات تكلم الفقهاء عنها في القصاص
والديات .

(١) الاختيار ٥/ ٤١ ، وحاشية اللصوفي ٤/ ٢٥١ ، وجواهر
الإكليل ٢/ ٢٥٩ ، وشرح روض الطالب ٤/ ٢٢ ، وقلوبي
٤/ ١١٣ ، والمغني ٨/ ٥٤ ط السعدية .

(١) لسان العرب مادة : «بزل» .

باضعة

باطل

التعريف :

انظر : بطلان

١ - من معاني البضع في اللغة: الشق. يقال: بضع الرجل الشيء يبعثه: إذا شقه. ومنه الباضعة: وهي الشجة التي تشق اللحم بعد الجلد، ولا تبلغ العظم، ولا يسيل بها الدم.^(١)

باغي

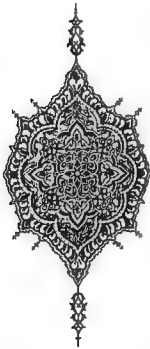
الحكم الإجمالي :

انظر : بغاة

٢ - الباضعة من أنواع الجراح في الرأس، وقد تكلم الفقهاء عن حكمها في الجنايات والديات، وتفصيلها فيها.

فلذهب جمهور الفقهاء إلى أن فيها حكومة عدل في العمد وغيره، وهي ما يقدره أهل الخبرة تصويرها عن الجناية، بما لا يزيد عن دية أصل العضو المصاب.

وقال المالكية: فيها القصاص في العمد.^(٢)



(١) لسان العرب في مادة «بضع».

(٢) الاختيار ٤١/٥ ط دار المعرفة، وحاشية الموسوي

٢٥١/٤، وجواهر الإكليل ٢/٢٥٩ ط الياز، وتشرح

الروض ٢٢/٤ ط المكتب الإسلامي، والقيسوي

١١٣/٤، والمغني ٨/٥٤ ط الرياض.

ولا تختلف معاني هذه الألفاظ في الفقه عنها
في اللغة، إلا أن الشافعية يوقعون الطلاق بلفظ
«ألبت» رجعيًا إن كانت المطلقة مدخولاً بها،
ونوى بها أقل من الثلاث. ^(١)

كما أنهم يعبرون عن خلو العقد عن الخيار
بالبت فيقال: البت على البت. ^(٢)

وهو راجع إلى المعنى اللغوي كما لا يخفى .
وكذا يعبرون عن المعتدة التي طلقت ثلاثاً،
أو فرّق بينها وبين زوجها بخيار الجب والعنة
ونحوهما بمعطلة البت، وهي خلاف
الرجعية. ^(٣)

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب المالكية والحنابلة إلى وقوع الطلاق
ثلاثاً، فيمن طلق زوجته بقوله: هي بنة، لأنه
طلق امرأته بلفظ يقتضي البينة. والبت: هو
القطع، فكانه قطع النكاح كله، واحتجوا على
ذلك بعمل الصحابة. ^(٤)

وعند الحنفية يقع واحدة بائنة، لأنه وصف
الطلاق بما يحتمل البينة. ^(٥) وقال الشافعية :

(١) ابن عابدين ٤٤٩/٢، وجواهر الإكليل ٣٤٥/١،
والشرواني ٤٧/٨، ٤٨، ومختصر المازني مع الأم ٧٤/٤ ط
الأولى، والأم ١٦٢/٤ ط الأولى، والقيسوي ٣٢٥/٣
والمغني ١٢٨/٧، ٢٣٠/٩ ط ٣
(٢) الدرر ١٦/٣ ط الحلبي.

(٣) البحر الرائق ١٦٣/٤، وابن عابدين ٦١٧/٢

(٤) جواهر الإكليل ٣٤٥/١، والمغني ١٢٨/٧ ط الرياض.

(٥) ابن عابدين ٤٤٩/٢

بنات

التعريف :

١ - البنات في اللغة : القطع المستأصل . يقال :
بنت الحبل : أي قطعه قطعاً مستأصلاً .
ويقال : طلقها ثلاثاً بنة وبناتاً : أي بنة بائنة ،
يعني قطعاً لا عود فيها . ويقال : الطلقة
الواحدة بُتّ وبُتتْ : أي تقطع عصمة النكاح
إذا انقضت العدة ، كما يقال : حلف على ذلك
يمينا بنة وبنة وبناتاً : أي يمينا قد أمضاها .

ومثل البنات : البت ، وهو مصدر بت : إذا
قطع . يقال : بتّ الرجل طلاق امرأته ، وبّت
امرأته : إذا قطعها عن الرجعة . وأبت طلاقها
كذلك .

ويستعمل الفعلان : بتّ وأبت لازمين
كذلك ، فيقال : بتّ طلاقها ، وأبت ، وطلاق
باتّ وببت ، كما يستعمل البت بمعنى الإلزام
فيقال : بتّ القاضي الحكم عليه : إذا قطعه ،
أي ألزمه ، وبت النية : جزمها. ^(١)

(١) تاج المروس ، والمرجع للمعالي «البنات» ، ومصليب
الأسماء واللغات ، والأساس ، والزاهر ص ٣٢٤ ، والمصباح
المنير مادة «بتت» .

يرجع إلى مانواه. وهي رواية عند الحنابلة اختارها أبو الخطاب منهم^(١).

وتمام الكلام على ذلك عمله كتاب الطلاق. مواطن البحث :

٣ - تعرض الفقهاء للبتات - ومثله بقية المصادر والمشتقات - في كتاب الطلاق، في الكلام على ألفاظ الطلاق كما سبق.

كما تعرضوا في كتاب العدة لمعنى البت، وهل عليها الإحداد^(٢).

وفي الظاهر يذكرون أن البتات يلزم الزوجة إن ظاهر منها زوجها بلفظ كئائي، ونوى به الطلاق، على تفصيل في ذلك^(٣).

وفي الأيمان ذكروا معنى الخلف على البت، ومقابلته الخلف على العلم، أو على نفى العلم، ومتى يخلف الخلف على البت^(٤).

وفي الشهادة ذكروا بينة البت، ومقابلتها بينة السماع، ومتى تقدم الأولى على الثانية^(٥).

وفي البيع تعرضوا لذكر البيع على البت، باعتباره مقابلاً للخيار فيه^(٦).

(١) الشرواني ٤٧/٨، ٤٨، ط الممنية، وغصن المزي ٧٤/٤ ط الأولى، والأم ١٦٢/٤ لها بعدها، والمغني ١٢٨/٧

(٢) البحر الرائق ١٦٣/٤، وابن عابدين ٦١٧/٢

(٣) الشرح الصغير ٦٣٩/٢ ط دار المعارف.

(٤) المغني ٢٣٠/٩ ط الثانية، ١١٨/١٢ ط الأولى، وانظر القليوبي ٢٩٢/٣

(٥) الشرح الصغير ٢٧٨/٤ ط دار المعارف.

(٦) الدسوقي ١٦/٣

بتر

التعريف :

١ - البتر لغة : استئصال الشيء بالقطع، يقال: بتر الذنب أو العضو: إذا قطعه واستأصله، كما يطلق على قطع الشيء دون تمام، بأن يبقى من العضو شيء.

وقد استعمل اصطلاحاً بهذين المعنيين عند الفقهاء. وقد يطلق على كل قطع، ومنه قولهم: سيف بتر أي قاطع.

الحكم الإجمالي :

٢ - البتر إما أن يكون عدواناً بجناية، عمداً أو خطأ، وذلك محرم. وإما أن يكون بحق، كقطع اليد حداً أو قصاصاً. وإما أن يكون من وسائل العلاج بقطع اليد المصابة بالأكلة لمنع السراية للبدن.

تطهير موضع البتر :

٣ - من قُطعت يده من دون المرفق غسل مابقي من محل الفرض، وإن قطعت من المرفق غسل العظم الذي هو طرف العضد، لأن غسل

العظمين المتلاقين من الذراع والعضد واجب، فإذا زال أحدهما غسل الآخر. وإن كان من فوق المرفقين سقط الغسل لعدم علة^(١). وللتفصيل ينظر (الوضوء، والغسل).

بتر الأعضاء لضرورة :

٤ - يجوز بتر عضو فاسد من أعضاء الإنسان، خوفاً على سلامة الجسم من انتشار العلة في الجميع.

والتفصيل في (طب، وتداوي).

أعضاء الحيوان المبتورة :

٦ - ما بتر من أعضاء الحيوان الحي المأكول اللحم حكمه حكم ميتته، في حل أكله وفي نجاسته أو طهارته. فلو قطع طرف شاة أو فخذها لم يحل، ولو ضرب سمكة فقطع جزءاً منها حل أكله، لأن ميتتها حلال، وذلك لقول النبي ﷺ: «ما قطع من البهيمة - وهي حية - فهو كميت»^(١).

وهذا على خلاف وتفصيل يذكر في موضعه.

(ر: صيد، ذبائح).

وما بتر من أعضاء الإنسان حكمه حكم الإنسان الميت في الجملة، في وجوب تغسيله وتكفينه^(٢) ودفنه وفي النظر إليه (ر: جناز).



بتر الأعضاء في الجنائيات :

٥ - بتر أعضاء الغير عمداً عدواناً يجب فيه القصاص، بشروطه المبينة في مباحث القصاص فيما دون النفس، وقد يعدل عن القصاص لأسباب معينة تذكر في موضعها. (ر: قصاص - جنائيات).

أما بتر العضو خطأ فتجب فيه الدية المقدرة لذلك العضو شعراً أو الأرض بالاتفاق. ويختلف مقدارها باختلاف العضو المبتور.^(٣) (ر: ديات).

(١) حديث: وما قطع من البهيمة... أخرجه أحمد (٢١٨/٥) - ط الميمنية والحاكم (٢٣٩/٤) - ط دائرة المعارف العثمانية وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) ابن عابدين ١٣٨/١ و٥٨٠، والنسائي ٥٤/١، وقليوبي ٣٢٨/١، ٢٤٢/٤، والمغني ٧٣/١، ٧٤، و٥٥٦/٨، ٥٥٧، والنسائي ٢٣١/١، ٢٣٢، شرح الروضة ١١/١٠.

(١) ابن عابدين ٥٥/١، والخرشبي ١٢٣/١ ط بولاق - صائر، وقليوبي ٤٩/١، والمغني ١٢٣/١ (٢) ابن عابدين ٣٥٣/٥، والقليوبي ١٤٥/٤، والمغني ٧٥٨/١، والنسائي ٢٥٤/٤ ط دار الفكر.

بتراء

بتع

التعريف :

١ - البتع : نبيذ يتخذ من العسل في اليمن .^(١)

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب الجمهور من الفقهاء إلى أن كل مسكر هو خمر ، يحرم شربه ، ويحرم بيعه ، واحتجوا لذلك بعموم الحديث : « كل شراب أسكر فهو حرام »^(٢)

ويقوله ❸ : « ما أسكر كثيره فقليله حرام »^(٣)

وبناء على ذلك فالبتع عندهم حرام ، لأنه مما يسكر كثيره .^(٤)

التعريف :

١ - البتر لغة : القطع ، والبتراء من الشياه : مقطوعة الذنب على غير تمام ، يقال للأنثى : بتراء ، ولذا ذكر : أبت .
واصطلاحا : لا يختلف معناه عن المعنى اللغوي .^(١)

الحكم الإجمالي :

٢ - استعمل العلماء لفظة « بتراء » في الشاة المقطوعة الألية ، حيث تكلموا عنها في الهدي والأضحية . فعند الحنفية والمالكية والشافعية البتر من العيوب التي تمنع الإجزاء في الأضحية والهدي .

وأما الحنابلة فلم يعدوا ذلك عيبا يمنع الإجزاء^(٢) (ر : أضحية ، هدي)

(١) لسان العرب ، والمغرب ، وعمدة القاري ٦٩/٢٢ وما بعدها طبع النيرة .

(٢) حديث : « كل شراب أسكر فهو حرام » أخرجه البخاري (الفتح ٤١/١٠ ط السلفية) ومسلم (٣/١٥٨٥ ط الحلبي)

(٣) حديث : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » . أخرجه الترمذي (٢٩٢/٤ ط الحلبي) وقال ابن حجر في التلخيص (٣/٧٣ ط شركة الطباعة الفنية) : رجاله ثقات .

(٤) فتح الباري ٣٤/١٠ ، وشرح معالي الآثار للطحاوي (٣٢٦/٢ طبع الهند

(١) المصباح ولسان العرب مادة « بتر » .

(٢) ابن عابدين ٢/٢٥١ ، ٢٠٦/٥ ، وبداية المجتهد ١/٣٥ ، والخطاب ٣/٢٤١ ، والقليوبي وعميرة ٤/٢٥١ ، والمغني ٣/٥٥٢ ، ٨/٦٢٥

وذهب الحنفية إلى أن الخمر هي: التي من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد، وأنها هي المحرمة لعينها، لقول رسول الله ﷺ: «حرمت الخمر لعينها»^(١) دون غيرها من سائر الأشربة.

بتلة

التعريف :

١ - بتل في اللغة: بمعنى قطع، والمتبتل: المنقطع لعبادة الله تعالى. والبتلة: المنقطعة.

ولما كان الطلاق قطعاً لحبل الزواج، حيث تصبح المرأة به منقطعة عن زوجها، فإنه قد يكتنى به عن الطلاق، فيقال: أنت بتلة أي طالق.^(٢) ولذلك اعتبر الفقهاء لفظ «بتلة» من كنايات الطلاق الظاهرة، ولم يكن صريحاً، لأنه قد يقصد به الانقطاع في غير النكاح.

الحكم الإجمالي :

٢ - اتفق الفقهاء على أن لفظ «بتلة» من كنايات الطلاق، وأنه لا يقع بها الطلاق إلا بالنية - كما هي القاعدة في الكنايات - وأنه إن نوى بها واحدة وقعت واحدة، وإن نوى بها ثلاثاً

(١) المصباح الثنير، ولسان العرب، وأساس البلاغة مادة:

وبتل، والحرفي ٤/ ٤٤

قالوا: لا يحرم شرب البتع مادام شاربه لا يسكر منه، فإذا وصل إلى حد الإسكار حرم، ولذلك فإن رسول الله ﷺ لما سئل عن البتع قال: «كل شراب أسكر فهو حرام» يعني شرب منه حتى السكر، ولكنهم كرهوا شربه لدخوله في جملة ما يكره من الأشربة، ولذلك قال عنه أبو حنيفة: البتع خمر يمانية.^(٣) يقصد أن أهل اليمن يشربون منه حتى السكر، ومأحل شربه حل بيعه.

وتفصيل ذلك يذكره الفقهاء في كتاب الأشربة.

بتعة

انظر : بتلة

(١) حديث: «حرمت الخمر لعينها...» أخرجه العقيلي مرفوعاً في الضعفاء، كما في نصب الراية ٤/ ٣٠٦ ط المجلس العلمي، وأعله بمحمد بن القسرات. وصوب الدارقطني كونه موقوفاً على ابن عباس. (سنن الدارقطني ٢٥٦/ ٤ ط دار المحاسن)

(٢) عمدة القاري ٢١/ ١٧٠

وقع ثلاث، وإن أطلق فلم ينوعدا، فمنهم من قال: يقع واحدة، ومنهم من قال: يقع ثلاث، وتفصيل ذلك في مصطلح (طلاق).^(١)

بحر

التعريف :

١ - البحر : الماء الكثير، ملحاً كان أو عذبا، وهو خلاف البر، وإنما سمي البحر بحرا لسعته وانبساطه، وقد غلب استعماله في الماء المالح حتى قل في العذب.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النهر :

٢ - النهر : الماء الجاري، يقال : نهر الماء إذا جرى في الأرض، وكل كثير جرى فقد نهر، واستنهر^(٣)

ولا يستعمل النهر غالبا إلا في الماء العذب، خلافا للبحر.

ب - العين :

٣ - العين : ينوع الماء الذي ينبع من الأرض ويجري.^(٤) وهي من الألفاظ المشتركة، لأنها

بحج

انظر : كلام



(١) لسان العرب والكلبيات مادة : بحر ١ / ٣٩٠، وحاشية

الطحاوي على مراقي الفلاح ص ١٣

(٢) لسان العرب، والمصباح المنير، والمغرب مادة : نهر

(٣) لسان العرب مادة : عين، والفواكه الدواني ١ / ١٤٤

(٤) الاختصار ١ / ١٣٣، وأسنى المطالب ٣ / ٢٨٦، وكشاف

القناع ٥ / ٢٥١، والحرشي ٤ / ٤٤

ب - صيد البحر :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى إباحة صيد جميع حيوانات البحر، سواء كانت سمكا أو غيره .
لقول الله تعالى : ﴿أَجِلْ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾^(١) أي مصيده ومطعموه . وقول النبي ﷺ لما سئل عن ماء البحر : «هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميتته» .

وامتنى الشافعية والحنابلة : التمساح والضفدع ، للنهي عن قتل الضفدع ، فقد ثبت أن النبي ﷺ «نهى عن قتله»^(٢)

وروي عن ابن عمر وأنه قال : «لا تقتلوا الضفدع ، فإن نفيقها تسبّح» .^(٣)
وللاستخبات في التمساح ، ولأنه يتقوى بنابه ويأكل الناس .

وزاد الحنابلة : الحية ، وصرح الماوردي من الشافعية بتحريمها وغيرها من ذوات السموم البحرية ، وقصر الشافعية التحريم على الحية التي تعيش في البحر والبر ، وأما الحية التي لا تعيش إلا في الماء فحلال .

وذهب الحنفية إلى إباحة السمك من صيد

تطلق على معانٍ أخرى : كالجاسوس ، والذهب ، والعين الباصرة .

الأحكام المتعلقة بالبحر :

يتعلق بالبحر أحكام منها :

أ - ماء البحر :

٤ - اتفق جمهور العلماء على طهورية ماء البحر وجواز التطهر به ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : سأل رجل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا . أفنتوضأ بهاء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ : «هو الطهور ماؤه ، الحِلُّ ميتته» .^(١)

وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال «من لم يطهره ماء البحر فلا طهره الله» ولأنه ماء باق على أصل خلقته ، فجاز الوضوء به كالعذب .
وحكي عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو أنهما قالوا في البحر : التيمم أعجب إلينا منه ، وحكاها الماوردي عن سعيد بن المسيب :^(٢) أي كانوا لا يرون جواز الوضوء به . (ر : طهارة ماء) .

(١) حديث : « هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميتته » أخرجه الترمذي

(١/ ١٠١ ط الحلي) وصححه البخاري كما نقله عنه ابن حجر في التلخيص (١/ ٩ شركة الطباعة الفنية المتحدة)

(٢) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ١٢ ، ١٣ ،

وحاشية المسبوكي ١/ ٣٤ ، والفواكه الدواني ١/ ١٤٤ ،

ومغني المحتاج ١/ ١٧ ، وكشاف القناع ١/ ٢٦ ، والمغني

(١) سورة المائدة / ٩٦

(٢) حديث : « من قتل الضفدع ... أخرجه أحمد

(٣/ ٤٥٣ ط الميمنية) والبيهقي (٩/ ٣١٨ ط دائرة المعارف

المنائية) وقوى البيهقي إسناده .

(٣) أثر عبد الله بن عمرو أخرجه البيهقي (٩/ ٣١٨ ط دائرة

المعارف المنائية) وصحح البيهقي إسناده .

البحر فقط دون غيره من الحيوانات البحرية. ^(١)
وللتفصيل انظر مصطلح (أطعمة) .

ج - مية البحر :

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى إباحة مية البحر، سواء كانت سمكا أو غيره من حيوانات البحر، لقول الله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ ^(٢) وقول النبي ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» ^(٣)، وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: «كل دابة تموت في البحر فقد ذكأها الله لكم» .

ولم يبح الحنفية إلا ميتة السمك الذي مات بآفة، وأما الذي مات حتف أنفه، وكان غير طاف، فليس بمباح. وحد الطائفي عندهم: ما كان بطنه من فوق، فلو كان ظهره من فوق، فليس بطاف فيؤكل. ^(٤)

وللتفصيل انظر مصطلح (أطعمة) .

د - الصلاة في السفينة :

٧ - اتفق الفقهاء على جواز الصلاة في السفينة

من حيث الجملة، شريطة أن يكون المصلي مستقبلا للقبلة عند افتتاح الصلاة، وأن يدور إلى جهة القبلة إن دارت السفينة لغيرها إن أمكنه ذلك، لوجوب الاستقبال. ولا فرق في ذلك بين الفريضة والنافلة لتيسر استقباله .

وخالف الحنابلة في النافلة، وقصروا وجوب الدوران إلى القبلة على الفريضة فقط، ولا يلزمه أن يدور في النقل للحرج والمشقة، وأجازوا كذلك للملاح: ألا يدور في الغرض أيضا لحاجته لتسيير السفينة. ^(١)
وللتفصيل انظر مصطلح (قبلة) .

هـ - حكم من مات في السفينة :

٨ - اتفق الفقهاء على أن من مات في سفينة في البحر، وأمكن دفنه لقرب البر، ولا مانع، لزمهم التأخير ليدفنوه فيه، ما لم يخافوا عليه الفساد؛ وإلا غسل وكفن وصلي عليه وألقي في البحر.

وزاد الشافعية: أنه يوضع بعد الصلاة عليه بين لوحين لئلا يتنفخ، ويلقى لينذه البحر إلى الساحل، لعله يقع إلى قوم يدفنونه. فإن كان أهل الساحل كفارا أثقل بشيء ليس سب. فإن لم

(١) حاشية ابن عابدين ٥/ ١٩٤، وحاشية الدسوقي

١١٥/ ٢، ومغني المحتاج ٤/ ٢٩٧ وما بعدها، وكشاف

القناع ٦/ ١٩٣

(٢) سورة المائدة/ ٩٦

(٣) سبق تخريجه (ف ٤)

(٤) حاشية ابن عابدين ٥/ ١٩٤ وما بعدها، وحاشية الدسوقي

١١٥/ ٢، ومغني المحتاج ٤/ ٢٩٧ وما بعدها، وكشاف

القناع ٦/ ١٩٣، والإنصاف ١٠/ ٣٨٤

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٥١٢، وحاشية الدسوقي

٢٢٦/ ١، ومغني المحتاج ١/ ١٤٤، وكشاف القناع

١/ ٣٠٤، وروضة الطالبين ١/ ٢١٠

يوضع بين لوحين تُقَل بشيء لينزل إلى القرار،
وإلى تثقيله ذهب الحنابلة أيضا. ^(١)

و- الموت غرقا في البحر :

بخار

التعريف :

١ - البخار لغة واصطلاحاً: ما يتصاعد من الماء
أو الندى أو أي مادة رطبة تتعرض للحرارة .

ويطلق البخار أيضا على : دخان العود
ونحوه . وعلى : كل رائحة ساطعة من نتن أو
غيره . ^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

البخر :

٢ - البخر هو: الرائحة المتغيرة من الفم . قال
أبو حنيفة : البخر: التتن يكون في الفم وغيره ،
وهو أبخر، وهي بخراء ^(٢)

واستعمال الفقهاء للبخر مخصوص بالرائحة
الكريهة في الفم فقط .

الأحكام المتعلقة بالبخر :

للبخار أحكام خاصة ، فقد يكون طاهرا ، وقد

٩ - ذهب العلماء إلى أنه من مات في البحر
غرقا ، فإنه شهيد ، لقول النبي ﷺ : «الشهداء
خمس : المطعون ، والمبطون ، والغريق ،
وصاحب الهدم ، والشهيد في سبيل الله» . ^(٣)
وإذا وجد الغريق فإنه يغسل ويكفن ويصلى
عليه كأي ميت آخر ، وإذا لم يعثر عليه فيصلى
عليه صلاة الغائب عند الشافعية والحنابلة ،
وكرهها المالكية ، ومنعها الحنفية لأشراطهم
لصلاة الجنائز حضور الميت أو حضور أكثر بدنه
أو نصفه مع رأسه . ^(٣) (ر: غسل)

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٥٩٩ وما بعدها ، وحاشية الموسوي
١/ ٤٢٩ ، وروضة الطالبين ١/ ١٤١ ، والمغني لابن قدامة
٥٠٠/ ٢

(٢) حديث : «الشهداء خمس : المطعون ... أخرجه
البخاري (الفتح ٢/ ١٣٩ ط السلفية) ومسلم (٣/ ١٥٢١
ط الحلبي).

(٣) حاشية ابن عابدين ١/ ٥٧٧ ، ٦١١ ، وحاشية
الطحطاوي على مراقي الفلاح ٣١٩ ، وحاشية الموسوي
١/ ٤١٥ ، ٤٢٧ ، وشرح الطالب ١/ ٢٩٩ ،
٣١٥ ، ٣٢١ ، والمغني ٢/ ٥١٣ ، ٥٣٦

(١) المصباح المنير ، وتاج العروس ، ولسان العرب ، ومعنى اللغة
والمعجم الوسيط مادة : «بخر» ، والإتصاف ١/ ٣١٩
(٢) لسان العرب والمصباح المنير .

يكون نجسًا وينبغي عليه جواز أو عدم جواز التطهر بما تقاطر من البخار.

النجاسة، هل هو طاهر أم نجس؟
فذهب الحنفية على المفتي به، والمالكية في المعتمد، وبعض الخنابلة إلى: أن دخان النجاسة وبخارها طاهران، قال الحنفية: إن ذلك على سبيل الاستحسان دفعا للحرص. وبناء على هذا فإن البخار المتصاعد من الماء النجس ظهور يزيل الحدث والنجس.

وذهب الشافعية، وأبو يوسف من الحنفية، وهو المذهب عند الخنابلة إلى: أن دخان النجاسة نجس كأصلها، وعلى هذا فالبخار المتأثر بدخان النجاسة نجس لا تصح الطهارة به، لكن ذهب الشافعية إلى أنه يعفى عن قليله. ^(١)

وأما البخار المتصاعد من الحمامات وغيرها - كالغازات الكبريتية المتصاعدة من النجاسة - إذا علقت بالشوب، فإنه لا ينجس على الصحيح من مذهب الحنفية، تخريجا على الريح الخارجة من الإنسان، فإنها لا تنجس، سواء أكانت سراويله مبتلة أم لا، والظاهر أن بقية المذاهب لا تخالف مذهب الحنفية في هذا. ^(٢)

أ - رفع الحدث بما جمع من الندى:
٣ - ذهب الفقهاء إلى جواز التطهر بالندى، وهو المتجمع على أوراق الشجر إذا جمع، لأنه ماء مطلق.

أما ما ورد عن بعض الفقهاء من أن الندى: نَقَسُ دابة في البحر، ومن ثَمَّ فهل هو طاهر أو نجس؟ فلا يعول عليه. ^(١)

ب - رفع الحدث بما جمع من البخار:
٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز التطهر من الحدث وتطهير النجس بما جمع من بخار الماء الطاهر المغلي بوقود طاهر، لأنه ماء مطلق، وهو المعتمد عند الشافعية، خلافا لما ذهب إليه الرافعي منهم إلى أنه لا يرفع الحدث، لأنه لا يسمى ماء بل هو بخار. ^(٢)

أما البخار المتأثر بدخان النجاسة فهو مختلف في طهارته، بناء على اختلاف الفقهاء في دخان

(١) ابن عابدين ١/١٢٠، والحطاب مع المواق بهامشه ٥٠/١، والبدوي ١/٣٤، وحاشية الباجوري على ابن قاسم ١/٢٧، ومطالب أولي النهى ١/٣٤، وكشاف القناع ٢٦/٢٧.

(٢) جواهر الإكليل ١/٦١، والجمل ١/٢٩، وكشاف القناع ٢٦/١.

(١) ابن عابدين ١/٢١٦، ومجمع الأنهر ١/٦١، والبدوي ١/٥٧-٥٨، وكشاف القناع ١/٢٨، والإنصاف ١/٣٩٩، والجمل ١/١٧٩.
(٢) ابن عابدين ١/٢١٦.

وقال المالكية، وهو رأي للحنابلة: يثبت
بالبخر الخيار والفسخ في النكاح.
وينظر تفصيل القول في ذلك في باب خيار
العيب في البيوع، وباب العيب في النكاح.
وأما في الترخيص لمن به بخر في حضور
الجماعات والجمع وعدمه - فراجع في ذلك إلى
باب صلاة الجماعة.

بخر

التعريف :

١ - البَخَرُ : الرائحة المتغيرة من الفم من نتن
وغيره . يقال : بَخِرَ الفم بخرا من باب تعب،
إذا أنتن وتغير ريحه ، ولم يخرج استعمال الفقهاء
عن هذا المعنى .^(١)

بخس

انظر : غبن

الحكم الإجمالي :

٢ - لما كان البخر في الإنسان يؤدي إلى النفرة
والتأذي اعتبره الفقهاء عيبا ، واتفقوا على أنه
من العيوب التي يثبت بها الخيار في بيع الإماء .
وأما في النكاح : فقد اختلفوا في ثبوت الخيار
والفسخ به .

فقال الحنفية والشافعية ، وهو القول الآخر
للحنابلة : لا يثبت به الخيار ولا يفرق به بين
الزوجين .^(٢)



(١) لسان العرب والمصباح للزمخشري : «بخر» .

(٢) ابن عابدين ٥٩٧/٢ ، ٧٥/٤ ، وجواهر الإكليل
٢٩٩/١ ، ٤٠/٢ ، والجمل على المنهج ٢١٥/٤ ، ونهاية
المحتاج ٢٩/٤ ، والمغني ١٦٨/٤ ، ٦٥٢/٦ ط السعودية .

تسمى أيضا (المنبرية) لأن عليها مثل عنها وهو
على المنبر فأجاب. ^(١)
وللتفصيل ينظر (الإرث) عند الكلام عن
العول.

البخيلة

التعريف :

١ - البخيلة من مسائل العول في الميراث،
سميت بخيلة : لأنها أقل الأصول عولا .

وتسمى (المنبرية) لأن عليها رضي الله عنه
مثل عنها على المنبر . وهي من سهام الفرائض
التي تعول، وتأتي في المسألتين اللتين يعول فيهما
أصل أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين .

٢ - المسألة الأولى : هي التي يكون فيها نصف
وثلث وثلثة أسداس، كزوجة وبنت وأبوين
وبنت ابن، فللزوجة الثلث، وللبنت النصف،
ولبنت الابن السدس، وللأبوين السدسان .

٣ - المسألة الثانية : هي التي يكون فيها مع
الثلث ثلثان وسدسان، كزوجة وبنتين وأبوين،
فللزوجة الثلث، وللبنتين الثلثان، وللأبوين
السدسان، ومجموعها من الأربعة والعشرين
سبعة وعشرون .

وكل من هاتين المسألتين تسمى البخيلة لقلة
عولها، لأنها تعول مرة واحدة . والمسألة الثانية

(١) ابن عابدين ٥/٥٠٢، وحاشية الدسوقي ٤/٤٦٥،
وقليوبي وعميرة ٣/١٥٢، والمفني ٦/١٩٢ ط السعودية،
والعلب الفائض ص ١٧٠ ط مصطفى الحلبي .

والبديع من أساء الله تعالى، ومعناه: المبدع،
لإبداعه الأشياء وإحداثه إياها.

أما في الاصطلاح، فقد تعددت تعريفات
البدعة وتوسعت، لاختلاف أنظار العلماء في
مفهومها ومدلولها.

فمنهم من وسع مدلولها، حتى أطلقها على
كل مستحدث من الأشياء، ومنهم من ضيق
ماتدل عليه، فتقلص بذلك ما يندرج تحتها من
الأحكام.

وسنوجز هذا في اتجاهين.

الاتجاه الأول :

٢ - أطلق أصحاب الاتجاه الأول البدعة على
كل حادث لم يوجد في الكتاب والسنة، سواء
أكان في العبادات أم العادات، وسواء أكان
مذموماً أم غير مذموم.

ومن القائلين بهذا الإمام الشافعي، ومن
أتباعه العزيرين عبدالسلام، والنووي،
وأبوشامة. ومن المالكية: القرافي، والزرقاني.
ومن الحنفية: ابن عابدين. ومن الحنابلة: ابن
الجوزي. ومن الظاهرية: ابن حزم.
ويتمثل هذا الاتجاه في تعريف العزيرين
عبدالسلام للبدعة وهو:

أنها فعلٌ مالم يُعهد في عهد رسول الله ﷺ.
وهي منقسمة إلى بدعة واجبة، وبدعة محرمة،
وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة

بدعة

التعريف :

١ - البدعة لغة : من بدع الشيء يبدعه بدعا،
وابتدعه : إذا أنشأه وبداه .

والبديع : الشيء الذي يكون أولاً ، ومنه قوله
تعالى : ﴿ قُلْ : مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ ﴾ ^(١) أي
لست بأول رسول بعث إلى الناس ، بل قد
جاءت الرسل من قبل ، فما أنا بالأمر الذي لا
نظير له حتى تستنكروني .
والبدعة : الحدث ، وما ابتدع في الدين بعد
الإكمال .

وفي لسان العرب : المبتدع الذي يأتي أمراً
على شبه لم يكن ، بل ابتدأه هو .

وأبدع وابتدع وتبدع : أتى ببدعة ، ^(٢) ومنه
قوله تعالى : ﴿ وَرَبِّعَانِيَّةٌ ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا
عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ويدّعه : نسبة
إلى البدعة ، والبديع : المحدث العجيب ،
وأبدعت الشيء : اخترعته لأعلى مثال ،

(١) سورة الأحقاف / ٩

(٢) لسان العرب والصحيح مادة : «بدع» .

(٣) سورة الحديد / ٢٧

البدعة هذه»^(١) فقد روي عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال: «خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط». فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاريء واحد لكان أمثل، ثم عزم، فجمعهم على أبي بن كعب، ثم خرجت معه ليلة أخرى، والناس يصلون بصلاة قارئهم، قال عمر: نعم البدعة هذه، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون. يريد آخر الليل. وكان الناس يقومون أوله».

(ب) تسمية ابن عمر صلاة الضحى جماعة في المسجد بدعة، وهي من الأمور الحسنة. روي عن مجاهد قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة، وإذا ناس يصلون في المسجد صلاة الضحى، فسألناه عن صلاتهم - فقال: «بدعة»^(٢).

(ج) الأحاديث التي تفيد انقسام البدعة إلى الحسنة والسيئة، ومنها ما روي مرفوعاً: «من سنَّ منَّةً حسنةً، فله أجرها وأجر من عمل بها

(١) حديث عمر في التراويح أخرجه البخاري (الفتح ٢٥٠ / ٤) - ط السلفية.

(٢) قول ابن عمر في صلاة الضحى. أخرجه البخاري (الفتح ٥٩٩ / ٣).

مباحة،^(١) وضربوا لذلك أمثلة: فالبدعة الواجبة: كالاشتغال بعلم النحو الذي يفهم به كلام الله ورسوله، وذلك واجب، لأنه لا بد منه لحفظ الشريعة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. والبدعة المحرمة من أمثلتها: مذهب القدرية، والجبرية، والمرجئة، والخوارج. والبدعة المندوبة: مثل إحداث المدارس، وبناء القناطر، ومنها صلاة التراويح جماعة في المسجد بإمام واحد. والبدعة المكروهة: مثل زخرفة المساجد، وتزويق المصاحف.

والبدعة المباحة: مثل المصافحة عقب الصلوات، ومنها التوسع في اللذيق من المآكل والمشارب والملابس.^(٢) واستدلوا لرأيهم في تقسيم البدعة إلى الأحكام الخمسة بأدلة منها:

(أ) قول عمر رضي الله عنه في صلاة التراويح جماعة في المسجد في رمضان «نعمت

(١) قواعد الأحكام للمزين عبد السلام ١٧٢/٢ ط الاستقامة، والحاوي للسيوطي ٥٣٩/١ ط محيي الدين، ومهذب الأساليب واللغات للنووي ٢٢/١ القسم الثاني ط المنيرية، وتلخيص إيليس لابن الجوزي ص ١٦ ط المنيرية، وابن عابدين ٣٧٦ ط بولاق، والباسط على إنكار البيع والحوادث لأبي شامة ١٣ - ١٥ ط المطبعة العربية.

(٢) قواعد الأحكام ١٧٢/٢، والفروق ٢١٩/٤

إلى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة، فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة^(١)

الاتجاه الثاني :

٣- اتجه فريق من العلماء إلى ذم البدعة، وقرروا أن البدعة كلها ضلالة، سواء في العادات أو العبادات. ومن القائلين بهذا الإمام مالك والشاطبي والطرطوشي. ومن الخنفية: الإمام الشمني، والعيني. ومن الشافعية: البيهقي، وابن حجر العسقلاني، وابن حجر الهيتمي. ومن الحنابلة: ابن رجب، وابن تيمية.^(٢)

وأوضح تعريف يمثل هذا الاتجاه هو تعريف الشاطبي، حيث عرف البدعة بتعريفين: الأول أنها: طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه. وهذا التعريف لم يدخل العادات في البدعة، بل خصها بالعبادات،

بخلاف الاختراع في أمور الدنيا.

الثاني أنها: طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية.^(١) وبهذا التعريف تدخل العادات في البدع إذا ضاهت الطريقة الشرعية، كالأذنين للصيام قائما لا يقعد متعرضا للشمس لا يستظل، والاقتصار في المأكول والملبس على صنف دون صنف من غير علة.^(٢) واستدل القائلون بزم البدعة مطلقا بأدلة منها:

(أ) أخبر الله أن الشرعة قد كملت قبل وفاة الرسول ﷺ. فقال سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٣) فلا يتصور أن يجيء إنسان ويخترع فيها شيئا، لأن الزيادة عليها تعتبر استدراكا على الله سبحانه وتعالى. وتوحي بأن الشرعة ناقصة، وهذا يخالف ماجاء في كتاب الله.

(ب) وردت آيات قرآنية تزم المبتدعة في الجملة، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا

(١) حديث: «من سن سنة حسنة... أخرجه مسلم (٢/٧٠٥ ط الحلي).

(٢) الاعتصام للشاطبي ١/١٨، ١٩ ط التجارية، والاعتقاد على مذاهب السلف للبيهقي ص ١١٤ ط دار العهد الجديد، والحوادث والبدع للإمام الطرطوشي ص ٨ ط تونس، واقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ص ٢٢٨، ٢٧٨ ط المحمدية، وجامع بيان العلوم والحكم ص ١٦٠ ط الهند، وجواهر الإكليل ١/١١٢ ط شعرون، وعمدة القاري ٢٥/٣٧ ط المنيرية، وفتح الباري ٥/١٥٦ ط الحلي.

(١) الاعتصام للشاطبي ١/١٩ ط التجارية.

(٢) التصريف الأول للشاطبي خص البدعة بالاختراع في الدين، بخلاف الاختراع في الدنيا فلا يسمى بدعة، وبهذا القيد تفصل العلوم الخادمة للدين عن البدعة، مثل علم النحو والصرف.

(٣) سورة المائدة/٣

الألفاظ ذات الصلة :

أ - المحدثات :

٤ - الحديث نقض القديم، والحدوث : كون شيء بعد أن لم يكن.

ومحدثات الأمور: ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان السلف الصالح على غيرها. وفي الحديث: «إياكم ومحدثات الأمور»^(١) والمحدثات جمع محدثة بالفتح، وهي: ما لم يكن معروفاً في كتاب ولا سنة ولا إجماع.^(٢) وعلى هذا المعنى يلتقي المحدثات مع البدعة على المعنى الثاني.

ب - الفطرة :

٥ - الفطرة : الابتداء والاختراع. وفطر الله الخلق: خلقهم وبيداهم، ويقال: أنا فطرت الشيء أي: أول من ابتدأه.^(٣) وعلى هذا الوجه يلتقي مع البدعة في بعض معانيها اللغوية.

ج - السنة :

٦ - السنة في اللغة : الطريقة، حسنة كانت أو سيئة.^(٤) قال عليه الصلاة والسلام: «من سنَّ

صراطاً مستقيماً فأتبعوه، ولا تتبعوا السبلَ فتفرقَ بكم عن سبيله»^(١)

(ج- كل ماورد من أحاديث عن رسول الله ﷺ في البدعة جاء بذهما، من ذلك حديث العرياض بن سارية: «وَعَطَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ. فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّمَا مَوْعِظَةٌ مَوْذِعٌ، فَمَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا. فَقَالَ: أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لَوْلَاةِ الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبِشِيًّا، فَإِنَّهُ مِنْ عِشِّكُمْ بَعْدِي فَسِرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ. فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٢)

(د) أقوال الصحابة في ذلك، من هذا ما روي عن مجاهد قال: دخلت مع عبدالله بن عمر مسجدا، وقد أذن فيه، ونحن نريد أن نصلي فيه، فثوب المؤذن، فخرج عبدالله بن عمر من المسجد، وقال: «أخرج بنا من عند هذا المبتدع» ولم يصل فيه.^(٣)

(١) سورة الأنعام/١٥٣

(٢) حديث العرياض أخرجه ابن ماجة (١٦/١ - ط الحلي) وأبو داود (١٦/٥ - ط عزت عبيد دعاس) والحاكم (٩٦/١) - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه واقفه الذهبي.

(٣) أثر عبدالله بن عمر أخرجه الطبراني (مجمع الزوائد ٢٠٢/٢)

(١) حديث: «إياكم ومحدثات الأمور...» سبق مطولا وتخرجه ورد في ف / ٣

(٢) لسان العرب والصحاح للجوهري مادة: «حدث».

(٣) لسان العرب والصحاح مادة: «فطر».

(٤) لسان العرب والصحاح والمصباح والمغرب مادة: «سن».

فهي إما كبائر وهي : ما يترتب عليها حد ، أو وعيد بالنار أو اللعنة أو الغضب ، أو ما اتفقت الشرائع على تحريمه ، على اختلاف بين العلماء في تحديدها .

ولما صغائر وهي : ما لم يترتب عليها شيء مما ذكر إذا اجتنب الإصرار عليها ، لقوله تعالى : ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(١) وعلى هذا تكون البدعة أعم من المعصية ، حيث تشمل المعصية ، كالبدعة المحرمة والمكروهة كراهة تحريم ، وغير المعصية كالواجبة والمستحبة والمباحة .^(٢)

هـ - المصلحة المرسله :

٨ - المصلحة لغة كالمنفعة وزنا ومعنى ، فهي مصدر بمعنى الصلاح ، أو هي اسم للواحد من المصالح .

والمصلحة المرسله اصطلاحاً هي : المحافظة على مقصود الشرع المنحصر في الضروريات الخمس ، كما قال الإمام الغزالي رحمه الله ، أو هي اعتبار المناسب الذي لا يشهد له أصل معين عند الشاطبي ، أو هي أن يرى المجتهد أن هذا الفعل فيه منفعة راجحة وليس في الشرع ما ينفيه عند ابن تيمية . أو هي أن ينأط الأمر باعتبار

سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة .^(١)

وفي الاصطلاح : هي الطريقة المسلوكة الجارية في الدين المأثورة عن رسول الله ﷺ أو صحبه . لقوله ﷺ : «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي» وهي بهذا المعنى مقابلة للبدعة ومضادة لها تماماً .

وللسنة إطلاقات أخرى شرعية اشتهرت بها ، منها :

أنها تطلق على الشريعة كلها ، كقولهم : الأولى بالإمامة الأعلم بالسنة . ومنها : ما هو أحد الأدلة الأربعة الشرعية ، وهو ما صدر عن رسول الله - غير القرآن - من قول أو فعل أو تقرير . ومنها : ما يعم النقل ، وهو ما فعله خير من تركه من غير اقتراض ولا وجوب .^(٢)

د - المعصية :

٧ - العصيان : خلاف الطاعة يقال : عصى العبد ربه إذا خالف أمره ، وعصى فلان أمره : إذا خالف أمره .
وشرعاً : عصيان أمر الشارع قصداً ، وهي ليست بمنزلة واحدة .

(١) سورة النساء / ٣١

(٢) المغني لابن قدامة ٩/ ١٦٧ ، وحاشية ابن عابدين

٤/ ٣٧٧ ، ومعني المحتاج ٤/ ٢٧٤

(١) حديث : «من سن سنة حسنة . . . سبق تحريجه (ف/ ٢)

(٢) التهانوي ٣/ ٧٠٣ ، دستور العلماء ٢/ ١٨٢ ط الأعلى للطباعة .

والتعديل لتمييز الصحيح من السقيم، لأن قواعد الشريعة دلت على أن حفظ الشريعة فرض كفاية فيسأ زاد على القدر المتعين، ولا يتأتى حفظها إلا بها ذكرناه.

ومن أمثلة البدعة المحرمة: مذهب القدرية والخوارج والمجسمة.

ومن أمثلة البدعة المندوبة: إحداث المدارس وبناء القناطر وصلاة التراويح في المسجد جماعة.

ومن أمثلة المكروهة: زخرفة المساجد وتزويق المصاحف.

وأما أمثلة البدعة المباحة فمنها: المصافحة عقيب صلاة الصبح والعصر، ومنها التوسع في اللذيق من المأكّل والمشارب والملابس^(١). هذا وقد قسم العلماء البدعة المحرمة إلى بدعة مكفرة وغير مكفرة، وصغيرة وكبيرة على ما سيأتي.

البدعة في العقيدة :

١٠ - اتفق العلماء على أن البدعة في العقيدة محرمة، وقد تندرج إلى أن تصل إلى الكفر. فاما التي تصل إلى الكفر فهي أن تخالف معلوما من الدين بالضرورة، كبدعة الجاهليين التي نبه عليها القرآن الكريم في قوله تعالى :

(١) قواعد الأحكام ١٧٢/٢، والفروق ٢١٩/٤، والمتنور في القواعد ٢١٩/١

مناسب لم يدل الشرع على اعتباره ولا إلغائه إلا أنه ملائم لتصرفات الشرع^(١)، إلى غير ذلك من التعريفات الأخرى التي يرجع لتفاصيلها إلى مصطلح (مصلحة مرسل).

حكم البدعة التكليفية :

٩ - ذهب الإمام الشافعي والعزبن عبدالسلام وأبوشامة، والنووي من الشافعية، والإمام القرافي والزرقاني من المالكية، وابن الجوزي من الحنابلة، وابن عابدين من الحنفية إلى تقسيم البدعة تبعاً للأحكام الخمسة إلى : واجبة أو محرمة أو مندوبة أو مكروهة أو مباحة.^(٢)

وضربوا لكل من هذه الأقسام أمثلة :

فمن أمثلة البدعة الواجبة : الاشتغال بعلم النحو، الذي يفهم به كلام الله وكلام رسوله ﷺ، لأن حفظ الشريعة واجب، ولا يتأتى حفظها إلا بمعرفة ذلك، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وتدوين الكلام في الجرح

(١) المستصفى ٢٨٦/١ والاعتصام ٩٥/٢، ومجموع فتاوى

ابن تيمية ٣٤٢/١١، وإرشاد الفحول ص ٢٤٢

(٢) قواعد الأحكام للعزبن عبدالسلام ١٧٢/٢ ط دار الكتب

العلمية بيروت، ودليل الفالحين ٤١٦/١، والحنواي

للسبوطي ٥٣٩/١ ط محي الدين، وتهديب الأسماء

واللغات للنووي ٢٢/١ القسم الثاني ط التنيرية، وتليس

إبليس لابن الجوزي ص ١٦ ط التنيرية، وحاشية ابن

عابدين ٣٧٦/١ ط بولاق، والباحث على إنكار البدع

والحوادث لأبي شامة ص ١٣ - ١٥ ط المطبعة العربية،

والمتنور في القواعد ٢١٨/١

أَتَزُوجُ أَبَدًا، فجاء رسول الله ﷺ فقال: أنتم الذين قُلْتُمْ كَذَا وكَذَا، أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتَقَاكُمْ لَهُ. لَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطُرُ، وَأَصْلِي وَارْقَدُ، وَأَتَزُوجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي». ^(١)

ب - البدعة المكروهة :

١٢ - قد تكون البدعة في العبادات من المكروهات، مثل الاجتماع عشية عرفة للدعاء لغير الحاجاج فيها، ^(٢) وذكر السلاطين في خطبة الجمعة للمتتظم، أما للدعاء فسائغ، وكزخرفة المساجد. ^(٣)

جاء عن محمد بن أبي القاسم عن أبي البحتري قال: «أخبر رجل عبد الله بن مسعود أن قوما يجلسون في المسجد بعد المغرب فيهم رجل يقول: كبروا الله كذا وكذا، وسبحوا الله كذا وكذا، واحمدوا الله كذا وكذا، قال عبد الله: فإذا رأيتهم فعلوا ذلك فأخبرني بمجلسهم، فأتاهم فجلس، فلما سمع مايقولون قام فأتى ابن مسعود فجاءه - وكان رجلا حديدا - فقال أنا عبد الله بن مسعود،

﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ^(١) وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلَّذِينَ كُونُوا وَنَحْنُ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُن مِيتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ ^(٢) وحددوا كذلك ضابطا للبدعة المكفرة، وهي: أن يتفق الكل على أن هذه البدعة كفر صراح لا شبهة فيه. ^(٣)

البدعة في العبادات :

اتفق العلماء على أن البدعة في العبادات منها ما يكون حراما ومعصية، ومنها ما يكون مكروها.

أ - البدعة المحرمة :

١١ - ومن أمثلتها: بدعة التبتل والصيام قائما في الشمس، والخصاء لقطع الشهوة في الجماع والتفرغ للعبادة. لما جاء عن رسول الله ﷺ في حديث الرهط الذين فعلوا ذلك: «جاء ثلاثة زَهَطُ إلى بيوت أزواج رسول الله ﷺ، يسألون عن عبادته، فلما أُخْبِرُوا كَانَهُمْ تَقَالُوهَا، فقالوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ. قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَا أَنَا فَأَنِي أَصْلِي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ الْآخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطُرُ، وَقَالَ الْآخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا

(١) حديث: «جاء ثلاثة رهط...» أخرجه البخاري (الفتح ١٠٤/٩ - ط السلفية) ومسلم (١٠٢٠/٢ - ط الحلبي).

(٢) البدع والنبى عسبا للوضاح القرطبي ص ٤٦، ٤٧ ط الاعتدال دمشق ١٣٤٩ هـ

(٣) قواعد الأحكام ١٧٢/٢، والاعتصام ٣١٢، ٣٢٢

وإنكار البدع والحوادث ص ٢٣، ٢٥

(١) سورة المائدة / ١٠٣

(٢) سورة الأنعام / ١٣٩

(٣) قواعد الأحكام ١٧٢/٢، والاعتصام ٣٢٠، ٣١٢

ومتعددة، يصعب حصرها، لأنها تتجدد وتتوسع حسب الأحوال والأزمان والأمكنة والأشخاص، وأحكام الدين وفروعه كثيرة، والانحراف عنها واتباع سبل الشيطان في كل حكم متعدد الوجوه. وكل خروج إلى وسيلة من وسائل الباطل لا بد له من باعث. ومع ذلك فمن الممكن إرجاع الدواعي والأسباب إلى ما يأتي:

أ - الجهل بوسائل المقاصد :

١٥ - أنزل الله سبحانه وتعالى القرآن عربياً لا عجمة فيه، بمعنى أنه جارٍ في ألفاظه ومعانيه وأساليبه على لسان العرب، وقد أخبر الله تعالى بذلك فقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾. (١)

وقال: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾. (٢)

ومن هذا يعلم أن الشريعة لا تفهم إلا إذا فهم اللسان العربي، لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾. (٣) والإخلال في ذلك قد يؤدي إلى البدعة.

ب - الجهل بالمقاصد :

١٦ - ما ينبغي للإنسان أن يعلمه ولا يحمله من المقاصد أمران :

(١) أن الشريعة جاءت كاملة تامة لا نقص فيها ولا زيادة، ويجب أن ينظر إليها بعين الكمال

والله الذي لا إله غيره لقد جئتم ببدة ظلمات، ولقد فضلتهم أصحاب محمد ﷺ علما. فقال عمرو بن عتبة: أستغفر الله. فقال: عليكم بالطريق فالزموه، ولئن أخذتم يمينا وشمالا لتضلن ضلالا بعيدا. (١)

البدعة في العادات :

١٣ - البدعة في العادات منها المكروه، كالإسراف في المآكل والمشارب ونحوها. ومنها المباح، مثل التوسع في اللذيذ من المآكل والمشارب والملابس والمساكن، ولبس الطيالة، وتوسيع الأكماء، من غير سرف ولا اختيال.

وذهب قوم إلى أن الابتداع في العادات التي ليس لها تعلق بالعبادات جائز. لأنه لو جازت المؤاخدة في الابتداع في العادات لوجب أن تعد كل العادات التي حدثت بعد الصدر الأول - من المآكل والمشارب والملابس والمسائل النازلة - بدعا مكروهات، والتالي باطل، لأنه لم يقل أحد بأن تلك العادات التي برزت بعد الصدر الأول مخالفة لهم، ولأن العادات من الأشياء التي تدور مع الزمان والمكان. (٢)

دواعي البدعة وأسبابها :

١٤ - دواعي البدعة وأسبابها وبواعثها كثيرة

(١) تلييس إبليس ١٦ - ١٧ ط النهضة، والآداب الشرعية ١١٠/٢ ط الرياض، وإنكار البدع والحوادث لأبي شامة

(٢) قواعد الأحكام ١٧٢/٢، ١٧٣، والاعتصام للشاطبي

(١) سورة يوسف / ٢

(٢) سورة الزمر / ٢٨

(٣) سورة الرعد / ٣٧

الاختلاف مناف للعلم والقدرة والحكمة^(١)
«أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ
لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا»^(٢).

ج - الجهل بالسنة :

١٧ - من الأمور المؤدية إلى البدعة الجهل
بالسنة.

والجهل بالسنة يعني أمرين :

الأول ، جهل الناس بأصل السنة .

والثاني ، جهلهم بالصحيح من غيره ،
فيختلط عليهم الأمر .

أما جهلهم بالسنة الصحيحة ، فيجعلهم
يأخذون بالأحاديث المكنوية على رسول الله ﷺ .

وقد وردت الآثار من القرآن والسنة تنهي عن
ذلك ، كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ
عِلْمٌ ، إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ
عِنْدَهُ مُمْسَاوًا﴾^(٣) وقول رسول الله ﷺ : «من
كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَهُ مِنَ النَّارِ»^(٤).

لا بعين النقص ، وأن يرتبط بها ارتباط ثقة
وإذعان ، في عاداتها وعباداتها ومعاملاتها ، وألا
يخرج عنها البتة . وهذا الأمر أغفله المتبدعة
فاستدركوا على الشرع ، وكذبوا على رسول الله ﷺ .
وقيل لهم في ذلك فقالوا : نحن لم نكذب
على رسول الله وإنسا كذبنا له . وحكي عن
محمد بن سعيد المعروف بالأردني أنه قال : إذا
كان الكلام حسنا لم أرفيه بأسا ، أجعل له
إسنادا إلى رسول الله ﷺ .

(٢) أن يؤقن إيقانا جازما أنه لا تضاد بين
آيات القرآن الكريم وبين الأحاديث النبوية
بعضها مع بعض ، أوبينها وبين القرآن الكريم .
لأن النيع واحد ، وما كان الرسول ﷺ ينطق عن
الهووى ، إن هو إلا وحي يوحى ، وإن قوما
اختلف عليهم الأمر لجهلهم ، هم الذين عناهم
الرسول بقوله : «يقرءون القرآن لا يجاوز
حناجرهم» .

فيتحصل مما قدمنا كمال الشريعة وعدم
التضاد بين نصوصها .

أما كمال الشريعة فقد أخبرنا الله تعالى
بذلك : «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت
عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً»^(١) .
وأما عدم التضاد في اللفظ أو المعنى فقد بين
الله أن المتدبر لا يجد في القرآن اختلافا ، لأن

(١) الاعتصام ٢/٢٦٨ ، والفخر الرازي ١٠/١٩٦ ، ١٩٧ .

(٢) سورة النساء / ٨٢ .

(٣) سورة الإسراء / ٣٩ .

(٤) حديث : «من كذب علي متعمدا . . .» أخرجه البخاري

(الفتح ١/٢٠٢ ط السلفية) من حديث أبي هريرة ،

ومسلم (٤/٢٢٩٨ ، ٢٢٩٩ ط الحسبي) من حديث

أبي سعيد الخدري .

لا يجوز له أن يقدم بين يديه لأول وهلة الإنكار بإطلاق، بل أمله أحد أمرين:

الأول: إما أن يصدق به وَيَكِلَ العلم فيه للراسخين في العلم والمتخصصين فيه متمثلاً بقوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾^(١)

الثاني: يتأول على ما يمكن حمله عليه من الآراء بمقتضى الظاهر.^(٢) وبحكم هذا كله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣) وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٤) هـ - اتباع المتشابه:

١٩ - قال بعض العلماء: المتشابه هو ما يختلف فيه من أحكام القرآن، وقال آخرون: هو ما تقابلت فيه الأدلة.^(٥) وقد نهى الرسول ﷺ عن اتباع المتشابه بقوله: «وَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِثْلَ شَيْءٍ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ

وَمِنْ جَهْلِهِمْ بِالسَّنَةِ، جَهْلُهُمْ بِدَوْرِهَا فِي التَّشْرِيعِ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَكَانَهُ السَّنَةَ فِي التَّشْرِيعِ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١).

د - تحسين الظن بالعقل:

١٨ - عد العلماء من دواعي البدعة تحسين الظن بالعقل، ويتأني هذا من جهة أن المبتدع يعتمد على عقله، ولا يعتمد على السوحي وإخبار المعصوم ﷺ، فيجره عقله القاصر إلى أشياء بعيدة عن الطريق المستقيم، فيقع بذلك في الخطأ والابتداع، ويظن أن عقله موصله، فإذا هو مهلكه.

وهذا لأن الله جعل للعقول إدراكها حدا تنتهي إليه لا تتعداه، من ناحية الكم ومن ناحية الكيف. أما علم الله سبحانه فلا يتناهى، والمتناهي لا يساوي مالا يتناهى. ويتخلص من ذلك:

(١) أن العقل مادام على هذه الصورة لا يجعل حاكماً بإطلاق، وقد ثبت عليه حاكم بإطلاق، وهو الشرع، والواجب عليه أن يقدم ماحقه التقديم، ويؤخر ماحقه التأخير.

(٢) إذا وجد الإنسان في الشرع أخباراً يقتضي ظاهرها خرق العادة المألوفة - التي لم يسبق له أن رآها أو علم بها علماً صحيحاً -

(١) سورة آل عمران / ٧
(٢) الاعتصام للشاطبي ٢/ ٢٧٥ - ٢٨٤، وإعلام الموقنين ١/ ٤٧ ط دار الجليل، والمواقفات ١/ ٨٧
(٣) سورة البقرة / ١٨
(٤) سورة النساء / ٥٩
(٥) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٢ ط دار الكتب، وتفسير الطبري ٣/ ١٧٣ ط الحلبي، والاعتصام ١/ ١٧٤

(١) سورة الحشر / ٧

تعالى في شأن هؤلاء: ﴿إِنَّا رَجَدْنَا أَبَاَنَا عَلَى
أُمِّهِ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾^(١)
فقال الحق على لسان رسوله: «قال أولو
جنتكم بأهذي مما وجدتم عليه آباءكم»^(٢)

ب- رأي بعض المقلدين في أئمتهم
والتعصب لهم، فقد يؤدي هذا التغالي في
التقليد إلى إنكار بعض النصوص والأدلة أو
تأويلها، وعد من يخالفهم مفارقاً للجماعة.

ج- التصوف الفاسد وأخذ ما نقل عن
التصوفة من الأحوال الجارية عليهم، أو الأقوال
الصادرة عنهم ديناً وشرعية، وإن كانت مخالفة
للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة.

د- التحسين والتقيح العقليان. فإن محصول
هذا المذهب تحكيم عقول الرجال دون الشرع،
وهو أصل من الأصول التي بنى عليها أهل
الابتداع في الدين، بحيث أن الشرع إن وافق
آراءهم قبلوه وإلا رد.

هـ- العمل بالأحلام. فإن الرؤيا قد تكون
من الشيطان، وقد تكون من حديث النفس،
وقد تكون من أخلاط مهتاجة. فمتى تتعين
الرؤيا بالصالحات النقية حتى يحكم بها؟!

فاحذرُوهم»^(٣) وقد ذكرهم القرآن في قوله
تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ
آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ،
فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ
مِنْهُ﴾^(٤). فليس نظرهم في الدليل نظر المستبصر
حتى يكون هواه تحت حكمه، بل نظر من حكم
بالحوى. ثم أتى بالدليل كالشاهد له.^(٥)

و- اتباع الهوى :

٢٠ - يطلق الهوى على ميل النفس وانحرافها
نحو الشيء، ثم غلب استعماله في الميل المذموم
والانحراف السيئ.^(٦)

ونسبت البدع إلى الأهواء، وسمي أصحابها
بأهل الأهواء، لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا
الأدلة مأخذ الافتقار إليها والتعويل عليها، بل
قدموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم
جعلوا الأدلة الشرعية منظورة فيها من وراء
ذلك.

٢١ - مداخل هذه الأهواء: ^(٧)

أ- اتباع العادات والآباء وجعلها ديناً. قال

(١) حديث: «إذا رأيتم السدين يمينون ما تشابه منه...»
أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٩/٨ - ط السلفية) ومسلم
(٤/٢٠٥٣ ط الحلبي) واللفظ لمسلم.

(٢) سورة آل عمران / ٧

(٣) الاعتصام ١/ ١٧٥

(٤) المصباح في المادة.

(٥) الاعتصام للشاطبي ٢/ ٢٩٣ - ٣١٣، واقتضاء الصراط

المستقيم ص ١٤ - ٣٥

(١) سورة الزخرف / ٢٢

(٢) سورة الزخرف / ٢٤

أنواع البدعة :

تنقسم البدعة من حيث قربها من الأدلة أو بعدها عنها إلى حقيقية وإضافية .

البدعة الحقيقية :

٢٢ - هي التي لم يدل عليها دليل شرعي ، لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا استدلال معتبر عند أهل العلم ، لا في الجملة ولا في التفصيل ، ولهذا سميت بدعة حقيقية لأنها شيء مخترع على غير مثال سابق ، وإن كان المبتدع يأبى أن ينسب إليه الخروج عن الشرع ، إذ هو مدع أنه داخل بما استنبط تحت مقتضى الأدلة ، ولكن ثبت أن هذه الدعوى غير صحيحة ، لا في نفس الأمر ولا بحسب الظاهر ، أما بحسب نفس الأمر فالعرض ، وأما بحسب الظاهر فإن أدلته شبه وليست بأدلة ، ومن أمثلتها : ^(١) التقرب إلى الله تعالى بالرهبانية وترك الزواج مع وجود الداعي إليه وفقد المانع الشرعي ، كرهبانية النصارى المذكورة في قوله تعالى : ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ ^(٢) فهذه كانت قبل الإسلام ، أما في الإسلام فقد نسخت في شرعتنا بمثل قوله ﷺ «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» . ^(٣)

ومنها : أن يفعل المسلم مثل مايفعل أهل الهند في تعذيب النفس بأنواع العذاب الشنيع والقتل بالأصناف التي تفرغ منها القلوب وتتشعر منها الجلود ، مثل الإحراق بالنار على جهة استعجال الموت لنيل الدرجات العليا والقربى من الله سبحانه في زعمهم .

البدعة الإضافية :

٢٣ - وهي التي لها شائبتان : إحداها لها من الأدلة متعلق ، فلا تكون من تلك الجهة بدعة ، والثانية ليس لها متعلق إلا مثل ما للبدعة الحقيقية . ولما كان العمل له شائبتان ، ولم يتخلص لأحد الطرفين ، وضعت له هذه التسمية ، لأنها بالنسبة إلى إحدى الجهتين سنة لاستنادها إلى دليل ، وبالنسبة إلى الجهة الأخرى بدعة لاستنادها إلى شبهة لا إلى دليل ، أو لأنها غير مستندة إلى شيء ، وهذا النوع من البدع هو مثار الخلاف بين المتكلمين في البدع والسنن . وله أمثلة كثيرة ، منها : صلاة الرغائب ، وهي : اثنتا عشرة ركعة في ليلة الجمعة الأولى من رجب بكيفية مخصوصة ، وقد قال العلماء : إنها بدعة قبيحة منكرة . وكذا صلاة ليلة النصف من شعبان ، وهي : مائة ركعة بكيفية خاصة . وصلاة بر الوالدين .

وجه كونها بدعة إضافية : أنها مشروعة ، باعتبار النظر إلى أصل الصلاة ، لحديث رواه

(١) الاعتصام ٢٣٢ / ١

(٢) سورة الحديد / ٢٧

(٣) حديث : «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» أخرجه البخاري (الفتح

١٠٤ / ٩ ط السلفية).

وكذلك بدعة المنافقين الذين اتخذوا الدين ذريعة لحفظ النفس والمال وما أشبه ذلك ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾^(١) فهذا وأضرابه لا يشك أحد في أنه كفر صراح، لا بداعه أشياء أنكرتها النصوص وتوعدت عليها.

ومنها ماهو كبيرة وليس بكفر، أو يختلف فيه هل هو كفر أم لا؟ كبدع الفرق الضالة. ومنها ماهو معصية وليس بكفر اتفاقاً، كبدعة التبتل والصيام قائماً في الشمس، والخصاء بقطع شهوة الجماع، للأحاديث الواردة في النهي عن ذلك، وقد سبق بعض منها ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢).

تقسيم البدع غير المكفرة إلى كبيرة وصغيرة:
٢٥ - إن المعاصي منها صفائر ومنها كبائر، ويعرف ذلك بكونها واقعة في الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات، فإن كانت في الضروريات فهي أعظم الكبائر، وإن وقعت في التحسينيات فهي أدنى رتبة بلا إشكال، وإن وقعت في الحاجيات فمتوسطة بين الرتبين، لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْتَفُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾^(٣) وقوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا

الطبراني في الأوسط «الصلاة خير موضوع»^(١) وغير مشروعة باعتبار ماعرض لها من التزام الوقت المخصوص والكيفية المخصوصة. فهي مشروعة باعتبار ذاتها، مبتدعة باعتبار ماعرض لها.^(٢)

البدع المكفرة وغير المكفرة :

٢٤ - البدع متفاوتة، فلا يصح أن يقال: إنها على حكم واحد هو الكراهة فقط، أو التحريم فقط. فقد وجد أنها تختلف في أحكامها، فمنها ماهو كفر صراح، كبدعة الجاهلية التي نبه القرآن عليها كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا اللَّهَ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾ فقالوا: هذا لله - بِزَعْمِهِمْ - وهذا لإشراكائنا^(٣) الآية، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا: مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمَعْرَمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا. وَإِنْ يَكُنْ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ مِنْ شَرِّهِمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾^(٥).

(١) حديث: «الصلاة خير موضوع» أخرجه ابن حبان (ص ٥٢ - موارد الظآن ط السلفية).

(٢) ابن عابدين ١/ ٤٦١، والاعتصام للشاطبي ١/ ٢٣٢، والمجموع للنووي ٤/ ٥٦، وإنكار البدع والحوائث ص ٦٣ - ٦٧.

(٣) سورة الأنعام / ١٣٦.

(٤) سورة الأنعام / ١٣٩.

(٥) المائدة / ١٠٣، وانظر القرطبي ٧/ ٣٣٥ ط دار الكتب، والفخر الرازي ١٢/ ١٠٩، ١٣/ ٢٠٤ ط عبدالرحمن محمد.

(١) سورة آل عمران / ١٦٧.

(٢) سورة النساء / ٢٩، وانظر أحكام أهل الذمة ٢/ ٦٧٣.

(٣) سورة النجم / ٣٢.

كالدين، وهي لا عهد بها في شريعة إبراهيم عليه السلام ولا غيره، بل كانت من جملة ما اخترعوه. من ذلك ما روت عائشة رضي الله عنها في حديث أنكحة الجاهلية. (١)

ومثال ما يقع في العقل: ما يتناول من المسكرات والمخدرات بدعوى تحصيل النفع والتقوي على القيام ببعض الواجبات المشروعة في ذاتها.

ومثال ما يقع في المال: قوله ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ فإنهم احتجوا بقياس فاسد. (٢) وكذلك سائر ما يحدث الناس بينهم من البيوع المبنية على المخاطرة والغرر.

٢٦ - هذا التقسيم من حيث اعتبار البدعة كبيرة أو صغيرة مشروط بشروط:

الأول: ألا يداوم عليها، فإن الصغيرة من المعاصي لمن داوم عليها تكبر بالنسبة إليه، لأن ذلك ناشئ عن الإصرار عليها، والإصرار على الصغيرة يصيرها كبيرة، ولذلك قالوا: لا صغيرة مع إصرار، ولا كبيرة مع استغفار. فكذاك البدعة من غير فرق.

الثاني: ألا يدعو إليها. فإذا ابتلي إنسان ببدعة فدعا إليها تحمل وزرها وأوزار الآخرين معه، مصداقاً لقول رسول الله ﷺ: «من سنَّ

كبائر ما تنهون عنه نُكفر عنكم سيئاتكم وَنُذِلكم مُذْخِلاً كَرِيماً»، (١) وإذا كانت ليست رتبة واحدة فالبدع من جملة المعاصي، وقد ثبت التفاوت في المعاصي، فكذاك يتصور مثله في البدع، فمنها ما يقع في الضروريات، ومنها ما يقع في رتبة الحاجيات، ومنها ما يقع في رتبة التحسينيات.

وما يقع في رتبة الضروريات، منه ما يقع في الدين، أو النفس، أو النسل، أو العقل، أو المال. (٢)

فمثال وقوعه في الدين: اختراع الكفار وتغييرهم ملة إبراهيم عليه السلام في نحو قوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ (٣) وحاصل ما في الآية تحريم ما أحل الله على نية التقرب به إليه، مع كونه حلالاً بحكم الشريعة المتقدمة.

ومثال ما يقع في النفس: ما عليه بعض نحل الهند، من تعذيبها أنفسها بأنواع العذاب واستعجال الموت، لنيل الدرجات العلى على زعمهم.

ومثال ما يقع في النسل: ما كان من أنكحة الجاهلية التي كانت معهودة ومعمولاً بها ومتخذة

(١) سورة النساء / ٣١

(٢) الاعتصام للشاطبي ٣/ ٣١، وقواعد الأحكام ١/ ١٩،

وابن عابدين ٣/ ٣٠٩، ٣١٠

(٣) سورة الأنعام / ١٣٩

(١) حديث عائشة في أنكحة الجاهلية أخرجه البخاري (الفتح ١٨٢/٩ - ١٨٣ - ط السلفية).

(٢) الاعتصام للشاطبي ٢/ ٣١ - ٥٩

من تلك السنة، ولأنه يتحمل وزر من تبعه، مصداقاً لحديث: «من سن سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة». كما يختلف الإثم بالنسبة إلى الأسرار والإعلان، لأن المسر ضرره مقصور عليه لا يتعداه، بخلاف المعلن. كما يختلف كذلك من جهة الإصرار عليها أو عدمه، ومن جهة كونها حقيقية أو إضافية، ومن جهة كونها كفراً أو غير كفر.^(١)

رواية المبتدع للحديث:

٢٨ - رد العلماء رواية من كَفَرَ ببديعته، ولم يحتجوا به في صحة الرواية.

ولكنهم شرطوا للكفر بالبديعة، أن ينكر المبتدع أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة.

أما من لم يكفر ببديعته، فللعلماء في روايته ثلاثة أقوال:

الأول: لا يحتاج بروايته مطلقاً، وهو رأي الإمام مالك، لأن في الرواية عن المبتدع ترويحاً لأمره وتنويعاً بذكره، ولأنه أصبح فاسقاً ببديعته. الثاني: يحتاج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، سواء أكان داعية أم لا، وهو قول الشافعي وأبي يوسف والثوري.

سُنَّةٌ سيئةٌ فعليةٌ وُزِّرَها ووُزِّرَ من عَمِلَ بها إلى يوم القيامة^(١)

الثالث: ألا تفعل في الأماكن العامة التي يجتمع فيها الناس، أو المواضع التي تقام فيها السنن، وتظهر فيها أعلام الشريعة، وألا يكون ممن يقتدى به أو يحسن به الظن، فإن العوام يقتدون - بغير نظر - بالمشوق بهم أوبمن يحسنون الظن به، فتعم البلوى ويسهل على الناس ارتكابها.^(٢)

تقسيم المبتدع إلى داعية لبديعته وغير داعية:

٢٧ - المنسوب إلى البدعة في العرف لا يخلو أن يكون مجتهداً فيها أو مقلداً، والمقلد إما أن يكون مقلداً مع الإقرار بالدليل الذي زعمه المجتهد المبتدع، وإما أن يكون مقلداً من غير نظر، كالعامي الصرف الذي حسن الظن بصاحب البدعة، ولم يكن له دليل على التفصيل يتعلق به، إلا تحسسين الظن بالمبتدع خاصة. وهذا القسم كثير في العوام، فإذا تبين أن المبتدع آثم، فليس الإثم الواقع عليه على رتبة واحدة. بل هو على مراتب مختلفة، من جهة كون صاحب البدعة داعياً إليها أم لا، لأن الزينج في قلب الداعي أمكن منه في قلب المقلد، ولأنه أول من

(١) حديث: «من سن سنة سيئة... سبق تخريجه ف/٢

(٢) الاعتصام ٥٧/٢، وابن عابدين ١٤٠/٢، والزواجر

٤/١، وقواعد الأحكام لابن عبد السلام ٢٢/١ ط

الاستقامة.

(١) الاعتصام ١٢٦/١، ١٢٩، ١٣٠، وابن عابدين

٢٩٧/٣، ٤٤٦/٥، والاعتصام ١/١٢٩، ١٣٠

الثالث : قيل يحتاج به إن لم يكن داعيا إلى بدعته، ولا يحتاج به إن كان داعية إليها.

قال النسوي والسيوطي : هذا القول هو الأعدل والأظهر، وهو قول الكثير أو الأكثر، ويؤيده احتجاج البخاري ومسلم في الصحيحين بكثير من المبتدعة غير الدعاة.

شهادة المبتدع :

٢٩ - رد المالكية والحنابلة شهادة المبتدع، سواء أكره بدعته أم لا، وسواء أكان داعيا لها أم لا. وهو رأي شريك وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور، وعللوا ذلك بأن المبتدع فاسق ترد شهادته للآية : ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوَي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(١) ولقوله تعالى : ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(٢) وقال الخنيفة والشافعية في الراجح عندهم : نقبل شهادة المبتدع مالم يكفر بدعته، كمنكر صفات الله وخلقه لأفعال العباد، لأنهم يعتقدون أنهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم من الأدلة.

وقال الشافعية في المرجوح عندهم : لا تقبل شهادة المبتدع الداعي إلى البدعة.^(٣)

(١) سورة الطلاق / ٢

(٢) سورة الحجرات / ٦

(٣) تدريب الراوي شرح التفريب للنووي ص ٢١٦، ٢١٧، ط المكتبة العلمية، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ١٢٥ - ١٣٢، وقواعد التحديث ١٩٤ - ١٩٥ ط عيسى الحلبي. والجمل شرح المنهج ٣٨٥/٥،

الصلاة خلف المبتدع :

٣٠ - اختلف العلماء في حكم الصلاة خلف المبتدع. فذهب الحنفية، والشافعية، وهو رأي للمالكية إلى جواز الصلاة خلف المبتدع مع الكراهة مالم يكفر بدعته، فإن كفر بدعته فلا تجوز الصلاة خلفه. واستدلوا لذلك بأدلة منها : قوله ﷺ «صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١) وقوله : «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ»^(٢).

وما روي من أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي مع الخوارج وغيرهم زمن عبدالله بن الزبير وهم يقتلون، فقبل له : أتصلي مع هؤلاء ومع هؤلاء، وبعضهم يقتل بعضا؟ فقال : «من قال حيَّ على الصلاة أجبتُه، ومن قال : حيَّ على الفلاح أجبتُه. ومن قال : حيَّ على قتل أخيك المسلم وأخذ ماله قلت : لا».

ولأن المبتدع المذكور تصح صلاته، فصح

= ٣٨٦، والمغني ١٦٦/٨ ط السمودية، وحاشية الدسوقي.

١٦٥/٤ ط دار الفكر، والشرح الصغير ٢٤٠/٤ ط

المعارف، والمجموع للنووي ٢٥٤/٤ ط المنيرية والسلفية.

(١) حديث : «صلوا خلف من قال لا إله إلا الله». أخرجه

الدارقطني ٥٦/٢ - ط دار المحاسن من حديث ابن

عمر، وقال ابن حجر : عثمان بن عبد الرحمن - يعني الذي في

إسناده - كذبه يحيى بن معين. (التلخيص ٣٥/٢ - ط شركة

الطباعة الفنية).

(٢) حديث : «صلوا خلف كل بر وفاجر». أخرجه أبو داود

(٣٩٨/١) - ط عزت عبيد دهاس والدارقطني ٥٦/٢ ط

دار المحاسن، واللفظ له، وقال ابن حجر : مقطع

(التلخيص ٣٥/٢ ط شركة الطباعة الفنية).

الإمامة أو غيرها من الولايات تنعقد، ونحجب طاعته فيما يجوز من أمره ونهييه وقضائه باتفاق الفقهاء، وإن كان من أهل البدع والأهواء، مالم يكفر ببدعته، درءاً للفتنة، وصوناً لشمـل المسلمين، واحتفاظاً بوحدة الكلمة.^(١)

الصلاة على المبتدع :

٣٢ - اختلف الفقهاء في الصلاة على المبتدع الميت، فذهب جمهور العلماء إلى وجوب الصلاة على المبتدع الذي لم يكفر ببدعته، لقول النبي ﷺ: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».^(٢) إلا أن المالكية يرون كراهية صلاة أصحاب الفضل على المبتدع، ليكون ذلك ردعاً وزجرًا لغيرهم عن مثل حالهم، ولأن النبي ﷺ «أَتَى بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ فَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ».^(٣) وذهب الحنابلة إلى منع الصلاة على المبتدع، لأن النبي ﷺ «فَرَّكَ الصَّلَاةَ عَلَى صَاحِبِ الدِّينِ وَقَاتَلَ نَفْسَهُ» وهما أقل جرماً من المبتدع.^(٤)

- (١) مفني المحتاج ٤/ ١٣٢، والأحكام السلطانية للهاوردي ص ٣٣
(٢) حديث: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». سبق تخريجه ف/ ٣٠
(٣) حديث: «أَتَى بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ فَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ» أخرجه مسلم (٢/ ٦٧٢ ط الحلبي).
(٤) حديث: «فَرَّكَ الصَّلَاةَ عَلَى صَاحِبِ الدِّينِ» أخرجه البخاري (الفتح ٤/ ٤٦٧ ط السلفية).

الالتزام به كغيره.
وذهب المالكية والحنابلة إلى أن من صلى خلف المبتدع الذي يعلن بدعته ويدعو إليها أعاد صلاته ندباً، وأما من صلى خلف مبتدع يستتر ببدعته فلا إعادة عليه.^(١) واستدلوا بقوله ﷺ: «لَا تُؤْمِنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا إِلَّا أَنْ يَقْهَرَهُ بِسُلْطَانٍ، أَوْ يَخَافَ سَوْطَهُ أَوْ سَيْفَهُ».^(٢)

ولاية المبتدع :

٣١ - اتفق العلماء على أن من شروط أصحاب الولايات العامة - كالإمام الأعظم الخليفة وأمراء الولايات والقضاة وغيرهم - العدالة، وألا يكونوا من أصحاب الأهواء والبدع، وذلك لتكون العدالة وازعة عن التقصير في جلب المصالح ودرء المفاسد، وحتى لا يخرجهم الهوى من الحق إلى الباطل، وقد ورد: حَبَّكَ الشَّيْءُ يَعْصِي وَيَعْصِمُ.^(٣) ولكن ولاية المتغلب على

- (١) المفني لابن قدامة ٢/ ١٨٥، ومفني المحتاج ١/ ٧٤٢، وفتح القدير ١/ ٣٠٤، وحاشية ابن عابدين ١/ ٣٧٦، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٣٢٩
(٢) حديث: «لَا تُؤْمِنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا...» أخرجه ابن ماجه (١/ ٣٤٣ - ط الحلبي) وفي الزوائد: إسناده ضعيف لطبع علي بن زيد بن جدهان وعبدالله بن محمد العدوي.
(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأناس ٢/ ٧٥، ونخبة الفكر ١/ ١٥٩، ومفني المحتاج ٤/ ١٣٠، وحاشية ابن عابدين ٤/ ٢٩٨، والمفني لابن قدامة ٩/ ٣٩، والأحكام السلطانية للهاوردي ص ٩

توبة المبتدع :

٣٣ - اختلف العلماء في قبول توبة المبتدع المكفر ببذعته، فقال جمهور كل من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة بقبول توبته، لقوله تعالى : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(١)

ولقوله ﷺ : «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»^(٢)

ومن الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة من يرى أن توبة المبتدع لا تقبل إذا كان ممن يظهر الإسلام ويبطن الكفر، كالمنافق والزنديق والباطني، لأن توبته صدرت عن خوف، ولأنه لا تظهر منه علامة تبين صدق توبته، حيث كان مظهراً للإسلام مسراً للكفر، فإذا أظهر التوبة لم يزد على ما كان منه قبلها، واستدلوا لذلك ببعض الأحاديث، ومنها قوله ﷺ : «سَيُخْرِجُ فِي أُمِّي أَقْوَامٌ تَجَارِي بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ، كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ، لَا يَبْقَى مِنْهُ عَرَقٌ وَلَا مَفْصَلٌ إِلَّا دَخَلَهُ»^(٣)

(١) سورة الأنفال / ٣٨

(٢) حديث : «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ...» أخرجه البخاري (الفتح ١١٢/٦ - ط السلفية) ومسلم (٥٣/١) - ط الخليلي.

(٣) حديث : «سَيُخْرِجُ فِي أُمِّي أَقْوَامٌ...» أخرجه أحمد (١٠٢/٤) - ط الميمنية) وأبو داود (٥/٥) - ط عزت مبيد=

وهذا الخلاف بين العلماء في قبول توبة المبتدع ينحصر فيما يتعلق بأحكام الدنيا في حقه، أما ما يتعلق بقبول الله تعالى لتوبته وغفرانه لذنبه إذا أخلص وصدق في توبته فلا خلاف فيه.^(١)

ما يجب على المسلمين تجاه البدعة :

٣٤ - ينبغي على المسلمين تجاه البدعة أشياء لمنع الوقوع فيها - منها :

أ - تعهد القرآن وحفظه وتعليمه وبيان أحكامه، لقوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٢) ولقول الرسول الله ﷺ : «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(٣) وفي رواية «أَفْضَلُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(٤) وقوله ﷺ : «تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ هُوَ أَشَدُّ تَفَضُّلاً مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقْلِهَا»^(٥) لأن في

= دصاص) وحسنه ابن حجر في تخریج أحاديث الكشف (٨٣/٢) - ط دار الكتاب العربي.

(١) الاختصاص ٢٣٠/٢، والأم للإمام الشافعي ١٦٥/٦، والمغني لابن قدامة ١٢٦/٨، ومغني المحتاج ١٤٠/٤، والجمل شرح المنهج ١٢٦/٥، وحاشية ابن عابدين ٢٩٧/٣

(٢) سورة النحل / ٤٤

(٣) حديث : «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ» أخرجه البخاري (الفتح ٧٤/٩ ط السلفية).

(٤) حديث : «أَفْضَلُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ» أخرجه البخاري (الفتح ٧٤/٩ ط السلفية).

(٥) حديث : «تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ...» أخرجه البخاري (الفتح ٧٩/٩ ط السلفية).

تأويله إلا الله والراسخون في العلم ﴿١﴾ .
 د - نبذ التعصب للرأي من الآراء وأجتهاد
 من الاجتهادات ، مالم يكن مؤيداً بالحق من
 الأدلة الشرعية لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ
 اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ . (٢)

هـ - منع العامة من القول في الدين ، وعدم
 الاعتداد بأرائهم مهما كانت مناصبهم وتقواهم
 إلا بالدليل . يقول أبويزيد البسطامي : لو
 نظرتهم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى
 يرتقي في الهواء ، فلا تغتروا به حتى تنظروا
 كيف تجدونه عن الأمور والنهي وحفظ الحدود
 وأداء الشريعة . (٣)

وقال أبوعثمان الحيري : من أمر السنة على
 نفسه قولاً وفعلًا نطق بالحكمة ، ومن أمر الهوى
 على نفسه نطق بالبدعة . (٤)
 قال تعالى : ﴿وَأِنْ تَطِيعُوا تُهْتَدُوا﴾ . (٥)

و - صد التيارات الفكرية المضللة التي
 تشكك الناس في الدين ، وتحمل بعضهم على
 التأويل بغير دليل لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا إِنْ تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ

تعليم القرآن وبيان أحكامه قطع الطريق على
 المبتدعين بإظهار الأحكام الشرعية .

ب - إظهار السنة والتعريف بها : لقوله
 تعالى : ﴿وَمَا تَأْكُمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ
 عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ
 لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ
 يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ
 وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (٢)

وعن رسول الله ﷺ : «نُفِصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِيعَ
 مَنَاحِدًا فَحَفِظْهُ حَتَّى يُبْلَغَ غَيْرُهُ» . (٣)
 وعن رسول الله ﷺ : «مَا أَحْدَثَ قَوْمٌ بِدْعَةً
 إِلَّا رُفِعَ بَيْنُهَا مِنَ السُّنَّةِ» . (٤)

ج - عدم قبول الاجتهاد ممن لا يتأهل له ،
 ورد الاجتهاد في الدين من المصادر غير المقبولة ،
 لقوله تعالى : ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ
 لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٥) وقوله : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ
 فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (٦) وقوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ

(١) سورة الحشر / ٧

(٢) سورة الأحزاب / ٣٦

(٣) حديث : ونُفِصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِيعَ مَنَاحِدًا . . . أخرجه
 أبوداود (٤/ ٦٩ - ط عزت عبيد دهاش) وصححه ابن
 حجر كما في فيض القدير (١/ ٢٨٥ - ط المكتبة التجارية) .

(٤) حديث : «مَا أَحْدَثَ قَوْمٌ بِدْعَةً إِلَّا . . .» أخرجه أحمد
 (٤/ ١٠٥ - ط الميمنية) وقال الهيثمي : فيه أبويعزير بن أبي
 مريم وهو منكر الحديث (مجمع الزوائد ١/ ١٨٨ - ط
 القدسي) .

(٥) سورة النحل / ٤٣

(٦) سورة النساء / ٥٩

(١) سورة آل عمران / ٧

(٢) سورة القصص / ٥٠

(٣) الرسالة القشيرية ١/ ٨٢

(٤) المصدر السابق ١/ ١١

(٥) سورة النور / ٥٤

د - المنع بالقهر، مثل كسر الملاهي وتغزيق الأوراق وفض المجالس.

هـ - التخويف والتهديد بالضرب الذي يصل إلى التعزير. وهذه الموقبة لا تنبغي إلا للإمام^(١) أو بإذنه، لئلا يترتب عليها ضرر أكبر منها.

وللتفصيل يرجع إلى مصطلح (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

معاملة المبتدع ومخالطته :

٣٧ - إذا كان المبتدع غير مجاهر ببدعته ينصح، ولا يجتنب ولا يشهر به، لحديث الرسول ﷺ : «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^(٢).

وأما إذا كان مجاهرا بشيء منهي عنه من البدع الاعتقادية أو القولية أو العملية - وهو يعلم ذلك - فإنه يسن هجره، وقد اشتهر هذا عند العلماء، وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْقَدَرِ، وَلَا تُفَاتِحُوهُمْ»^(٣) وقال ابن مسعود : «من

(١) إحياء علوم الدين ٢/٣٠٦، ٣١٥، وفتاوى ابن تيمية

٢٨/٢١٩، والسياسة الشرعية ص ١٠٢

(٢) حديث : «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ» أخرجه مسلم (٤/١٩٩٦ - ط الحلي).

(٣) حديث : «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْقَدَرِ وَلَا...» أخرجه أبو داود

(٥/٨٤ - ط عزت سعيد دحمان) وفي إسناده جهالة. (عون

المعبود ٤/٣٦٥ - نشر دار الكتاب العربي).

يُرَدُّكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ»^(١).

ما يجب على المسلمين تجاه أهل البدعة :

٣٥ - يجب على المسلمين من أولي الأمر وغيرهم أن يأمرُوا أهل البدع بالمعروف وينهَوْهم عن المنكر، ويحْضَوْهم على اتباع السنة والإقلاع عن البدعة والبعد عنها. لقوله تعالى : ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢) ولقوله تعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٣).

٣٦ - مراحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمنع البدعة :

أ - التعريف ببيان الصواب من الخطأ بالدليل.

ب - الوعظ بالكلام الحسن مصداقا لقوله تعالى : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾^(٤).

ج - التعنيف والتخويف من العقاب الديني والأخروي، ببيان أحكام ذلك في أمر بدعته.

(١) سورة آل عمران / ١٠٠

(٢) سورة آل عمران / ١٠٤

(٣) سورة التوبة / ٧١

(٤) سورة التحل / ١٢٥

أَحَبُّ أَنْ يُكْرِمَ دِينَهُ فَلْيَعْتَزَلْ مَخَالَطَةَ الشَّيْطَانِ
وَيُجَالِسْ أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ، فَإِنَّ مُجَالَسَهُمُ الْصَّقُّ
مِنَ الْحَرْبِ» (١)

وعن ابن عمر مرفوعاً: «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ
الْقَدْرِ وَلَا تُنَاكِحُوهُمْ».

وعن أبي قلابة «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ،
فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَغْمَسُوكُمْ فِي ضَلَالَاتِهِمْ، أَوْ
يَلْبَسُوا عَلَيْكُمْ بَعْضَ مَا تَعْرِفُونَ» (٢) وقد هجر
أحمد من قالوا يَخْلُقُ الْقُرْآنَ. (٣)

قال ابن تيمية: ينبغي لأهل الخير والدين أن
يهجروا المبتدع حياً وميتاً، إذا كان في ذلك كف
للمجرمين، فيتركوا تشييع جنازته. (٤)

إهانة المبتدع:

٣٨ - صرح العلماء بجواز إهانة المبتدع بعدم
الصلاة خلفه، أو الصلاة على جنازته، وكذلك
لا يعاد إذا مرض، على خلاف في ذلك.

بدل

انظر: إبدال

(١) الاعتصام للشاطبي ١/ ٢٧٨ ط المعرفة.

(٢) الاعتقاد على مذاهب السلف ص ١١٨

(٣) الآداب الشرعية ١/ ٢٥٨ - ٢٦١، والاعتقاد على مذاهب

السلف ص ١١٧

(٤) الفتاوى لابن تيمية ١٧/ ٢٨ - ١٨

بدنة

التعريف:

١ - البدنة في اللغة من الإبل خاصة، ويطلق
هذا اللفظ على الذكر والأنثى، والجمع البُدن.
وسميت بدنة لضخامتها.

قال في المصباح المنير: والبدنة قالوا: هي
ناقة أوبقرة، وزاد الأزهري: أوبعير ذكر. قال:
ولا تطلق البدنة على الشاة.

وفي الاصطلاح: البدنة اسم تختص به
الإبل، إلا أن البقرة لما صارت في الشريعة في
حكم البدنة قامت مقامها، وذلك لما قال
جابر بن عبد الله: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عَامَ الْحَدِيثِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ
سَبْعَةٍ» (١) فصار البقر في حكم البدن مع تغايرهما
لوجود العطف بينهما، والعطف يقتضي
المغايرة. (٢)

(١) حديث: جابر بن عبد الله: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...»

أخرجه مسلم (٢/ ٩٥٥ - ط الحديث).

(٢) الترويق في الفتن ص ٣٠٠، بيروت، والمصباح المنير،

والمغرب مادة: «بدن».

كان يصلي في مريض الغنم، وأمر بالصلاة فيها. ^(١)

ب - نقض الوضوء :

٣ - ذهب جمهور العلماء إلى أن أكل لحم الجزور - وهو لحم الإبل - لا ينقض الوضوء، لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «الوضوء مما خرج لا مما دخل»، ^(٢) ولما روى جابر قال: «كان آخر الأمرين عن رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسّت النار» ^(٣) ولأنه مأكول أشبه سائر المأكولات.

وهذا القول مروى عن أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب وأبي طلحة وأبي الدرداء وابن عباس وعامر بن ربيعة وأبي أمامة، وبه قال جمهور التابعين، وهو مذهب الحنفية والمالكية، والصحيح من مذهب الشافعية.

(١) ابن عابدين ٢١٣/١، وحاشية النسوي ٥١/١، ومنه المحتاج ٧٩/١، وكشاف القناع ١٩٤/١

وحديث: «أن النبي ﷺ كان يصلي في مريض الغنم... أخرجه البخاري (الفتح ٤١/١ - ط السلفية).
(٢) حديث: «الوضوء مما خرج لا مما دخل... أخرجه الدارقطني (١٥١/١) - ط شركة الطباعة الفنية وقال ابن حجر: وفي إسناده الفضل بن المختار، وهو ضعيف جدا، ونقل عن ابن عدي أنه قال: الأصل في هذا الحديث أنه موقوف.

(٣) حديث جابر: «كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مسّت النار» أخرجه أبو داود (١٣٣/١ - ط عزت عبيد دعاس) وصححه ابن خزيمة (٢٨/١) - ط المكتب الإسلامي.

ومع هذا فقد أطلق بعض الفقهاء «البدنة» على الإبل والبقر. ^(١)

الحكم الإجمالي :

تتعلق بالبدن أحكام خاصة منها :

أ - بول البدن وزوئها :

٢ - ذهب الحنفية والشافعية إلى نجاسة بول وروث الحيوان، سواء أكان مما يؤكل لحمه أم لا، ومن الحيوان: البذن. لما روى البخاري أنه ﷺ لما جيء له بحجرين وزوئة ليستنجي بها، أخذ الحجرين وردّ الروث، وقال: «هذا ركس» ^(٢) والركس: النجس.

وأما نجاسة البول فلمعوم قوله ﷺ: «تَنَزَّهُوا من البول، فإن عامة عذاب القبر منه» ^(٣) حيث يدخل فيه جميع أنواع الأبوال.

وذهب المالكية والحنابلة إلى طهارة بول وروث ما يؤكل لحمه، لأنه ﷺ «أمر العُرَيْنين أن يَلْحَقُوا بِإِبِلِ الصدقة، فَيَشْرَبُوا من أبوالها وألبانها» ^(٤) والنجس لا يساح شربه، ولأنه ﷺ

(١) ابن عابدين ٢٠٠/٥

(٢) حديث: «هذا ركس» أخرجه البخاري (الفتح ٢٥٦/١ - ط السلفية).

(٣) حديث: «تَنَزَّهُوا من البول...» أخرجه الدارقطني (١٢٧/١) - ط شركة الطباعة الفنية من طريقين، وقال: لا بأس به.

(٤) حديث: «أن النبي ﷺ أمر العُرَيْنين...» أخرجه البخاري (الفتح ٣٣٥/١ - ط السلفية). ومسلم (١٢٩٦/٣) - ط الحلبي.

حضر أن النبي ﷺ قال: «توضئوا من لحوم الإبل والبناها»^(١).

والثانية: لا وضوء فيه، لأن الحديث الصحيح إنما ورد في اللحم، ورجح هذا القول صاحب كشف القناع^(٢).

ج - مؤر البدنة :

٤ - اتفق الفقهاء على طهارة مؤر البدنة، وسائر الإبل والبقر والغنم، ولا كراهة في أسأرها ما لم تكن جلالة.

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن مؤر ما أكل لحمه يجوز شربه والوضوء به^(٣).

د - الصلاة في أعطان الإبل ومرابض البقر:

٥ - ذهب جمهور العلماء إلى كراهة الصلاة في معائن الإبل.

وقد ألحق الحنفية بالإبل البقر في الكراهة.

وقال المالكية والشافعية: إن البقر كالغنم في

وذهب الحنابلة، والشافعي في القديم إلى وجوب الوضوء من أكل لحم الجزور على كل حال، نيتاً أو مطبوخاً عالماً كان أو جاهلاً.

وبه قال إسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى. وحكاه الماوردي عن جماعة من الصحابة، منهم: زيد بن ثابت وابن عمر وأبوموسى وأبوطلبة، واختاره من الشافعية أبو بكر بن خزيمة وابن المنذر، وأشار البيهقي إلى ترجيحه واختياره، وقواه النووي في المجموع.

واستدلوا بحديث البراء بن عازب قال: سئل رسول الله ﷺ عن لحوم الإبل، فقال: «توضئوا منها، وسئل عن لحوم الغنم، فقال: لا يُوضئ منها»^(١) ويقول النبي ﷺ: «توضئوا من لحوم الإبل، ولا توضئوا من لحوم الغنم»^(٢).

أما البان الإبل، فعند الحنابلة روايتان في نقض الوضوء بشربها:

إحداهما: ينقض الوضوء، لما روى أسيد بن

(١) حديث: «سئل عن لحوم الإبل ولحوم الغنم...» أخرجه أبو داود (١٢٨/١) - ط عزت سعيد دعاس وإبن خزيمة (٢٢/١) - ط المكتب الإسلامي. وقال: لم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدم تناقضه.

(٢) حديث: «توضئوا من لحوم الإبل...» أخرجه ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقى (١٦٦/١) وفي إسناده بقية بن الوليد وهو مدلس، وقد رواه بالعمنة، ورجاله ثقات، وخالفه بين عمر مجهول الحال.

(١) حديث: توضئوا من لحوم الإبل والبناها رواه أحمد (٣٥٢/٤) - ط الميمنية وإبن ماجه (١٦٦/١) - ط الحلبي وقال البوصيري: إسناده ضعيف لضعف حجاج بن أرطاة وتقليبه.

(٢) الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٤٧ - ٤٨، وحاشية المسوقي ١٢٣/١، وشرح الروض ١/٥٥، والمجموع ٥٧/٢ وما بعدها، والمغني ١/١٨٧، ١٩٠ وكشف القناع ١٣٠/١

(٣) للمغني ١/٥٠، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ١٧

ولا يجزئ إلا الثني من الإبل، وهو ما كمل
خمس سنين ودخل في السادسة.

ففي الصحيحين: وأنه صلى الله عليه
وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة^(١)
ويستحب أن يكون ما يهديه سمينا حسنا،
لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَثًا لَّهِ فَإِنَّا مِنْ
تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٢) فسرهما ابن عباس
بالاستسنان والاستحسان.

ويستحب تقليد البدنة في الهدي^(٣).
وهناك تفصيلات تنظر في مصطلح (حج،
وهدي، وإحرام، وقران، وتتمتع).

ز - ذكاة البدنة :

٨ - تختص الإبل - ومنها البدنة - بالنحر، فقد
ذهب جمهور الفقهاء إلى سنية نحر الإبل.
وذهب المالكية إلى وجوب نحرها، وألحقوا بها
الزرافة.

وأما ذبحها، فقد قال بجوازه الشافعية
والحنابلة، وكرهه الحنفية كراهة تنزيه، على ما
نقله ابن عابدين عن أبي السعود عن الديري.

(١) حديث: «أنه صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة» أخرجه
البخاري (الفتح ٣/ ٥٥٧ - ط السلفية).

(٢) سورة الحج / ٣٢

(٣) ابن عابدين ٢/ ٢٤٩، والسنوسي ٢/ ٨٢ وما بعدها،
وشرح الروض ١/ ٣٣٧ وما بعدها، وكشاف القناع
٢/ ٥٢٩ وما بعدها.

وتقليد البدنة هو: وضع علامة في رقبته ليعلم أنها
هدي.

جواز الصلاة في مرايضها.

وذهب الحنابلة إلى عدم صحة الصلاة في
أعطان الإبل، وهي: ما تقيم فيه وتلوي إليه.
أما مواضع نزولها في سيرها فلا بأس بالصلاة
فيه^(١).

هـ - الدماء الواجبة :

٦ - تجزئ البدنة عن سبعة في حالتي القرآن
والتمتع، وفي الأضحية، وفي فعل بعض
المحظورات أو ترك بعض الواجبات حال
الإحرام بحج أو عمره.
وتجب عند الحنفية بدنة كاملة على الحائض
والنفساء إذا طافتا.

كما تجب بدنة كاملة إذا قتل المحرم صيدا
كبيرا، كالزرافة والنعامة، على التخيير المفصل
في موضعه.

وتجب أيضا على من جامع حال الإحرام
بالحج والعمره قبل التحلل الأصغر، على
خلاف وتفصيل يرجع إليه في المصطلحات
التالية: (إحرام، وحج، وهدي، وصيد).

و - الهدي :

٧ - اتفق الفقهاء على أن الهدي سنة، ولا يجب
إلا بالنذر. ويكون من الإبل والبقر والغنم،

(١) ابن عابدين ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥، وحاشية السنوسي ١/ ١٨٨ -
١٨٩، ومغني المحتاج ١/ ٢٠٣، وكشاف القناع ١/ ٢٩٤ -
٢٩٥.

وقال المالكية: جاز الذبح في الإبل، والنحر في غيرها للضرورة.

ثم النحر - كما قال ابن عابدين - هو قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر، أما الذبح فقطعها في أعلاه تحت اللحين.

والسنة نحرها قائمة معقولة يدها اليسرى، لما ورد عن عبدالرحمن بن سابط: «أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى، قائمة على ما بقي من قوائمها»^(١) وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾^(٢) دليل على أنها تنحر قائمة.

وكيفيته: أن يطعنها بالحرية في الوهدة التي بين أصل العنق والصدر.^(٣)

ج - الديات: الدية بدل النفس:

٩ - وقد اتفق الفقهاء على جواز الدية في: الإبل والذهب والفضة، واختلفوا في الخيل والبقر والغنم. وللتفصيل ينظر مصطلح (دية).

(١) حديث عبدالرحمن بن سابط: «أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة ... أخرجه أبو داود (٣٧١/٢) - ط عزت عبيد دعاس من حديث عبدالرحمن بن سابط مرسلا مقرونا بحديث جابر بن عبدالله متصلا، وله أصل في صحيح البخاري (الفتح ٥٥٣/٣ - ط السلفية) ومسلم (٩٥٨/٢) ط الحلبي.

(٢) سورة الحج / ٣٦

(٣) ابن عابدين ١٩٦/٥، والسنوسي ١٠٠/٢، ومفي المحتاج ٢٧١/٤، وكشاف الفتاوى ٧/٣، والمواقى بهامش الخطاب ٢٢٠/٣

بدو

التعريف:

١ - البادية: خلاف الحاضرة. قال الليث: البادية اسم للأرض التي لا حضرة فيها، والبادي: هو المقيم في البادية، ومسكنه المضارب والخيام، ولا يستقر في موضع معين. والبدو: سكان البادية، سواء أكانوا من العرب أم من غيرهم، أما الأعراب فهم سكان البادية من العرب خاصة. وفي الحديث: «من بدا جفا»^(١) أي: من نزل البادية صار فيه جفا الأعراب.^(٢)

ولا يختلف استعمال الفقهاء عن ذلك.

الأحكام المتعلقة بالبدو:

٢ - الأصل في الشرع أن الأحكام تتعلق بالكلف بقطع النظر عن مكان سكناه، وبذلك تستوي أحكام البدو والحضر، إلا ماورد على

(١) حديث: «من بدا جفا ...» أخرجه أبو داود (٣٧٨/٣) - ط عزت عبيد دعاس، والتزملي (٥٢٣/٤) ط الحلبي وحسنه.

(٢) لسان العرب، والنهاية في غريب الحديث، ومفردات الراسب الأصبهاني، والاختيار ٨٥/٥، وقليوبي وعصيرة ١٢٥/٣، والمفني ٥٢٧/٧.

ج - وقت الأضحية :

٥ - يرى الجمهور أن وقت الأضحية للبدو كوقته للحضر، وخالف في ذلك الحنفية حيث قالوا: لما كانت لا تجب على البدو صلاة العيد، فإنه يجوز لهم أن يذبحوا أصحابهم بعد طلوع الفجر الصادق من يوم العيد، في حين لا يجوز لأهل الحضر أن يذبحوا أصحابهم إلا بعد صلاة العيد، لأن صلاة العيد واجبة عليهم. (١)

د - عدم استحقاقهم العطاء :

٦ - يختص أهل الحاضرة بالعطاء، أما البدو فلا يفرض لهم فريضة راتبية تجري عليهم من بيت المال، لا أعطية المقاتلة، ولا أرزاق الذرية، حتى قال أبو عبيد: فلم يبلغنا عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الأئمة بعده أنه فعل ذلك - أي أعطى البدو عطاء الجند وأرزاق الذرية - إلا بأهل الحاضرة، الذين هم أهل الغناء عن الإسلام. والحديث بريء مرفوعاً قال: «كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً. ثم قال: أغزوا باسم الله في سبيل الله. قاتلوا من كفر بالله. أغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا،

(١) فتح القدير ٧٢/٨ طبع بولاق، وحقية العلماء للفقهاء ٣٢٠/٣ طبعة أولى ١٤٠٠ هـ، والإنباع ٢٠٢/١ طبع المطبعة الحليية، وأثار محمد بن الحسن ص ١٣٥، وأثار أبي يوسف ص ٦٣

سبيل الاستثناء من هذه القاعدة، بسبب اختلاف طبيعة حياة البدو عن طبيعة حياة الحضر، فتبعاً لهذا الاختلاف تختلف بعض الأحكام، وسيأتي أهمها.

أ - الأذان في البادية :

٣ - يسن للبادي الأذان عند كل صلاة في باديته، لحديث رسول الله ﷺ لأبي سعيد: «إنك رجل تحب الغنم والبادية. فإذا دخل وقت الصلاة فأذّن، وارفع صوتك بالنداء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جنٌ ولا إنسٌ ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة» (١) (ر: أذان).

ب - سقوط الجمعة والعيدين :

٤ - لا تجب الجمعة على أهل البادية. ولو أقاموها في باديتهم لا تصح جمعة لعدم الاستيطان، حيث لم يؤمر بها البدو ممن كانوا حول المدينة ولا قبائل البادية ممن أسلموا، ولا أقاموها، ولو أقاموها لنقل ذلك، بل لا تجزئهم عن الظاهر، ولكن إذا كانوا مقيمين بموضع يسمعون فيه نداء الحضر وجبت عليهم. (٢)

(١) الجمل على شرح المنهاج ٢٩٨/١، والإنباع ٤١٨/١، والمسنن ٣٧٧/٢، وابن عابدين ٣٣١، وابن عابدين ٢٦١/١، والمجموع ٣٧٥/٤، وأسنى المطالب ٢٧٩/١، وحديث: «إنك رجل تحب الغنم والبادية». أخرجه البخاري ٨٨، ٨٧، ٨٨ ط السلفية
(٢) ابن عابدين ٢٥٣/١، ٥٤٦، وجواهر الإكليل ٩٢/١، وروضة الطالبين ٣٨/٢، والمغني ٣٧٧/٢

المسلمين نصرهم والدفع عنهم بالأيدان والأموال إن اعتدي عليهم، والمثونة والمواساة إذا نزلت بهم جائحة أو جذب^(١).

هـ - عدم دخول البدو في عاقلة الحضر وعكسه:

٧ - لا يدخل البدوي في عاقلة القاتل الحضري، ولا الحضري في عاقلة البدوي القاتل، لعدم التناصر بينهما، كما يقول المالكية^(٢).

وللتفصيل (ر: عاقلة)

و- إمامة البدوي:

٨ - تكره إمامة الأعرابي في الصلاة كما يقول الحنفية، لأن الغالب عليهم الجهل بالأحكام^(٣).

وقد ذكر الفقهاء ذلك في كتاب الصلاة، باب صلاة الجماعة.

(ر: إمامة الصلاة، وصلاة الجماعة)

ز - نقل اللقيط إلى البادية وحكمه:

٩ - إذا وجد حضري أو بدوي لقيطاً في الحضر فليس له نقله إلى البادية، لما في ذلك من الضرر عليه بفوات الدين والعلم والصناعة، أما إن

ولاتفتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال (أو خلل) فَأَيُّتَهُنَّ ما أجابوك فاقبل منهم وكُفَّ عنهم. ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم. ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك، فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين. فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء إلا أن يجهلوا مع المسلمين. فإن هم أبوا فسلهم الجزية. فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقتلهم. وإذا حاصرت أهل حصن، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه. ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك. فإنكم أن تحفروا ذمكم وذمة أصحابكم، أهون من أن تحفروا ذمة الله وذمة رسوله. وإذا حاصرت أهل حصن، فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا^(١).

ولكن لأهل البادية على الإمام وعلى

(١) حديث بريدة: «إذا لقيت عدوك من المشركين...».

أخرجه مسلم ١٣٥٧/٣ ط الحلي

(١) الأموال لأبي عبيد ص ٢٢٧ وما بعدها طبع مصطفى محمد

(٢) الشرح الصغير ٤٠٢/٢ طبع دار المعارف

(٣) الاختيار ٥٨/٥ طبع بيروت دار المعرفة

وأهل الضرورة. وقال ابن قدامة: لأنهم للضرورة والمجاعة يأكلون ما وجدوا. (١)

ي - حكم ارحمال المعتدة من أهل البادية :

١٢ - لما كان الأصل في حياة البدو الانتقال لانتجاع مواقع الكلا، فإن البدوية المعتدة إذا ارتحل أهلها عن مواقعهم ترحل معهم، ولا تكون آثمة بذلك، لأن من الحرج إقامتها وحدها دون أهلها، ولأن الرحلة من طبيعة حياتهم، وقد فصل ذلك الفقهاء في كتاب العدة من كتب الفقه. (٢)

ك - تحول البدوي إلى حضري :

١٣ - إذا استوطن البدوي الحاضرة أصبح من أهلها، وسرت عليه أحكام الحضر.



وجده في البادية فله أن ينقله إلى الحاضرة، لأن في نقله مصلحة له، وله أن يبقيه في البادية. كما صرح الشافعية بذلك، وتنتظر التفاصيل في (لقيط) (١)

ح - شهادة البدوي على الحضري :

١٠ - اختلف في شهادة البدوي على الحضري، فأجازها الجمهور، ومنعها المالكية. (٢) لقول رسول الله ﷺ: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية» (٣) ولأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها.

ط - عدم الاحتكام إلى عاداتهم فيما يحل أكله :

١١ - يقتصر على العرب من الحاضرة - عند الشافعية والحنابلة - في تحديد من يرجع إليهم في معرفة المستحب والطيب، مما لم ينص على حكمه من الطعام. قال النووي: يرجع في ذلك إلى العرب من أهل الريف والقرى وأهل اليسار والغنى، دون الأجلاف من أهل البادية والفقراء

(١) حاشية قلوبوي ١٢٥/٥، وأسنى الطالب ٢/٩٧

(٢) المغني ٩/١٦٧

(٣) حديث : « لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية... » أخرجه أبوداود ٤/٢٦ ط عزت عبيد دعاس. والحاكم ٤/٩٩ ط دائرة المعارف العشائية. وقال ابن دقيق العيد: رجاله إلى منتهى رجال الصحيح (الإمام ص ٥٢٠ ط دار الثقافة الإسلامية. الرياض).

(١) المجموع ٩/٢٥ ط المنيرية، والمغني ٨/٥٨٥ ط الرياض
(٢) للمغني ٧/٢٧ ط الطبعة الثالثة.

كان له به صدقة^(١). وقد يكون واجبا إذا احتاج الناس إليه. وقد يكون إلقاء بعض أنواع البذور حراما، مثل إلقاء حب لزهر يضر بالناس، كالخشيشة والأفيون، لأن هذا وما يمثله يؤدي إلى الضرر وفعل الحرام، وما أدى إلى الحرام فهو حرام^(٢).

بذر

التعريف :

١ - البذر لغة : إلقاء الحب في الأرض للزراعة، وهذا هو المصدر، وقد يطلق على ما ينذر، فيكون من إطلاق المصدر على اسم المفعول^(٣). ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن ذلك.

الحكم الإجمالي :

٢ - الأصل في إلقاء البذر في الأرض للزراعة الإباحة فيها هو مباحة زراعته، لقوله تعالى : ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرَثُونَ، أَلَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾^(٤).

موطن البحث :

٣ - تكلم الفقهاء عن البذر في المزارعة والزكاة والغصب في موطن معينة :

فمن المزارعة : تعين من عليه البذر في عقد المزارعة لصحة المزارعة أو فسادها، عند من اعتبرها من الفقهاء، كالحنفية والمالكية والحنابلة^(٥). ولزوم عقد المزارعة بوضع البذر في الأرض، على تفصيل يرجع إليه في المزارعة^(٦). ومن الزكاة : مسألة الخراج من المزارعة بشروطه، على تفصيل يرجع إليه في زكاة الزروع^(٧).

فالأية تدل على إباحة الزرع من جهة الامتنان به. وقد يكون مندوبا بقصد التصديق لقوله ﷺ : «مَنْ مَسْلَمٌ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَيْهيمَةٌ إِلَّا

(١) حديث : «مَنْ مَسْلَمٌ يَغْرِسُ غَرْسًا...» أخرجه البخاري (الفتح ٣/٥ - ط السلفية).

(٢) ابن عابدين ٢/٤٢٤، ٣/١٦٥ - ١٦٦.

(٣) ابن عابدين ٥/١٧٦، والحنابلة ٤/٤، وجواهر الإكليل ٢/٢٤، ٢٥، ٣٦، وقليوبي وعصيرة ٦١/٣، والمغني ٥/٣٣٨ ط السمرقونية.

(٤) ابن عابدين ٥/١٧٦، وجواهر الإكليل ٢/١٢٣، وحاشية النسوتي على الشرح الكبير ٣/٢٧٢.

(٥) حاشية ابن عابدين ٢/٥٥، والإقناع ١/٢٥٧ - ٢٥٨.

(١) لسان العرب، والكليات في مادة وبذر، وطلبية الطلبة ص ٢٠، والفتاوى البرازية - بهامش الفتاوى الهندية ٦/٨٨.

(٢) سورة الواقعة / ٦٣ - ٦٥.

بذرة

التعريف :

١ - البذرة، قال ابن خالوية : فارسية معربة ، وقيل : مولدة (أي عربية غير محضة) ، ومعناها : الخفارة ، والجاعة تتقدم القافلة للحراسة .

كما أن بعضهم ينطقها بالذال ، وبعضهم بالذال ، وبعضهم بهما جميعا .

وهي في الاصطلاح بهذا المعنى ، غير أنه يراد بها الحراسة في السفر وغيره^(١)

الحكم الإجمالي :

٢ - أجاز العلماء بالاتفاق البذرة «الخفارة أو الحراسة» وأجازوا أخذ الأجر عليها .

واختلفوا في تضمينهم على رأيين ، بناء على تكييف البذرة على أنها إجارة عامة أو خاصة .
الأول : يضمن قيمة ما يفقد منه ، وهو لا يبي يوسف ومحمد من الخفية .

وجوب الزكاة في الجملة من حب وقف ليزرع كل عام في أرض مملوكة أو مستأجرة إذا بلغ نصيبا ، بخلاف الحب الذي وقف للتسليف ، فلا زكاة فيه عند من يرى جواز وقف البذر ليزرع لحاجة الفقراء وغيرهم^(١) .

ومن الغصب ، البذر في أرض موصوبة أو متعدي عليها ، واسترجاع مالها لها بعد البذر ، هل يعوض المقتصب عن البذر أم لا . وبيانه في غصب^(٢) .



(١) لسان العرب والمصباح النير مادة «بذر» ، وابن عابدين ٤٤/٥ ط يولاق ، وتبصرة الحكام بهامش فنع العلي المالك ٢٨٧/٢ ط التجارية الكبرى ، وقليوبي وعميرة ٨١/٣ ط الحلبي ، وكشاف القناع ٣٢/٤

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٨٥/١
(٢) جواهر الإكليل ١٥٤/٢ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٦١/٣ ، والمنهي ٢٣٤/٥

والثاني: لا يضمن، وهو الأصح والمفتى به عند الحنفية، وهو رأي المالكية والشافعية والحنابلة.

ومنشأ هذا الخلاف في اعتبار الحارس أجيرا خاصا أو عاما، فمن اعتبره أجيرا خاصا لم يضمنه^(١) ومن اعتبره أجيرا عاما - مثل أبي يوسف ومحمد - ضمنه.

وليأن هذه المواطن يرجع إلى - (إجارة، وضمان،^(٢) وخفارة)^(٣)

براءة

التعريف:

١ - البراءة في اللغة: الخروج من الشيء والمفارقة له، والأصل البرء بمعنى: القطع، فالبراءة قطع العلاقة، يقال: برئت من الشيء، وأبرأ براءة: إذا أزلته عن نفسك وقطعت أسبابه، وبرئت من الدين: انقطع عني، ولم يبق بيننا علاقة^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للبراءة عن معناها اللغوي، فإنهم يريدون بالبراءة في ألفاظ الطلاق: المفارقة، وفي الديون والمعاملات والجنائيات: التخلص والتزهد، وكثيرا ما يتردد على ألسنة الفقهاء قولهم: الأصل براءة الذمة أي تخليصها وعدم انشغالها بحق آخر.^(٢)



(١) الهداية ٣/٢٤٦، والبدائع ٤/٢١١، والمهذب ١/٤٠٨، ونهاية المحتاج ٥/٣٠٨، وكشاف القناع ٤/٢٥، والمغني ١٠٨/٦، والشرح الصغير ٤/٣٢، ٤١ (٢) البدائع ٤/٢١١، ٢١٢، والهداية ٣/٢٤٤، والفتاوى الهندية ٤/٥٠٠، وحاشية ابن عابدين ٢/٤٠، وحاشية الدسوقي ٤/٢٨، والمهذب ١/٤١٥، وحاشية قلوبى ٣/٨١

(٣) واللجنة ترى أنها إذا كانت خفارة لقافلة معينة فينبغي أن تجري عليها أحكام الأجير الخاص، وإذا كانت خفارة لكل قافلة، فينبغي أن تجري عليها أحكام الأجير المشترك لجميع القوافل المارة في هذا الطريق.

(١) لسان العرب والصالح مادة: «برأه»، والكليات لامي البهاء ١/٤٢٧، والفروق في اللغة ص ١٣١، وتفسير القرطبي ٨/٦٣، وتفسير الفخر الرازي ١٦/٢١٧ (٢) درر الحكماء شرح مجلة الأحكام ١/٢٢، والاختصار ٣/١٢٢، والقبلي ٤/٢٩٣

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإبراء :

٢ - الإبراء في اللغة : إفعال من برىء، إذا تخلص وتنزه.

وفي الاصطلاح : إسقاط شخص حق له في ذمة آخر أو قبيله، وفي المعاملات والديون عرفه الأبى المالكي : بأنه إسقاط الدين عن ذمة مدينه وتفرغ لها منه.

فإذا أبرأ الدائن مثلاً، بإسقاط الدين عن ذمة مدينه وتفرغها منه، حصلت البراءة.

وعلى ذلك فالإبراء سبب من أسباب البراءة، وهي قد تحصل بالإبراء، وقد تحصل بسبب آخر كما لو استوفى الدائن حقه من المدين، أو زال سبب الضمان بعامل آخر غير فعل الدائن. وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر، لعلاقة الأثر والمؤثر بينهما. (١) (ر: إبراء).

ب - المبرأة :

٣ - المبرأة لغة : مفاعلة من البراءة، فهي الاشتراك في البراءة من الجانين، (٢) وتعتبر من ألفاظ الخلع، وإذا حصلت بين الزوجين توجب سقوط حق كل منهما قبل الآخر عما يتعلق

بالنكاح، على تفصيل في ذلك. وتستعمل غالباً في إسقاط الزوجة حقوقها على الزوج مقابل الطلاق، (١) كما هو مبين في مباحث الطلاق والخلع.

فالمبرأة أخص من البراءة.

ج - الاستبراء :

٤ - الاستبراء لغة : طلب البراءة، وشرعاً يستعمل في معنيين :

الأول : في الطهارة بمعنى نظافة المخرجين من الأذى.

والثاني : في النسب بمعنى : طلب براءة المرأة من الحبل ومن ماء الغير، كما عبروا عنه باستبراء الرحم. (٢)

الحكم الإجمالي :

٥ - البراءة حالة أصلية في الأشخاص، فكل شخص يولد وذمته بريئة، وشغلها يحصل بالمعاملات أو الأعمال التي يجريها فيما بعد، فكل شخص يدعي خلاف هذا الأصل يطلب منه أن يبرهن على ذلك، فإذا ادعى شخص على آخر بحق، فالقول قول المدعى عليه لموافقة الأصل، والبيئة على المدعى لدعواه ما خالف

(١) ابن عابدين ٢/ ٥٦٠، والاختيار ٣/ ١٦٠، والقليوبي

٣/ ٣١٠، والمغني ٧/ ٥٨، وبداية المجتهد ٢/ ٦٦

(٢) لسان العرب مادة «براء»، وابن عابدين ١/ ٢٣٠،

و ٥/ ٢٣٩، وجواهر الإكليل ١/ ٩٤، وحاشية القليوبي

٤/ ٥٨، والمغني ١/ ١٦١، و ٧/ ٥١٢

(١) لسان العرب مادة: «براء» وضع القدير ٦/ ٣٠٩، ٣١٠،

والمشور في القواعد للزركشي ١/ ٨١، وجواهر الإكليل

٢/ ١٢، والمغني لابن قدامة ٥/ ٦٥٩

(٢) لسان العرب والمصباح مادة: «برىء».

قضاؤها، وإلا فالتوبة والاستغفار، وأمره إلى الله.

وفي حقوق العباد إذا أتلّف أو غصب شخص مال شخص آخر، تحصل البراءة بالضمان، وهو إعطاء عين الشيء إذا كان قائما، أو مثله إن كان مثليا، أو قيمته إذا كان قيميا. ^(١) ولتفصيل هذه المسائل ينظر مصطلح (إتلاف، غصب، ضمان).

كذلك تحصل البراءة بإبراء الطالب من حقه على المطلوب منه دون الأداء أو الاستيفاء، كما عبروا عنه ببراءة الإسقاط، أو إبراء الإسقاط. ^(٢) وتفصيله في مصطلح (إبراء).

٧ - هذا، وقد تحصل البراءة بانتقال الضمان من ذمة إلى ذمة أخرى كما في الحوالة، فإذا أحال المدين حق الدائن على شخص ثالث (المحال عليه) وتم العقد، برئت ذمة المحيل من الدين، وبرئت ذمة الكفيل إذا كان له كفيل، وذلك لانتقال الدين إلى ذمة المحال عليه، فإذا حصل التوي ^(٣) (تعذر الاستيفاء من المحال عليه) رجع

الأصل، فإذا لم يتمكن من إثبات دعواه بالبينّة يحكم ببراءة ذمة المدعي عليه اعتبارا بالقاعدة الفقهية: (الأصل براءة الذمة). وكذلك إذا اختلفا في مقدار المصنوب والمتلف، فالقول قول الغارم (المدين) لأن الأصل البراءة مما زاد. ^(١) والبراءة وصف توصف به الذمة، ولهذا صرح الفقهاء بأن الأعيان لا توصف بالبراءة، إلا أن يؤول بالبراءة من الهبة أو عن الدعوى. ^(٢)

هذا، وهذه القاعدة فروع مختلفة في المعاملات والجنايات، وينظر تفصيلها في مباحث الدعوى والبيّنات.

٦ - ثم إن براءة الذمة كالأصل لا تحتاج إلى دليل، فإذا شغلت الذمة بارتكاب عمل أو إجراء معاملة، فبرأتها تحصل بأسباب مختلفة حسب اختلاف اشتغال الذمة وضمانها.

ففي حقوق الله تعالى إذا كانت الذمة مشغولة بها يلزم من الأموال كالزكاة والصدقات الواجبة فلا تحصل البراءة إلا بأدائها مادامت ميسرة. أما إذا كانت مشغولة بالعبادات البدنية كالصلاة والصوم فبرأتها تحصل بالأداء، وإذا فات الأوان فبالقضاء إذا كانت قليلة يمكن

(١) مجلة الأحكام العدلية مادة ٤٤١٥، والبدائع ٩٦/٧، والفواكه الدواني ٨٨/١، ٨٩، والروضة ٢٤٥/٢، والمغني ٢٠١/٩

(٢) فتح القدير ٣١٠/٦، والمجلة العدلية مادة ٤١٥٦٢، والندوي ٤١١/٣

(٣) ابن عابدين ٢٩١/٤، ومجلة الأحكام العدلية مادة ٦٩٠، وجواهر الإكليل ١٠٨/٢، وحاشية القليوبي ٣٧١/٢، والمغني لابن قدامة ٥٢٥/٤

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٩، والسيوطي ص ٥٣،

والقوانين الفقهية ص ٣٠٣

(٢) ابن عابدين ٤٧٤/٤، والندوي ٤١١/٣، وحاشية

القليوبي ١٣/٣، وشرح منتهى الإرادات ٥٢١/٢

براجم

التعريف :

١ - البراجم لغة : جمع برجة، وهي : المفصل والعقد التي تكون في ظهور الأصابع، ويجتمع فيها الوسخ.

ومعنى الكلمة في الاصطلاح لا يخرج عن المعنى اللغوي. (١)

الحكم الإجمالي :

٢ - يندب غسل البراجم في الطهارة - في الوضوء والغسل - وفي غيرهما، (٢) لحديث رسول الله ﷺ «عَشْرٌ مِنَ الْفَطْرَةِ... وَعَدٌّ مِنْهَا: غَسْلُ الْبَرَاغِمِ». (٣)

ويلحق بالبراجم المواطن التي يجمع فيها الوسخ عادة : كالأذن والأنف والأظافر وأي موضع من البدن.

(١) الصحاح، ولسان العرب مادة «برجم».

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٣/ ١٥٠ ط الأزهرية، وعون المعبود ١/ ٨٠ ط السلفية.

(٣) حديث: «عشر من الفطرة...». أخرجه مسلم (٢٢٣/١) ط الحلبي.

الدين إلى ذمة المحيل، وفيه خلاف (ر: حوالة).

٨ - وقد تحصل البراءة بالتبعية كما في الكفالة، فإنه إذا حصلت براءة المدين بأداء الدين أو إبراء الدائن له برئت ذمة الكفيل، وكذلك إذا زال سبب الضمان بوجه آخر، كمن كان كفيلًا بثمان المبيع وانفسخ البيع مثلاً، لأن براءة الأصل توجب براءة الكفيل. (١)

وتفصيله في مصطلح : (كفالة).

هذا، وهناك استعمال آخر لكلمة براءة بمعنى : التنزه والانقطاع عن الأديان والمعتقدات الباطلة، كما يطلب من يشهر إسلامه أن يقر بأنه بريء من كل عقيدة ودين يخالف دين الإسلام. (٢)

وتفصيله في مصطلح : (إسلام).

مواطن البحث :

٩ - بحث الفقهاء البراءة في أبواب الدعوى والبيّنات، وفي بحث الكفالة تذكر براءة ذمة الكفيل، وفي الحوالة بأنها توجب براءة ذمة المدين، وفي البيوع حيث قالوا: إن اشترط البائع البراءة من عيوب المبيع سبب لسقوط الخيار ولزوم العقد، كما ذكروها في باب الإبراء وآثاره من براءة الاستيفاء وبراءة الإسقاط.

(١) ابن مابدين ٤/ ٢٧٣، ومجلة الأحكام العدلية مادة ٦٦٢،

٥٦٦٩ وحاشية القليوبي ٢/ ٣٣١، والمغني ٤/ ٥٤٨

(٢) ابن مابدين ٣/ ٢٨٧، والمغني ٨/ ١٤١

هذا إذا كان الوسخ لا يمنع وصول الماء إلى البشرة، أما إن منع وصول الماء إليها، فإنه يجب إزالته في الجملة، ليصل الماء إلى العضو في الطهارة.

هذا ويتكلم الفقهاء عن البراجم وغيرها من خصال الفطرة في الوضوء، والغسل، وخصال الفطرة. ^(١)

براز

التعريف :

١ - البراز (بالفتح) لغة : اسم للفضاء الواسع . وكُنُوا به عن قضاء الحاجة . كما كنوا عنه بالخلاء . لأنهم كانوا يبرزون في الأمكنة الخالية من الناس . يقال : برز إذا خرج إلى البراز، وهو الغائط، وتبرز الرجل : خرج إلى البراز للحاجة .

وهو بكسر الباء مصدر من المبالغة في الحرب، ويكنى به أيضا عن الغائط ^(١)

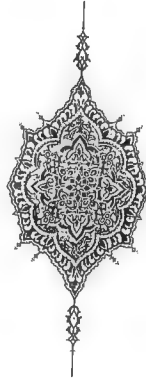
وهو بمعناه الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى الكنائي، إذ هو نُفِّلَ الغداء، وهو الغائط الخارج على الوجه المعتاد .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الغائط :

٢ - الغائط : أصله ما انخفض من الأرض، والجمع الغيطان والأغواط، وبه سميت غوطة دمشق، وكانت العرب تقصد هذا الصنف من المواضع لقضاء حاجتها تسترا عن أعين الناس .

(١) لسان العرب مادة «برز» .



(١) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٤٠، والمفني ١٠٨/١ ط السمودية، وحاشية الدسوقي ٨٩/١ ط دار الفكر، وشرح صحيح مسلم للنووي ٨٩/١ ط الأزهرية، وعون المعبود ٨٠/١ ط السلفية .

والبول والمذي والودي والخمر وغير ذلك من
الأنجاس الأخرى.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٥ - أجمع الفقهاء على نجاسة البراز. وأنه
تتعلق به أحكام منها: أنه منجس للبدن والثوب
والمكان. وأن تطهير ذلك واجب، سواء أكان
ذلك بالاستنجاء أو الغسل، على ما هو مفصل
في موطنه.

واختلفوا في المقدار المعفو عنه منه وفي جواز
بيعه. (١)

وتفصيل ذلك في أبواب الطهارات وفي
مصطلح (قضاء الحاجة).



(١) الاختيار شرح المختار ١/ ١٢، ١٨، ٣٠، ٣٥، ٤٣،
وفتح القدير ١/ ١٦٨، ورد المختار على الدر المختار
٤٦/ ٥، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١/ ١٠، ٣٤-
٣٦، ٥٥- ٥٧، ٦٧- ٦٨، ٣٦٨، والشرح الكبير
للرددير ١/ ٣٠- ٣٤، ٦٥- ٦٨، ٨٠، ١٠/ ٣، والمغني
لابن قدامة ١/ ٦٠، ٣٠، ١٥٦، ٢٣٣، ٢/ ٦٣-
٦٤، ٨٣، ٨٣ ط الرياض.

ثم سمي الحدث الخارج من الإنسان غائطا
للمقارنة. (١)

وهو بهذا المعنى يتفق مع البراز - بالفتح -
كنائيا في الدلالة، من حيث أن كلا منهما كناية
عن ثقل الغذاء وفضلاته الخارجة.

ب - البول :

٣ - البول : واحد الأبول. يقال : بال الإنسان
والسدابة، يبول بولا ومبالا، فهو بائل. ثم
استعمل البول في العين. أي في الماء الخارج من
القبل، وجمع على أبوال. (٢)

وهو بهذا المعنى يأخذ حكم البراز (بالفتح)
كنائيا، من حيث أن كلا منهما نجس، وإن
اختلفا مخرجا.

ج - النجاسة :

٤ - النجاسة لغة : كل مستقذر. (٣)

واصطلاحا : صفة حكمية توجب لموصوفها
منع استحابة الصلاة ونحوها. (٤)

وهي بهذا المعنى أعم من البراز (بالفتح)
مكنيا إذ تشمله وغيره من الأنجاس، كالدم

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/ ٢٢٠ ط دار الكتب
١٩٣٧

(٢) لسان العرب، والمصباح المنير مادة بول.

(٣) لسان العرب والمصباح المنير مادة ونجس.

(٤) الشرح الكبير للرددير ١/ ٣٢

برد

التعريف :

١ - البرد لغة : ضد الحر، والبرودة نقيض الحرارة. ^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء للكلمة عن المعنى اللغوي في الجملة.

الألفاظ ذات الصلة :

إبراد :

٢ - من معاني الإبراد في اللغة : الدخول في البرد والدخول في آخر النهار. ^(٢)

وعند الفقهاء : تأخير الظهر إلى وقت البرد. ^(٣)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٣ - تكلم الفقهاء عن البرد في التيمم والجمعة والجماعة وجمع الصلوات والحدود والتعازير والصلوة.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والصحاح في اللغة.

(٢) المصباح المنير وتاج العروس مادة : «برد».

(٣) الطحطاوي على مراقي الفلاح ٩٨، والجمل على المنهج

٢٧٧/١

أ - ففي التيمم : أجاز المالكية والشافعية والحنابلة - وهو رأي للحنفية - التيمم للحدث الأكبر والأصغر في البرد الشديد مع وجود الماء، إذا لم يجد ما يسخنه وخشي الضرر. وأجاز الحنفية - في المشهور - عندهم التيمم للحدث الأكبر دون الأصغر، لعدم تحقق الضرر في الأصغر غالباً، لكن لو تحقق الضرر جاز فيه أيضاً اتفاقاً، كما قرره ابن عابدين، قال : لأن الخرج مدفوع بالنص، وهو ظاهر إطلاق المتن.

وأجاز المالكية التيمم للبرد الشديد المسبب برودة الماء، إذا خاف الصحيح الحاضر أو المسافر خروج وقت الصلاة بطلبه الماء وتسخينه. ^(١)

ب - وفي صلاة الجمعة والجماعة : أجاز الفقهاء في البرد الشديد التخلف عن صلاة الجمعة، وعن صلاة الجماعة نهاراً أو ليلاً. ^(٢)

ج - وفي جمع الصلوات : أجاز المالكية، وهو رأي للحنابلة لجمع بين العشاءين فقط جمع تقديم في البرد الشديد، حالاً أو متوقفاً.

وأجاز الشافعية الجمع بين الظهر والعصر،

(١) حاشية ابن عابدين ١/١٥٦ ط بيروت، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٥٠، وبداية المجتهد لابن رشد ١/٦٧ ط الحلبي، والمهذب ١/٣٥ ط الحلبي، والمغني لابن قدامة ٢٦١/١

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٥٤٨ ط بيروت، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٣٩٠ ط الحلبي، وقليوبي وهيمرة ١/٢٢٦، ٢٦٨ ط الحلبي، والمغني لابن قدامة ٢/٢٧٦ ط الرياض.

بر

التعريف :

١ - البرّ بالضم يطلق لغة : على القمح ،
والواحدة منه (بُرّة) ،^(١) وهو في الاصلاح بهذا
المعنى .

الحكم الإجمالي :

٢ - البر - من حيث كونه حبا خارجا من الأرض
- وجبت فيه الزكاة إذا بلغ خمسة أوسق عند
الجمهور ، ومنهم أبو يوسف ومحمد . وأوجبها
أبو حنيفة في الخارج مطلقا ، ولو لم يبلغ خمسة
أوسق .

ونسبة الواجب إذا سقيت الأرض سبيحا أو
بماء السماء : العشر ، وإذا سقيت بآلة : نصف
العشر ، وهذا باتفاق .

وإذا كانت الأرض خراجية ففيها الخراج
دون العشر عند الحنفية .^(٢)

(١) لسان العرب ، والصاحح ، والمصباح مادة وبرر .
(٢) الاختيار ١/١١٣ ، ٢/٢٤ ، ١٢٣ ط المعرفة ، وقلوبوي
١٨/٢ ط عيسى الحلبي ، وجواهر الإكليل ١/١٢٤ ،
واللغوي ٢/٦٩٠ .

وبين المغرب والعشاء بشروط مدونة في مواطنها .
ومنع الحنفية الجمع بين الصلوات تقديها أو
تأخيرها في البرد ، لقصرهم الجمع على موطين
هما : مزدلفة وعرفة .^(١)

د - وفي الحدود والتعازير : أوجب الحنفية
والمالكية والشافعية في الجملة منع إقامة الحدود
والتعازير فيما دون النفس في البرد الشديد ،
حتى يعتدل الزمان ، لأن إقامتها مهلكة ، وليس
ردعا .^(٢)

هـ - وفي الصلاة : أجاز الحنفية والمالكية
والحنابلة السجود على كور العمامة أثناء الصلاة
على الأرض المكشوفة الباردة للضرورة .^(٣)

برد

انظر : مياه .

(٦) حاشية ابن عابدين ٢٥٦/١ ، وحاشية الدسوقي على الشرح
الكبير ١/٣٧٠ ط الحلبي . وقلوبوي وعميرة ١/٤٦٧ ، واللغوي
٢/٢٧٦ ط الرياض .

(١) حاشية الطحطاوي على الدر المختار ٢/٤٢٨ ، والفواكه الدواني
على رسالة القيرواني ٢/١٩١ ط بيروت ، وبداية المجتهد لابن
رشد ٢/٤٤٥ ط القاهرة ، والمهذب ٢/٢٧١ ط بيروت ،
وقلوبوي وعميرة ٤/١٨٣ ط الحلبي .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٥٣/١ ، ٣٣٦ ط بيروت ، وحاشية
الدسوقي على الشرح الكبير ١/٢٥٣ ط الحلبي ، واللغوي ١/٥١٧ ،
٥١٨ ط الرياض .

والبر من الأجناس المجزئة في صدقة الفطر السواجبة، والقدر المجزئ منه صاع عند الجمهور، ونصفه عند الحنفية. ^(١) وتفصيله في صدقة الفطر.

وإذا قصد في البرّ التجارة قوم كالعروض، وأخرجت عنه الزكاة كما تخرج عنها. وتفصيله في الزكاة.

ويعد البر من الماليات المتقومة التي يجوز بيعها وهبتها والسلم فيها، ويدخله الربا إذا بيع بمثله، فيشترط له: المائثلة والحلول والتقاض. لقول رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر...» ^(٢)

كما لا يجوز بيعه محاقلة في الجملة، وهي: بيع الحنطة في سنبها بمثلها من الحنطة ولو خرصا، ولا مخاضرة، وهي: البيع قبل بدو الصلاح والزرع أخضر، خلافا لبعض الحنفية. ^(٣) والتفصيل في (البيع، والربا، والبيع المنهي عنه).

(١) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ٣٩٥، وابن عابدين ٧٦/٢، وبداية المجتهد ٢٨٦/١، والمغني ٥٧/٣ ط الرياض.

(٢) حديث: «الذهب بالذهب...» أخرجه مسلم (١٢١١/٣ - ط الحلبي).

(٣) الاختيار ٢/٢٤، ٣٠، ١٢٣، وبدائع الصنائع ٣٠٨١/٧، والشرح الصغير ٣/٣٣، ٤٧، والدرر ١٧/٣، وقليوبي ٢/٢٣٧، والمغني ١٩/٤، ٢٠

بِرٌّ

التعريف :

١ - تدور معاني لفظ البر لغة : على الصدق والطاعة والصلة والإصلاح والاتساع في الإحسان إلى الناس .

يقال : بَرَّ يَبْرُ : إذا صلح . ويرى يمينه : إذا صدق ، والبرّ : الصادق . وأبر الله الحج وبره : أي قبله . والبر : ضد العقوق والمهبة مثله . ويررت والدتي : أي وصلتها .

ومن أسماؤه سبحانه وتعالى : (البرّ) أي الصادق فيها وعد أوليائه . ^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن معناه اللغوي . فهو عندهم : اسم جامع للخيرات كلها ، يراد به التخلق بالأخلاق الحسنة مع الناس بالإحسان إليهم وصلتهم والصدق معهم ، ومع الخالق بالتزام أمره واجتناب نهيهِ .

كما يطلق ويراد به العمل الدائم الخالص من المائم .

(١) لسان العرب مادة : وبره ، وعليّ الأسماء ٣/٢٣

فأفادت أن البر ليس كله بالصلاة، ولكن البر بالإيمان بالله إلى آخرها من صفات الخير الجامعة.

وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (١).

قال الماوردي: ندب الله سبحانه إلى التعاون بالبر، وقرنه بالتقوى له، لأن في التقوى رضى الله تعالى وفي البر رضى الناس، ومن جمع بين رضى الله تعالى ورضى الناس فقد تمت سعادته وعمت نعمته.

وقال ابن خويزمنداد: والتعاون على البر والتقوى يكون بوجوه، فواجب على العالم أن يعين الناس بعلمه فيعلمهم، ويعينهم الغني بهاله، والشجاع بشجاعته في سبيل الله، وأن يكون المسلمون متظاهرين كاليد الواحدة (٢).

وفي حديث النواس بن سمعان قال: سألت رسول الله ﷺ عن البر والإثم، فقال رسول الله ﷺ: «البرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» (٣).

قال النووي في شرحه على مسلم: قال العلماء: البر يكون بمعنى الصلة، وبمعنى اللطف والمبرة وحسن الصحبة والعشرة،

ويقابله: الفجور والإثم. لأن الفجور خروج عن الدين، وميل إلى الفساد، وانبعاث في المعاصي، وهو اسم جامع للشر (١).

الحكم الإجمالي:

٢ - تظاهرت نصوص الشريعة على الأمر بالبر والحض عليه، فهو خلق جامع للخير، حاض على التزام الطاعة واجتناب المعصية.

قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وجوهكم قِيلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمَوْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (٢).

جاء في تفسير القرطبي: (٣) أن البر هنا اسم جامع للخير، وقال: تقدير الكلام: ولكن البر برٌّ من آمن. أو التقدير: ولكن ذا البر من آمن، وذلك أن النبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة، وفرضت الفرائض، وصرفت القبلة إلى الكعبة، وحدت الحدود، أنزل الله هذه الآية.

(١) سورة المائدة / ٢

(٢) تفسير القرطبي ٦/ ٤٦

(٣) حديث النواس بن سمعان قال: «سألت رسول الله

ﷺ... أخرجه مسلم (٤/ ١٩٨٠ - ط الحلي).

(١) فتح الباري ١٠/ ٥٠٨، والفتح الرباني ١/ ٣٤، ٣٥

(٢) سورة البقرة / ١٧٧

(٣) تفسير القرطبي ٢/ ٢٣٨

إليهم وتفقد أحوالهم والقيام على حاجاتهم ومواساتهم .

قال الله تعالى : ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا، وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (١)

وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - (٢)
قال : رسول الله ﷺ : «إن الله تعالى خلق الخلق ، حتى إذا فرغ منهم ، قامت الرحم فقالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة قال نعم ، أما ترضين أن أصل من وصلك ، وأقطع من قطعك ؟ قالت : بلى قال : فذلك لك .
ثم قال رسول الله ﷺ : . اقرعوا إن شئتم :
﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ﴾ . (٣)

فهذه النصوص تدل على أن صلة الأرحام وبرها واجب ، وقطيعتها محرمة في الجملة ، إلا أنها درجات بعضها أرفع من بعض ، وأدناها ترك الهجر ، والصلة بالكلام والسلام .
وتختلف هذه الدرجات باختلاف القدرة

ويعنى الطاعة ، وهذه الأمور هي مجامع حسن الخلق . ومعنى حاك في صدرك : أي تحرك فيه وتردد ، ولم ينشرح له الصدر ، وحصل في القلب منه الشك وخوف كونه ذنباً . (١)

ويتعلق بالبر أحكام كثيرة منها :
بر الوالدين :

٣ - بر الوالدين بمعنى : طاعتها وصلتها وعدم عقوقها ، والإحسان إليهما مع إرضائهما بفعل ما يريدانه ما لم يكن إثماً . قال الله تعالى : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ . (٢)

وفي حديث عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - قال : سألت رسول الله ﷺ : أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : «الصلة» على وقتها ، قلت : ثم أي ؟ قال : بر الوالدين ، قلت : ثم أي ؟ قال : الجهاد في سبيل الله (٣)

فهذه النصوص تدل على وجوب بر الوالدين وتعظيم حقها .

وللتفصيل في بيان حق الوالدين وبرهما انظر مصطلح (بر الوالدين) .

بر الأرحام :

٤ - بر الأرحام وهو بمعنى صلتهم والإحسان

(١) سورة النساء / ٣٦

(٢) حديث : «إن الله تعالى خلق الخلق . . . أخرجه البخاري (الفتح ٥٧٩/٨ - ط السلفية) ومسلم (١٩٨١/٤ - ط الحلبي)

(٣) سورة محمد / ٢٢ ، ٢٣

(١) النووي على مسلم ١١١/١٦

(٢) سورة الإسراء / ٢٣

(٣) حديث عبدالله بن مسعود : سألت رسول الله . . . أخرجه البخاري (الفتح ٩/٢ - ط السلفية) ومسلم (٩٠/١ - ط الحلبي)

والمسكين كالمجاهد في سبيل الله . وأحسبه قال :
وكالقائم الذي لا يُقْتَرُ ، وكالصائم الذي
لا يُقَطَّرُ .^(١)

الحج المبرور :

٦ - الحج المبرور هو : الحج المقبول الذي
لا يخالطه إثم ولا رياء .^(٢)

وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -
أن رسول الله ﷺ قال : « العمرة إلى العمرة
كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا
الجنة »^(٣)
وللتفصيل انظر مصطلح (حج) .

البيع المبرور :

٧ - البيع المبرور : هو الذي لا غش فيه ولا
خيانة .

ففي حديث أبي بردة بن نيار عن ابن عمر
قال : سئل رسول الله ﷺ : أي الكسب أفضل
قال : « عَمَلُ الرجل بيده ، وكل بيع
مُبرور »^(٤)

(١) حديث : « الساعي على الأرملة . . » أخرجه البخاري
(الفتح ٤٣٧/١٠ - ط السلفية) ومسلم (٢٢٨٦/٤ - ط
الحلي) .

(٢) فتح الباري ٧٨/١

(٣) حديث : « العمرة إلى العمرة كفارة . . » أخرجه البخاري
(الفتح ٥٩٧/٣ - ط السلفية) ومسلم (٩٨٣/٢ - ط
الحلي) .

(٤) حديث : أبي بردة بن نيار عن ابن عمر قال : سئل
رسول الله ﷺ : أي الكسب أفضل ؟ . . . رواه الطبراني
في الأوسط والكبير ورجاله ثقات . (جمع الزوائد للهيتمي
٦١/٤ - ط القدسي) .

والحاجة ، فمنها الواجب ، ومنها المستحب . إلا
أنه لو وصل بعض الصلة ، ولم يصل غايتها ، لا
يسمى قاطعا ، ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي له
لا يكون واصلا .^(١)

أما حد الرحم التي تحب صلتها ويحرم
قطعها : فهو القربان من جهة أصل الإنسان ،
كأبيه وجده وإن علا ، وفروعه كأبنائه وبناته وإن
نزلوا . وما يتصل بهما من حواش الإخوة
والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال
والخاللات ، وما يتصل بهم من أولادهم برحم
جامعة .^(٢)

وللتفصيل انظر مصطلح (أرحام) .

بر اليتامى والضعفة والمساكين :

٥ - بر اليتامى والضعفة والمساكين يكون
بالإحسان إليهم ، والقيام على مصالحهم
وحقوقهم ، وعدم تضييعها . ففي حديث
سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال : قال
رسول الله ﷺ : « أنا وكافل اليتيم في الجنة
هكذا . وأشار بالسبابة والوسطى وفرج
بينهما »^(٣)

وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه قال :

رسول الله ﷺ : « الساعي على الأرملة

(١) دليل الفالحين ١٤٦/٢

(٢) النووي على مسلم ١١٢/١٦

(٣) حديث سهل بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ : « أنا
وكافل اليتيم . . . » أخرجه البخاري (الفتح ٤٣٦/١٠ -
ط السلفية) .

وللتفصيل انظر مصطلح (بيع).

بر اليمين :

٨ - بر اليمين معناه : أن يصدق في يمينه ، فيأتي بها حلف عليه .

بر الوالدين

التعريف :

١ - من معاني البر في اللغة : الخير والفضل والصدق والطاعة والصلاح^(١)

وفي الاصطلاح : يطلق في الأغلب على الإحسان بالقول اللين اللطيف الدال على الرفق والمحبة ، وتجنب غليظ القول الموجب للنفرة ، واقتراح ذلك بالشفقة والعطف والتودد والإحسان بالمال وغيره من الأفعال الصالحة^(٢).

والأبوان : هما الأب والأم .^(٣)

ويشمل لفظ (الأبوين) الأجداد والجدات .^(٤) قال ابن المنذر : والأجداد آباء ،

قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَقْضُوا الْآيَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ، إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ .^(١)

وهو واجب في الحلف على فعل الواجب أو ترك الحرام ، فيكون يمين طاعة يجب البر به بالتزام ما حلف عليه ، ويحرم عليه الحنث فيه . أما إن حلف على ترك واجب أو فعل محرم فهو يمين معصية ، يجب الحنث فيه . فإن حلف على فعل نفل ، كصلة تطوع أو صدقة تطوع فالالتزام اليمين مندوب ، وخالفته مكروهة .

فإن حلف على ترك نفل فاليمين مكروهة ، والإقامة عليها مكروهة ، والسنة أن يحنث فيها . وإن كانت على فعل مباح فالحنث بها مباح^(٢) قال رسول الله ﷺ : «إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأتِ الذي هو خير ، وكفر عن يمينك»^(٣)

وللتفصيل انظر مصطلح (أبيان).

(١) لسان العرب ، والمصباح المثير ، والمصباح مادة (برر) ، والكليات لأبي البقاء ١/ ٣٩٨ ط دمشق . وزارة الثقافة ١٩٧٤

(٢) الصواكه الدواني على رسالة الفيرواني ٢/ ٣٨٢-٣٨٣ ، والزوجر عن اقتراح الكبائر للهيتمي ٢/ ٦٦ ط دار المعرفة بيروت .

(٣) لسان العرب ، والمصباح ١/ ٥

(٤) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٢٠ (التعليق على قول الشارح له أبوان) ، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٣/ ٢٤٢ =

(١) سورة النحل / ٩١

(٢) روضة الطالبين ٢/ ٢٠ ، والمغني ٩/ ٤٩٣

(٣) حديث : «إذا حلفت على يمين ... أخرجه البخاري

(الفتح ١١/ ٦٠٨ - ط السلفية) ومسلم (٣/ ١٢٧٤ - ط

الحلي) واللفظ للبخاري .

بر الوالدين ٢

الصلوات الخمس فقد شكر الله تعالى . ومن دعا لوالديه في أدبار الصلوات فقد شكرهما .

وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود قال : سألت النبي ﷺ : أي الأعمال أحب إلى الله عز وجل ؟ قال : « الصلاة على وُفئها » قال : ثم أي ؟ قال : « برُّ الوالدين » قال : ثم أي ؟ قال : « الجهادُ في سبيلِ الله » . (١) فأخبر ﷺ أن بر الوالدين أفضل الأعمال بعد الصلاة التي هي أعظم دعائم الإسلام . (٢)

وقدم في الحديث بر الوالدين على الجهاد ، لأن برهما فرض عين يتعين عليه القيام به ، ولا ينوب عنه فيه غيره . فقد قال رجل لابن عباس رضي الله عنهما : إني نذرت أن أغزو الروم ، وإن أبويَّ منعاني . فقال : أطع أبويك ، فإن الروم ستجد من يغزوها غيرك . (٣)

والجهاد في سبيل الله فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقيين ، وبر الوالدين فرض عين ، وفرض العين أقوى من فرض الكفاية . وفي خصوص ذلك أحاديث كثيرة منها ما في صحيح البخاري عن عبد الله بن عمرو قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في الغزو .

والجندات أمهات ، فلا يغزو المرأة إلا بإذنهم ، ولا أعلم دلالة توجب ذلك لغيرهم من الإخوة وسائر القربات . (١)

حكمه التكليفي :

٢ - اهتم الإسلام بالوالدين اهتماماً بالغاً . وجعل طاعتهما والبر بهما من أفضل القربات . ونهى عن عقوبتهما وشدد في ذلك غاية التشديد . كما ورد في القرآن المجيد في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا . وَخُفِّضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ . (٢) فقد أمر سبحانه بعبادته وتوحيده وجعل بر الوالدين مقروناً بذلك ، والقضاء هنا : بمعنى الأمر والإلزام والوجوب .

كما قرن شكرهما بشكره في قوله سبحانه : ﴿ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴾ . (٣) فالشكر لله على نعمة الإتيان ، وللوالدين على نعمة التربية . وقال سفيان بن عيينة : من صلى

= والمهلب في فقه الإمام الشافعي ٢/ ٢٣٠ ، ومحقفة المحتاج بشرح المنهاج ٩/ ٢٣٢ - ٢٣٣ ، ومطالب أولي النهى ٥١٣/٢

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/ ٢٤٩

(٢) سورة الإسراء / ٣٣ ، ٢٤

(٣) سورة لقمان / ١٤

(١) حديث ابن مسعود : « أي الأعمال أحب إلى الله . . . » أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٤٠٠ - ط السلفية) ومسلم (٩٠/ ١) - ط الحلبي .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/ ٢٣٧ - ٢٣٨

(٣) المهلب في فقه الإمام الشافعي ٢/ ٢٣٠

بر الوالدين ٢ - ٣

يكون حراما، ما لم يكن عن أمرٍ بشرك أو ارتكاب معصية، حيث لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. (١)

البر بالوالدين مع اختلاف الدين :

٣ - البر بالوالدين فرض عين كما سبق بيانه، ولا يختص بكونها مسلمين، بل حتى لو كانا كافرين يجب برهما والإحسان إليهما ما لم يأمر ابنهما بشرك أو ارتكاب معصية. قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾. (٢)

فعليه أن يقول لها قولاً لينا لطيفا دالا على الفرق بينها والمحبة لها، ويحتب غليظ القول الموجب لفترتها، ويناديهما بأحب الألفاظ إليهما، وليقل لها ما ينفعهما في أمر دينهما ودنياهما، ولا يتبرم بهما بالفسج والملل والتأفف، ولا ينهرهما، وليقل لها قولاً كريماً.

وفي صحيح البخاري عن أسهاء قالت: قدمت أمي وهي مشركة في عهد قريش ومدتهم إذ عاهدوا النبي ﷺ مع أبيها، فاستفتيت النبي ﷺ فقلت: إن أمي قدمت وهي راغبة

(١) ابن عابدين ٣/ ٢٧٠، والشرح الصغير ٤/ ٧٣٩-٧٤١، والفرق للقراني ١/ ١٤٥ (٢) سورة الممتحنة ٨/

فقال: «أحسّي والدك؟» قال: نعم. قال: «ففيها فجاهد». (١)

وفي سنن أبي داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص. جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: جئت أبأبعك على الحجرة، وتركت أبوي يبيكان فقال: «أرجع إليهما فأضحكهما كما أبكينهما». (٢)

وفيه عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً هاجر إلى رسول الله ﷺ من اليمن. فقال: «هل لك أحد باليمن؟» قال: أبوي. قال: «أذن لك؟» قال: لا. قال: «فارجع فاستأذنهما فإن أذننا لك فجاهد، وإلا فبرهما». (٣)

هذا إذا لم يكن النفر عاماً. وإلا أصبح خروجه فرض عين، إذ يتعين على الجميع الدفع والخروج للعدو. (٤)

وإذا كان بر الوالدين فرض عين، فإن خلافه

(١) حديث: «ففيها فجاهد...» أخرجه البخاري (الفتح ٤٠٣/١ - ط السلفية).

(٢) حديث: «أرجع إليهما فأضحكهما...» أخرجه أبو داود (٣٨/٣ - ط عزت عبيد دحاس) والحاكم (١٠٢/٤ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٣) حديث: «هل لك أحد باليمن...» أخرجه أبو داود (٣٩/٣ - ط عزت عبيد دحاس) والحاكم (١٠٣/٢ - ١٠٤ - ط دائرة المعارف العثمانية) وقال الذهبي: «وراجع واه».

يعني الذي في إسناده، وتقدم شاهده. (٤) فتح القدير على الهداية ٥/ ١٩٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/ ٢٤٠

بر الوالدين ٣

هذا وفي الدعاء بالرحمة الدنيوية للوالدين
غير المسلمين حال حياتها خلاف ذكره
القرطبي .

أما الاستغفار لها فممنوع، استنادا إلى قوله
تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ
يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ﴾ (١)
فإنها نزلت في استغفاره ﷺ لعمه أبي طالب
واستغفار بعض الصحابة لأبويه المشركين .
وانعقد الإجماع على عدم الاستغفار لها بعد
وفاتها وحرمة، وعلى عدم التصديق على
روحها. (٢)

أما الاستغفار للأبوين الكافرين حال الحياة
فمختلف فيه، إذ قد يُسَلَّمَن .
ولو منعه أبواه الكافران عن الخروج للجهاد
الكفائي، مخافة عليه، ومشقة لها بخروجه
وتركها، فعند الحنفية: لها ذلك، ولا يخرج إلا
بإذنهما برأ بهما وطاعة لها، إلا إذا كان منعها له
لكراهة قتال أهل دينها، فإنه لا يطيعهما ويخرج
له. (٣)

أَفْأَصْلُهَا؟ قَالَ: «نعم، صِلِي أُمِّي» (١)

وفي رواية أخرى عنها قالت: أَتُنْفِي أُمِّي
رَاغِبَةً فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ .
أَفْأَصْلُهَا؟ قَالَ: «نعم» قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ
يُقَاتِلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ
تَبْرَاهُمْ﴾ (٢) . وفي هذا المقام قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا، وَإِنْ جَاهَدَاكَ
لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا، إِلَيَّ
مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٣) . قِيلَ:
نَزَلَتْ فِي سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ . فَقَدْ رَوَى أَنَّهُ
قَالَ: كُنْتُ بَارًا بِأُمِّي فَاسْلَمْتُ فَقَالَتْ: لَتُدْعَنَ
دِينُكَ أَوْ لَا أَكَلْ وَلَا أَشْرَبْ شَرَابًا حَتَّى أَمُوتَ
فَتَعْبِرَ بِي، وَيُقَالُ: يَا قَاتِلَ أُمِّهِ . . . وَبَقِيَثَ يَوْمًا
وَيَوْمًا . فَقُلْتُ: يَا أُمَاهُ: لَوْ كَانَتْ لَكَ مَائَةٌ نَفْسٍ
فَخَرَجْتُ نَفْسًا نَفْسًا مَا تَرَكْتُ دِينِي هَذَا، فَإِنْ
شِئْتَ فَكُلِي، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَأْكُلِي . فَلَمَّا رَأَتْ
ذَلِكَ أَكَلَتْ. (٤)

(١) حديث أسماء قالت: وقدمت أمي وهي مشركة . . .

أُخْرِجَ الْبُخَارِيُّ (الفتح ٤١٣/١٠ - ط السلفية).

(٢) سورة الممتحنة / ٨، وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي
٣٣٩/١٠، ٣٣٣/١٤ - ٦٣ - ٦٥، وفتح الباري شرح صحيح
البخاري ٤٠/٩، والفروق للقرطبي ١٤٥/١، والقواكه
الدواني ٣٨٢/٢، والشرح الصغير ٧٤٠/٤، والزواجر
عن اقتراف الكبائر للمهشمي ٧٥/٢ ط دار المعرفة.

(٣) سورة التكبوت ٨/

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٢٨/١٣ .

= وحديث سعد بن أبي وقاص قال: وكنت بارًا بأُمِّي

فاسلمت . . . أَخْرِجَ مُسْلِمٌ (١٨٧٧/٤ - ط الحلبي).

(١) سورة التوبة ١١٣/

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤٥/١٠، والقواكه

الدواني ٣٨٤/٢، والشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه

٧٤١/٤، وشرح إحياء علوم الدين ٣١٦/٦

(٣) ابن عابدين ٢٢٠/٣

بر الوالدين ٤

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: من أحقُّ بحسن صحابي؟ قال: «أمك» قال: ثم من؟ قال: «أمك» قال: ثم من؟ قال: «أمك» قال: ثم من؟ قال: «أبوك»^(١).

وقوله ﷺ «إن الله يُوصيكم بأمهاتكم، ثم يُوصيكم بأمهاتكم، ثم يُوصيكم بآبائكم، ثم يُوصيكم بالآقرب» فالأقرب^(٢).

ومن حديث عائشة رضي الله عنها: سألتُ النبي ﷺ: «أي الناس أعظم حقا على المرأة؟ قال: زوجها. قلتُ: فعلى الرجل؟ قال أمه»^(٣).

ففيما ذكر - وغيره كثير - مما سبق بيانه دليل على منزلة الأبوين، وتقديم الأم في البر على الأب في ذلك، لصعوبة الحمل، ثم الوضع وآلامه، ثم الرضاع ومتاعبه، وهذه أمور تنفرد بها الأم وتشقى بها، ثم تشارك الأب في التربية،

(١) حديث: «ومن أحق بحسن صحابي...» أخرجه البخاري (الفتح ٤٠١/١٠ - ط السلفية).

(٢) حديث: «إن الله يُوصيكم بأمهاتكم...» أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٢٦ - ط السلفية) والحاكم (٢٥١/٤ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) حديث عائشة: «أي الناس أعظم حقا على المرأة...» أخرجه الحاكم (١٥٠/٤ - ط دائرة المعارف العثمانية) وفي إسناده جهالة. ميزان الاعتدال للذهبي (٥٤٩/٤ - ط الحلبي).

وعند المالكية والشافعية والحنابلة: يجوز له الخروج للجهاد بغير إذنهما، لأنهما متهمان في الدين، إلا بقرينة تفيد الشفقة ونحوها عند المالكية. وقال الثوري: لا يغزو إلا بإذنهما إذا كان الجهاد من فروض الكفاية.

أما إذا تعين الجهاد لحضور الصف، أو حصر العدو، أو استنفار الإمام له بإعلان النفر العام فإنه يسقط الإذن، ويجب عليه الجهاد بغير إذنهما، إذ أصبح واجبا عليه القيام به، لصيرورته فرض عين على الجميع^(١).

التعاضد بين بر الأب وبر الأم :

٤ - لما كان حق الوالدين على الأولاد عظيما، فقد نزل به القرآن الكريم في مواضع كثيرة، ووردت به السنة المطهرة، ويقضي ذلك بلزوم برهما وطاعتها ورعاية شئونهما والامثال لأمرهما، فيما ليس بمعصية، على نحو ما سبق بيانه.

ونظرا لقيام الأم بالعبء الأكبر في تربية الولد اختصها الشارع بمزيد من البر، بعد أن أوصى ببرهما، فقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَفْتَأَ عَلَى وَهْنٍ وَفَصَّلَهُ فِي عَامَيْنِ﴾^(٢).

(١) المهذب ٢/ ٢٣٠، ومغلة المحتاج بشرح المنهاج ٩/ ٢٣٢، ومطلب أولي النهي ٢/ ٥١٣، والمغني ٨/ ٣٥٩ ط الرياض الحديثة، والشرح الكبير وحاشية المدوني عليه ٢/ ١٧٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/ ٢٤٠.

(٢) سورة لقمان / ١٤.

بر الوالدین ۵

السدينا معروفاً^(۱) وهي وإن كانت نزلت في الأبوين الكافرين، إلا أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

أما إن تعارض برهما في غير معصية، وحيث لا يمكن إيصال البر إليهما دفعة واحدة، فقد قال الجمهور: طاعة الأم مقدمة، لأنها تفضل الأب في البر.^(۲) وقيل: هما في البر سواء، فقد روي أن رجلاً قال لمالك: والدي في السودان، كتب إلي أن أقدم عليه، وأمي تمنعني من ذلك، فقال له مالك: أطع أباك ولا تعص أمك. يعني أنه يبالغ في رضى أمه بفسقه لوالده، ولو بأخلها معه، ليمكن من طاعة أبيه وعدم عصيان أمه.

وروي أن الليث حين سئل عن المسألة بعينها قال: أطع أمك، فإن لها ثلثي البر. كما حكى الباجي أن امرأة كان لها حق على زوجها، فأفتى بعض الفقهاء ابنها: بأن يتوكل لها على أبيه، فكان يحاكمه، ويخاصمه في المجالس تغليبا لجاناب الأم. ومنعه بعضهم من ذلك، قال: لأنه عقوق للأب، وحديث أبي هريرة إنما دل على أن بره أقل من بر الأم، لا أن الأب يُعق. ونقل المحاسبي الإجماع على أن الأم مقدمة في البر على الأب.^(۳)

(۱) سورة لقمان / ۱۵

(۲) الفواكه الدواني ۲ / ۳۸۴

(۳) الفسوق للقرائي ۱ / ۱۴۳، وتعليق الفروق بهامشه-

فضلا عن أن الأم أحوج إلى الرعاية من الأب، ولا سيما حال الكبر.^(۱)

وفي تقديم هذا الحق أيضا: أنه لو وجبت الشفقة على الولد لأبويه، ولم يقدر إلا على نفقة أحدهما، فتقدم الأم على الأب في أصح الروايات عند الحنفية والمالكية والشافعية، وهو رأي عند الحنابلة،^(۲) وذلك لما لها من مشقة الحمل والرضاع والتربية وزيادة الشفقة، وأنها أضعف وأعجز. هذا ما لم يتعارض في برهما.

۵ - فإن تعارضا فيه، بأن كان في طاعة أحدهما معصية الآخر. فإنه ينظر. إن كان أحدهما يأمر بطاعة والآخر يأمر بمعصية، فإن عليه أن يطيع الأمر بالطاعة منها دون الأمر بالمعصية، فيها أمر به من معصية. لقوله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»^(۳) وعليه أن يصاحبه بالمعروف للأمر بذلك في قوله تعالى: «وصاحبهما في

(۱) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ۱۰ / ۴۰۱ - ۴۰۲، وشرح إحياء علوم الدين للغزالي ۶ / ۳۱۵، والزواجر من اقتراف الكبائر للهيتمي ۲ / ۷۱ ط دار المعرفة، والجمع لأحكام القرآن للقرطبي ۱۴ - ۶۳ - ۶۵

(۲) رد المحتار على الدر المختار ۷ / ۶۷۳، والفواكه الدواني ۲ / ۳۸۴، وروضة الطالبين ۹ / ۹۵ المكتب الإسلامي، والمغني لابن قدامة ۷ / ۵۹۴ ط الرياض الحديثة.

(۳) حديث: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» أورده بهذا اللفظ الهيتمي في المجمع وقال: رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح بجميع الزوائد (۵ / ۲۲۶ - ط القدسي).

ما يحتاجان إليه من أمور دينها، وليعاشرها بالمعروف. أي بكل ما عرف من الشرع جوازاً، فيطيعهما في فعل جميع ما يأمرانه به، من واجب أو مندوب، وفي ترك مالا ضرر عليه في تركه، ولا يجاذبهما في المشي، فضلاً عن التقدم عليهما، إلا للضرورة نحو ظلام، وإذا دخل عليهما لا يجلس إلا بإذنها، وإذا قعد لا يقوم إلا بإذنها، ولا يستسبح منها نحو البول عند كبرهما أو مرضهما لما في ذلك من أذيتها، قال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^(١).

قال ابن عباس: يريد البر بهما مع اللطف ولين الجانب، فلا يغلظ لهما في الجواب، ولا يحد النظر إليهما، ولا يرفع صوته عليهما.^(٢) ومن البر بهما والإحسان إليهما: ألا يسيء إليهما بسب أو شتم أو إيذاء بأي نوع من أنواعه، فإنه من الكبائر بلا خلاف. ففي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ مِنَ الْكِبَائِرِ شَتْمَ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ، قَالُوا: يارسول الله: وهل يشتم الرجل والديه؟ قال: نعم يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ» وفي رواية أخرى: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ

بر الوالدين والأقارب المقيمين بدار الحرب: ٦ - قال ابن جرير: إن بر المؤمن من أهل الحرب، ممن بينه وبينه قرابة نسب، أو من لا قرابة بينه وبينه ولا نسب، غير محرم ولا منهي عنه، إذا لم يكن في ذلك تقوية للكفار على المسلمين، أو دلالة على عورة لأهل الإسلام، أو تقوية لهم بكراع أو سلاح.^(٣)

وهو موافق لما نقل عن ابن الجوزي الحنبلي في الآداب الشرعية، ولا يختلف عما ذكر، واستدل له بإهداء عمر الحلة الحريية إلى أخيه المشرك. ويحدث أسماء^(٤) وفيهما صلة أهل الحرب وبرهم وصلة القريب المشرك.^(٥)

ومن البر للوالدين الكافرين الوصية لهما، لأنها لا يرثان ابنهما المسلم. وللتفصيل ر: (وصية).

بم يكون البر؟

٧ - يكون بر الوالدين بالإحسان إليهما بالقول اللين الدال على الرفق بهما والمحبة لهما، وتجنب غليظ القول الموجب لفترتهما، وبمناداتهما بأحب الألفاظ إليهما، كيا أمي ويا أبي، ولين لهما ما ينفعهما في أمور دينهما، ودنياهما ويعلمهما

= ص ١٦١، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٠٣ - ٤٠٢/١

(١) جامع البيان للطبري ٦٦/٢٨ ط مصطفى الحلبي.

(٢) حديث أسماء سبق ترجمته (ف/٣)

(٣) الآداب الشرعية ٤٩٢/١ - ٤٩٣

(١) سورة النساء / ٣٦

(٢) القواكه الدواني ٢/٣٨٢ - ٣٨٣، الزواجر عن اقتراف

الكبائر ٦٦/٢

بر الوالدين ٨ - ٩

وكان ﷺ يهدي لصدائق خديجة برّا بها ووفاء لها، وهي زوجته، فما ظنك بالوالدين. ^(١)

استئذنها للسفر للتجارة أو لطلب العلم:

٩ - وضع فقهاء الحنفية لذلك قاعدة حاصلها: أن كل سفر لا يؤمن فيه الهلاك، ويشد فيه الخطر، فليس للولد أن يخرج إليه بغير إذن والديه، لأنها يشفقان على ولدهما، فيتضرران بذلك. وكل سفر لا يشد فيه الخطر يحل له أن يخرج إليه بغير إذنهما، إذا لم يضيعهما، لانعدام الضرر.

وبذا لا يلزمه إذنهما للسفر للتعلم، إذا لم يتيسر له ذلك في بلده، وكان الطريق آمناً، ولم يخف عليهما الضياع، لأنها لا يتضرران بذلك، بل ينتفعان به، فلا تلحقه سمة العقوق. أما إذا كان السفر للتجارة، وكانا مستغنيين عن خدمة ابنهما، ويؤمن عليهما الضياع، فإنه يخرج إليها بغير إذنهما. أما إذا كانا محتاجين إليه وإلى خدمته، فإنه لا يسافر بغير إذنهما. ^(٢)

الرجلُ والذئبة. قيل: يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والذئبة؟ قال: يسب أبا الرجل فيسب الرجل أباه ^(١)

٨ - ومن برهما صلة أهل ودهما، ففي الصحيح عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن من أبرء البرِّ صلة الرجل أهل وُدِّ أبيه بعد أن يُوَيِّ» ^(٢) فإن غاب أومات يحفظ أهل وده ويحسن إليهم، فإنه من تمام الإحسان إليه.

وروى أبو أسيد وكان بلدياً قال: كنت مع النبي ﷺ جالسا، فجاءه رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله. هل بقي من بر والديّ بعد موتها شيء أبرهما به؟ قال: «نعم، الصلاة عليهما، والاستغفار لهما، وإنفاذ عهدهما من بعدهما، وإكرامٌ صديقهما، وصلة الرّجِمِ التي لا رَجَمَ لك إلا من قبلها، فهذا الذي بقي عليك». ^(٣)

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر ٢/٦٦، والفواكه الدواني

٣٨٢/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/٢٣٨

وحديث: «إن من أكبر الكبائر أن يلعن...» أخرجه البخاري (الفتح ٤٠٣/١٠ - ط السلفية) ومسلم (٩٢/١) - ط الحلي.

(٢) حديث: «إن من أبر البر صلة الرجل...» أخرجه مسلم (١٩٧٩/٤) - ط الحلي.

(٣) حديث: «هل بقي من بر والدي...» رواه أبو داود (٣٥٢/٥) - ط عزت حبيد دهاش) والحاكم (١٥٥/٤) - ط دائرة المعارف العشائية) وصححه ووافقه الذهبي.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/٢٤١ (المسألة العاشرة)، إحياء علوم الدين ٦/٣٦٦، والفواكه الدواني ٣٨٣/٢

وحديث: «كان يهدي لصدائق خديجة...» أخرجه البخاري (الفتح ٩/١٣٣ - ط السلفية).
(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٧/٩٨، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٣/٢٤٢، وابن عابدين ٣/٢٢٠

حكم طاعتها في ترك فروض الكفاية :

١١ - سبق حديث صحيح مسلم فيمن أراد البيعة وأخذ والديه حي ، وفيه دلالة على تقديم صحتها على صحة النبي ﷺ . وتقديم خدمتهما - التي هي واجبة عليه وجوبا عينيا - على فروض الكفاية ، وذلك لأن طاعتها وبرها فرض عين ، والجهاد فرض كفاية ، وفرض العين أقوى. ^(١)

حكم طاعتها في طلبها تطليق زوجته :

١٢ - روي الترمذي عن ابن عمر قال : كانت تحتي امرأة أحبها ، وكان أبي يكرهها ، فأمرني أن أطلقها ، فأبيت ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : «يا عبدالله بن عمر طلق امرأتك» ^(٢)

وسأل رجل الإمام أحمد فقال : إن أبي يأمرني أن أطلق امرأتي . قال : لا تطلقها . قال : أليس عمر رضي الله عنه أمر ابنه عبدالله أن يطلق امرأته ؟ قال : حتى يكون أبوك مثل عمر

= ٧٣٩/٤ ، والقساقي السدواني ٣٨٣/٢ ، والزواجر ٧٣ ، ٦٧/٢

(١) الفروق للقرافي ١٤٤/١ - ١٤٥ ، ١٥٠ ، والزواجر ٧٣ ، ٦٧/٢

(٢) حديث : «ابن عمر : كانت تحتي امرأة ... أخرجه الترمذي (٤٨٦/٣ - ط الحلي) وقال : حسن صحيح . وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٣٩/١٠ ، والزواجر ٧٥/٢

وفصل المالكية في السفر لطلب العلم ، بأنه إذا كان لتحصيل درجة من العلم لا تتوفر في بلده ، كالتفقه في الكتاب والسنة ومعرفة الإجماع ومواضع الخلاف ومراتب القياس ، كان له ذلك بغير إذنهما إن كان فيه أهلية النظر ، ولا طاعة لها في منعه ، لأن تحصيل درجة المجتهدين فرض على الكفاية . قال تعالى : ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ ^(١) أما إن كان للتفقه على طريق التقليد ، وفي بلده ذلك ، لم يجز له السفر إلا بإذنها .

وإذا أراد سفرا للتجارة يرجوه ما يحصل له في الإقامة فلا يخرج إلا بإذنها. ^(٢)

حكم طاعتها في ترك النوافل أو قطعها :

١٠ - قال الشيخ أبو بكر الطرطوشي في كتاب بر الوالدين : لا طاعة لها في ترك سنة راتبة ، كحضور الجوامع ، وترك ركعتي الفجر والوتر ونحو ذلك ، إذا سألها ترك ذلك على الدوام ، بخلاف ما لو دعواه لأول وقت الصلاة وجبت طاعتها ، وإن فاتته فضيلة أول الوقت. ^(٣)

(١) سورة آل عمران / ١٠٤

(٢) الفروق للقرافي ١٤٥/١ ، ١٤٦ ، والدموقي ١٧٢/٢ -

١٧٦ ، وجواهر الإكليل ٢٥٢/١

(٣) مطالب أولي النهى ٥١٣/٢ ، والمخني لابن قدامة

٣٥٩/٨ ، وكشاف القناع عن متن الإقناع ٤٥/٣ ،

والفروق للقرافي ١٤٣/١ ، ١٤٤ ، والشرح الصغير =

معصية الخساق^(١) وللحديث المتقدم^(٢) في سعد بن أبي وقاص مع أمه فقد عصى أمرها، حين طلبت إليه ترك دينه، وبقي على مصاحبتها بالمعروف براها. وعصيانه لها فيما أمرته به واجب، فلا تطلع في أمرها له بترك الواجبات^(٣).

عقوق الوالدين وجزاؤه في الدنيا والآخرة:

١٤ - بالإضافة إلى العقوق السلبي بترك برهما، فإن هناك صورا مختلفة للعقوق بعضها فعلي وبعضها قولي.

ومن العقوق ما يبديه الولد لأبويه من ملل وضجر وغضب وانتفاخ أوداجه، واستطالته عليهما بدالة البنوة وقلة الديانة خاصة في حال كبرهما. وقد أمر أن يقابلها بالحسنى واللين والمودة، والقول الموصوف بالكرامة، السالم من كل عيب، فقال تعالى: ﴿وَمَا يُلَئْنُ عَنْكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهَا أَوْ^(١)﴾ فنهى عن أن يقول لها ما يكون فيه أدنى تبرم.

وضابط عقوقها.. أو أحدهما.. هو أن يؤدي

رضي الله عنه. يعني لا تطلقها بأمره حتى يصير مثل عمر في تحريره الحق والعدل، وعدم اتباع هواه في مثل هذا الأمر.

واختار أبو بكر من الحنابلة أنه يجب، لأمر النبي ﷺ لابن عمر. وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية فيمن نامره أمه بطلاق امرأته. قال: لا يحل له أن يطلقها. بل عليه أن يبرها. وليس تطلق امرأته من برها^(١).

حكم طاعتهما فيما لو أمراه بمعصية أو بترك واجب:

١٣ - قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا، وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾^(٢) وقال: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبَيْهِمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾^(٣) ففيهما وجوب برهما وطاعتهما والإحسان إليهما، وحرمة عقوقهما ومخالفتهما، إلا فيما يأمرانه به من شرك أو ارتكاب معصية، فإنه في هذه الحالة لا يطيعهما ولا يمثل لأوامرهما، لوجوب مخالفتها وحرمة طاعتهما في ذلك، يؤكد هذا قوله ﷺ: «ولا طاعة لمخلوق في

(١) حديث: «ولا طاعة لمخلوق...» سبق تخريجه ج/٥

(٢) ر: (٣/ل)

(٣) الشرح الصغير ٧٣٩/٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٣٨/١٠ (المسألة الرابعة)، و٨/١٢ من سورة

التكوير، و٦٣/١٤ - ٦٥، والفروق للفراي ١٤٥/١

(٤) سورة الإسراء / ٢٣

(١) الآداب الشرعية والمنع المرعية لابن مفلح المقفلي الحنبلي

٥٠٣/١، والزواجر ٧٢/٢

(٢) سورة التكوير / ٨

(٣) سورة لقمان / ١٥

فإنَّ الله يعجِّلُه لصاحبه في الحياة قبل الممات^(١).

جزاء العقوق :

١٥- جزاء عقوق الوالدين أخروياً سبق الكلام عنه، وأما جزاؤه في الدنيا فهو من باب التعزير، ويختلف قدره باختلاف حاله وحال فاعله.

فإن تعدى على أبويه، أو أحدهما، بالشتم أو الضرب مثلاً عزراه، أو عزره الإمام - بطلبها - إن كانا مشتومين أو مضروبين معاً، أو يطلب من كان منهما معتدي عليه بذلك. فإن عفا المشتوم أو المضروب كان ولي الأمر بعد عفوهِ على خياره في فعل الأصيلح من التعزير تقويماً، والصفح عنه عفواً، فإن تعافوا عن الشتم والضرب قبل الترافع إلى الإمام سقط التعزير. ويكون تعزيره بالحبس على حسب الذنب والهفوة، أو بالضرب أو التائبين بالكلام العنيف، أو بغير ذلك مما به ينزجر ويرتدع.^(٢)

الولد أحد والديه بما لو فعله مع غيرهما كان محرماً من جملة الصفائير، فينتقل بالنسبة إلى أحد الوالدين إلى الكباثر.^(١)

وقد روي عنه ﷺ أنه قال: «يراح ريح الجنة من مسيرة خمسمائة عام، ولا يجد ريحها منانٌ بعمله، ولا عاق، ولا مذمّن خمر»^(٢) وما روي عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قلنا: بلى يا رسول الله. قال: ثلاثا. الإشرأك بالله، وعقوق الوالدين، وكان متكئاً فجلس، فقال: ألا وقول الزور وشهادة الزور. ألا وقول الزور وشهادة الزور. فما زال يقرؤها حتى قلت: لا يسكت»^(٣).

وقال ﷺ: «رضى الله في رضي الوالدين، وسخط الله في سخط الوالدين»^(٤). وقوله ﷺ: «كل الذنوب يؤخر الله منها ما شاء إلى يوم القيامة إلا عقوق الوالدين،

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٣٨/١٠، ٢٤١ - ٢٤٥

(٢) حديث: «يراح ريح الجنة من مسيرة خمسمائة... أخرجه الطبراني في الصغير، وقال الحلي: فيه الربيع بن بدر وهو متروك. مجمع الزوائد (٨/١٤٨) - ط القدسي. (٣) حديث: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر... أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٤٠٥) - ط السلفي) وسلم (١/٩١) - ط الحلي. (٤) حديث: «رضى الله في رضي الوالدين... أخرجه الترمذي (٤/٣١١) - ط الحلي) وفي إسناده جهالة. ميزان الاحتفال للذهبي (٣/٧٨) - ط الحلي.

(١) حديث: «كل الذنوب يؤخر الله منها ما شاء إلى... أخرجه الحاكم (٤/١٥٦) - ط دائرة المعارف العثمانية) وقال الذهبي: يكار ضعيف.

(٢) ابن عابدين ١٧٧/٣ - ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٩، وكتشاف الفتاوى ١٢١/٦ - ١٢٢، ١٢٤ - ١٢٥، والأحكام السلطانية للماوردي ٢٣٣ - ٢٣٨، والشرح الكبير ٤/٣٥٤ - ٣٥٥

كانت أوثيبا، ولا يراها غير المحارم من الرجال، وإن خرجت لحاجة. ^(١)
وعلى هذا: فالمخدرة ضد البرزة.

برزة

الحكم الإجمالي :

٣ - يرى الحنفية والشافعية والحنابلة وجوب حضور المرأة البرزة لأداء الشهادة، إذا تحملت شهادة عما يجوز شهادتها به، وتوقفت الدعوى على حضورها، ولا يقبل في هذه الحالة الشهادة على شهادتها، إلا إذا وجد مانع من الحضور، كمرض وسفر، فيرسل لها القاضي من يسمع شهادتها، وتفصيله في أبحاث الشهادة. أما المخدرة فلا يجب إحضارها إلى مجلس القضاء. والمالكية لا يفرقون في أداء شهادة المرأة بين البرزة وغيرها، والحكم عندهم أنها تنقل الشهادة عنها، لما ينالها من الكشف والمشقة. ^(٢)
هذا في الشهادة، أما في التقاضي فقد صرح الحنابلة أنه إن ادعى على المرأة البرزة أحضرها القاضي، لعدم العذر، ولا يعتبر لإحضارها في

التعريف :

١ - البرزة هي: المرأة البازرة المحاسن، أو المتجاهرة الكهلة الوقورة، التي تبرز للقوم يجلسون إليها ويتحدثون، وهي عفيفة.
ويقال: امرأة برزة إذا كانت كهلة لا تحتجب احتجاب الشواب، وهي مع هذا عفيفة عاقلة، تجلس للناس وتحدثهم، من البروز والخروج. ^(٣)
ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة :

المخدرة :

٢ - المخدرة لغة: من لزمت الخدر، ^(٤) والخدر: السر.

وفي الاصطلاح: الملازمة للخدر، بكرا

(١) حاشية ابن عابدين ٣٤٦/٤، ٣٩٣ ط بيروت، وكشاف القناع عن متن الإقناع ٤٣٩/٦ ط الرياض، وحاشية النسوتي على الشرح الكبير ٢٢٩/٤ ط الحلبي.

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٤٦/٤، ٣٩٣ ط الحلبي، وكشاف القناع عن متن الإقناع ٤٣٩/٦ ط الرياض، وحواشي الشرواني ٢٧٢/١٠، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٣٠٦/٨، وقليوبي وعميرة ٣٢٩/٤، ٣٣٠، ٣٣١ ط الحلبي، وتبصرة الحكام ٣٥٤/١ ط الحلبي.

(١) لصباح المنير، والقاموس المحيط، ولسان العرب. وترتيب القاموس المحيط. مادة: «برزة»، وكشاف القناع عن متن الإقناع ٤٣٩/٦ ط الرياض، وحاشية ابن عابدين ٣٩٣/٤ ط بيروت.
(٢) لسان العرب مادة «خدر».

برسام

التعريف :

١ - البرسام لغة ، واصطلاحاً : علة عقلية ينشأ عنها الهذيان ، شبيهة بالجنون .^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العَته :

٢ - العته لغة : نقص في العقل من غير جنون أو وهن .

وهو في الاصطلاح : آفة توجب خللاً في العقل ، فيصير صاحبه مختلط العقل ، فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء ، وبعضه كلام المجانين ، وتجرى على المعتوه أحكام الصبي المميز .

وأما المبرسم فإنه تجرى عليه في حال نوباته أحكام الجنون .^(٢)

(١) تاج المروس ، والمصباح المشير في المادة ، وحاشية ابن

عابدين ٢ / ٤٢٦

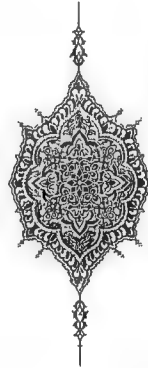
(٢) فتح القدير ٣ / ٣٤٣ ، وابن عابدين ٢ / ٤٢٦ - ٤٢٧ .

وترغفات الجرجاني .

سفرها هذا محرم ، لتعين السفر عليها ، ولأنه حق آدمي وهو مبني على الشح والضيق ، أما إن كانت المدعى عليها مخدرة فإنها تؤمر بالتوكيل ، ولا يجب إحضارها ، لما فيه من المشقة والضرر ، فإن توجهت عليها اليمين بعث القاضي أميناً - معه شاهدان - يستحلفها بحضرتها .^(١)

مواطن البحث :

٤ - تكلم الفقهاء عن أداء المرأة البرزة للشهادة ، فيما يجوز لها أن تشهد به على النحو المبين في مواطنه .



(١) كشف القناع ٦ / ٣٢٩ ط عالم الكتب .

ب - الجنون :

٣ - الجنون كما عرفه الشرنبلالي : مرض يزيل العقل ويزيد القوى. ^(١)

وهو في الجملة مما يسقط التكليف ويبطل أهلية الأداء.

برص

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٤ - للمبرسم أحكام تتعلق به، ففقوده غير معتبرة في حال إصابته بالبرسام، وإقراره غير صحيح، وتصرفاته القولية غير معتبرة شرعاً، مثله في ذلك مثل المجنون.

أما تصرفاته الفعلية في وقت إصابته فإنه لا إثم عليه فيها، ولكن إذا ترتب على فعله إلتلاف مال أو نفس يجب الضمان في ماله، وعليه دية، أو قيمة التعويض من ماله.

وتفصيل ذلك تناوله الفقهاء عند الكلام عن الإلتلاف ونحوه، والأصوليون في الأهلية وعوارضها. ^(٢)

التعريف :

١ - البرص لغة : داء معروف، وهو بياض يقع في ظاهر الجلد، يقع الجلد ويذهب دمويته. ويرص برصاً فهو أبرص، والأنثى برصاء. ^(١)
ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن هذا المعنى.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الجذام :

٢ - الجذام . مأخوذ من الجذم، وهو القطع، سمي كذلك لأنه داء تجلذ به الأعضاء أي تنقطع.

والجذام علة يحمر منها العضو، ثم يسود، ثم يتن وتقطع ويتناثر، ويتصور في كل عضو غير أنه يكون في الوجه أغلب. ^(٢)

(١) مراقي الفلاح ص ٥٠، وانظر الصحاح، ولسان العرب مادة : وجن.

(٢) ابن عابدين ٤٢٦/٢ - ٤٢٧، وفتح القدير ٣/٣٤٣، ٣٠١/٧، والفتاوى الهندية ٤/١٧٠، والفتاوى البرازية بهامش ذات الصفحة، وجواهر الإكليل ٢/١٣٤ - ١٣٥، والشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي عليه ٣/٤٠٤، والخرشني على مختصر سيدي خليل ٤/٣٣، والتاج والإكليل للمواق ٤/٤٣ ط النجاشي، وقليوبي وعميرة ٣/٣٣١، وشرح روض الطالب من أسنى المطالب ٢/٢٩٩، ٣/٢٨٠، والمفتن ٣/٧٧٤، والمفني لابن قدامة ٥/١٤٩ - ١٥٠، ٧/١١٣ - ١١٤ ط الرياض الحديثة.

(١) لسان العرب، والمغرب للمطري، مادة «برص»، وحاشية ابن عابدين ٢/٥٩٧ ط الحلبي، ونهاية المحتاج ٦/٣٠٣ ط المكتبة الإسلامية، وقليوبي وعميرة ٣/٢٩١ ط الحلبي.

(٢) لسان العرب مادة «جذم»، ونهاية المحتاج ٦/٣٠٣ ط المكتبة الإسلامية.

ب - البهق :

البهق لغة : يبيض دون البرص يعتري الجسد بخلاف لونه ، وليس من البرص^(١) واصطلاحاً : تغير في لون الجلد ، والشعر النابت عليه أسود . بخلاف النابت على البرص فإنه أبيض .^(٢)

أحكام يختص بها الأبرص

ثبوت الخيار في فسخ النكاح بسبب البرص :

٣ - أثبت المالكية والشافعية والحنابلة طلب فسخ الزواج بوجود البرص المستحكم في الجملة : فأجاز المالكية للزوجة فقط طلب فسخ العقد برص مضر بعد العقد ، سواء كان قبل الدخول أو بعده ، وذلك بعد التأجيل سنة إن رجي برؤه .

وأجاز الشافعية والحنابلة للزوج أو للزوجة طلب الفسخ بالبرص قبل الدخول وبعبه . وهذا كله مع مراعاة شروط الخيار على الوجه المبين في النكاح .^(٣)

(١) لسان العرب مادة : بوق .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٧٧ ط الحلبي .

(٣) الشرح الصغير ٤/ ٤٦٧ - ٤٦٨ ، وجواهر الإكليل ١/ ٢٩٩ ط بيروت ، وأسهل المدارك ٤/ ٩٤ - ٩٥ ط

الحلبي ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٧٨ - ٢٧٩ ط الحلبي ، ونهاية المحتاج ٦/ ٣٠٣ - ٣٠٦ ط المكتبة

الإسلامية ، والمهذب ٢/ ٤٩ ط بيروت ، وقليوبي وعميرة ٣/ ٢٦١ ط الحلبي ، والمغني ٦/ ٦٥١ - ٦٥٤ ط الرياض ،

وكشاف الفتاوى ٥/ ١٠٩ - ١١٢ ط الرياض .

ومنع الحنفية - عدا محمد - تحقير أحد الزوجين بعبب الآخر ولو فاحشاً كبرص ، وقال محمد : يثبت الخيار بالبرص للزوجة فقط ، بخلاف الزوج لأنه يقدر على دفعه بالطلاق .^(١) ويرجع إليه في موطنه .

واستدل لثبوت الخيار بسبب البرص بما روي عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أيما رجل تزوج امرأة ، فدخل بها فوجد بها برصاً ، أو مجنونة أو مجذومة فلها الصداق بمسببها إياها ، وهو له على من غره منها .^(٢)

وحديث زيد بن كعب بن عجرة قال : تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بني غفار فرأى بكشحمها بياضاً ، فقال لها النبي : «خذي عليك ثيابك» ولم يأخذ مما آتاها شيئاً .^(٣)

حكم شهود الأبرص المساجد :

٤ - ذهب المالكية إلى إباحة ترك صلاة الجمعة

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٥٩٧ ط بيروت ، والاختصار ٣/ ١١٥ ، وشرح فتح القدير ٤/ ١٣٢ ط بيروت .

(٢) حديث : وأيما رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجدتها . . . أخرجه سعيد بن منصور (١/ ٢٠٣) - ط علمي برص -

الهند . وفي إسناده انقطاع بين سعيد بن المسيب وبين

عمر بن الخطاب . (جامع التمهيد ص ٢٢٤) - ط وزارة

الأوقاف العراقية .

(٣) حديث : «زيد بن كعب بن عجرة . . . أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٣) - ط المسبكية وأورده المحشمي في المجمع

(٤/ ٣٠٠) - ط القدسي وقال : رواه . أحمد ، وجعل

ضعيف .

وعند الحنفية تكره إمامة أبرص شاع برصه،
وكذا الصلاة خلفه للنفرة، والاقتداء بغيره
أولى. (١)

والجماعة للأبرص، إذا كان برصه شديدا، إذا لم
يوجد للبرص موضع يتميزون فيه، بحيث لا
يلحق ضررهم بالناس على الوجه المبين في
موطنه. (١)

وعند الحنابلة يكره حضور المسجد لصلاة
الجمعة والجماعة لمن به برص يُتَأَذَى به.
ورخص الشافعية في ترك الجماعة لمريض
برص للتأذي. (٢)

بَرَكَة

انظر: تشهد، تحية.

مصالحته وملامسته :

٥ - يكره عند الشافعية مصافحة أو ملامسة ذي
عامة كالبرص، لأن في ذلك إيذاء، ويخشى أن
ينتقل ذلك إلى السليم. (٣)

بَرَكَة

انظر: مياه.

حكم إمامة الأبرص :

٦ - أجاز المالكية الاقتداء بإمام به برص، إلا إن
كان شديدا، فيؤمر بالبعد عن الناس بالكلية
وجوبا، فإن امتنع أجبر على ذلك.



(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٨٩/١ ط الحلبي،
ومع الجليل على مختصر خليل ٢٧٢/١ ط مكتبة النجاشي
بليبيا.

(٢) نهاية المحتاج ١٥٥/٢ ط المكتبة الإسلامية ببيروت،
والجمل على شرح المنهاج ١٩٩/١ ط دار إحياء التراث
الإسلامي ببيروت، وكشاف القناع ٤٩٨/١ ط مكتبة
النصر الحديثة.

(٣) قلوبني وعميرة ٢١٣/٣، وفتح الباري ١٣٠ - ١٣١

(١) حاشية ابن عابدين ٣٧٨/١ ط بيروت، وجواهر الإكليل
٨٠/١ ط بيروت.

مايقع به البيع، كما عرفه بذلك الحنفية.^(١)
وعرفه الحنابلة بأنه : الثمن المكتوب على
الثوب.^(٢)

ب - الأنموذج :

٣ - ويقال فيه أيضا : نمودج، وهو معرب، وقال
الصفهاني : النمودج : مثال الشيء الذي يعمل
عليه.^(٣)
ومن معانيه لغة : أنه مايدل على صفة
الشيء . كأن يريه صاعا من صبرة قمح،
ويبيعه الصبرة على أنها من جنس ذلك
الصاع .
وتفصيل أحكامه في مصطلح : (أنموذج) .

الحكم الإجمالي :

٤ - أجاز المالكية البيع على رؤية البرنامج،
فيجوز شراء ثياب مرسطة في العدل، معتمدا
فيه على الأوصاف المذكورة في الدفتر . فإن
وجدت على الصفة لزوم، وإلا خیر المشتري إن
كانت أدنى صفة . فإن وجدها أقل عددا وضع
عنه من الثمن بقلده . فإن كثر النقص أكثر من

برنامج

التعريف :

١ - البرنامج : الورقة الجامعة للحساب، وهو
معرب برنام، وقال في المغرب : هي النسخة
المكتوب فيها عدد الثياب والأمتعة وأنواعها
المبعوث بها من إنسان لآخر، فتلك النسخة هي
البرنامج التي فيها مقدار المبعوث، ومنه قول
السمسار : إن وزن الحمولة في البرنامج كذا.^(١)
ونص فقهاء المالكية على أن البرنامج : هو
الدفتر المكتوب فيه صفة مافي الوعاء من الثياب
المبيعة.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الرقم :

٢ - الرقم لغة : من رقمت الشيء : أعلمته
بعلامة تميزه عن غيره كالكتابة ونحوها.^(٣)
وفي الاصطلاح : علامة يعرف بها مقدار

(١) حاشية ابن عابدين ٢٩/٤

(٢) المغني لابن قدامة ٢٠٧/٤ ط الرياض الحديثة، ومطالب
أولي النهي ٤٠/٣

(٣) المصباح للشيرازي ٢٩٧/٢، وحاشية ابن عابدين ٦٦/٤،
وقليوبي وعميرة ١٦٥/٢، وكشاف القناع عن متن الإقناع

(١) تاج العروس، ٣٢/٤، وفيه أنها يفتح الباء والميم، وقيل
بكسر الميم، وقيل بكسرهما، والمغرب مادة : «برنامج» ،

وابن عابدين ٣٢/٤

(٢) الشرح الصغير ٤٩/٣

(٣) المصباح للنير مادة : «رقم» .

النصف لم يلزمه ، وكان له أن يرد البيع . وإن
وجدها أكثر عدداً كان البائع شريكاً معه بنسبة
الزائد . وقيل: يرد مازاد . قال ابن القاسم :
والأول أحب إلي .

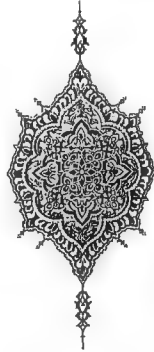
ولوقبضه المشتري وغاب عليه ، وادعى أنه
أدنى أو أنقص مما هو مكتوب في البرنامج .
فالقول للبائع يمينه : أن مافي العدل موافق
للمكتوب . حيث أنكر مادعاء المشتري . فإن
نكل ولم يحلف حلف المشتري ، ورد المبيع ،
وحلف : أنه مايدل فيه ، وأن هذا هو المبتاع
بعينه . فإن نكل كالبائع لزمه .^(١)

بريد

التعريف :

١ - من معاني البريد في اللغة : الرسول ، ومنه
قول بعض العرب : الحمي بريد الموت . وأبرد
بريدا : أرسله ، وفي الحديث أنه ﷺ قال : « إذا
أُبرِدتُم إليّ بريداً فأجعلوه حسنَ الوجهِ ، حسنَ
الاسمِ »^(١) وإبراده : إرساله .

وقال الزمخشري : البريد : كلمة فارسية
معربة ، كانت تطلق على بغال البريد ، ثم
سمي الرسول الذي يركبها بريداً ، وسميت
المسافة التي بين السكتين بريداً ، والسكة :
موضع كان يسكنه الأشخاص المعينون لهذا
الغرض من بيت أوقية أوروباط . وكان يرتب في
كل سكة بغال ، ويُعدّ مابين السكتين فرسخان
أو أربعة . أ . هـ . والفرسخ ثلاثة أميال ، والميل



(١) حديث « إذا أُبرِدتُم إليّ بريداً ، فأجعلوه حسنَ الوجهِ حسنَ
الاسمِ » . أخرجه البزار في الزوائد ٤١٢/٢ ط مؤسسة
الرسالة عن بريدة ، وأخرجه البيهقي في شرح السنة
(٣٢٧/١٢) ط دار المكتب الإسلامي . عنه وعن
أبي هريرة . قال البخاري في المغايد الحسنة (ص ٨٢) ط
دار الكتب العلمية : وأحدها يقوي الآخر . أي طريق
بريدة وطريق أبي هريرة .

(١) الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ٤١/٣ - ٤٢ ،
والشرح الكبير وحاشية المنسوقي عليه ٢٤/٣ - ٢٥ ،
وجواهر الإكليل ٩/٢

أربعة آلاف ذراع. وفي كتب الفقه: السفر الذي يجوز فيه القصر أربعة برء، وهي ٤٨ ميلا بالأميال الهاشمية^(١).

بساط اليمين

مواطن البحث :

٢ - البريد مصطلح يذكره الفقهاء في تقدير مسافة القصر التي يرخص فيها القصر والفطر في رمضان ونحو ذلك من أحكام السفر (ر: قصر، فطر، سفر، صلاة المسافر) وانظر أيضا (مقادير).

التعريف :

١ - ركب هذا المصطلح من لفظين. أولهما: لفظ بساط. وثانيهما: لفظ اليمين. وأولهما مضاف إلى ثانيهما. وهما يستعملان في الحلف. ولم يستعملهما بهذه الصورة سوى فقهاء المالكية، ولا بد من تعريف المتضامنين للوصول إلى تعريف المركب الإضافي.
من معاني اليمين في اللغة: القسم والحلف، وهو المراد هنا^(١).

برية

انظر: طلاق.

وفي اصطلاح فقهاء المالكية: تحقيق مالم يجب بذكر اسم الله أو صفة من صفاته^(٢). وهذا أدق تعريف وأوجزه، وهناك تعاريف أخرى لليمين لا تخرج عن هذا المعنى.

بزاق

انظر: بصاق.

٢ - أما البساط فهو: السبب الحامل على اليمين إذ هو مظنتها فليس فيه انتفاء النية، بل هو متضمن لها.

وضابطه: صحة تقييد يمينه بقوله: مادام

(١) تاج العروس ولسان العرب والمصباح المنير مادة: برء
والليل مقياس للطول قدر قديماً بأربعة آلاف ذراع، وحديثاً
بستين وسبعمائة وألف ياردة (المعجم الوسيط ٢/ ٩٠١).

(١) الصحاح، ولسان العرب
(٢) جواهر الإكليل ١/ ٢٢٤

بساط اليمين ٣

هذا الشيء أي الحامل على اليمين موجوداً^(١). ثم خرجت لا يبحث استحساناً عند أئمة الحنفية، خلافاً لزر الذي أخذ بالقياس، وهو الحنث.

الحكم الإجمالي :

وليس هناك دخل عند الشافعية للبائع على اليمين، إلا أن تكون له نية، والمعتبر عندهم ظاهر اللفظ، إن عاماً فعام، أو مطلقاً فمطلق، أو خاصاً فخاص.

وسمى الحنابلة بساط اليمين : سبب اليمين وما هيجهما، واعتبروا مطلق اليمين، إذا لم ينو الخالف شيئاً^(١).

ومن أراد تفصيل ذلك فليرجع إلى مصطلح (أبيان).

٣ - بساط اليمين عند المالكية الذين انفردوا بهذا التعبير: هو الباعث على اليمين، والحامل عليها. ويمكن أن يكون مقيداً لمطلق اليمين، أو مخصصاً لعمومه، كما لو كان هناك ظالم في السوق فقال: والله لا أشتري لحماً من هذا السوق، فيمكن أن يقيد يمينه بوجود هذا الظالم، فإذا زال هذا الظالم جاز له شراء اللحم من هذا السوق، ولا يكون حائثاً.

وكذلك لو كان خادماً للمسجد سيء الخلق، فقال: والله لا أدخل هذا المسجد، ثم زال هذا الخادم، فلو دخل هذا المسجد لا يبحث، فإنه يصح أن يقيد اليمين بقوله: مادام هذا الخادم موجوداً.

ويشترط في هذا البساط ألا تكون للحالف نية، وألا يكون له مدخل في هذا الباعث، والتقييد به أو التخصيص به إنها يكون بعد زوال هذا الباعث.

ويقابل بساط اليمين عند الحنفية، ما يسمى يمين العذر، كمن قال لزوجته عندما تهيأت للخروج: والله لا أخرجي، فإذا جلست ساعة



(١) فتح القدير ٣٩٢/٤، وبدائع الصنائع ١٣/٣، والشرح الكبير للردعي ١٢٦/٢ - ١٤٠، والشرح الصغير ١٨٩/٢ - ٢٢٨، وأسنن الطالب ٤/ ٢٥٠ - ٢٥٢، ومطالب أولي البهي ٣٨١/٦ - ٣٩٠.

(١) الشرح الكبير ١٣٩/٢، ١٤٠.

في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ، وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١)

واختلفوا في أنها آية من الفاتحة، ومن كل سورة. والمشهور عند الحنفية، والأصح عند الحنابلة، ومأثور به أكثر الفقهاء هو: أن البسملة ليست آية من الفاتحة ومن كل سورة، وأنها آية واحدة من القرآن كله، أنزلت للفصل بين السور، وذكرت في أول الفاتحة.

ومن أدلتهم ما رواه أبوهريرة أن النبي ﷺ قال: «يقول الله تعالى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَمْدِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: مَجْدِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: إِلَٰهَكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَسْأَلٌ»^(٢)

فالبداء بقوله: الحمد لله رب العالمين، دليل على أن التسمية ليست آية من أول الفاتحة. إذ لو كانت آية من الفاتحة لبدأ بها، وأيضا لو كانت البسملة آية منها لم تتحقق المناصفة، فإنه يكون في النصف الأول أربع آيات إلا نصفها،

بِسْمِ

التعريف :

١ - البسملة في اللغة والاصطلاح: قول: بسم الله الرحمن الرحيم.

يقال: بِسَمَلٍ بِسْمَلَةً: إذا قال، أو كتب: بسم الله. ويقال: أَكْثَرَ مِنَ الْبِسْمَلَةِ، أي أكثر من قول: بسم الله.^(١)

قال الطبري: إن الله - تعالى ذكره، وتقدس أسأله - أدب نبيه محمدا ﷺ بتعليمه ذكر أسائه الحسنى أمام جميع أفعاله، وجعل ذلك لجميع خلقه سنة يستنون بها، وسبيلا يتبعونه عليها، فقول القائل: بسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتح تاليا سورة، ينشأ عن أن مراده أقرأ باسم الله، وكذلك سائر الأفعال.^(٢)

البسملة جزء من القرآن الكريم :

٢ - اتفق الفقهاء على أن البسملة جزء من آية

(١) سورة النمل / ٣٠

(٢) حديث: يقول الله تعالى: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي... أخرجه مسلم (١/٢٩٦) ط عيسى البابي الحلبي.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير مادة «بسم»، وتفسير

القرطبي ٩٧/١

(٢) القرطبي ٩٧، ٩١/١

آية من القرآن إلا في سورة النمل، فإنها جزء من آية، ويكره قراءتها بصلاة فرض - للإمام وغيره - قبل فاتحة أو سورة بعدها، وقيل عند المالكية بإباحتها، ونذبا، ووجوبها في الفاتحة. (١)

وروي عن الإمام أحمد أن البسملة من الفاتحة، لما رواه أبوهريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا قرأتم: الحمد لله رب العالمين، فاقروا: بسم الله الرحمن الرحيم. فإنها أم القرآن والسبع المثاني، وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها» (٢) ولأن الصحابة أثبتوها في المصاحف بخطها، ولم يثبتوا بين الدفتين سوى القرآن، وما روي عن نعيم المجرم قال: صليت وراء أبي هريرة، فقرا: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأم القرآن. وما رواه ابن المنذر أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأم القرآن، وبعدها آية، والحمد لله رب العالمين آيتين. (٣) وقال ابن المبارك: من ترك بسم الله

وقد نص على المناصفة، ولأن السلف اتفقوا على أن سورة الكوثر ثلاث آيات، وهي ثلاث آيات بدون البسملة. وورد في كل مذهب من المذاهب الثلاثة غير ماسبق.

ففي المذهب الحنفي أن المعلی قال: قلت لمحمد: التسمية آية من القرآن أم لا؟ قال: ما بين الدفتين كله قرآن، فهذا عن محمد بيان أنها آية للفصل بين السور، ولهذا كتبت بخط على حدة. وقال محمد: يكره للحائض والجنب قراءة التسمية على وجه قراءة القرآن، لأن من ضرورة كونها قرآنا حرمة قراءتها على الحائض والجنب، وليس من ضرورة كونها قرآنا الجهر بها كالفاتحة... وروى ابن عباس أنه قال لعثمان: لم لم تكتب التسمية بين التوبة والأنفال، قال: لأن التوبة من آخر ما نزل، فرسول الله ﷺ توفي، ولم يبين لنا شأنها، فأريت أولها يشبه أواخر الأنفال، فألحقها بها، فهذا بيان منها على أنها كتبت للفصل بين السور. (١)

والمشهور عند المالكية: أن البسملة ليست

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٢٥١، وشرح الزرقاني ١/ ٢١٦، ٢١٧

(٢) حديث: «إذا قرأتم: الحمد لله رب العالمين فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم» أخرجه الدارقطني (١/ ٣١٢ ط عبد الله هاشم باني) وصححه ابن حجر في تلخيص الخبير (١/ ٢٣٢ ط شركة الطباعة الفتية).

(٣) حديث: «أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم فعندها آية، والحمد لله رب العالمين آيتين» أخرجه الحاكم (١/ ٢٣٢) نشر دار الكتاب العربي. وفي إسناده عمر بن هارون. قال الحاكم: أصل في السنة. قال الذهبي: أجمعوا على ضعفه. وقال النسائي: متروك. =

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٣٢٩ - ٣٣٠ ط بيروت، ويدائع الصنائع ١/ ٢٠٣ شركة المطبوعات العلمية، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٢٥٢ ط دار الفكر بيروت، وشرح الزرقاني ١/ ٢١٦ - ٢١٧ ط دار الفكر بيروت، وكشاف القناع ١/ ٣٣٥ - ٣٣٦ مكتبة النصر الحديثة بالرياض، والمغني ١/ ٤٧٦، وتفسير الجصاص ١/ ٨ ط المكتبة الهيئة المصرية، وتفسير ابن كثير ١/ ٣٠ ط أندلس، والمبسوط للرخسي ١/ ١٦ ط دار المعرفة بيروت.

ويسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها،^(١) ولأن الصحابة أثبتوها فيما جمعوها من القرآن في أوائل السور، وأنها مكتوبة بخط القرآن، وكل ما ليس من القرآن فإنه غير مكتوب بخط القرآن، وأجمع المسلمون على أن ما بين الدفتين كلام الله تعالى، والبسملة موجودة بينهما، فوجب جعلها منه.^(٢) واتفق أصحاب المذاهب الأربعة على أن من أنكر أنها آية في أوائل السور لا يعد كافراً.^(٣) للخلاف السابق في المذاهب.

حكم قراءة البسملة لغير المتطهر :

٤ - لا خلاف بين العلماء في أن البسملة من القرآن، وذهب الجمهور إلى حرمة قراءتها على الجنب والحائض والنفساء بقصد التلاوة، لحديث الترمذي وغيره: «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن».^(٤) ورويت كراهة

الرحمن الرحيم فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية. وروي عن الإمام أحمد: أن البسملة آية مفردة، كانت تنزل بين كل سورتين فصلا بين السور. وعنه أيضاً: أنها بعض آية من سورة النمل، وما أنزلت إلا فيها.^(١) وعنه أيضاً: البسملة ليست بآية إلا من الفاتحة وحدها.

٣ - ومذهب الشافعية: أن البسملة آية كاملة من الفاتحة ومن كل سورة، لما روت أم سلمة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ قرأ في الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم، فعدها آية منها،^(٢) ولما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «الحمد لله سبع آيات، إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم».^(٣) وعن علي رضي الله عنه كان إذا افتتح السورة في الصلاة يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم. وروي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا قرأتم: الحمد لله رب العالمين، فاقروا: بسم الله الرحمن الرحيم، إنها أم القرآن والسبع المثاني،

(١) حديث: «إذا قرأتم: الحمد لله رب العالمين فاقروا

بسم الله الرحمن الرحيم» سبق تخريجه (ف/٢).

(٢) المهذب ١/ ٧٩ ط دار المعرفة. ونهاية المحتاج ١/ ٤٥٧ -

٤٦٠ ط المكتبة الإسلامية بالرياض، وتفسير القرطبي

١/ ٩٣ ط المكتبة البهية المصرية.

(٣) للراجع السابقة.

(٤) حديث: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن».

أعرجه الترمذي ١/ ٢٣٦ ط مصطفى الباني (الخليج) قال

شعيب الأرنؤوط في تعليقه على شرح السنة للبغوي

(٢/ ٤٣ ط المكتبة الإسلامية): رواه الترمذي وابن ماجه

رقم (٢٥٩٥) وفيه إسحاق بن هبش، وروايته =

= وضعه الزيلعي في نصب الراية ١/ ٣٥٠ نشر المكتب الإسلامي.

(١) المفتي لابن قدامة ١/ ٣٤٦ ط مكتبة القاهرة.

(٢) حديث أن رسول الله ﷺ «قرأ في الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم، فعدها آية». سبق تخريجه (ف/٢).

(٣) حديث: «سبع آيات إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم» أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٤٥ ط دار المعرفة).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ١٠٩ نشر مكتبة القدسي): رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات.

اغتسالهم، ولا يمكنهم التحرز عنها، لما روى مسلم عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يذكر الله في كل أحيائه. ^(١)

وإن قصدوا بها القراءة، ففيه روايتان: إحداهما لا يجوز، لما روي عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن الجنب يقرأ القرآن؟ فقال: لا ولو حرفاً. لعموم الخبر في النبي، والثانية: لا يمنع منه، لأنه لا يحصل به الإعجاز، ويجوز إذا لم يقصد به القرآن. ^(٢)

(ر: الجنابة، والحيض، والغسل، والنفاس).

البسملة في الصلاة:

٥ - اختلف الفقهاء في حكم قراءة البسملة بالنسبة للإمام والمأموم والمنفرد، في ركعات الصلاة، لاختلافهم في أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة.

وحاصل مذهب الحنفية في ذلك: أنه يسن قراءة البسملة سرا للإمام والمنفرد في أول الفاتحة من كل ركعة، ولا يسن قراءتها بين الفاتحة والسورة مطلقاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف،

(١) حديث: وكان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيائه أخرجه مسلم (٢٨٢/١) ط عيسى الباني الحلبي.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/١١٦، ١٩٥، وبدائع الصنائع ٢٠٣/١، وشرح الزرقاني ١/١٠٤، ١٠٥، ١٣٨، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٣٨، ١٣٩، ١٧٤، ١٧٥، وقليوبي وعصيرة ١/٦٢، ٦٥، ١٩٩، ونهاية المحتاج ١/٢٠١، ٢٠٤، ٣٣٩، والمغني ١/١٤١، ١٤٤

ذلك عن عمرو وعلي، وروى أحمد وأبو داود والنسائي من رواية عبد الله بن سلمة عن علي قال: كان النبي ﷺ لا يجيبه - وربما قال لا يجيزه - من القرآن شيء ليس الجنابة. ^(١) وورد عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: ولا تقرأ الخائض ولا الجنب شيئاً من القرآن. فلو قصد الدعاء أو الشئ أو افتتاح أمر تبركا، ولم يقصد القراءة فلا بأس. وفي أحد قولين للمالكية: لا يجرم قراءة آية للتعوذ أو الرقية، ولو آية الكرسي. كما ذهب المالكية إلى أنه لا يمنع الحيض والنفاس قراءة القرآن، مادامت المرأة حائضاً أو نفسها بقصد التعلم أو التعليم، لأنها غير قادرة على إزالة المانع، أما إذا انقطع ولم تنظف، فلا محل لها قراءته كما لا محل للجنب. والدليل على استثناء التسمية من التحريم: أن لهم ذكر الله، ويحتاجون إلى التسمية عند

= عن الحجازيين ضعيفة، وهذا منها وله طريقان آخران عند الدارقطني (ص ٤٣) أحدهما عن المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر. والثاني عن محمد بن إسماعيل الحائلي عن رجل عن أبي مشر عن موسى بن عقبة، قال الخالط الزيلعي: وهذا مع أن فيه رجلاً مجهولاً، فأبو مشر رجل مستضعف، إلا أنه يتابع عليه. وقد صحح هذا الحديث أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي، فانظره.

(١) حديث: وكان لا يجيبه، أو ربما قال: لا يجيزه من القرآن شيء ليس الجنابة أخرجه أحمد (٨٤/١) ط المكتب الإسلامي، وأبو داود (١٥٥/١) ط عزت عبيد دهاس، وضعفه الزيلعي. انظر نصب الراية (١/١٩٦).

ويكره قراءتها بفرض قبل الفاتحة أو السورة التي بعدها، وفي قول عند المالكية: يجب، وهناك قول بالجواز.

وفي رواية في مذهب الإمام مالك أنه يجوز قراءة البسملة في صلاة النفل قبل الفاتحة والسورة في كل ركعة سرا أو جهرا.

وللخروج من الخلاف في حكم قراءة البسملة في الصلاة، قال القرافي: السورع البسملة أول الفاتحة، وقال: محل كراهة الإتيان بالبسملة إذا لم يقصد الخروج من الخلاف الوارد في المذهب، فإن قصده فلا كراهة. ^(١)

والأظهر عند الشافعية: أنه يجب على الإمام والمأموم والمنفرد قراءة البسملة في كل ركعة من ركعات الصلاة في قيامها قبل فاتحة الكتاب، سواء أكانت الصلاة فرضاً أم نفلاً، سرية أو جهرية، لحديث رواه أبوهريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «فاتحة الكتاب سبع آيات، إحداهن: بسم الله الرحمن الرحيم» ^(٢)

- وحاشيان... أخرجه البخاري (٢٧٦/٢) - ٢٧٧ ط السلفية) ومسلم (١/٢٩٩ ط عيسى البابي الحلبي) واللفظ له.

(١) حاشية المدسوتي على الشرح الكبير ١/٢٥١، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ١/٢١٦، ٢١٧ ط دار الفكر، وجواهر الإكليل ١/٥٣ ط دار المعرفة.

(٢) حديث: «الحمد لله سبع آيات إحداهن: بسم الله الرحمن الرحيم» سبق ترجمته (ف ٣).

لأن البسملة ليست من الفاتحة، وذكرت في أولها للتبرك. وقال المعلى: إن هذا أقرب إلى الاحتياط لاختلاف العلماء والأثار في كونها آية من الفاتحة، وروى ابن أبي رجا عن محمد أنه قال: يسن قراءة البسملة سرا بين السورة والفاتحة في غير الصلاة الجهرية، لأن هذا أقرب إلى متابعة المصحف، وإذا كانت القراءة جهرا فلا يؤتى بالبسملة بين السورة والفاتحة، لأنه لو فعل لأخفى، فيكون ذلك سكتة في وسط القراءة، وليس ذلك مأثورا. وفي قول آخر في المذهب: تجب بداية القراءة بالبسملة في الصلاة، لأنها آية من الفاتحة.

وحكم المفتدي عند الحنفية أنه لا يقرأ لحمل إمامه عنه، ولا تكره التسمية اتفاقا بين الفاتحة والسورة المقروءة سرا أو جهرا. ^(١)

والمشهور عند المالكية: أن البسملة ليست من الفاتحة، فلا تقرأ في المكتوبة سرا أو جهرا من الإمام أو المأموم أو المنفرد، لما ورد عن أنس أنه قال: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها. ^(٢)

(١) حاشية ابن عابدين ١/٣٢٠، ٣٢٩، ٣٣٠، وحاشية الطحطاوي على مراشي الفلاح ١/١٣٤، ١٣٥ ط المكتبة العثمانية.

(٢) حديث: «صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر»

والمصاحف بخطهم، ولم يثبتوا بين الدفتين سوى القرآن.

وعلى الأصح: يسن قراءة البسملة مع فاتحة الكتاب في الركعتين الأولىين من كل صلاة، ويستفتح بها السورة بعد الفاتحة، ويسريها، لما ورد أن النبي ﷺ «كان يسريسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة»^(١).

وعلى الرواية الأخرى عن أحمد في قرآنية البسملة يجب على الإمام والمفرد والمأموم قراءة البسملة مع الفاتحة في الصلاة.^(٢)

هذا، وتقرأ البسملة بعد التكبير والاستفتاح والتعوذ في الركعة الأولى، أما فيها بعدها فإنه يقرأها بعد تكبير القيام إلى تلك الركعة، وتقرأ البسملة في حال القيام، إلا إذا صلى قاعدا لعل، فيقرأها قاعدا^(٣) وللتفصيل ر: (الصلاة) مواطن أخرى للبسملة :

أ - التسمية عند دخول الحلاء :

٦ - اتفق الفقهاء على مشروعية التسمية على

(١) حديث: «كان يسريسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٨/٢) نشر مكتبة القدسي: رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله موثقون.

(٢) المغني ١/٤٧٧، ٤٨٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٧/٢، وكشاف القناع ١/٣٣٤، ٣٤٢ ط مكتبة النصر الحديثة بالرياض.

(٣) المبسوط للرخسي ١/١٠-١٤، وبدائع الصنائع ١/٢٠٢، ٢٠٣، وشرح الزرقاني ١/١٩٣-١٩٤،

١٩٩، ٢١٦، ٢١٧، والمهذب ١/٧٩، وكشاف القناع =

وللخير: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(١) ويدل على دخول المأمومين في العموم ماصح عن عبادة: كنا نخلف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر، فتقلت عليه القراءة، فلما فرغ قال: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم، قلنا: نعم، قال: لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(٢) وتقرأ البسملة عند ابتداء كل سورة في ركعات الصلاة، ويجهرها في حالة الجهر بالفاتحة والسورة، وكذا يسريها معها، على القول بأن البسملة آية من سائر السور.^(٣) وعلى الأصح عند الحنابلة: لا يجب قراءة البسملة مع الفاتحة ومع كل سورة في ركعات الصلاة، لأنها ليست آية من الفاتحة ومن كل سورة، لحديث «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين...»^(٤) ولأن الصحابة أثبتوها في

(١) حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» أخرجه البخاري (٢/٢٣٦-٢٣٧ ط السلفية) ومسلم (١/٢٩٥ ط عيسى البابي الحلبي).

(٢) حديث: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم...» أخرجه أبو داود (١/٥١٥) ط عزت عبيد دحاس. والترمذي (٢/٢٧) ط مصطفى البابي، وقال: حديث حسن صحيح. (٣) المهذب ١/٧٩، ونهاية المحتاج ١/٤٥٧، وتفسير الجصاص ١/١٣ ط المكتبة البهية.

(٤) نيل السارب شرح دليل الطالب ١/١٤١ ط الفلاح - الكويت، وشرح منتهى الإرادات ١/٢٨٠ ط عالم الكتب.

وحديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي...» سبق تخريجه (٢/ف).

وإن نسي المتوضيء التسمية في أول الوضوء، وذكرها في أثناؤه، أتى بها، حتى لا يخلو الوضوء من اسم الله تعالى. ^(١)

وذهب الحنابلة: إلى أن التسمية في الوضوء واجبة، وهي قول (باسم الله) لا يقوم غيرها مقامها، واستدلوا لوجوبها بما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» ^(٢) وتسقط التسمية حالة السهو وتجاوزا، لحديث: «تجاوز الله عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». ^(٣)

فإن ذكر المتوضيء التسمية في أثناء الوضوء

يسبيل التذنب، وذلك قبل دخول الخلاء لقضاء الحاجة، لما ورد عن النبي ﷺ «وأنه كلن يقول إذا دخل الخلاء: بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» ^(٤)

وانظر للتفصيل مصطلح: (قضاء الحاجة).

ب - التسمية عند الوضوء :

٧ - ذهب الحنفية، والمالكية في المشهور عندهم، والشافعية إلى أن التسمية سنة عند ابتداء الوضوء، وسندهم فيها قالوا: إن آية الوضوء مطلقة عن شرط التسمية، والمطلوب من المتوضيء الطهارة، وترك التسمية لا يقدح فيها، لأن الماء خلق طهورا في الأصل، فلا تتوقف طهوريته على صنع العبد، وما رواه ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهورا لجميع بدنه، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله كان طهورا لما أصاب من بدنه» ^(٥)

= ٣٣٠ - ٣٣٦، ٣٤٢، والمفني ١/ ٢٩١، ٢٩٢، ٤٦٠،

٤٧٨، ٤٧٣
(١) حديث: «كان إذا دخل الخلاء قال: بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» أخرجه البخاري في صحيحه (٧٤٢/١ ط السلفية) ومسلم (٢٨٣/١ ط عيسى الحلي) واللفظ للبخاري.

وانظر حاشية ابن عابدين ١/ ٧٤، ٣٢٩، ٣٣٠، وحاشية النسوتي على الشرح الكبير ١/ ١٠٦، ١٠٧، والمذهب ١/ ٣٢، ٣٣، وحاشية قليوبي وعميرة ١/ ٣١، ٣٨، وكشاف القناع ١/ ٥٨.

(٢) حديث: «من توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهورا»

= لما أصاب من بدنه... أخرجه الترمذي - تلخيص الحبير (ص ٧٢).

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٧٠ - ٧١، ٧٤، وبدائع الصنائع ١/ ٢٠، وحاشية النسوتي على الشرح الكبير ١/ ١٠٣، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ١/ ٧٢، والمذهب ١/ ٢٢، وقليوبي وعميرة ١/ ٥٢، ونهاية المحتاج ١/ ١٦٨.

(٢) حديث: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» أخرجه الترمذي (٣٧/١ - ٣٨ ط مصطفى البياي الحلي)، وابن ماجة (١/ ١٤٠ ط عيسى البياي الحلي). قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (١/ ١٧٣ ط المطبعة العربية) بعد تحريجه لهذا الحديث: والظاهر أن مجموع الأحاديث يثبت منها قوة تدل على أن له أصلا. وأخرجه الحاكم (١/ ١٤٦) ط دار الكتاب العربي. وقال: حديث صحيح الإسناد.

(٣) حديث: «تجاوز الله عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أخرجه الحاكم (٢/ ١٩٨) ط دار الكتاب العربي. وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين.

عن محمد وأمه عن شهد لك بالتوحيد، وشهد لي بالبلاغ»^(١).

ويكره عند الشافعية تعمد ترك التسمية، ولكن لو تركها عمداً يجزئ ماذهب ويؤكل، لأن الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا الَّذِينَ آمَنُوا وَأَتُوا الْكِتَابَ جُلًّا لَكُمْ﴾^(٢) وهم لا يذكرونها (التسمية)، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^(٣) فالمراد ماذكر عليه غير اسم الله، أي ماذهب للأصنام، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾^(٤) وسياق الآية دال عليه، فإنه قال: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^(٥) والحالة التي يكون فيها فسقاً هي الإهلال لغير الله تعالى^(٦).

د - التسمية على الصيد :

٩ - ذهب الحنفية والمالكية إلى وجوب التسمية عند صيد مايؤكل لحمه، والمراد بها: ذكر الله من حيث هو، لا خصوص (باسم الله)

سمى وبني، وإن تركها عمداً لم تصح طهارته، لأنه لم يذكر اسم الله على طهارته، والأخرس والمعتقل لسانه يشير بها^(١).

ج - التسمية عند الذبح :

٨ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة في المشهور عندهم إلى أن التسمية واجبة عند الذبح^(٢). لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٣) ولا تجب التسمية على ناس، ولا أخرس، ولا مكره، ويكفي من الأخرس أن يوفىء إلى السماء، لأن إشارته تقوم مقام نطق الناطق.

وذهب الشافعية، وهورواية عن أحمد إلى أن التسمية سنة عند الذبح، وصيغتها أن يقول: (باسم الله) عند الفعل، لما روى البيهقي في صفة ذبح النبي ﷺ لأضحيت: «صَحَّى النَّبِيُّ ﷺ أَتَى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ عَظِيمَيْنِ مَوْجَوَّيْنِ، فَأَضْجَع أَحَدَهُمَا فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ أَضْجَع الْآخَرَ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا

(١) حديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِكَبْشَيْنِ...» أخرجه البيهقي (٢٦٨/٩) نشر دار المعرفة. وأبو يعلى (٣٢٧/٣) ط دار المسون للتراث. وقال الميثمي في مجمع الزوائد (٢٢/٤) نشر مكتبة القدسي، رواه أبو يعلى وإسناده حسن.

(٢) سورة المائدة / ٥

(٣) سورة الأنعام / ١٢١

(٤) سورة المائدة / ٣

(٥) سورة الأنعام / ١٢١

(٦) نهاية المحتاج والشرح والحاشية ١١٢/٨

(١) كشف القناع ٩١/١

(٢) حاشية ابن عابدين ١٩٠-١٩٢، وجواهر الإكليل

٢١٢/١، وشرح الزرقاني ٧٣/٢، والمفتع ٥٤٠/٣،

والمغني ٨/٥٦٥، ٥٨١/٥٨٢، ٥٨٣

(٣) سورة الأنعام / ١٢١

وليزيد من التفصيل (ر: ذبائح).

وذهب الحنابلة إلى اشتراط التسمية في حل الصيد عند إرسال الجارح المعلم، وهي: باسم الله، لأن إطلاق التسمية ينصرف إلى ذلك، ولوقال: باسم الله والله أكبر، فلا بأس لوروده، فإن ترك التسمية عمدا أو سهوا لم يبيح على التحقيق، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(١) على معنى ولا تأكلوا مما تركت التسمية عليه عمدا مع القدرة، وخالف ابن رشد من المالكية وقال: التسمية ليست بشرط في صحة الزكاة، لأن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ لا تأكلوا الميتة التي لم تقصد ذكاتها، لأنها فسق.^(٢)

وذهب الشافعية إلى أن التسمية عند الصيد سنة، وصيغتها أن يقول عند الفعل: باسم الله والأكمل: بسم الله الرحمن الرحيم، لما رواه الشيخان في الذبح للأضحية، وقيس بها فيه غيره، ويكره تعمد ترك التسمية. فلو تركها - ولو عمدا - يحل ويؤكل للدليل المبين في التسمية عند الذبح.^(٣)

وليزيد من التفصيل (ر: صيد).

(١) حديث: «إذا أرسلت كلبك المعلم وسميت...» أخرجه البخاري (الفتح ٩/٦٠٩) ط السلفية. وسلم واللفظ له (٣/١٥٢٩ ط عيسى البابي الحلبي).

(٢) المغني ٨/٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، والفتح ٣/٥٤٤، ٥٥٦، ٥٥٧.

والأفضل باسم الله والله أكبر، ولا يزيد في البسملة: الرحمن الرحيم ولا الصلاة على النبي ﷺ، ويشترط عند الرمي أو الإرسال للمعلم إن دُكِرَ وقَدِرَ، لأنه وقت الفعل من الرامي والمرسل، فتعتبر عنده. فإن تركها ناسيا أو عجزا يحل ويؤكل، وإن تركها عمدا مع القدرة عليها فلا، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(١) على معنى ولا تأكلوا مما تركت التسمية عليه عمدا مع القدرة، وخالف ابن رشد من المالكية وقال: التسمية ليست بشرط في صحة الزكاة، لأن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ لا تأكلوا الميتة التي لم تقصد ذكاتها، لأنها فسق.^(٢)

وذهب الشافعية إلى أن التسمية عند الصيد سنة، وصيغتها أن يقول عند الفعل: باسم الله والأكمل: بسم الله الرحمن الرحيم، لما رواه الشيخان في الذبح للأضحية، وقيس بها فيه غيره، ويكره تعمد ترك التسمية. فلو تركها - ولو عمدا - يحل ويؤكل للدليل المبين في التسمية عند الذبح.^(٣)

(١) سورة الأنعام / ١٢١
(٢) حاشية ابن عابدين ٥/٣٢٠، ٣٠١، وحاشية النسوتي على الشرح الكبير ١/١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، وجواهر الإكليل ١/٢١٢
(٣) نهاية المحتاج ٨/١١٢، ١١٤، والجبجي على شرح الإقناع ٤/٢٥١

هـ - التسمية عند الأكل :

١٠ - ذهب الفقهاء إلى أن التسمية عند البدء في الأكل من السنن . وصيغتها : بسم الله ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، فإن نسيها في أوله سمى في باقيه ، ويقول : باسم الله أوله وآخره لحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : «إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى ، فإن نسي أن يذكر اسم الله في أوله فليقل : باسم الله أوله وآخره»^(١)

و - التسمية عند التيمم :

١١ - التسمية عند التيمم مشروعة : سنة عند الحنفية ، ومندوبة عند المالكية ، ومستحبة عند الشافعية ، وصيغتها : بسم الله والأكمل عند الشافعية : بسم الله الرحمن الرحيم ، وإن نسي التسمية في أول التيمم وذكرها في أثنائه أتى بها ، وإن تركها عمدا لا يبطل التيمم ، وإن فعلها يثاب^(٢) .

وذهب الحنابلة إلى أن التسمية عند التيمم

(١) حديث : «إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى ...» أخرجه أبوداود (١١٠/٤) ط عزت عبيد دحس . والترمذي (٢٨٨/٤) ط مصطفى الباني . وقال : هذا حديث حسن صحيح .

انظر حاشية ابن عابدين ٧٤/١ ، وشرح الزرقاني ٧٢/١ ، ونهاية المحتاج ١٦٨/١ ، والمغني ٦١٤/٨

(٢) حاشية ابن عابدين ٧٠-٧١/١ ، ١٥٤ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٠٣ ، ١٠٣ ، وشرح الزرقاني ٧٢/١ ، وشرح المهاب بحاشية القليوبي ٩١/١

واجبة وهي : باسم الله ، لا يقوم غيرها مقامها ، ووقتها أوله ، وتسقط سهوا لحديث : «تجاوز الله عن أمي الخطأ والنسيان ...»^(١) وإن ذكرها في أثنائه سمى وبني ، وإن تركها عمدا حتى مسح بعض أعضائه ، ولم يستأنف مافعله ، لم تصح طهارته ، لأنه لم يذكر اسم الله على طهارته^(٢)

ز - التسمية لكل أمر ذي بال :

١٢ - اتفق أكثر الفقهاء على أن التسمية مشروعة لكل أمر ذي بال ، عبادة أو غيرها ، فتقال عند البدء في تلاوة القرآن الكريم والأذكار ، وركوب سفينة ودابة ، ودخول المنزل ومسجد ، أو خروج منه ، وعند إيقاد مصباح أو إطفائه ، وقبل وطء مباح ، وصعود خطيب منبرا ، ونوم ، والدخول في صلاة النفل ، وتغطية الإناء ، وفي أوائل الكتب ، وعند تغميض ميت ولحده في قبره ، ووضع اليد على موضع ألم بالجسد ، وصيغتها (باسم الله) والأكمل (بسم الله الرحمن الرحيم) فإن نسي التسمية أو تركها عمدا فلا شيء ، ويثاب إن فعل . وبما ورد : حديث «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر» ، وفي رواية «فهو أقطع»

(١) حديث : «تجاوز الله عن أمي الخطأ والنسيان ...» سبق تخريجه (ف/٦) .

(٢) كشاف القناع ٩١/١ ، ١٧٨

وفي «أخرى فهو أجذم»، ^(١) وما ورد عن رسول الله ﷺ: «ضُغْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأْتُمُّ مِنْ جَسَدِكَ، وَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا...» ^(٢) الحديث.

وحديث: «أَعْلَقَ بَابُكَ وَإِذْكَرَ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مَغْلَقًا، وَأُطْفِئَ مَصْبَاحَكَ وَإِذْكَرَ اسْمَ اللَّهِ، وَخَرَّ إِنْاءُكَ...» ^(٣)

وحديث: «إِذَا عَثَرْتَ بِكَ الدَّابَّةَ فَلَا تَقُلْ: تَجَسَّسَ الشَّيْطَانُ، فَإِنَّهُ يَتَعَاظَمُ، حَتَّى يَصِيرَ مِثْلَ الْبَيْتِ، وَيَقُولُ: يَقُوتِي صِرْعَتُهُ، وَلَكِنْ قُلْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَإِنَّهُ يَتَصَاغَرُ، حَتَّى يَصِيرَ مِثْلَ الذَّيَّابِ» ^(٤).

(١) حديث: «كُلُّ أَرْمِيٍّ يَال...» أخرجه السيكي في طبقات الشافعية (٦/١) ط دار المعرفة وعزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى عبد القادر الرازي في الأربعين وضعفه (فيض القدير: ١٣/٥ ط المكتبة التجارية).

(٢) حديث: «ضُغْ يَدَكَ...» أخرجه مسلم (٤/١٧٢٨ ط عيسى البابي).

(٣) حديث: «أَعْلَقَ بَابُكَ وَإِذْكَرَ اسْمَ اللَّهِ...» أخرجه البخاري في صحيحه (الفتح ٨٨/١٠ ط السلفية) ومسلم (٣/١٥٩٤ ط عيسى البابي الحلبي) وأحمد (٣/٣١٩ ط المكتب الإسلامي) والبيهقي له.

(٤) تفسير القرطبي ٩٢/١، ٩٧، ٩٨، وحاشية ابن عابدين ٨٦/١، وحاشية النسوي على الشرح الكبير ١٠٣/١، وشرح الزرقاني ٧٣/١، ونبذة المحتاج ١٦٨/١، والمهذب ٣٨/١.

وحديث: «لَا تَقُلْ تَجَسَّسَ الشَّيْطَانُ...» أخرجه أبو داود (٥/٢٦٠ ط عزت سعيد الدعاس) وأحمد (٥/٥٩ ط المكتب الإسلامي) والحاكم (٤/٢٩٢ ط دار الكتاب العربي) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد.

بشارة

التعريف:

١ - البشارة - بكسر الباء - : ما يُبَشِّرُ بِهِ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ مِنْ أَمْرٍ، وَيُضْمُ الْبَاءُ : مَا يُعْطَاهُ الْمُبَشِّرُ بِالْأَمْرِ، كَالْعَمَالَةِ لِلْعَامِلِ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الْبُشَارَةُ بِالضَّمِّ: مَا يُعْطَى الْبَشِيرَ، وَيَكْسَرُ الْبَاءُ: الْأَسْمُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ مِنَ الْبَشْرِ وَهُوَ السَّرُورُ، لِأَنَّهَا تَظْهَرُ طَلَاقَةً وَجْهَ الْإِنْسَانِ. وَهُمْ يَتَبَاشَرُونَ بِذَلِكَ الْأَمْرِ أَيْ: يُبَشِّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَالْبُشَارَةُ إِذَا أُطْلِقَتْ فَهِيَ لِلْبُشَارَةِ بِالْخَيْرِ، وَيُجَوِّزُ اسْتِعْمَالُهَا مُقِيلَةً فِي الشَّرِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ^(١).

ولا يخرج استعمالها في اصطلاح الفقهاء عن ذلك. ^(٢)

(١) سورة آل عمران ٢١

(٢) لسان العرب وتاج العروس والمصباح المنير مادة «بشر»، والبدائع ٥٤/٣ ط أولى سنة ١٣٧٧ هـ، وحاشية ابن عابدين ١١٢/٣ ط بيروت، وكشاف القناع ٥/٣١٤ ط مكتبة النص الحديثة بالرياض، والمهذب ٩٨/٢ ط دار المعرفة. بيروت، وتفسير القرطبي ١/٢٣٨ ط دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م، وطبعة الطلبة من ٥٩

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الخبر :

٢ - الخبر يكون من المخبر الأول ومن يليه ،
والبشارة لا تكون إلا من المخبر الأول. (١)
والخبر يكون بالصدق والكذب سارا ، كان أو
غير سار ، والبشارة تختص بالخبر الصادق السار
غالبا. (٢)

ب - الجعل :

٣ - الجعل لغة : اسم لما يجعله الإنسان لغيره
على شيء يعمله .

والجعل اصطلاحا : عوض معلوم ملتزم به
على عمل معين معلوم فيه كلفة. (٣)

والبشارة بضم الباء : ما يعطاه المبر بالامر ،
وهي بهذا المعنى تشبه الجعل ، جاء في نهاية
المحتاج : لا بد من كون العمل في الجمالة فيه
كلفة أو مؤنة ، كرد أبق ، أو إخبار فيه غرض
والخبر صادق فيه. (٤)

الحكم الإجمالي :

٤ - إخبار الناس بما يسرهم أمر مستحب ، لما ورد
في ذلك من الآيات القرآنية ، كقوله تعالى :

﴿وَيُنشِرُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ
جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ
ثَمَرَةٍ رَزَقُوا قَالُوا : هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَتُوا بِهِ
مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا
خَالِدُونَ﴾ (١) وما ورد كذلك من أحاديث ، منها
حديث كعب بن مالك رضي الله عنه المخرج في
الصحيحين في قصة توبته قال : «سمعتُ صوت
صارخ يقول بأعلى صوته : يا كعب بن مالك .
أبشر ، فذهب الناس يبشروننا ، وانطلقت أنا ثم
رسول الله ﷺ ، يتلقاني الناس فوجا فوجا
يهشونني بالتوبة ، ويقولون : لتهنك توبة الله
تعالى عليك ، حتى دخلت المسجد ، فإذا
رسول الله ﷺ حوله الناس ، فقام طلحة بن
عبيد الله يهرول ، حتى صافحني وهناني ، وكان
كعب لا ينساها لطلحة ، قال كعب : فلما
سلمتُ على رسول الله ﷺ قال - وهو يرق
وجهه من السرور - : أبشر بخير يوم مر عليك
منذ ولدتك أمك». (٢)

وفي قصة كعب «أنه لما جاءه البشير بالتوبة ،
نزع له ثوبيه وكساهما إياه نظير بشارته». ونقل
الأبي عن القاضي عياض أنه قال : وهذا يدل

(١) سورة البقرة / ٢٥

(٢) الفتوحات الربانية ٦/ ٣١٦ - ٣١٧ ط المكتبة الإسلامية .
وحديث كعب بن مالك أخرجه البخاري (الفتح
١١٣ / ١١٦ ط السلفية) ومسلم (٤ / ٢١٢٠ - ٢١٢٨ -
ط الحلبي).

(١) تفسير الفخر الرازي ٢/ ١٤٦ ط المكتبة البهية المصرية .

(٢) المهذب ٢/ ٩٨ ط دار المعرفة بيروت . والمصباح المنير في
المادة .

(٣) شرح المنهاج ٥/ ٤٦٢ ط المكتبة الإسلامية بالرياض .

(٤) نهاية المحتاج ٥/ ٤٦٩ ط المكتبة الإسلامية بالرياض .

وأورد الفقهاء أمثلة أخرى في مواطن متعددة. (١)
ويدل على ذلك ما روي أنه عليه الصلاة
والسلام مرّ بابن مسعود وهو يقرأ القرآن، فقال
عليه الصلاة والسلام «من أحب أن يقرأ القرآن
غَضًا طرِبًا كما نَزَلَ فَلْيَقْرَأْ بقراءة ابنِ أمِّ عبدٍ،
فابتدر إليه أبوبكر وعمر رضي الله عنهما
بالبشارة، فسق أبوبكر عمر، فكان ابن مسعود
يقول: بشري أبوبكر، وأخبرني عمر رضي الله
عنهم أجمعين. (٢)
والبشارة مستحبة كالمبة إذا قصد بها وجه الله
تعالى. (٣)

مواطن البحث :

٥ - ورد في الكتاب الكريم ذكر البشارة، وورد
في السنة النبوية بيان بعض أحكام البشارة
وما يستحب فعله لمن يبشر بأمر، ويرد عند
الفقهاء في الأبيان.
كما ورد في كتب الآداب الشرعية حكم
البشارة، وما يستحب فعله لمن يبشر بأمر.

على جواز البشارة والتهنئة بما يسر من أمور الدنيا
والآخرة، وإعطاء الجعل للمبشر. (١)
وفي حديث كعب مشروعية الاستباق إلى
البشارة بالخبر. (٢)

ويستحب لمن يبشر بخبر سار أن يحمّد الله
تعالى ويثني عليه، لما روي في صحيح البخاري
عن عمرو بن ميمون، في مقتل عمر بن الخطاب
رضي الله عنه، في حديث الشورى الطويل:
أن عمر رضي الله عنه أرسل ابنه عبد الله إلى
عائشة رضي الله عنها يستأذنها أن يدفن مع
صاحبيه، فلما أقبل عبد الله، قال عمر:
مالديك؟ قال: الذي تحب يا أمير المؤمنين،
أُذِنَتْ. فقال: الحمد لله ما كان شيء أهم إليّ
من ذلك. (٣)

وأجمع العلماء على أن البشارة تتحقق من
المخبر الأول منفرداً أو مع غيره، فإذا قال رجل:
من بشرنى من عبيدي بكذا فهو حراً، فبشره
واحد من عبيده فأكثر، فإن أولهم يكون حراً. (٤)

(١) حاشية ابن عابدين ١١٢/٣، ١١٣ ط بيروت، والمذهب
٩٨/٧ ط دار المعرفة - بيروت، وكشاف الفناح ٣/٣١٤ ط
مكتبة النصر الحديثة بالرياض.
(٢) حاشية ابن عابدين ١١٢/٣ ط بيروت.
وحديث: «من أحب أن يقرأ القرآن غَضًا طرِبًا...»
أخرجه أحمد (٧/١) ط الميمنية والحاكم (٣/٣١٨) ط
دائرة المعارف العشائية وصححه ووافقه الذهبي.
(٣) كشاف الفناح ٢٩٨/٤ - ٢٩٩ ط مكتبة النصر الحديثة
 بالرياض.

(١) صحيح مسلم مع شرح الأبي ١٧٤/٧ ط مطبعة السعادة
 بمصر.
(٢) فتح الباري ١٢٤/٨ ط السلفية.
(٣) الفتوحات الربانية ١٦٦/٦ ط المكتبة الإسلامية.
 وحديث عمرو بن ميمون في قصة مقتل عمر بن
 الخطاب. أخرجه البخاري (الفتح ٦١/٧) ط السلفية.
(٤) تفسير القرطبي في قوله تعالى: «وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا»
 ٢٣٨/١ ط دار الكتب المصرية ١٣٥٤ هـ، وتفسير الفخر
 الرازي ١٤٦/٧ ط المكتبة البهية المصرية.

الحكم الإجمالي :

٤ - الأصل في ماء فم الإنسان طهوريته ما لم ينجسه نجس. ^(١)

وللبصاق أحكام تتعلق به . فهو حرام في المسجد ومكره على حيطانه. ^(٢)

فإذا بصق المصلي في المسجد كان عليه أن يدفنه ، إذ البصق فيه خطيئة ، وكفارتها دفنه ، كما جاء في الحديث «البصاق في المسجد خطيئة ، وكفارتها دفنها» . ^(٣)

والمشهور في ذلك أن يدفنه في تراب المسجد ورملة ، إن كان له تراب أو رمل ونحوهما . فإن لم يكن أخذه بعود أو خرقة أو نحوهما أو بيده وأخرجه منه. ^(٤)

كما لا يبصق على حيطانه ، ولا بين يديه على الحصى ، ولا فوق البواري (أي الحصر) ولا تحتها . ولكن يأخذه بطرف ثوب ويحك بعضه ببعض ، ولا تبطل به الصلاة إلا أن يتسوالى ويكثر . وإن كان قد بصق في تراب المسجد فعليه أن يدفنه . فإن اضطر إلى ذلك ، كان

بصاق

التعريف :

١ - البصاق : ماء الفم إذا خرج منه . يقال : بصق يبصق بصاقا . ويقال فيه أيضا : البزاق ، والبساق. ^(١) وهو من الإبدال .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التفل :

٢ - التفل لغة : البصق . يقال : تفل يتفل ويتفل تफلا : بصق .

والتفل بالفم : نفخ معه شيء من الريق . فإذا كان نفخا بلا ريق فهو النفث . والتفل شبيه بالبزاق ، وهو أقل منه . أوله البزق ، ثم التفل ، ثم النفخ. ^(٢)

ب - اللعاب :

٣ - اللعاب : الريق الذي يسيل من الفم. ^(٣)

(١) حاشية ابن عابدين ٩٣/١

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٣٧٠ ، وإعلام الساجد بأحكام

المسجد ص ٣٠٨

(٣) حديث : «البصاق في المسجد خطيئة . . .» أخرجه

البخاري (١/٥١١ - للفتح ط السلفية) ومسلم (١/٣٩٠ -

ط الحلبي) .

(٤) المجموع شرح المهذب ١٠١/٤ ، وإعلام الساجد بأحكام

المسجد ص ٣٠٨ - ٣٠٩

(١) لسان العرب ، وترتيب القاموس المحيط ، والمصباح المنير
وغتار الصحاح مادة «بصق» و«بزق» .

(٢) لسان العرب مادة «تفل» ، وصحيح مسلم ٣/١٤٣٣ ،
والمجموع شرح المهذب ٢٩/٤ - ٢٠

(٣) الصحاح ، وغتار الصحاح ، وترتيب القاموس المحيط ،
والمصباح المنير ، ولسان العرب مادة «لعاب» .

ومن أحكامه بالنسبة للصائم: أن من ابتلع ريق نفسه، وهو في فيه قبل خروجه منه، فإنه لا يفطر، حتى لو جمعه في الفم وابتلعه. ^(١) وإن صار خارج فيه وانفصل عنه، وأعادته إليه بعد انفصاله وابتلعه، فسد صومه. كما لو ابتلع بزاق غيره. ^(٢)

ومن ترطبت شفتاه بلعابه عند الكلام أو القراءة أو غير ذلك، فابتلعه لا يفسد صومه للضرورة. ^(٣) ولو بقي بلل في فمه بعد المضمضة فابتلعه مع البزاق لم يفطره. ^(٤)

ولو بلل الخياط خيطا بريقه ثم رده إلى فيه على عادتهم حال الفتل، فإن لم تكن على الخيط رطوبة تنفصل لم يفطر بابتلاع ريقه، بخلاف ما إذا كانت تنفصل. ^(٥)

الإلقاء فوق الحصى أهون من الإلقاء تحت. لأن البواري ليست بمسجد حقيقة، وما تحتها مسجد حقيقة. وإن لم يكون فيه البواري يذفته في التراب، ولا يتركه على وجه الأرض. ^(١) وإن كان في غير المسجد لم يصبق تلقاء وجهه، ولا عن يمينه، بل يصبق تحت قدمه اليسرى، أو عن يساره. ^(٢)

ومن رأى من يصبق في المسجد لزمه الإنكار عليه ومنعه منه إن قدر. ومن رأى بصاقاً ونحوه في المسجد فالسنة أن يزيله بدفنه أو إخراجه، ويستحب له تطيب محله.

وأما ما يفعله كثير من الناس إذا بصق أورأى بصاقاً دلّكه بأصغر مداسه الذي داس به النجاسة والأقذار فحرام، لأنه تنجيس للمسجد وتقدير له.

وعلى من رآه يفعل ذلك الإنكار عليه بشرطه. ^(٣)

ولا يسوغ مسح لوح القرآن أو بعضه بالبصاق. ويتعين على معلم الصبيان أن يمنعهم من ذلك. ^(٤)

(١) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢/٢٠٥، وحاشية الدمشقي على الشرح الكبير ١/٥٢٥، والفواكه الدواني ١/٣٥٩، والفتاوى الهندية ١/٢٠٣.

(٢) الفتاوى الهندية ١/٢٠٣، ورد المختار على الدر المختار ١/١٠١ ط دار إحياء التراث العربي.

(٣) الفتاوى الهندية ١/٢٠٣، ورد المختار على الدر المختار ١/٩٨ ط دار إحياء التراث العربي.

(٤) الفتاوى الهندية ١/٢٠٣، ورد المختار على الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢/٩٨، ١/١٠١ ط دار إحياء التراث العربي، والمجموع شرح المهلب ٦/٣١٨، وقليوبي وعميرة ٢/٥٧.

(١) الفتاوى الهندية ١/١١٠، وبدائع الصنائع ١/٢١٦.
(٢) المغني لابن قدامة ٢/٢١٣ ط الرياض الحنبية، وقليوبي وعميرة ١/١٩٤، والمجموع شرح المهلب ٤/١٠٠.
(٣) المجموع شرح المهلب ٤/١٠١، وإعلام الساجد بأسقام المساجد ص ٣٠٨.
(٤) حاشية البناني على شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/٩٣.

وكذلك تجب الدية في إذهاب البصر خطأ،
وتكون على العاقلة .
وتفصيل ذلك في الجنايات^(١).

توجيه البصر في الصلاة :

٣ - أجمع العلماء على استحباب الخشوع
والخضوع وغض البصر عما يلهي، وكراهة
الالتفات ورفع البصر إلى السماء، وأنه يستحب
للمصلي النظر إلى موضع سجوده إذا كان قائماً،
ويستحب نظره في ركوعه إلى قدميه، وفي حال
سجوده إلى أرنبة أنفه، وفي حال التشهد إلى
حجره .

أما في صلاة الخوف - إذا كان العدو أمامه -
فيوجه نظره إلى جهته، وبهذا قال الحنفية، وهو
رواية عند الحنابلة، وفي قول للشافعية أنه
يسن .

والآخر عندهم، وعند الحنابلة: النظر إلى
موضع سجوده في جميع صلاته^(٢) لحديث برواه
البخاري عن أنس أن النبي ﷺ قال: «مَا بَالُ
أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ،

(١) حاشية ابن عابدين ٣٥٤/٥، ٣٦٩ - ٣٧١، وحاشية
المنسوقي على الشرح الكبير ٢٥٣/٤، ونهاية المحتاج
٢٧٢/٧، وكشاف القناع ٥/٥٤٩ ط مكتبة النصر الحديثة
 بالرياض، والمغني ٧/٧١٥ ط مكتبة الرياض.

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٧١/١ ط بيروت، والمغني ٢/٨،
٩، ١١ ط مكتبة الرياض، والمجموع شرح المهذب
٢٤٩/٣ ط الفجالة بمصر.

بصر

التعريف :

١ - البصر: هو القوة التي أودعها الله في العين،
فتدرك بها الأضواء والألوان والأشكال .
يقال: أبصرته برؤية العين إيصاراً،
وبصّرت بالشيء بالضم (والكسر لغة) بصّرا
بفتحتين: رأيته^(١).

ويطلق مجازاً على: الإدراك للمعنويات، كما
يطلق على العين نفسها، لأنها محل الإبصار .
والبصر: ضد العمى^(٢).

الحكم الإجمالي :

الجناية على البصر :

٢ - اتفق فقهاء المذاهب على وجوب القصاص
من الجاني عمداً على البصر، إذا أدت جنايته
إلى إذهاب البصر - وذلك بإذهاب بصر الجاني
إن أمكن بوسيلة ما برأي أهل الخبرة - فإن لم
يمكن القصاص، وجبت الدية اتفاقاً في مال
الجاني .

(١) لسان العرب، والمصباح المنير مادة: «بصر» .

(٢) التعريفات للجرجاني بتصرف .

بصر ٤ - ٦، بضاعة، بُضْع

فأَشَدُّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ: لَبِثْتُهُنَّ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ لَتَحْفَظَنَّ أَبْصَارَهُمْ»^(١)

وقال المالكية: إن كان رفع البصر إلى السماء للموعظة والاعتبار بآيات السماء فلا يكره^(٢) ويكره أيضاً في الصلاة تغميض العينين إلا لحاجة، ولا يعلم في ذلك خلاف.

حكم رفع البصر إلى السماء في الدعاء خارج الصلاة:

٤ - نص الشافعية على أن الأولى في الدعاء خارج الصلاة رفع البصر إلى السماء، وقال الغزالي منهم: لا يرفع الداعي بصره إليها^(٣)

غض البصر عن المحرم:

٥ - أمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين والمؤمنات بأن يغضوا من أبصارهم عما حرمه عليهم، دون ما أباح لهم رؤيته - وإذا اتفق أن وقع البصر على محرم من غير قصد، فليصرف البصر عنه سريعاً - لأن البصر هو الباب الأول إلى القلب ورائده، وغضه واجب عن جميع المحرمات وكل ما يخشى منه الفتنة، لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ، ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ، إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ، وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ

(١) حديث: «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم...» أخرجه البخاري (الفتح ٢/٢٣٣ ط السلفية).

(٢) الدسوقي ١/٢٥٤

(٣) نهاية المحتاج ١/١٨٠، ٤٨٦، ٥٥/٢

أَبْصَارِهِمْ»^(١)

وانظر للتفصيل مصطلح: (نظر. عورة).

مواطن البحث:

٦ - للبصر أحكام في مواطن متعددة، تتعلق بالجنابة عليه، والدية فيه، واشتراطه في الشاهد، وشهادة الأعمى وتحمله وأدائه، واشتراطه واستدامته فيمن يتولى القضاء، ونفاذ حكم قاض طراً العمى عليه، وتوجيه البصر في الصلاة، ورفع البصر إلى السماء في الدعاء في غير الصلاة، وما يجوز النظر إليه ممن يراد خطبتها، وغض البصر عما حرمه الله.

وفصل الفقهاء أحكام ذلك في مباحث (الجنابات، والديات، والشهادة، والقضاء، والصلاة، والنكاح) على النحو المبين في الحكم الإجمالي ومواطنه.

بضاعة

انظر: لبضاع.

بُضْع

انظر: فرج.

(١) سورة النور/ ٢٩، ٣٠ وانظر القرطبي ١٢/٣٢٧

يحبُّ العبدُ المؤمنَ المحترَفَ»^(١) وعن ابن مسعود أنه قال: «إني لأَمَقَّت الرجلُ فارغاً ليس في شيءٍ من عَمَلٍ دُنْيَا ولا آخِرَةٍ»^(٢) وفي السُّعْبِ للبيهقي عن عروة بن الزبير أنه سئل: ما شر شيءٍ في العالم؟ فقال: البطالةُ.

والبطالة تهاونا وكسلا مع عدم الحاجة للكسب مكروهة أيضاً، وتزري بصاحبها.

أما البطالة لعذر - كزمانة وعجز لعاهة - فلا إثم فيها ولا كراهة، لقوله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٣)

التوكل لا يدعو إلى البطالة :

٣ - التوكل لا يدعو إلى البطالة، وإنها هو واجب، ولكن يجب معه الأخذ بالأسباب.

وورد أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: أُرْسِلَ ناصي وأتوكل؟ فقال ﷺ: «أَعْقَلُهَا وَتَوَكَّلْ»^(٤) وقال عليه الصلاة والسلام:

(١) حديث: «إن الله يحب العبد المؤمن المحترف». أورده الحديثي في المجتمع وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عاصم بن عبد الله وهو ضعيف. (مجمع الزوائد ٦٢/٤ - ط القدسي).

(٢) أخر ابن مسعود: «إني لأكره الرجل فارغاً...». أورده الحديثي في المجتمع وقال: رواه الطبراني في الكبير، وفيه واو لم يسم، وبقيته رجاله ثقات، مجمع الزوائد ٦٣/٤ - ط القدسي).

(٣) سورة البقرة/ ٢٨٦

(٤) حديث: «أعقلها وتوكل» أخرجه الترمذي ٦٦٨/٤ - ط الحديثي من حديث أنس، وابن حبان (مسوارد الظنَّان=

بطالة

التعريف :

١ - البطالة لغة: التعطل عن العمل. يقال: بطل العامل، أو الأجير عن العمل فهو بطال بين البطالة (بفتح الباء) وحكى بعض شارحي المعجمات البطالة (بالكس) وقال: هو أفصح، ويقال: بطل الأجير من العمل، يبطل بطالة وبطالة: تعطل فهو بطال.^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

حكمها التكليفي :

٢ - يختلف حكم البطالة تبعاً للأحوال التي تكون فيها كالآتي:

البطالة حتى لو كانت للتفرغ للعبادة، مع القدرة على العمل، والحاجة إلى الكسب لقوته وقوت من يعوله تكون حراماً، لحبر «إن الله يكره الرجل البطال»^(٢) وعن ابن عمر قال: «إن الله

(١) للمصباح المنير ولسان العرب ومفردات الراغب الأصفهاني مادة: «بطل».

(٢) حديث: «إن الله يكره الرجل البطال». قال الزركشي: لم أجده، ومثله في اللآلئ (كتشف الحقائق للمجلوني ٢٩١/١ - ط مؤسسة الرسالة).

جل شأنه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ وأعقبها بقوله ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَاتَّقُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(١) وورد أن النبي ﷺ مر على شخص، قالوا له عنه أنه كان يقوم الليل ويصوم النهار، وهو منقطع للعبادة انقطاعا كلياً، فسأل رسول الله ﷺ عَنْهُ يَعْمَلُ؟ فقالوا: كُلُّنَا. فقال: عليه الصلاة والسلام «كُلُّكُمْ أَفْضَلُ مِنْهُ»^(٢).

أثر البطالة في طلب المتعطل نفقة له :

٥ - أجمع الفقهاء على أن نفقة الابن المتعطل عن العمل - مع قدرته على الكسب - لا تجب على أبيه، لأن من شروط وجوبها: أن يكون عاجزاً عن الكسب، والعاجز عن الكسب هو من لا يمكنه اكتساب معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة، والقادر غني بقدرته، ويستطيع أن يتكسب بها وينفق على نفسه، ولا يكون في حالة ضرورة يتعرض فيها للهلاك.^(٣)

(١) سورة الجمعة / ١٠

(٢) حديث: «كُلُّكُمْ أَفْضَلُ مِنْهُ...» أخرجه ابن قتيبة في عيون الأخبار (١/ ٢٦٦ - ط مطبعة دار الكتب المصرية) من حديث مسلم بن يسار وإسناده ضعيف لإرساله.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/ ٦٧٠ وما بعدها ط دار إحياء التراث العربي بيروت، وحاشية الدمشقي على الشرح الكبير ١٨/ ٥١٨، ٢/ ٥٢٤ ط عيسى الحلبي بمصر، وبهاية المحتاج ٧/ ٢٠٩، ٢٠٩ ط المكتبة الإسلامية، وكشاف القناع ٥/ ٤٧٦، ٤٨١ ط مكتبة النهر الحديثة.

«إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُؤْمِنَ الْمُحَرِّفَ»^(١).

ومر عمر رضي الله عنه بقوم فقال: «ما أنتم؟ قالوا متوكلون. قال: لا بل أنتم متأكلون، إنما المتوكل من ألقى حبه في الأرض، وتوكل على ربه». فليس في طلب المعاش والمضي في الأسباب على تدبير الله ترك التضييع، والتوكل إنما هو بالقلب، وترك التوكل يكون إذا غفل عن الله، واعتمد على الأسباب ونسي مسببها، وكان عمر رضي الله عنه إذا نظر إلى ذي سيما سأل: أَلَهُ حِرْفَةٌ؟ فَإِنْ قِيلَ: لا، سقط من عينه.^(٢)

العبادة ليست مسوغاً للبطالة :

٤ - يرى الفقهاء: أن العبادة ليست مسوغاً للبطالة، وأن الإسلام لا يقر البطالة من أجل الانقطاع للعبادة، لأن في هذا تعطيلاً للعالم الذي أمر الله عباده بالسعي فيها، قال تعالى ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾^(٣) وقال

ص ٦٣٣ - ط السلفية من حديث عمرو بن أمية. وقال العراقي: إسناده جيد. فيض القدير (٢/ ٨) - ط المكتبة التجارية.

(١) الحديث سبق تخريجه (٢/ ٧).

(٢) فيض القدير ٧/ ٢٩٠، ٢٩١ برقم ١٨٧٣. والمحترف: المتكلف في طلب المعاش بنحو صناعة أو زراعة أو تجارة، وهذا لا يثنى التوكل.

(٣) سورة الملك / ١٥

أثر البطالة في استحقاق الزكاة :

٦- إن القادر على الكسب مكلف بالعمل ليكفي نفسه بنفسه، أما العاجز عن الكسب لضعف ذاتي، كالصغير والأنثى والعتة والشيخوخة والمرضى إذا لم يكن عنده مال موروث يسد حاجته، كان في كفالة أقاربه الموسرين، وإذا لم يوجد له شخص يكفله بما يحتاجه فقد حل له الأخذ من الزكاة، ولا حرج عليه في دين الله. ^(١)

وتفصيله في مصطلح: (زكاة).

رعاية الدولة والمجتمع للمتعطلين بعدم وجود عمل :

٧- صرح الفقهاء بأن على الدولة القيام بشئون فقراء المسلمين من العجزة واللقطاء والمساجين الفقراء، الذين ليس لهم ما ينق عليهم منه ولا أقارب تلزمهم نفقتهم، فيتحمل بيت المال نفقاتهم وكسوتهم، وما يصلحهم من دواء وأجرة علاج وتجهيز ميت ونحوها. ^(٢) وللتفصيل (ر: بيت المال).



الألفاظ ذات الصلة :

أ- الحاشية :

٢- الحاشية : هي واحدة حواشي الثوب.

(١) حديث: «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة...» أخرجه البخاري (الفتح ١٣/١٨٩ - ط السلفية).

(٢) ترتيب القاموس مادة: «بطن».

(١) البدائع ٢/٤٨، والخرشى ٢/٢١٥، والمجموع ١٩٢/٦، والمغني ٢/٥٢٥، والأموال لأبي حنيفة ص ٥٥٦، (٢) القليوبي ٢/٢٩٢، ٢/١٢٥، ٤/٢١١، ٢/٢١٤، والمفتي ٢/٣٠٣، وكشاف القناع ١/٢٣٤

بطانة

التعريف :

١- البطانة: بطانة الثوب، وهي: ما يجعل وقاء له من الداخل، وهي خلاف الظهارة. وبطانة الرجل: خاصته، وأبطنت الرجل: جعلته من خواصك، وفي الحديث: «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه، فالمعصوم من عصمة الله تعالى» ^(١)

وهو مصدر سمي به الواحد والجمع.

والبطانة اصطلاحاً: خاصة الرجل المقربون الذين يفضي إليهم بأسراره. ^(٢)

وتطلق على صغار الإبل - وعلى ما يكتب على جوانب صفحات الكتاب .

وفي الاصطلاح : أهل الرجل من غير أصوله وفروعه كالإخوة والأعمام .^(١)

ب - أهل الشورى :

٣ - الشورى : اسم مصدر من التشاور . وأهل الشورى : هم أهل الرأي الذين يقدمون المشورة لمن يستشيرهم ، وقد يكونون من بطانة الرجل أو غيرهم من ذوي الرأي .^(٢)

ما يتعلق بالبطانة من أحكام :

أولاً : البطانة بمعنى خاصة الرجل .

اتخاذ البطانة الصالحة :

٤ - لما كانت الشورى من قواعد الشريعة ، ومن لوازم الحكم في الإسلام ، وأن العادة جارية بأن الإنسان يطمئن إلى بطانته ، فإنه يجب على ولاية المسلمين أن يتخذوا بطانة صالحة ، من أهل التقوى والأمانة ، وعن نجشى الله .

قال ابن خويزمنداد : واجب على الولاية مشاورة العلماء فيما لا يعلمون ، وما أشكل عليهم من أمور الدين ، ومشاورة وجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب ، ومشاورة وجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح ، ومشاورة وجوه الكتاب والوزراء والعلماء فيما يفعلون بمصالح البلاد

(١) الصحاح .

(٢) القرطبي ٤ / ٢٤٩

وعبارتها .^(١)

وجاء في كتاب «الأحكام السلطانية» للهاوردي في معرض عد واجبات الإمام : استكفاء الأمانة ، وتقليد النصحاء فيما يفوضه إليهم من الأعمال ، ويكله إليهم من الأموال ، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة ، والأموال بالأمانة محفوظة .^(٢)

وفي الأثر الصحيح : «إذا أراد الله بالأمير خيراً جعل له وزيراً صدقاً ، إن نسي ذكراً ، وإن ذكر أعانته ، وإن أراد غير ذلك جعل له وزير سوء : إن نسي لم يذكره ، وإن ذكر لم يُعنه» .^(٣)

وعن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه قال : «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان : بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه ، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه ، فالمعصوم من عصمه الله تعالى» .^(٤)

اتخاذ بطانة من دون المؤمنين :

٥ - لا خلاف بين علماء الإسلام في أنه لا يجوز لأولياء أمور المسلمين أن يتخذوا بطانة من الكفار

(١) تفسير القرطبي ٤ / ٢٥٠ - ٢٥١

(٢) الأحكام السلطانية للهاوردي : ١٢ - ١٣

(٣) حديث : «إذا أراد الله بالأمير خيراً . . .» أخرجه أبو داود

(٤) ٣ / ٣٤٥ - ط هزرت حيد دعلى وجود إسناده النووي في

رياض الصالحين (ص ٣١٧ - ط الرسالة) :

(٤) الحديث : سبق ترجمته (ف/ ١) .

بطانة السوء.

وقال ابن أبي حاتم: قيل لعمر بن الخطاب: رضي الله عنه: إن هنا غلاما من أهل الخيرة حافظا كتابا، فلو اتخذته كتابا؟ قال: اتخذت إذن بطانة من دون المؤمنين. ^(١) قال ابن كثير: في الأثر مع هذه الآية دليل على أنه لا يجوز استعمال أهل الذمة في الكتابة، التي فيها استطالة على المسلمين، وإطلاع على دخائل أمورهم التي يخشى أن يفشوها إلى الأعداء من أهل الحرب. ^(٢) وقال السيوطي نقلا عن الكيا المهراسي: في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ﴾ فيه دلالة على أنه لا يجوز الاستعانة بأهل الذمة في شيء من أمر المسلمين. ^(٣)

وقال القرطبي في تفسير هذه الآية: أكد الله سبحانه وتعالى الزجر عن الركون إلى الكفار وهو متصل بما سبق من قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾، ^(٤) ونهى المؤمنين بهذه الآية أن يتخذوا من الكفار وأهل الأهواء دخلاء وولجا، يفاضونهم في الآراء، ويسندون إليهم أمورهم. ثم بين الله المعنى الذي من

والمنافقين، يطلعونهم على سرائرهم، وياضمرورنه لأعدائهم، ويستشيرونهم في الأمور، لأن هذا من شأنه أن يضر مصلحة المسلمين، ويعرض أمنهم للخطر، وقد ورد التنزيل بتحذير المؤمنين من موالاة غيرهم ممن يخالفونهم في العقيدة والدين، وقال عز من قائل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا، وَدُوا مَا عَمْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ، قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾. ^(١)

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَخْرُجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي، تُبَيِّرُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾. ^(٢)

ونهى الله تبارك وتعالى عباده المؤمنين عن اتخاذ بطانة من دون المؤمنين، يطلعونهم على سرائرهم، ويكشفون لهم عورات المسلمين. بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٣) وفي معنى ذلك آيات كثيرة. وقد تقدم الحديث في شأن

(١) أثر عمر بن الخطاب... أخرجه ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٢/ ١٠١ - ١٠٢ ط دار الأندلس).

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ٣١٣

(٣) الإكليل للسيوطي ص: ٥٦

(٤) سورة آل عمران / ١٠٠

(١) سورة آل عمران / ١١٨

(٢) سورة الممتحنة / ١

(٣) سورة النساء / ١٤٤

حكم ليس الرجل ثوبا ببطانته من حرير:
٧ - ذهب الفقهاء إلى أنه يحرم على الرجل لبس
ثوب ببطانته من حرير، لحديث عمر رضي الله
تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «وَلَا تَلْبَسُوا
الْحَرِيرَ، فَإِنَّهُ مِنْ لِبَاسِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي
الْآخِرَةِ»^(١).

وفي كشف القناع، بعد بيان تحريم الحرير
على الرجال والاستدلال بالحديث، قال: ولو
كان الحرير ببطانة، لعموم الخبر، لكن قيد
المالكية حرمة المبطن بالحرير بها إذا كان كثيرا،
كما قال القاضي أبو الوليد.

وهو مكروه عند الحنفية كما جاء في ابن
عابدين نقلا عن الهندية، وقال في تعليقه: لأن
البطانة مقصودة.^(٢) والكرهية حيث أطلقت
عند الحنفية فهي لكرهية التحريم.
وتفصيله في مصطلح (حرير).



أجله نهى عن المواصلة فقال: «لَا يَأْتُونَكُمْ
خَبَلًا» يعني لا يتركوا الجهد في إفسادكم، أي
أنهم وإن لم يقاتلوك فإنهم لا يتركوا الجهد في
المكر والخديعة.^(٣)
وروي أن أبا موسى الأشعري استكتب
ذميا، فعنفه عمر رضي الله عنهما وتلا عليه هذه
الآية. وعن عمر رضي الله عنه أنه قال أيضا: لا
تستعملوا أهل الكتاب فإنهم يستحلون الرشا،
واستعينوا على أموركم وعلى رعيبتكم بالذين
يخشون الله تعالى.

ثانيا: البطانة في الثوب:

الصلاة على ثوب ببطانته نجسة:

٦ - ذهب المالكية والشافعية وأبو حنيفة والحنابلة
ومحمد بن الحسن إلى أنه تصح الصلاة على
بساط ظاهره طاهر، وبطانته نجس. لأنه ليس
حاصلا ولا لا بسا، ولا مباشرا للنجاسة، فأشبهه
مالوصلي على بساط طرفه نجس، أو مفروش
على نجس.

وذهب أبو يوسف من الحنفية إلى أنه لا يصح
الصلاة عليه، نظرا لاتحاد المحل، فاستوى
ظاهره وباطنه.^(٤)

(١) الحديث: «وَلَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ...» أخرجه البخاري
(الفتح ٢٨٤/١ - ط السلفية) ومسلم (١٦٤٢/٣ - ط
الحلبي).

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٢٤/٥، والمحطاب ١/٥٠٥،
والمجموع ٤٣٨/٤، وكشاف القناع ١/٢٨١.

(١) تفسير القرطبي ٤/١٧٨ - ١٧٩.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٤٢٠ - ٤٢١، وميراثي الفلاح
بحاشية الطحطاوي ١٢٩، ومغني المحتاج ١/١٩٠،
والمغني لابن قدامة ٢/٥٧، وشرح الزرقاني ١/٩.

لأن آثارها لا تترتب عليها. ^(١)

وتعريف البطلان عند غير الحنفية هو تعريف الفساد بعينه، وهو: أن تقع المعاملة على وجه غير مشروع بأصله أو بوصفه أو بهما.

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الفساد :

٢ - الفساد: مرادف للبطلان عند الجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة) فكل من الباطل والفساد يطلق على الفعل الذي يخالف وقوعه الشرع، ولا تترتب عليه الآثار، ولا يسقط القضاء في العبادات.

وهذا في الجملة، ففي بعض أبواب الفقه يأتي التفريق بين البطلان والفساد، كالخج والعارية والكتابة والخلع، ^(٢) وسيأتي بيان ذلك.

أما عند الحنفية، فالفساد يبين البطلان بالنسبة للمعاملات، فالبطلان عندهم: مخالفة الفعل للشرع لخلل في ركن من أركانه أو شرط

بطلان

التعريف :

١ - البطلان لغة: الضياع والחסران، أو سقوط الحكم. يقال: بطل الشيء يبطل بطلا وبطلانا بمعنى: ذهب ضياعا وחסرانا، أو سقط حكمه، ومن معانيه: الخيوط. ^(١)

وهو في الاصطلاح يختلف تبعا للعبادات والمعاملات.

ففي العبادات: البطلان: عدم اعتبار العبادة حتى كأنها لم تكن. كما لو صلى بغير وضوء. ^(٢) والبطلان في المعاملات يختلف فيها تعريف الحنفية عن غيرهم، فهو عند الحنفية: أن تقع على وجه غير مشروع بأصله ولا بوصفه، وينشأ عن البطلان تخلف الأحكام كلها عن التصرفات، ونحروجها عن كونها أسبابا مفيدة لتلك الأحكام التي تترتب عليها، فبطلان المعاملة لا يوصل إلى المقصود الدنيوي أصلا،

(١) لسان العرب والمصباح المنير مادة: (بطل)، والتلويح على التوضيح ٢١٥/١

(٢) جمع الجوامع ١/١٥٥، ودستور العلماء ١/٢٥١، وكشف الأسرار ١/٢٥٨

(١) كشف الأسرار ١/٢٥٨، ٢٥٩، والمستصلى للفرزالي ٢/٢٥، والأصنوي على البيضاوي ١/٥٨، والبدهني ١/٥٧، والتلويح على التوضيح ٢/١٢٣، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/١٤٨، ودرر الحكام الكتاب الأول ص ٩٤ مادة: ١١٠، وحاشية ابن عابدين ٢/٩٧، ومنع الجليل ٢/٥٥٠، وجمع الجوامع ١/١٥٥
(٢) جمع الجوامع ١/١٥٥، والمشور في القواعد للزركشي ٣/٧، وأشباه السوطي ص ٣١٢، والقواعد والقواعد الأصولية ص ١١٠

على وجه مشروع، يظهر أثره في متعلقها.

فالعقد الفاسد متعقد بأصله، ولكنه فاسد بوصفه. وهذا عند الحنفية. فالانعقاد ضد البطلان. (١)

علم التلازم بين بطلان التصرف في الدنيا وبطلان أثره في الآخرة:

٥ - لا تلازم بين صحة التصرف أو بطلانه في أحكام الدنيا، وبين بطلان أثره في الآخرة، فقد يكون محكوماً عليه بالصحة في الدنيا، لاستكمال الأركان والشروط المطلوبة شرعاً، لكن اقترن به من المقاصد والنيات ما يبطل ثمرته في الآخرة، فلا يكون له عليه ثواب، بل قد يلزمه الإثم، ودليل ذلك قول النبي ﷺ:

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» (٢) وقد يصح العمل ويستحق عامله الثواب، ولكن يتبعه صاحبه عملاً يبطله، فالنَّ والاذى يبطل أجر

من شرائط انعقاده.

أما الفساد فهو: مخالفة الفعل للشرع في شرط من شروط صحته، ولو مع موافقة الشرع في أركانه وشرائط انعقاده. (١)

ب - الصحة :

٣ - الصحة في اللغة. بمعنى: السلامة فالصحيح ضد المريض.

وفي الاصطلاح: وقوع الفعل موافقاً للشرع باستجماع الأركان والشروط. وأثره في المعاملات: ترتب ثمرة التصرف المطلوبة منه عليه، كحل الانتفاع في البيع، والاستمتاع في النكاح.

وأثره في العبادات هو سقوط القضاء بفعل العبادة. (٢)

ج - الانعقاد :

٤ - الانعقاد: يشمل الصحة، ويشمل الفساد عند الحنفية، فهو ارتباط أجزاء التصرف شرعاً. أو هو: تعلق كل من الإيجاب والقبول بالآخر

(١) التلويح على التوضيح ١٣٢/٢، ودرر الأحكام ٩٣/١ م ١٠٨، والأحكام للأمامي ١/٦٧-٦٨، وكشف الأسرار ١/٢٥٨، والبيهقي ١/٥٧-٥٨، وجمع الجوامع ١/١٠١-١٠٢

(٢) التلويح على التوضيح ٩٣/١، ٢١٩، ١٢٣/٢، وكشف الأسرار ١/٢٥٩، ٢٧٠، ٢٧١، وابن عابدين ٢/٩٧، ٥/٢٧٣، وشرح المجلة للأمامي ص ٧٤، والبخاري ص ٦٢، وإعلام الموقعين ٣/١١٠-١١١

(١) التلويح على التوضيح ١٢٣/٢، ودرر الأحكام ٩٢/١ م ١٠٤، وفتح القدير ٥/٤٥٦. ط دار إحياء التراث، وحاشية ابن عابدين ٧/٤، والمختار في القواعد ٢/٣٠٣ (٢) حديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى... أخرجه البخاري (الفتح ٩/١ - ط السلفية) ومسلم (٣/١٥١٥ - ط الحلبي) واللفظ للبخاري.

كالمتعبد رثاء الناس، فهي غير مجزئة^(١) ولا يترتب عليها ثواب، وقد تكون صحيحة بالإطلاق الأول، ولا يترتب عليها ثواب أيضا، كالمتصدق بالصدقة يتبعها بالمن والأذى، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى، كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾^(٢)

الصدقة، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾^(١) وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^(٢)

٦ - ويوضح الشاطبي ذلك فيقول: ^(٣) يراد بالبطلان إطلاقان:

الحكم التكليفي للإقدام على تصرف باطل مع العلم وعدمه:

٧ - الإقدام على فعل باطل - مع العلم ببطلانه - حرام، ويأثم فاعله، لارتكابه المعصية بمخالفته المشروع، لأن البطلان وصف للفعل الذي يقع مخالفا للشرع، وسواء أكان ذلك في العبادات، كالصلاة بدون طهارة، والأكل في نهار رمضان، أم كان ذلك في المعاملات، كبيع الميتة والدم والملاقيح والمضامين، وكالاستعجار على النوح، وكترحم الخمر عند المسلم ولو كانت للمني، وماشابه ذلك، أم كان في النكاح،

أحدهما: عدم ترتب آثار العمل عليه في الدنيا، كما نقول في العبادات: إنها غير مجزئة ولا مبرئة للذمة ولا مسقط للقصاء، فهي باطلة بهذا المعنى لمخالفتها لما قصد الشارع فيها. وقد تكون باطلة لخلل في بعض أركانها أو شروطها، ككونها ناقصة ركعة أو سجدة.

ونقول أيضا في العادات: إنها باطلة، بمعنى عدم حصول فوائدها بها شرعا، من حصول إهلاك واستباحة فروج وانتفاع بالمطلوب.

والثاني: أن يراد بالبطلان عدم ترتب آثار العمل عليه في الآخرة، وهو الثواب. فتكون العبادة باطلة بالإطلاق الأول، فلا يترتب عليها جزاء، لأنها غير مطابقة لمقتضى الأمر بها،

(١) علم أجزاء العبادة لأجل الرياء أمر يختلف فيه، ففي ابن عابدين ٢٧٣/٥، أن من صلى رياء وسمعه تجوز صلاته في الحكم (الدينوي) لوجود الشرائط والأركان، ولكن لا يستحق الثواب، قال الفقيه أبو الوليث في النوازل: قال بعض مشايختنا: الرياء لا يدخل في شيء من الفرائض، وهذا هو المذهب المستقيم.

(٢) سورة البقرة / ٢٦٤

(١) سورة البقرة / ٦٤

(٢) سورة عم / ٣٣

(٣) الموافقات للشاطبي ١/ ٢٩٢، والمص ١/ ٨٩

البيع، ومن أجروجب عليه أن يتعلم ماشرعه الله في الإجارة، ومن صلى وجب عليه أن يتعلم حكم الله تعالى في هذه الصلاة، وهكذا في كل مايريد الإقدام عليه، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(١) فلا يجوز الشروع في شيء حتى يعلم حكمه، فيكون طلب العلم واجبا في كل مسألة.

وترك التعلم معصية يؤاخذ بها. أما المؤاخذه بالنسبة للتصرف الذي وقع باطلا مع الجهل، فقد ذكر القرافي في الفروق: أن صاحب الشرع قد تسامح في جهالات في الشريعة، فعفا عن مرتكبها، وأخذ بجهالات، فلم يعف عن مرتكبها.^(٢) وانظر للتفصيل مصطلح (جهل، نسيان).

الإنكار على من فعل الباطل :
٩ - إن كان الفعل متفقا على بطلانه، فإنكاره واجب على مسلم. أما إن كان مختلفا فيه، فلا إنكار فيه.

قال الزركشي: الإنكار من المنكر إنما يكون فيما اجتمع عليه، فأما المختلف فيه فلا إنكار فيه، لأن كل مجتهد مصيب، أو المصيب واحد

(١) سورة الإسراء/ ٣٦
(٢) الفروق للقرافي ١٤٩/٢، ١٥٠، ١٥١، والمنشور ١٥/٢، ٢١٨/٣، ٣١٥، والأشياء لابن نجيم ص ٣٠٢، والأشياء للسيوطي ص ٢٠٧، ٢٢٠ ط حسي الحلبي.

كنكاح الأم والبنات. وهذا الحكم يشمل الفاسد أيضا عند الخفية، فإنه وإن كان يفيد بعض الأحكام - كإفادته الملك بالقبض في البيع مثلا - إلا أن الإقدام عليه حرام، ويجب فسحه حقا لله تعالى دفعا للفساد، لأن فعله معصية، فعلى العاقد التوبة منه بفسخه. ويستثنى من حكم الإقدام على التصرف الباطل حالة الضرورة، كما مضطر يشتري الميتة.^(١)

هذا فيمن يقدم على الباطل مع علمه ببطلانه. ٨ - وأما الإقدام على التصرف الباطل مع عدم العلم، فهذا يشمل الناسي والجاهل. والأصل بالنسبة للجاهل:^(٢) أنه لا يجوز له أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه، فمن باع وجب عليه أن يتعلم ماشرعه الله في

(١) جمع الجوامع ١/ ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، والتلويح على التوضيح ١/ ٢١٦ - ٢٢١، والمواقفات للشاطبي ٢/ ٣٣٣ - ٣٣٧، وابن عابدين ٤/ ٩٩، وبدائع الصنائع ٥/ ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٥، ١٩٠/٤، والمصنف للقرافي ٢/ ٢٥ - ٣٠، وكشف الأسرار ١/ ٢٥٧ - ٢٦١، وروضة الناظر ص ١١٣، ومغني المحتاج ٢/ ٣٠، ونهاية المحتاج ٣/ ٤٢٩، والمنثور في القواعد للزركشي ١/ ٣٥٢ - ٣٥٥، وأشباه السيوطي ص ٣١٢، والمغني ٥/ ٥٥٠، ومنتهى الإرادات ٢/ ٢٢٢، وجواهر الإكليل ٢/ ٧٨، ١٤٥، والدسوقي ٣/ ٥٤

(٢) الفروق للقرافي ١٤٨/٢ الفرق ٩٣، والذخيرة ١/ ١٣٣

المخالفة لم يعتبره، ولم يرتب عليه أي أثر من الآثار التي تترتب على الفعل الصحيح.

فالجمهور يطلقونها، ويريدون بها معنى واحداً، وهو: وقوع الفعل على خلاف ماطلبه الشارع، سواء أكان هذا الخلاف راجعاً إلى فوات ركن من أركان الفعل، أم راجعاً إلى فوات شرط من شروطه.^(١)

أما الحنفية فإنهم - على المشهور عندهم، وهو المعتمد - يوافقون الجمهور في أن البطلان والفساد مترادفان بالنسبة للعبادات. أما بالنسبة للمعاملات، فإنهم يخالفون الجمهور، فيفرقون بينهما، ويجعلون للفساد معنى يخالف معنى البطلان، ويقوم هذا التفريق على أساس التمييز بين أصل العقد ووصفه.

فأصل العقد هو أركانه وشروط انعقاده، من أهلية العاقد وعملية العقود عليه وغيرهما، كالإيجاب والقبول... وهكذا.

أما وصف العقد، فهي شروط الصحة، وهي العناصر المكملة للعقد، كخلوه عن الربا، وعن شرط من الشروط الفاسدة، وعن الغرر والضرر.

وعلى هذا الأساس يقول الحنفية: إذا حصل خلل في أصل العقد - بأن تخلف ركن من أركانه، أو شرط من شروط انعقاده - كان العقد

ولا نعلمه، ولم يزل الخلاف بين السلف في الفروع، ولا ينكر أحد على غيره أمراً مجتهداً فيه، وإنما ينكرون ما خالف نصاً، أو إجماعاً قطعياً أو قياساً جلياً، وهذا إذا كان الفاعل لا يرى تحريره، فإن كان يراه فالأصح الإنكار.^(١) وفي كل ذلك خلاف وتفصيل يرجع إليه في (إنكار، أمر بالمعروف، اجتهاد، تقليد، اختلاف، إفتاء، رخصة).

الاختلاف في التفريق بين البطلان والفساد، وسبب ذلك:

١٠ - يرى المالكية والشافعية والحنابلة أنه لا فرق بين البطلان والفساد في التصرفات، سواء أكان ذلك في العبادات، كالصلاة مع ترك ركن من أركانها، أو شرط من شروطها، أم كان ذلك في النكاح، كالعقد على إحدى المحارم، أم كان في المعاضضات، كبيع الميتة والدم، والشراء بالخمر، والبيع المشتمل على الربا، فكل من البطلان والفساد يوصف به الفعل الذي يقع على خلاف ماطلبه الشارع، ومن أجل هذه

(١) المنشور في القواعد للزركشي ١٢٧/٢ - ١٢٨، ١٤٠، ورفق الملام في مجموع الفتاوى ٢٧٨/١٩ وما بعدها، والذخيرة ص ١٣٣، ١٣٩ - ١٤١، وفتح المني للمالك ٦٠ - ٦٥، والتفريير والتحرير ٣/٣٤٩، وإرشاد الفحول ص ٢٧١، والمواقفات للشاطبي ١٣٣/٤ - ١٤٠.

(١) حاشية الدسوقي ٥٤/٣، وبهاية المحتاج ٤٢٩/٣، وشرح منتهى الإرادات ٢/٢٢٢

المقصودة منه، ولهذا كان البيع المشتمل على الربا، أو على شرط فاسد، أو نحو هذا من قبيل الباطل عندهم أو الفاسد.

والخفية يقولون: إنه يقتضي بطلان الوصف فقط، أما أصل العمل فهو باق على مشروعيته بخلاف النهي المتوجه إلى ذات الفعل وحقيقته، ويطلقون على الفعل المنهي عنه لوصف لازم له اسم الفاسد لا الباطل، ويرتبون عليه بعض الآثار دون بعض، ولهذا كان البيع المشتمل على الربا، أو على شرط فاسد ونحوهما من قبيل الفاسد عندهم، لا من قبيل الباطل.

١٢ - وقد استدل كل من الفريقين لما ذهب إليه بأدلة كثيرة، أهمها ما يأتي:

أما الجمهور فقد استدلوا بقول النبي ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(١) فإنه يدل على أن العمل متى خالف أمر الشارع صار غير معتبر في نظره، فلا ترتب عليه الأحكام التي يقصدها منه، سواء أكانت المخالفة راجعة إلى ذات العمل وحقيقته، أم إلى وصف من الأوصاف اللازمة له. وأما الخفية فإنهم استدلوا إلى أن الشارع قد وضع العبادات والمعاملات أسباباً لأحكام

باطلا، ولا وجود له، ولا يترتب عليه أي أثر دينوي، لأنه لا وجود للتصرف إلا من الأهل في المحل، ويكون العقد فائت المعنى من كل وجه مع وجود الصورة فحسب، إما لانعدام محل التصرف كبيع الميتة والدم، أو لانعدام أهلية المتصرف كالبيع الصادر من المجنون أو الصبي الذي لا يعقل.

أما إذا كان أصل العقد سالماً من الخلل، وحصل خلل في الوصف، بأن اشتمل العقد على شرط فاسد، أو ربا، فإن العقد يكون فاسداً لا باطلاً، وترتب عليه بعض الآثار دون بعض.^(١)

١١ - والسبب في هذا الاختلاف بين الجمهور والخفية، يرجع إلى اختلاف هؤلاء الفقهاء في أثر النهي إذا توجه إلى وصف من أوصاف العمل اللازمة له، كالنهي عن البيع المشتمل على الربا أو شرط فاسد.

فالجمهور يقولون: إنه يقتضي بطلان كل من الوصف والأصل، كأثر النهي المتوجه إلى ذات الفعل وحقيقته، ويطلقون على الفعل المنهي عنه لوصف لازم له اسم الفاسد أو الباطل، ولا يرتبون عليه أي أثر من الآثار

(١) حديث: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». أخرجه البخاري (الفتح ٣٠١/٥ - ط السلفية)، ومسلم (١٣٤٣/٣ - ط الحلبي).

(١) الأشياء لابن نجيم ٣٣٧، وابن عابدين ٩٩/٤، وبدائع الصنائع ٢٩٩/٥ وما بعدها، والزيلعي ٦٣/٤، وكشف الأسرار ٢٥٩/١

كثير من أبواب الفقه، كما يؤخذ من نصوصهم، غير أنهم اعتبروا ذلك استثناء من القاعدة العامة كما يقول الشافعية، أو للفرقة في مسائل الدليل كما يقول الحنابلة والمالكية، وتفصيل ذلك في كل باب من أبواب الفقه ينظر في مواضعه.

نحجز البطلان :

١٣ - المراد بتجزئ البطلان : أن يشتمل التصرف على ما يجوز وما لا يجوز، فيكون في شق منه صحيحا، وفي الشق الآخر باطلا . ومن هذا النوع ما يسمى بتفريق الصفقة . وهي الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز في عقد واحد .

وأهم الصور الواردة في ذلك ما جاء في البيع وهي .

١٤ - عقد البيع إذا كان في شق منه صحيحا وفي الشق الآخر باطلا، كبيع العنبر والخمر صفقة واحدة، وكذلك بيع المذكاة والميتة، فالصفقة كلها باطلة، وهذا عند الحنفية والمالكية - عدا ابن القصار منهم - وهو أحد قولي الشافعية (وادعى في المهمات أنه المذهب)، وفي رواية عن الإمام أحمد .

وذلك لأنه متى بطل العقد في البعض بطل في الكل، لأن الصفقة غير متجزئة، أولتغليب الحرام على الحلال عند اجتماعها، أو لجهالة الثمن .

ترتب عليها، فإذا نهى الشارع عن شيء منها لوصف من الأوصاف اللازمة له، كان النهي مقتضيا بطلان هذا الوصف فقط، لأن النهي متوجه إليه، فيقتصر أثره عليه، فإذا لم يكن وجود هذا الوصف مخلا بحقيقة التصرف الموصوف به، بقيت حقيقته قائمة، وحينئذ يجب أن يثبت لكل منهما مقتضاه . فإذا كان المنهي عنه بيعا مثلا، ووجدت حقيقته بوجود ركنه ومحلّه، ثبت الملك به نظرا لوجود حقيقته، ووجب فسخه نظرا لوجود الوصف المنهي عنه، وبذلك يمكن مراعاة الجانبين، وإعطاء كل منهما حكمه اللائق به . إلا أن العبادات لما كان المقصود منها الامتثال والطاعة، ولا يتحقق هذا إلا إذا لم تحصل فيها مخالفة ما، لا في الأصل ولا في الوصف، كانت مخالفة أمر الشارع فيها مقتضية للفاسد والبطلان، سواء أكانت هذه المخالفة راجعة إلى ذات العبادة، أم إلى صفة من صفاتها اللازمة^(١) .

بقي بعد ذلك أن نذكر أن الجمهور وإن كانوا لا يفرقون بين الفاسد والباطل - على ما جاء في قواعدهم العامة - إلا أنه يبين وجود الخلاف في

(١) جمع الجوامع ١/ ١٠٥، والمستصفي للفراني ٢/ ٢٦، ٢٧، وروضة الناظر ص ١١٣، والمتنور في القواعد ٣/ ٣١٣، وكشف الأسرار ١/ ٢٥٨، ٢٥٩، والتلويح على التوضيح ١/ ٢١٦ وما بعدها، وأصول السرخسي ١/ ٨٥ وما بعدها، ومسلم الثبوت وشرح فوائده المرحوم ١/ ٤٠٣ .

أما لو جمع بين خمس، أو بين أختين في عقد واحد فإنه يبطل في الكل، لأن المحرم الجمع، لا إحداهن أو أحدهما فقط، وإنما يجري خلاف الفقهاء فيها لو جمع بين أمة وحرّة معاً في عقد واحد، فعند الحنفية يبطل فيها، وعند المالكية صح نكاح الحرّة، وبطل نكاح الأمة على المشهور، وهو أظهر الروايتين عند الحنابلة والأظهر عند الشافعية. ^(١)

والحكم في سائر عقود المعاملات كالإجارة وغيرها كالحكم في البيع في الجملة، وقد عقد الفقهاء فصلاً لتفريق الصفقة وما يجري مجراها من تصرفات. انظر (تفريق الصفقة).

بطلان الشيء يستلزم بطلان ما في ضمنه وما بني عليه:

١٦ - من القواعد الفقهية التي ذكرها ابن نجيم في الأشباه: ^(٢) إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه، ثم قال: وهو معنى قولهم: إذا بطل المتضمن (بالكسر) بطل المتضمن (بالتفتح)

(١) الأشباه لابن نجيم ١١٣، ١١٤، والبذائع ١٤٥/٥، وابن عابدين ١٠٤/٤، والاختيار ٢٣/٢، وجواهر الإكليل ٦/٢، والقوانين الفقهية ص ١٧٧، والسنن في الأشباه للسيوطي ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، والمشور في القواعد ٣٨٧/١، وبهاية المحتاج ٤٦١/٣، وروضة الطالبين ٤١٠/٣، والمغني ٢٦١/٤، ٥٨٣/٦، ومنتهى الإرادات ١٥٣/٢
(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٣٩١ نشر دار ومكتبة الهلال بيروت.

والقول الآخر للشافعية - قالوا: وهو الأظهر - والرواية الثانية عن الإمام أحمد، وقول ابن القصار من المالكية: أنه يجوز تجزئة الصفقة، فيصح البيع فيها يجوز، ويبطل فيها لا يجوز، لأن الإبطال في الكل لبطلان أحدهما ليس بأولى من تصحيح الكل لصحة أحدهما، فيبقيان على حكمهما، ويصح فيها يجوز ويبطل فيها لا يجوز. وقال أبو يوسف ومحمد من الحنفية: إن عَيْنَ ابتداء لكل شق حصته من الثمن، فعند ذلك تعتبر الصفقة صفتين مستقلتين، تجوز فيها التجزئة، فتصح واحدة، وتبطل الأخرى.

وإذا كان العقد في شق منه صحيحاً، وفي الشق الآخر موقوفاً، كالجمع بين ما يملكه وما يملكه غيره، ويصحها صفقة واحدة، فإن البيع يصح فيها ويلزم في ملكه، ويقف اللازم في ملك الغير على إجازته. وهذا عند المالكية والحنفية عدا زفر، وهو مبني عند الحنفية على قاعدة عدم جواز البيع بالحصّة ابتداء، وجواز ذلك بقاء. وعند زفر: يبطل الجميع، لأن العقد وقع على المجموع، والمجموع لا يتجزأ. وعند الشافعية والحنابلة يجري الخلاف السابق، لأن العقد الموقوف عندهم باطل في الأصح.

١٥ - كذلك تجري التجزئة في النكاح، فلو جمع في عقد النكاح بين من تحل ومن لا تحل، كمسلمة وثنية، صح نكاح الحلال اتفاقاً، وبطل في من لا تحل.

تفرق بين البطلان والفساد - تسير على هذا النهج، واستشوا من ذلك صورا. ففي كتب الشافعية: الفاسد من العقود المتضمنة للإذن، إذا صدرت من المأذون، صحت كما في الوكالة المعلقة إذا أفسدناها فتصرف الوكيل، صح لوجود الإذن، والوكيل بالبيع مع شرط عوض فاسد للوكيل، فالإذن صحيح والعوض فاسد. (١)

وفي القواعد لابن رجب الحنبلي: (٢) العقود الجائزة كالشركة والمضاربة والوكالة لا يمنع فسادها نفوذ المتصرف فيها بالإذن. ثم يفرق بين الإذن في البيع - وهو عقد تمليك - وبين الإذن في العقود الجائزة، فيقول: البيع وضع لنقل الملك لا للإذن وصحة التصرف فيه تستفاد من الملك لا من الإذن، بخلاف الوكالة فإنها موضوعة للإذن.

ويقول ابن قدامة: (٣) إذا تصرف العامل في المضاربة الفاسدة نفذ تصرفه، لأنه أذن له فيه، فإذا بطل العقد بقي الإذن، فملك به التصرف.

وقواعد المالكية لا تأبى ذلك. (٤)

(١) المنشور في القواعد ٣/١٥، ٤٠٩/٢، ونهاية المحتاج ٥/٢٢٨، ٢٢٩، والجمل ٣/٥١٧، والأشباه والنظائر

للسيوطي ص ١١٩ ط مصطفى الحلي.

(٢) القواعد لابن رجب / ٦٤، ٦٥، ٦٦

(٣) المغني ٥/٧٢

(٤) الكافي لابن عبد البر ٢/٧٧٧

وأورد لذلك عدة أمثلة منها:

أ - لو قال: بعثك دمي بألف، فقتله وجب القصاص، ولا يعتبر مافي ضمنه من الإذن بقتله.

ب - التعاطي ضمن عقد فاسد أو باطل لا ينعقد به البيع. (١)

ج - لو أبراه أو أقر له ضمن عقد فاسد فسد الإبراء.

د - لو جدد النكاح لمنكوحته بمهر لم يلزمه، لأن النكاح الثاني لم يصح، فلم يلزم مافي ضمنه من المهر.

إلا أن أغلب كتب الحنفية تُجري القاعدة على الفساد لا على البطلان، لأن الباطل معدوم شرعا أصلا ووصفا، والمعدوم لا يتضمن شيئا، أما الفساد فهو فائت الرصف دون الأصل، فلم يكن معدوما بأصله فصح أن يكون متضمنا، فإن فسد المتضمن فسد المتضمن. (٢)

١٧ - هذا والمذاهب الأخرى - وهي التي لا

(١) المقصود بالتعاطي هنا تسليم العقود عليه، فلو اتفق شخص مع صانع على أن يصنع له شيئا، ولم يحدد أجلا للتسليم، كان العقد فاسدا، ومن ثم فلا يترتب على التسليم بمد ذلك أثر - يراجع شرح الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٩٢

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/٣٩، ٤٠، وحاشية الشلبي على الزيلعي ٤/١٢، ولتح القدير وهوامشه ٥/٩٠ نشر دار إحياء التراث العربي، والبحر الرائق ٥/٣٢٧، والاختيار ٧/٢، والبدائع ٥/١٧٣

كالمعلوم حالة العقد، ولا يتصور انعقاد العقد بدونه، فلم ينقذ أصلاً، فلا يحتمل التصحيح^(١).
أما الجمهور (وهم لا يفرقون في الجملة بين الفاسد والباطل) فالحكم عند الشافعية والحنابلة كالحنفية، لا ينقلب العقد الباطل صحيحاً برفع المفسد.

ففي كتب الشافعية: لو حذف العاقدان المفسد للعقد، ولو في مجلس الخيار، لم ينقلب العقد صحيحاً، إذا لا عبرة بالفاسد^(٢).
وفي منتهى الإرادات: الفاسد لا ينقلب صحيحاً.

أما المالكية: فإنهم يوافقون الجمهور في هذا الحكم، إلا في البيع بشرط لا يؤدي إلى الإخلال بشيء من شروط الصحة، فإن العقد ينقلب صحيحاً إذا أسقط الشرط، وذلك كبيع الثياب، وهو أن يتنازع السلعة على أن البائع متى رد الثمن فالسلعة له، وكالبيع بشرط السلف، فإن البيع عندهم يكون فاسداً، لكنه ينقلب صحيحاً إن حذف الشرط^(٣).

(١) ابن عابدين ١٠٨/٤، ١١٣، والزبيدي ٤٧/٤ - ٥٠، وضع القدير ٥٢/٦ نشر دار إحياء التراث، والبداية ١٣٩/٥

(٢) نهاية المحتاج ٣/٣٤، ٤٣٥، وروضة الطالبين ٣/٤١٠، ومغني المحتاج ٢/٤٠، وحاشية البجمل ٣/٨٤، ٨٥

(٣) المغني ٤/٢٥٩ ط الرياض، وشرح منتهى =

هذه هي قاعدة التضمن. لكن هناك قاعدة أخرى شبيهة بها، وهي: إذا سقط الأصل سقط الفرع، ومنها: التابع يسقط بسقوط المتبوع، وقد مثل الفقهاء لذلك بقولهم: لو أبرأ الدائن المدين من الدين، فكما أنه يبرأ المدين يبرأ منه الكفيل أيضاً، لأن المدين في الدين أصل، والكفيل فرع^(١).

تصحيح العقد الباطل:

١٨ - تصحيح العقد الباطل يمكن تصويره بصورتين:

الأولى: إذا ارتفع ما يبطل العقد فهل ينقلب صحيحاً؟

الثانية: أن تؤدي صيغة العقد الباطل إلى معنى عقد آخر صحيح.

١٩ - أما الصورة الأولى: فإن الحنفية والشافعية والحنابلة لا يصير العقد الباطل صحيحاً عندهم إذا ارتفع ما يبطله.

وعلى ذلك: لا يجوز بيع الدقيق في الخنطة، والزيت في الزيتون، واللبن في الضرع، والبذر في البطيخ، والنوى في التمر، لأنه لا يعلم وجوده فهو كالمعلوم، حتى لو سلم اللبن أو الدقيق أو العصور لا ينقلب صحيحاً، لأن المعقود عليه

(١) أشباه ابن نجيم / ١٢١، ودرر الحكم ١/٥٨ م ٥٠، وأشباه السيوطي / ١٣٢ ط حسي الحلبي، والموسوي ٣٣٦/٣، وكشاف النعناع ٣٨٧/٣

٢٠ - أما الصورة الثانية: وهي تحول العقد الباطل إلى عقد آخر صحيح، فيكاد الفقهاء يتفقون على أنه متى أمكن تحويل العقد الباطل إلى عقد آخر صحيح - لتوفر أسباب الصحة فيه - صح ذلك، سواء أكانت الصحة عن طريق المعنى عند بعض الفقهاء، أم عن طريق اللفظ عند البعض الآخر، نظرا لاختلافهم في قاعدة: هل العبرة بصيغ العقود أو معانيها. ^(١)

٢١ - ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

المضاربة، وهي: أن يدفع شخص إلى آخر ماله ليتجر فيه، ويكون الربح بينهما بحسب مايتفقان، ويسمى القائم بالتجارة مضاربا، فلو شرط في عقد المضاربة الربح كله للمضارب لم يكن مضاربة، ولكن يكون قرضا، تصحيحا للعقد، لأنه لو بقي مضاربة لكان باطلا، لأن المضارب لا يملك رأس مال المضاربة حتى يكون الربح كله له، فجعل قرضه نظرا للمعنى، ليصح العقد.

وكذلك لو شرط الربح كله لرب المال، اعتبر

العقد في هذه الحالة إبطاء، تصحيحا للعقد، وفي هذه الحالة يكون المضارب وكيلًا متبرعا لصاحب المال. نص على ذلك فقهاء الحنفية. وبه قال المالكية والشافعية والحنابلة، وصححوا الوكالة إذا عقدت بلفظ الحوالة، والحوالة إذا عقدت بلفظ الوكالة، لاشتراكهما في المعنى، حيث قالوا: إن أحال من ليس عليه دين رجلا على رجل آخر مدين له، لم يكن هذا التصرف حوالة، بل وكالة تترتب عليه أحكامها، وإن أحال من عليه دينٌ صاحبَ الدين على رجل ليس له عليه دين، لم يجعل هذا التصرف حوالة، بل اقتراضا.

وإن كان الذي أحاله لادين له عليه اعتبر وكالة في الاقتراض.

وفي الفقه الشافعي: إذا وهب شخص لآخر شيئا بشرط الثواب، اعتبر هذا التصرف بيعا بالثمن لا هبة، في أصبح الأقوال. ^(١)

الباطل لا يصير صحيحا بتقادم الزمان

أو بحكم الحاكم:

٢٢ - التصرفات الباطلة لا تنقلب صحيحة بتقادم الزمان. ولو حكم حاكم بنفاذ التصرفات

= الإرادات ٢/ ٢٥٠، ومنح الجليل ٢/ ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، وينظر مع ذلك الموافقات للشاطبي ١/ ٢٩٤، ٢٩٥، (١) درر الحكام شرح مجلة الأحكام ١/ ١٨، ١٩ مادة (٣)، والأشباه لابن نجيم ص ٢٠٧، والأشباه للسيوطي ص ١٨٤ وما بعدها ط حسي الحلبي، والمتنور في القواعد ٢/ ٣٧١، وإسلام الموثقين ٣/ ٩٥ نشر دار الجليل، والقواعد لابن رجب ص ٤٩، والاختيار ٣/ ٤٩

(١) الاختيار ٣/ ٢٠، والشرح الصغير، وبلغة السالك ٢/ ٢٤٩ (طبع الحلبي)، والمغني ٤/ ٥٧، ٣٥/ ٥، ومتنوى الإرادات ٢/ ٣٢٨، ٢٥٩، والمتنور في القواعد ٢/ ٣٧٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٨٤

الحيازة، لكن مضي المدة التي تمنع سماع الدعوى لا أثر له في صحة التصرف، إن كان باطلا. يقول ابن نجيم: ^(١) الحق لا يسقط بتقادم الزمان، قذفا أو قصاصا أو لعانا أو حقا للبعد.

ويقول: ^(٢) ينفذ قضاء القاضي في المسائل المجتهد فيها، إلا في مسائل منها: لو قضى ببطلان الحق بمضي المدة، أو بصحة نكاح المتعة، أو بسقوط المهر بالتقادم.

وفي التكملة لابن عابدين: من القضاء الباطل: القضاء بسقوط الحق بمضي سنين. ثم يقول: عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة، أو بعد الاطلاع على التصرف، ليس مبنيًا على بطلان الحق في ذلك، وإنما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى، مع بقاء الحق لصاحبه متى لو أقر به الخصم يلزمه. ^(٣)

وفي منتهى الإرادات: تقبل الشهادة بحد قديم على الصحيح، لأنها شهادة بحق، فجازت مع تقادم الزمان. ^(٤)

والمالكية - وإن كانوا يشترطون لعدم سماع الدعوى حيازة الشيء المدعي به مدة تختلف بحسبه من عقار وغيره - إلا أن ذلك مقيد بكون

الباطلة، فإن ثبوت الحق وعودته يعتبر قائما في نفس الأمر، ولا يحل لأحد الانتفاع بحق غيره نتيجة تصرف باطل مادام يعلم بذلك. فإن حكم الحاكم لا يحل حراما ولا يحرم حلالا. هذا هو الأصل. والقضاء إنما يقضون بحسب ما يظهر لهم من أدلة وحجج يبنون عليها أحكامهم، وقد تكون غير صحيحة في نفس الأمر. ^(١)

ولذلك يقول النبي ﷺ فيما روت أم سلمة عنه: «إنا أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحججه من بعض، فأقضي له بما أسمع، وأظنه صادقا، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئا، فإنما أقطع له قطعة من النار». ^(٢)

٢٣ - ومضي فترة من الزمن على أي تصرف، مع عدم تقدم أحد إلى القضاء بدعوى بطلان هذا التصرف، ربما يعني صحة هذا التصرف أو رضى صاحب الحق به. ومن هنا نشأ عدم سماع الدعوى بعد مضي مدة معينة، يختلف الفقهاء في تحديددها بحسب الأحوال، وبحسب الشيء المدعى به، وبحسب القرابة وعدمها، ومدة

(١) التبصرة بهمش فتح العلي المالك ١/ ٧٥ نشر دار المعرفة، والمهذب ٣/ ٣٤٣، والمغني ٩/ ٥٩
(٢) حديث: «إنكم تختصمون إلي، وإنا أنا بشر...» أخرجه البخاري (الفتح ١٣/ ١٥٧ - ط السلفية)، ومسلم (٣/ ١٣٣٧ - ط الحلي)، واللفظ للبخاري.

(١) الأشباه لابن نجيم ص ٢٢٢
(٢) الأشباه لابن نجيم ص ٢٣٧
(٣) التكملة لابن عابدين ١/ ٣٤٦، ٣٤٧
(٤) منتهى الإرادات ٣/ ٥٣٦

آثار البطلان :

تختلف آثار البطلان بالنسبة للتصرفات،
وبيان ذلك فيما يلي :

أولا - بالنسبة للعبادات :

٢٤ - بطلان العبادات يترتب عليه عدة آثار منها :

أ - استمرار انشغال الذمة بالعبادة^(١) إلى أن
- تؤدي إن كانت العبادة ليس لها وقت محدد
كالزكاة، وعبر بعض الفقهاء فيها بالإعادة^(٢).
- أو تقضي، إن كانت العبادة لا يتسع وقتها
لمثلها كرمضان.

- أو تعاد، إن كان وقتها يتسع لغيرها معها
كالصلاة.

فإن خرج الوقت كانت قضاء^(٣).

- أو يؤتى بالبدل، كالظهر لمن بطلت جمعة^(٤).
ب - العقوبة الدنيوية في بعض العبادات
كال كفارة على من تعمد الإفطار في رمضان^(٥).

(١) دستور العلماء ٢٥١/١، وجع الجوامع ١٠٥/١، وكشف
الأسرار ٢٥٨/١

(٢) البطلان في الزكاة مقصود به عدم الإجزاء، كعدم النية التي
هي شرط فيها. فوائض الرحموت ٨٦/١، والمستصفي
٩٤/١، وبدائع الصنائع ٤٠/٢ - ٤٣، والمغاربة
١١٤/١

(٣) التلويح ١٦١/١ وما بعدها، وجع الجوامع ١٠٩/١ -
١١٨، والبدعي ٦٤/١

(٤) المغني ٣٣٢/٢، وجواهر الإكليل ٩٧/١

(٥) البدائع ٩٨/٢، ١٠٣، والفواكه الدواني ٣٦٣/١،

٣٦٥، والمهذب ١٩٠/١، ومنتهى الإرادات ٤٥١/١

المدعي حاضرا مدة حيازة الغير، ويراه يقوم
بالهدم والبناء والتصرف وهو ساكت. أما إذا كان
ينازعه فإن الحيازة لا تفيد شيئا مهما طاللت المدة،
وفي فتح العلي المالك^(١) رجل استولى على
أرض بعد موت أهلها بغير حق، مع وجود
ورثتهم، ويناها ونازعه الورثة، ولم يقدرُوا على
منعه لكونه من رؤساء بلدتهم، فهل لا تعتبر
حيازته ولو طال مدتاه؟ أجيب: نعم. لا تعتبر
حيازته ولو طاللت مدتها... سمع يحيى من
ابن القاسم: من عرف بغصب أموال الناس لا
ينتفع بحيازته مال غيره في وجهه، فلا يصدق
فيها يدعيه من شراء أو عطية، وإن طال بيده
أعواماً إن أقرب بأصل الملك لمدعيه، أو قامت له
به بينة. قال ابن رشد: هذا صحيح لا خلاف
فيه، لأن الحيازة لا توجب الملك، وإنما هي
دليل عليه توجب تصديق غير الغاصب فيها
ادعاء من تصير إليه، لأن الظاهر أنه لا يجوز
أخذ مال أحدهم وهو حاضر لا يطلبه ولا يدعيه،
إلا وقد صار إلى حائزة إذا حازه عشرة أعوام
ونحوها.

وتنظر تفصيلات ذلك في (دعوى. تقادم.
حيازة).

وبالنسبة للعبادات: فمن المقرر أن من
بطلت عبادته، فإن ذمته تظل مشغولة بها حتى
يقضيها.

(١) فتح العلي المالك ٣٢١/٢ نشر دار المعرفة.

ولا يملك بالعقد الباطل ما يملك بغيره،
وإذا حدث فيه تسليم يجب الرد.
ففي البيع الباطل لا ينتقل الملك بالقبض
ولذا يجب الرد.

يقول ابن رشد من المالكية: اتفق العلماء
على أن البيوع الفاسدة - وهي الباطلة عند
الحنفية - إذا وقعت ولم تُقَتَّ، حكمها الرد، أي
أن يرد البائع الثمن، ويرد المشتري الثمن. (١)

ولا يملك المصالح ماصالح به في الصلح
الباطل، ويرجع الدافع بما دفع. (٢)
ولا يملك الموهوب له الهبة في الهبة
الباطلة. (٣)

ولا يملك المرتين حبس المرهون في الرهن
الباطل. (٤)
ولا يملك المكاتب حرته في الكتابة
الباطلة. (٥)

وفي الإجارة الباطلة التي ليست محلا

ج - وجوب الانقطاع عن المضي في الصلاة
إذا بطلت لا في الصيام والحج، إذ يجب
الإسماك في الصوم في رمضان، والمضي في الحج
الفاسد، مع القضاء فيها. (١)

د - حق استرداد الزكاة إذا أعطيت لغير
مستحق. (٢)
وفي كل ماسبق تفصيل ينظر في أبوابه.

ثانيا : أثر البطلان في المعاملات :
٢٥ - العقد الباطل في اصطلاح الحنفية لا وجود
له إلا من حيث الصورة، فليس له وجود
شرعي، ومن ثَمَّ فهو عدم، والعدم لا ينتج
أثرا. (٣)

وهو منقوض من أساسه، ولا يحتاج لحكم
حاكم لنقضه. (٤)

ولا تلحقه الإجازة، لأنه غير منعقد أصلا
فهو معدوم، والإجازة لا تلحق المعدوم، لأنه
مُتَلَاش. (٥)

(١) البدائع ٣٠٥/٥، وأشبه ابن نجيم ص ٣٣٧، وبداية
المجتهد ١٩٣/٢، وبداية المحتاج ٣٦٤/٣، ومتهى
الإرادات ١٩٠/٢
(٢) أشبه ابن نجيم / ٣٣٧، وجواهر الإكليل ١٠٣/٢،
والمغني ٥٥٠/٤، ومتهى الإرادات ٢٦٤/٢.
(٣) السلسولي ٩٨/٤، ٩٩، والمهذب ٤٥٥/١، ومتهى
الإرادات ٥١٩/٢.
(٤) أشبه ابن نجيم ص ٣٣٧، وجواهر الإكليل ٨٠/٢،
والمغني ٤٤٠/٤
(٥) أشبه ابن نجيم / ٣٣٨، والبدائع ١٣٧/٤، وبداية
المحتاج ٣٩٦/٨، والقواعد والفوائد الأصولية ١١١

(١) البدائع ١٠٣/٢، ١٠٣، ٢١٨، وجواهر الإكليل
١٩٢/١، والمختار ١٨/٣، ١٩، ومتهى الإرادات ٣١/٢
(٢) البدائع ٤٠-٤٣، وجواهر الإكليل ١٤٠/١، ١٤١،
والمهذب ١٨٢/١، ونيل المآرب ٢٦٦/١
(٣) بدائع الصنائع ٣٠٥/٥، وابن عابدين ٢٨/٥، وحاشية
السوقي ٥٤/٣، ومتهى الإرادات ١٩٠/٢
(٤) السوقي ٧١/٣، والمغني ٦٦٦/٦
(٥) ابن عابدين ٧/٤، والبدائع ١٧٧/٤، ٢٧١/٥، ومنع
الجليل ٥٧٢/٢، وكشاف القناع ١٥٧/٣، وقلوبي

القبض صحيحا، بأن كان الإذن في قبضه صادرا من أهله، ويكون وضع اليد عليه في هذه الحالة صحيحا، وحينئذ فلا ضمان مع فساد القبض.

أما إذا لم يوجد إذن أصلا، أو صدر ولم يكن صحيحا، لكونه من غير أهله، أو في ظل الإكراه، فإن القبض يكون باطلا، وحينئذ يجب الضمان مطلقا، سواء أكان صحيحه لا ضمان فيه، أم كان فيه الضمان.

جاء في نهاية المحتاج: فاسد كل عقد صدر من رشيد كصحيحه، في الضمان وعدمه، لأن العقد إن اقتضى صحيحه الضمان بعد التسليم كالبيع والإعارة ففاسده أولى.

وإن اقتضى صحيحه عدم الضمان كالرهن، والهبة من غير ثواب، والعين المستأجرة، ففاسده كذلك لا يقتضي الضمان. (١)

ومثل ذلك في حاشية الجمل وغيرها من كتب الشافعية. (٢)

٢٧ - واعتبار عدم الضمان مع البطلان في عقود التصرفات والأمانات لوجود الإذن الصادر من أهله، والضمان إن كان الإذن من غير أهله، هو

للإجارة، لا تملك الأجرة ويجب ردها، لأن أخذها حرام، وتعتبر من أكل الأموال بالباطل. (١)

ولا يملك الاستمتاع بالبيع والانتفاع به في النكاح الباطل (٢)

وهكذا الحكم في كل العقود الباطلة على وجه الإجمال، مع تفصيلات تنظر في مواضعها.

لكن وجود العقد الباطل كصورة قد ينتج أثرًا، وذلك إذا حدث فيه تسليم وامتنع الرد للفتوات، فهل يكون فيه الضمان أولا يكون. وبيان ذلك فيما يلي:

الضمان:

٢٦ - رغم أن جمهور الفقهاء لا يفرقون في قواعدهم العامة بين الباطل والفساد إلا أنه بالنسبة لبعض الأحكام نجد التفريق بينها.

والضمان مما يفرقان فيه وبيان ذلك فيما يلي: في قاعدة عند الشافعية والحنابلة أن كل عقد اقتضى صحيحه الضمان بعد التسليم كالبيع ففاسده كذلك يقتضى الضمان، وإن اقتضى صحيحة عدم الضمان كالقراض ففاسده كذلك لا يقتضى الضمان.

لكن عدم اقتضاء الضمان مقيد بما إذا كان

(١) نهاية المحتاج ٢٢٨/٥، ٢٢٩، ٢٧٤/٤، ٢٧٥، والجمل على المنهج ٣/٥١٧، وأشباه السويطي ٣٠٩ ط عيسى الحلبي، وأسنن الطالب ٤/٤٧٩، وشرح منتهى الإرادات ٢/٣٢٦، والمغني ٤/٤٢٥ و٥/٧٣، والقواعد لابن رجب ٦٧، ١٥٣

(٢) الجمل على شرح المنهج ٣/٢٩١

(١) أشباه ابن نجيم ص ٣٣٧، ومنتهى الإرادات ٢/٣٥٩،

ومنتج الجليل ٣/٧٧٨، وقلوبي ٣/٨٦

(٢) المغني ٦/٤٥٦، والبدائع ٢/٣٣٥، ومنهج الجليل ٢/٩

إذنه، كصبي غير مأذون أو سفيه، فلا ضمان^(١).

أثر البطلان في النكاح :

٢٨ - من القواعد العامة عند الجمهور أنه لا فرق بين الباطل والفساد، ويتابعهم الحنفية في ذلك في باب النكاح على ما عرف من القواعد العامة عندهم .

إلا أن الفقهاء يعبرون عن النكاح غير الصحيح بالباطل أحيانا، وبالفاسد أحيانا أخرى . ويريدون بهما مقابل الصحيح .

لكنهم يقصدون بالفاسد ما كان مختلفا في فساده بين المذاهب، كالنكاح بدون شهود، حيث يميز المالكية العقد بدونه، وإن كانوا يشترطون الإشهاد قبل الدخول، ويميزه أيضا أبو ثور وجماعة . وكنكاح المحرم بالحج، والنكاح بدون ولي، حيث يميزهما الحنفية . وكنكاح الشغار يصححه الحنفية ويلغون الشرط، ويوجبون مهر المثل لكل من المرأتين .

ويقصدون بالباطل : ما كان مجمعا على فساده بين المذاهب، كنكاح الخامسة، أو المتزوجة من الغير، أو المطلقة ثلاثا، أو نكاح المحارم .^(٢)

(١) الدرر ٣/٣٤٨

(٢) بدائع الصنائع ٢/٣٣٥، وفتح القدير ٤/١٤٧، وابن

عابدين ٢/٣٥٠، ٣٥١، ٦٠٧، ٦٠٨، وحاشية =

أيضا مذهب الحنفية والمالكية في الجملة على ما يستفاد من أقوالهم، مع الاختلاف فيمن يعتبر أهلا للإذن، ومن لا يعتبر كالسفيه، ومع الاختلاف أيضا في العقود المضمونة في صحيحها، أو غير المضمونة كالرهن والعارية .^(٣)

ويعتبر أبو حنيفة المبيع في البيع الباطل إذا قبضه المشتري أمانة، ولا ضمان عليه لو هلك، لأن العقد إذا بطل بقي مجرد القبض بإذن المالك، وهو لا يوجب الضمان إلا بالتعدي، والقائلون بالضمان يعلمون ذلك بأنه لا يكون أدنى من المقبوض على سوم الشراء .^(٤)

ويفرق المالكية في العقد الفاسد بين ما قبض على جهة التملك فيكون مضمونا، وما قبض على جهة الأمانة فلا ضمان فيه .

جاء في الفواكه الدواني : كل مبيع فاسد قبضه المتابع قبضا مستمرا بعد بت البيع فضائه من المتابع من يوم قبضه، لأنه قبضه على جهة التملك، لا على جهة الأمانة .^(٥)

ومثل ذلك في الشركة : لو اشترك من لا يعتبر

(١) القواعد والفوائد الأصولية ص ١١٧، والهداية ٤/١٣٤،

وأشباه ابن نجيم ص ٣٣٧، وجلس أحكام الصغار

١/١٧٢، والبدائع ٥/١٧٣، وفتح القدير والعناية

والكفاية عليه ٥/٤٩٠، وابن عابدين ٤/٤٠

(٢) ابن عابدين ٤/١٠٥، والبدائع ٥/٣٠٥، وينظر جامع

المصولين ٢/٨١

(٣) الفواكه الدواني ٢/١٢٩

أ - المهر :

٢٩ - لا يستحق المهر في النكاح الفاسد مطلقا - سواء اتفق على فساده أم لا - إذا حصل التفريق قبل الدخول باتفاق في الجملة ، أو قبل الخلوة فيها اختلف فيه ، وذلك عند الحنابلة .^(١)

هذا مع استثناء بعض المسائل التي يثبت فيها نصف المهر قبل الدخول ، ومن ذلك ما يقوله المالكية من أن سبب الفساد إذا لم يؤثر خللا في المهر ، كنكاح المحرم بالحج ، ففيه نصف الصداق بالطلاق ، وجميعه بالموت .

وكذلك النكاح الفاسد عند المالكية لوقوع صداقه أقل من الصداق الشرعي ، وامتنع الزوج من إتمامه (وهو ما يسمى بنكاح الدرهمين ، لأنها أقل من الصداق الشرعي) ففيه نصف الدرهمين بفسخه قبل الدخول .^(٢) ومن ذلك ما إذا ادعى الزوج قبل الدخول رضاعا محرما بلا بينة ، وكذبته الزوجة ، فإنه يفسخ ، وعليه نصف الصداق كما يقول المالكية والحنابلة .^(٣)

ويتفق الفقهاء على وجوب المهر في

والنكاح الباطل أو الفاسد واجب الفسخ عند الجميع بالنسبة للمتفق على فساد ، وعند القائلين بالفساد بالنسبة للمختلف فيه ، إلا إذا حكم حاكم بصحته ، فلا ينقض حكمه .
والتفريق في المتفق على فساد ليس طلاقا بالإجماع ، وإنما هو فسخ أو متاركة ، وأما المختلف فيه ، ففي اعتبار التفريق طلاقا أم لا اختلف الفقهاء .^(٤) ر : (طلاق - فرقة - فسخ) .

ولا حكم للنكاح الباطل أو الفاسد قبل الدخول في الجملة على ما سيعرف ، لأنه ليس بنكاح حقيقة ، لانعدام ملك منافع البضع بالعقد الباطل أو الفاسد .
أما بعد الدخول فيتعلق بالفساد بعض الأحكام ، لاعتباره منعقدا ضرورة في حق المنافع المستوفاة .^(٥)

وفيما يلي بيان أهم الأحكام التي تتعلق به :

= الدسوقي ٢/٢٤١ - ٢٤٨ ، وجواهر الإكليل ١/٢٨٥ ، ومنع الجليل ٢/٤٩ - ٥٢ ، وهناية المحتاج ٦/٢٢٠ ، والمهلب ٢/٣٦ ، ومغني المحتاج ٣/١٤٧ ، ١٤٨ ، والمغني ٦/٤٥٤ - ٤٥٦ ، ومتنّى الإرادات ٣/٨٢ ، ٨٣ ، ٢١٧

(١) ابن عابدين ٢/٣٥١ ، والفتاوى الهندية ١/٢٧٩ ، ٣٣٠ ، والبدائع ٢/٢٦٣ ، والفتاوى الدواني ٢/٣٥ ، والقوانين الفقهية ص ١٤٠ ، والمهلب ٢/٣٦ ، ٤٧ ، وروضة الطالبين ٧/٥١ ، ومتنّى الإرادات ٣/٨٤ ، والمغني ٤٥٠/٦

(٢) بدائع الصنائع ٢/٣٣٥

(١) بدائع الصنائع ٢/٣٣٥ ، وفتح القدير ٣/٢٤٣ ، والفتاوى الهندية ١/٣٣٠ ، والدسوقي ٢/٢٤٠ ، والمتنور في القواعد ٣/٩ ، ومتنّى الإرادات ٣/٨٣ ، والمغني ٤٥٠/٦

(٢) جواهر الإكليل ١/٢٨٥ ، ومنع الجليل ٢/٣٥

(٣) جواهر الإكليل ١/٢٨٥ ، والمغني ٧/٥٦٠ ، ومتنّى الإرادات ٣/٢٤٣

واختلف الفقهاء في الواجب من المهر، هل هو المسمى أو مهر المثل؟
فعند الحنفية - غير زفر - لها الأقل من مهر مثلها ومن المسمى . وعند المالكية لها المسمى ، وإن لم يكن مسمى - كنكاح الشغار - فلها مهر المثل . وعند الشافعية وزفر من الحنفية لها مهر المثل . وعند الحنابلة لها المسمى في الفاسد ومهر المثل في الباطل .^(١)
وفي الموضوع تفصيلات كثيرة تنظر في (مهر، صداق، نكاح) .

ب - العدة والنسب :

٣٠ - اتفق الفقهاء على وجوب العدة وثبوت النسب بالوطء في النكاح المختلف فيه بين المذاهب، كالنكاح بدون شهود، أو بدون ولي، وكنكاح المحرم بالحج، ونكاح الشغار. ويزيد الحنابلة ثبوتها بالخلو، لأنه ينقذ بحكم الحاكم أشبه الصحيح .

ويتفقون كذلك على وجوب العدة وثبوت النسب في النكاح المجمع على فساده بالوطء كنكاح المعتدة، وزوجة الغير والمحارم إذا كانت هناك شبهة تسقط الحديان كان لا يعلم بالحرمة

النكاح الفاسد مطلقا بالدخول (أي بالوطء) لما روي عن النبي ﷺ أنه قال : «أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها مهر مثلها»^(١) جعل النبي ﷺ لها مهر المثل فيها له حكم النكاح الفاسد، وعلقه بالدخول، فدل أن وجوبه متعلق به . وعند الحنابلة يجب المهر كذلك في النكاح المختلف فيه بالخلو . قال في منتهى الإرادات : نص لما في حديث عائشة رضي الله عنها من قوله ﷺ : «فلها المهر بما استحل من فرجها»^(٢)

إلا أن ابن قدامة ذكر في المغني أن الخلو في النكاح الفاسد لا يجب بها شيء من المهر، وإنما يوجب الوطء ولم يوجد، ثم قال : وقد روي عن أحمد ما يدل على أن الخلو فيه كالصحيح، فيتقرر به المهر كالصحيح، والأول أولى . ويرى المالكية أن المثلذل بها من غير وطء تعوض وجوبا بالاجتهاد، سواء أكان النكاح مختلفا فيه أم متفقا على فساده .^(٣)

(١) حديث : «أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها . . . أخرجه أبوداود (٢/٥٦٦) - ط عزت عبيد دعاس) وأحمد (٦/٤٧) - ط الميمنية وحسن الترمذي (٣/٤٠٨) - ط الحلبي .

(٢) حديث : «فلها المهر بما استحل من فرجها» . . . نقله تخرجه آتفاً .

(٣) بدائع الصنائع ٢/٣٣٥، وفتح القدير ٣/٢٤٣، وابن عابدين ٢/٣٥٠، وحاشية السمرقني ٢/٢٤١، ٣١٧، وجواهر الإكليل ١/٢٨٥، ومنح الجليل ٢/٣٥، ٥١، ٥٢، والمهلب ٢/٣٦ =

= ٦٣، وروضة الطالبين ٧/٤٢، ٥١، وبهاية المحتاج ٦/٢٢٠، والمتنور ٣/٩، ومنتهى الإرادات ٣/٨٣، ونيل اللآلئ ٢/٢٠٠، والفني ٦/٢٧٧
(١) للمراجع السابقة .

وهذا مع اختلافهم في العدة وهل تعتبر من وقت التفريق أو من آخر الوطأت .
وهل تتداخل العدد أو لا تتداخل، بل تستأنف .
وهل يعتبر النسب من وقت الدخول أو من وقت العقد .
وهل تثبت بالنكاح الباطل حرمة المصاهرة أو لا تثبت . وهل يثبت به الإرث أولا يثبت؟
ففي كل ذلك تفصيلات كثيرة تنظر في مواضعها .

بعض

انظر : بعضية .

٥٠/٤٢ - والفنأوى الهندية ١/٢٧٩، ٢٨٠،
والزيلي ٢/١٥٣، وحاشية اللسوقي ٢/٢١٩، ٤٧١،
٤٧٥، وجواهر الإكليل ١/٣٨٦، ومنع الجليل ٢/٣٧٥،
٣٨١، والقوانين الفقهية لابن جزي ص ١٤٠، وبهاية
المحتاج ٧/١١٩، ١٢٠، ١٦٨، وشرح روض الطالب
٣/١٢١، ١٥٠، وروضة الطالبين ٧/٤٢، ٥١،
١٠/٩٤، وسفني المحاج ٣/١٤٧، ١٤٨، والمهذب
٧/١٤٦، ١٥١، ٢٦٩، والوجيز ٢/١١، وأشبه
السيوطي ص ٥٠٧، والمثبور في القواعد ٣/٣٢٩، والمغني
٦/٤٥٥، ٤٥٦، ٥٧٧، ٧/٤٥٠، ٤٨٤، ومنتهى
الإرادات ٣/٢١٦، ٢١٧

ولأن الأصل عند الفقهاء أن كل نكاح يدرأ فيه
الحد فالولد لاحق بالواطيء .
أما إذا لم تكن هناك شبهة تسقط الحد بأن
كان عالماً بالحرمة فلا يلحق به الولد عند
الجمهور وكذلك عند بعض مشايخ الحنفية،
لأنه حيث وجب الحد فلا يثبت النسب . وعند
أبي حنيفة وبعض مشايخ الحنفية يثبت النسب
لأن العقد شبهة . وروي عن أبي يوسف ومحمد
أن الشبهة تنفي إذا كان النكاح مجمعا على
تحريمه والمنكوسة محرمة على التأييد كالأم
والأخت، وعلى ذلك فلا يثبت النسب عندهما
في المحرمة على التأييد فقد ذكر الخير الرملي في
باب المهر عن العيني ومجمع الفتاوى أنه يثبت
النسب عند أبي حنيفة خلافا لهما، إلا أنه روي
عن محمد أنه قال سقوط الحد عنه لشبهة حكمية
فثبت النسب .

هذا بالنسبة للنسب في النكاح المجمع على
تحريمه مع العلم بالحرمة .

وأما بالنسبة للعدة فعند المالكية والحنابلة
والقائلين من الحنفية بثبوت النسب فإن العدة
تجب وتسمى استبراء .

ولا تجب عند الشافعية وبعض الحنفية
القائلين بعدم ثبوت النسب .^(١)

(١) البدائع ٢/٣٣٥، ٣٦، وابن عابدين ٢/٣٥٠،
٣٥١، ٣٥٢، ٦٠٧، ٦٠٨، ١٥٣/٣، ١٥٤، وفتح
المقير ٣/٢٤٣ - ٢٤٥ ٤٤٧/١٤٧ =

- من الجزء، والجزء من الشيء: الطائفة منه. (١)
والفرعية من الفرع وهو ما يفرع من أصله. (٢)

الحكم الإجمالي :

ورد استعمال الفقهاء لهذا المصطلح في كتب
الفقه في مواطن أهمها ما يأتي :

في الطهارة :

- ٣ - اختلف الفقهاء في القدر الواجب في مسح
الرأس، فذهب الأحناف إلى أنه يجب مسح
مقدار الناصية، وهو ربع الرأس.
وذهب المالكية والحنابلة إلى أنه يجب مسح
جميع الرأس.
وذهب الشافعية إلى أنه يكفي ما يقع عليه
اسم المسح من الرأس، وإن قل. (٣)
وتفصيل ذلك في مصطلح (وضوء).

واختلف الفقهاء كذلك فيمن لم يجد من الماء
إلا ما يكفي بعض أعضائه. فذهب الأحناف
والمالكية وأكثر العلماء إلى أنه يترك الماء الذي لا
يكفي إلا لبعض أعضائه ويتمم، وهذا أحد
الوجهين عند الحنابلة، وذهب الشافعية في
الأظهر إلى أنه يلزمه استعماله، ثم يتمم، وهو

بعضية

التعريف :

- ١ - البعضية: مصدر صناعي من البعض،
وبعض الشيء: الطائفة منه، وبعضهم يقول:
الجزء منه، والجمع: أبعاض.
قال ثعلب: أجمع أهل النحو على أن
البعض: شيء من شيء، أو شيء من أشياء،
وهذا يتناول ما فوق النصف، كالثمانية، فإنه
يصدق عليه أنه شيء من العشرة، ويتناول
أيضا ما دون النصف.
وبعضت الشيء تبعضا: جعلته أبعاضا
متمايزة. (١)
وفي الاصطلاح لا يخرج عن معناه
اللغوي. (٢)

الألفاظ ذات الصلة :

- ٢ - من الألفاظ ذات الصلة «الجزئية»
و «الفرعية»، وهذه الألفاظ متقاربة، لأن الجزئية

(١) المصباح المنير مادة: «جزأه».

(٢) المصباح المنير مادة: «فرع».

(٣) الهداية مع فتح القدير ١/ ١٠، وكشاف القناع ١/ ٩٨،
والغني ١/ ١٢٥، والمجموع ١/ ٣٩٩.

(١) لسان العرب والمصباح المنير مادة: «بعض».

(٢) نهاية المحتاج ٨/ ٣٦٣، ومغني المحتاج ٤/ ٤٩٩، والإقناع

بعضية ٤

تابعة لغيرها، بخلاف الهيئات، فإنها ليست مستقلة بل هي تابعة للأركان، والتكبيرات والتسبيحات والأدعية الواقعة إما في القيام، أو الركوع، أو الاعتدال منها، أو السجود، أو الجلوس بين السجدين.

الثالث: الأبعاد لها محل خاص بهما من الصلاة لا يشاركها غيرها، بخلاف الهيئات فليس لها محل خاص بها، بل تقع في داخل الأركان، كما ذكرنا آنفاً.

رابعها: أن الأبعاد لا يطلب الإتيان بها خارج الصلاة إلا الصلاة على النبي ﷺ، بخلاف الهيئات، فالتكبيرات والتسبيحات وغيرها من الأذكار مطلوبة في الصلاة وخارج الصلاة.

ويكره ترك البعض عمداً عند الشافعية، ولا تبطل الصلاة به، ويسجد للسوء نذباً بتركه، كما يسجد كذلك بتركه نسياناً في المعتمد عندهم، لأن الخلل حاصل في الحالتين، بل خلل العمدة أكثر، فكان للجبر أحوج.

والمرجوح لديهم أنه إن ترك عمداً فلا يسجد لتقصيره بتقصير السنة على نفسه، بخلاف الناسي فإنه معذور، فناسب أن يشرع له الجبر. (١)

(١) تحفة المحتاج ٣/٢، ١٧٠، ١٧٣، ومغني المحتاج ١/١٤٨، ٢٠٦، والجمل على شرح المنهاج ١/٤٤٦

الوجه الثاني عند الحنابلة. (١)

وتفصيل ذلك في مصطلح: (تيمم).

في الصلاة:

٤ - اتفق الفقهاء على أن من لم يجد إلا ما يستر به بعض عورته لزمه ستره. (٢) وأبعاد الصلاة في اصطلاح الشافعية: هي السنن التي تجبر بسجود السهو، وهي القنوت في الصبح، أو في وتر نصف رمضان، والقيام له، والشهد الأول، وقعوده، والصلاة على النبي ﷺ على الأظهر. وسميت أبعاداً، لأنها لما تأكدت بالجبر بالسجود أشبهت الأبعاد الحقيقية، وهي الأركان. (٣)

ومعناها من السنن يسمى هيئات لا تجبر بسجود السهو، ولا يشرع لها. ويتميز البعض من الهيئة عند الشافعية بعدة أمور.

أولها: أن البعض يجبر بسجود السهو بخلاف الهيئة، فإنها لا تجبر بسجود السهو، لعدم وروده فيها.

ثانيها: أن البعض سنة مستقلة وليست

(١) حاشية الطحاوي على الدر المختار ١/١٢٥، ومواهب الجليل ١/٣٣٢، وقليوبي وصيرة ١/٨٠، والمغني ٢٤٢/١

(٢) مواهب الجليل ١/٣٣٢، وحاشية ابن عابدين ١/٢٨٩، والمحل مع القليوبي ١/١٧٨، وكشاف القناع ١/٢٧١

(٣) شرح المنهاج بحاشية القليوبي ١/١٩٦ - ١٩٧

من ملك نصاب الزكاة، فاضلا عن مسكنه
وثيابه وأثاثه وما يحتاجه. ^(١)

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم
اشتراط ملك نصاب الزكاة، واتفقوا على أن
من ملك صاعا زائدا عن قوت يوم وليلة وجب
عليه إخراجه. أما من ملك بعض صاع،
فذهب المالكية إلى أنه يجب إخراجه وهو إحدى
الروايتين عن أحمد، وذهب الشافعية إلى أنه
يجب إخراج بعض الصاع في الأصح محافظة
على الواجب قدر الإمكان. ^(٢)

راجع مصطلح: (زكاة).

في الطلاق والظهار والعق:

٧ - أجمع الفقهاء على أن الطلاق أو الظهار لا
يتبعض ولا يتجزأ، فإن قال لزوجته: أنت طالق
بعض طلقة أو نصفها أو جزءا تقع طلقة
كاملة. ^(٣) كما اتفقوا على أنه إذا أضاف الطلاق
أو الظهار إلى بعض زوجته يلزمه الطلاق أو
الظهار، إن كان ذلك البعض جزءا شائعا
كتنصفها أو ثلثها، أما إذا أسند الطلاق أو الظهار

ويقابل البعض عند الحنفية والحنابلة
الواجب، وهو عند الحنفية عمالا تفسد الصلاة
بتركه، ولكن يجب إعدادها في العمدة والسهو إن
لم يسجد للسهو في حالة النسيان، وإن لم يعدها
يكون آثما، وتصح صلاته في الحالتين.

وتبطل صلاته إذا ترك الواجب عمدا عند
الحنابلة، ويجب سجود السهو عند الفريقين إذا
ترك الواجب نسيانا. ^(٤) أما المالكية فيرون أن
الأباض سنة كالشافعية، وإن لم يسموها بهذا
الاسم. كما أن سجود السهو سنة عندهم
كذلك. ^(٥) (ر: صلاة).

في الزكاة:

٥ - لا يعطى من تلزم المزكي نفقته بزوجة أو
بعضيته كالإبناء والبنات من سهم الفقراء
والمساكين، بلا خلاف بين الفقهاء في ذلك، فيما
إذا كان المزكي يجب عليه الإنفاق. ^(٦)

في زكاة الفطر:

٦ - لو وجد بعض الصاع من الفطرة فهل يلزمه
إخراجه؟

ذهب الحنفية إلى أن الفطرة لا تجب إلا على

(١) الهداية مع فتح القدير ٢/ ٢٩ - ٣٠

(٢) الزرقاني ٢/ ١٨٦، والمغني ٣/ ٧٥، والمحلي مع قلوب

وصيرة ٢/ ٣٥

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/ ٥١٥، والقوانين الفقهية ص

٢٣٣، ومغني المحتاج ٣/ ٢٩٨، وكشف المخدرات ص

٣٩١

(٤) حاشية ابن عابدين ١/ ٣٠٦، ٤٩٥، والمغني لابن قدامة

٦/ ٢٧، ٣٦

(٥) القوانين الفقهية ص ٦٦، ٦٩، ٧٠

(٦) الإقناع ٢/ ١١٦، والمجموع ٦/ ١٧٨، والمغني ٢/ ٤٨٢

بعضية ٨ - ٩

وذهب المالكية إلى أنه يعتق بنفس الملك
الأبوان وإن علوا، والولد وإن سفل، وأخ
وأخت شقيقان أولاب أولام.^(١)
راجع مصطلح: (عتق).

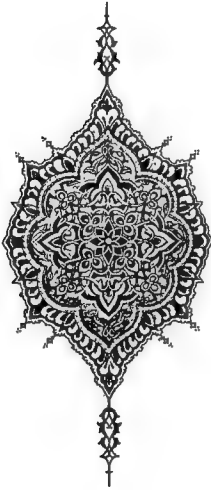
إلى جزء معين^(٢) ففي ذلك تفصيل وخلاف
يرجع إليه في مصطلح: (طلاق وظهار).
والكلام في تبعض العتق يرجع إليه في
مصطلح: (عتق).

في الشهادة :

٨ - ترد شهادة الابن لأبيه بعة البعضية، وهو
قول جماهير العلماء، أما شهادة الابن على أبيه
فهي مقبولة عند عامة أهل العلم، وإنما ردوا
شهادة الابن لأبيه لأن بينهما بعضية، فكانه
يشهد لنفسه أو عليها.^(٣)
راجع مصطلح: (شهادة).

العتق بالبعضية :

٩ - ذهب الشافعية إلى أن من ملك أحد أصوله
أو فروعه عتق عليه. أما الأحناف والحنابلة فقد
وسعوا دائرة العتق وقالوا: إن العلة هنا
الحرمية، فمن ملك ذا رحم محرم عتق عليه.



(١) السزركاني شرح مختصر خليل ١٠٩/٤، والحارثي
١٠٥/٤، وفتح القدير ٥٢/٣-٥٤، ٧٢٨، ٧٢٩،
٣٦١، والمغني ٧٤٢/٧، ٧٤٦، وكشاف القناع ٥١٥/٤
و٣٦٩/٥، والمحلي شرح المنهاج ٣٣٤/٣،
٣٥١، ٢٤، ١٥/٤

(٢) فتح القدير ٣٧/٣، وحاشية ابن عابدين ٩/٣،
والنسوتي على الشرح الكبير ٣٦٦/٤، ونهاية المحتاج
٦٣/٨، والحقفة ٣٦٦/١٠

(٣) فتح القدير ٣٠/٦، والحارثي ١٧٩/٧، والمحلي على
المنهاج ٣٢٢/٤، والوجيز ٢/٢٥٠، والمغني ١٩١/٩،
١٩٢

تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ فستأتي الإشارة إليه. (١)

حكم أخذ البغي مهرا :

٢ - نهى النبي ﷺ عن مهر البغي، لحديث ابن مسعود قال: «نهى رسول الله ﷺ عن ثَمَنِ الْكَلْبِ، ومهرِ الْبَغِيِّ، وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ» (٢) فَإِنْ مِنَ الْبَغِيَا مِنْ كُنْ يَأْخُذْنَ عَوْضًا عَنْ الْبِغَاءِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى جَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا قِتْيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ قَالَ: كَانُوا يَأْمُرُونَ وَلَا تُدْهِمُ فَيَاغِيْنَ، فَكُنْ يَفْعَلْنَ ذَلِكَ فَيَصْبِنَ، فَيَأْتِيَنَّهُمْ بِكَسْبِهِنَّ. وَكَانَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بِنِ سُلُوقٍ جَارِيَةٌ كَانَتْ تَبَاغِي، فَكُرِهَتْ ذَلِكَ، وَحَلَفَتْ أَلَّا تَفْعَلَ، فَأَكْرَهَهَا، فَانْطَلَقَتْ فَبَاغَتْ بِبِرْدِ أَحْضَرٍ، فَأَتَتْهُمْ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ. (٣)

والمراد بمهر البغي: ما تُؤْجَرُ بِهِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا عَلَى الزَّنى، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي تَحْرِيمِهِ. وَتَفْصِيلُ بَقِيَةِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْبِغَاءِ عَمَلُهَا مَصْطَلَحُ: (زَنَى).

(١) روح المعاني ١٨/١٥٩، والدرطي ١٢/٢٥٤، وأحكام

القرآن لابن العربي ٢/١٣٧٤، تفسير الطبري ١٨/٣

(٢) حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن ثَمَنِ الْكَلْبِ...»

أخرجه البخاري (الفتح ٣/٤٢٦ - سلفية)، ومسلم

(٣) ١١٩٨ - ط الحلي.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٢/١٣٧٤، وأحكام القرآن

للشيخ المراس ٤/٢٩٧، وصحيح الترمذي ٥/٦٧، وستن

ابن ماجة ٢/٧٣٠

بِغَاءُ

التعريف :

١ - الْبِغَاءُ مصدر: بغت المرأة تبغي بغاء، بمعنى: فجرت، فهي بغية، والجمع بغايا، وهو وصف مختص بالمرأة، ولا يقال للرجل: بغية. (١)

ويعرف الفقهاء البغاء بأنه: زنى المرأة. أما الرجل فلا يسمى زناه بغاء. والمراد من بغاء المرأة هو خروجها تبحث عن يفعل بها ذلك الفعل، سواء أكانت مكرهة أم غير مكرهة، ويفهم ذلك من كلام العلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا قِتْيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ إِنَّ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا (٢) وقد ذكرت كتب التفسير سبب نزول هذه الآية، وهو أنه كان لعبد الله بن أبي بن سلول جوار، وكان يكرههن على ذلك الفعل، فقد سمى فعلهن وهن مكرهات عليه بغاء، فإطلاق هذا الاسم عليه مع رضاهن يصح، بل أولى، وبالنسبة للقييد الذي في الآية وهو قوله

(١) لسان العرب، والمصباح المشير، والصحاح، ومحيط

المحيط، القاموس المحيط مادة: «بغى».

(٢) سورة النور / ٣٣

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الخوارج :

٢ - يقول الجرجاني : هم الذين يأخذون العشر من غير إذن السلطان. ^(١)

وهم في الأصل كانوا في صف الإمام علي رضي الله عنه في القتال، وخرجوا عليه لما قُبِلَ التحكيم. قالوا : لم نَحْكَمْ وَأَنْتَ على حق.

ويقول ابن عابدين : إنهم يرون علي بن أبي طالب رضي الله عنه على باطل بقبوله التحكيم، ويوجبون قتاله، ويستحلون دماء أهل العدل، ويسبون نساءهم وذرياتهم، لأنهم في نظرهم كفار. ^(٢)

وأكثر الفقهاء يرون أنهم بغاة، ولا يرون تكفيرهم، وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار مرتدون. وقال ابن المنذر : لا أعلم أحدا وافق أهل الحديث على تكفيرهم. وذكر ابن عبد البر أن الإمام عليا رضي الله عنه سئل عنهم : أكفارهم؟ قال : من الكفر فروا. قيل : فمنافقون؟ قال : إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا. قيل فما هم؟ قال : هم قوم أصابتهم فتنة، فَعَمُوا وصَبَّوْا، ويغوا علينا، وقتلوا فقاتلناهم. وقال لهم : لكم علينا ثلاث : لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا تنبذوكم بقتال، ولا تمنعكم الفيء مادامت

(١) الترميثات للجرجاني ص ٩١

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ٣١٠، والبدائع ٧/ ١٤٠

بغاة

التعريف :

١ - يقال في اللغة : بغى على الناس بغيا : أي ظلم واعتدى، فهو باغ والجمع بغاة، وبغى : سعى بالفساد، ومنه الفئة الباغية. ^(١)

والفقهاء لا يخرجون في الجملة عن هذا المعنى إلا بوضع بعض قيود في التعريف. فقد عرفوا البغاة بأنهم : الخارجون من المسلمين عن طاعة الإمام الحق بتأويل، ولهم شوكة.

ويعتبر بمنزلة الخروج : الامتناع من أداء الحق الواجب الذي يطلبه الإمام، كالزكاة.

ويطلق على من سوى البغاة اسم (أهل العدل) وهم الثابتون على موالاة الإمام. ^(٢)

(١) المصباح ولسان العرب مادة : «بغى».

(٢) القسري ٦/ ٣١٦، وروح المعاني ٧٦/ ١٥٠، ومصالح التنزيل بهامش ابن كثير ٨/ ١٥، وحاشية ابن عابدين ٣/ ٣٠٨، وأهذية الفتح ٤/ ٤٠٨، وحاشية الشلبي على تبیین الحقائق ٣/ ٢٩٣، والشرح الصغير ٤/ ٤٢٦، ومواهب الجليل ٦/ ٢٧٨، والتلج والإكمال ٦/ ٢٧٦، ومنهاج الطالبين وحاشية قليوبي ٤/ ١٧٠، وكشاف القناع ٦/ ١٥٨

فالفارق بين الحرابة والبغي هو أن البغي يستلزم وجود تأويل، أما الحرابة فالغرض منها الإفساد في الأرض.

الحكم التكليفي للبغي:

٤ - البغي حرام، والبغاة آثمون، ولكن ليس البغي خروجاً عن الإيمان، لأن الله سمى البغاة مؤمنين في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ طَائِفَتَيْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ...﴾ إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾، (١) ومحل قتالهم، ويجب على الناس معونة الإمام في قتالهم. ومن قتل من أهل العدل أثناء قتالهم فهو شهيد. ويسقط قتالهم إذا فاءوا إلى أمر الله، ويقول الصنعاني: إذا فارق أحد الجماعة ولم يخرج عليهم ولا قاتلهم يخلو شأنه، إذ مجرد الخلاف على الإمام لا يوجب قتال المخالف. (٢)

وفي حديث رواه الحاكم وغيره قال النبي عليه الصلاة والسلام لابن مسعود: «يا ابن مسعود! أتدري ما حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة؟ قال ابن مسعود: الله ورسوله أعلم. قال: حكم الله فيهم ألا يتبع مذئبرهم،

أيديكم معنا. (٣) ويقول الماوردي: إن تظاهر الخوارج باعتمادهم، وهم على اختلاط بأهل العدل، جاز للإمام أن يعزهم. (٤) وتفصيل الكلام في مصطلح (فرق).

ب - المحاربون :

٣ - المحاربون : لفظ مشتق من الحرابة مصدر حرب، وحربه يحربه: إذا أخذ ماله، والحارب: الغاصب الناهب. (٥)

وعبر عنها الحنفية والشافعية والحنابلة: بقطع الطريق. وقالوا: إنه الخروج على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة، على وجه يمنع المارة من المرور، فينقطع الطريق، سواء أكان القطع من جماعة أم واحد، بعد أن يكون له قوة القطع، وسواء أكان القطع بسلح أم بغيره من العصا والحجر ونحو ذلك. وتسمى الحرابة بالسرقة الكبرى.

أما كونها سرقة، فباعتبار أن قاطع الطريق يأخذ المال خفية عن عين الإمام الذي عليه حفظ الأمن. وأما كونها كبرى، فلأن ضرره يعم، حيث يقطع الطريق على الجماعة بزوال الأمن. (٦)

(١) المغني ١٠٥/٨ - ١٠٧

(٢) الأحكام السلطانية ص ١٥٨

(٣) لسان العرب مادة: «حرب».

(٤) البحر الرائق ٧٢/٥، والبدائع ٩٠/٧، وحاشية الشلبي

على تبيين الحقائق ٣/٢٣٥، ومواهب الجليل ٩١٤/٦،

والشرح الصغير ٩١/٤

(١) سورة الحجرات ٩/ ١٠

(٢) روح للماني ١٥١/٢٦، وسبل السلام ٤٠٧/٣

لهم، لأن العزم على الجناية لم يوجد. ومثال ذلك: ما وقع لبعض الصحابة، ممن عصى الإمام لا على سبيل المغالبة، من أنه مكث أشهراً لم يسابع الخليفة ثم بايعه. يقول القرطبي: ولم يوجب ذلك لعن البغاة والبراءة منهم ونفسيقهم.^(١)

ب- إن خالط البغاة أهل العدل، وتظاهروا باعتقادهم، دون مقاتلتهم جاز للإمام تعزيرهم. إذ التظاهر باعتقادهم، ونشره بين أهل العدل دون قتال يعتبر من الصغائر.^(٢)

ج- إذا اجتمع المسلمون على إمام، وصاروا آمنين به، فخرج عليه طائفة من المؤمنين، ولم يكن ذلك لظلم ظلمهم إياه، ولكن لدعوى الحق والولاية. فقالوا: الحق معنا، ويدعون الولاية، ولهم تأويل ومنعة، فهم أهل بغي، فعلى كل من يقوى على القتال مناصرة الإمام عليهم. قال ابن عابدين: ومن البغاة الخوارج.

ويقول ابن قدامة: إذا خرجوا على الإمام فهم فساق.^(٣)

ولا يُقْتَل أسيرهم، ولا يُدْفَن على جريحهم.^(١)

ويرى الشافعية أن البغي ليس اسم ذم، لأن البغاة خالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم، لكنهم غطثون فيه، فلهم نوع عذر، لما فيهم من أهلية الاجتهاد.

وقالوا: إن ما ورد في ذمهم، وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من وصفهم بالعصيان أو الفسق محمول على من لا أهلية فيه للاجتهاد، أو لا تأويل له^(٢)، وكذلك إن كان تأويله قطعي البطلان.

٥- وقد بين الفقهاء أنواع البغاة من حيث جواز فعلهم، أو كونه صغيرة أو كبيرة كمايلي:

أ- البغاة إذا لم يكونوا من أهل البدع ليسوا بفاسقين، وإنما هم مخطئون في تأويلهم، كالمجتهدين من الفقهاء، يقول ابن قدامة: لا أعلم خلافاً في قبول شهادتهم.^(٣) وسيأتي بيانه. وكذا إن تكلموا بالخروج لكن لم يعزموا على الخروج بعد، فليس للإمام أن يتعرض

(١) مبدل السلام ٤٠٩/٣، وروح المعاني ١٥١/٢٦

وحدث: «أندري ما حكم الله فيمن بغي...» أخرجه الحاشم (١٥٥/٢) - ط دائرة المعارف العشائية والبيهقي (١٨٢/٨) - دائرة المعارف العشائية وقال البيهقي: تفرد به كوثر بن حكيم وهو ضعيف.

(٢) نهاية المحتاج ٣٨٢/٧

(٣) اللغني ١١٧/٨

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٣٠٩، ومواهب الجليل ٦/٢٧٨،

وحاشية النسوقي ٤/٢٩٨، وتفسير القرطبي ١٦/٣٢١

(٢) الأحكام السلطانية للياوردي ص ٥٨

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/٣٠٩، وحاشية الشلبي ٣/٢٩٤،

واللغني ١١٨/٨

شروط تحقق البغي:

٦ - يتحقق البغي بما يلي :

أ - أن يكون الخارجون على الإمام جماعة من المسلمين لهم شوكة، وخرجوا عليه بغير حق لإرادة خلعه بتأويل فاسد. فلو خرج عليه أهل الذمة لكانوا حريين لا بغاة. ولو خرجت عليه طائفة من المسلمين بغير تأويل ولا طلب إمرة لكانوا قطاع طريق. وكذا لو لم يكن لهم قوة ومنعة، ولا يخشى قتالهم، ولو كانوا متأولين. ولو خرجوا على الإمام بحق - كدفع ظلم - فليسوا ببغاة، وعلى الإمام أن يترك الظلم وينصفهم، ولا ينبغي للناس معونة الإمام عليهم، لأن فيه إعانة على الظلم، ولا أن يعينوا تلك الطائفة الخارجة، لأن فيه إعانة على خروجهم، واتساع الفتنة، وقد لعن الله من أيقظ الفتنة.

وأما من خرجوا على الإمام بمنعة، بتأويل يقطع بفساده، مستحلين دماء المسلمين وأنوالهم، مما كان قطعي التحريم، كتأويل المرتدين، فليسوا ببغاة، لأن الباغي تأويله عمتل للصحة والفساد، ولكن فسادهم هو الأظهر، وهو متبع للشرع في زعمه، والفساد منه ملحق بالصحيح، إذا ضمت إليه المنعة في حق الدفع.^(١)

ب - أن يكون الناس قد اجتمعوا على إمام

(١) التاج والإكبال ٦/ ٢٧٧ - ٢٧٨، وبهاية المحتاج ٧/ ٣٨٢ -

٣٨٣، وفتح القدير ٤/ ١٤٤

وصاروا به أمين، والطرقات به آمنة، لأنه إذا لم يكن كذلك يكون عاجزا، أوجائرا ظلما يجوز الخروج عليه وعزله، إن لم يلزم منه فتنة، وإلا فالصبر أولى من التعرض لإفساد ذات البين.

ج - أن يكون الخروج على سبيل المغالبة، أي بإظهار القهر. وقيل: بالمقاتلة، وذلك لأن من يعصي الإمام لا على سبيل المغالبة لا يكون من البغاة، فمن خرج عن طاعة الإمام من غير إظهار القهر لا يكون باغيا.^(١)

د - وصرح الشافعية بأشترط أن يكون للخارجين مطاع فيهم، يصدر عن رأيه، وإن لم يكن إماما منصوبا، إذ لا شوكة لمن لا مطاع لهم.

وقيل: بل يشترط أن يكون لهم إمام منصوب منهم.

هذا ولا يشترط لتحقيق البغي انفرادهم بنحو بلد^(٢) ولكن ذلك شرط لمقاتلتهم.^(٣)

(١) الشرح الصغير ٤/ ٤٢٧

(٢) نهاية المحتاج ٧/ ٣٨٢ - ٣٨٣

(٣) راجع ما قلناه في الشروط جميعها: حاشية ابن عابدين (٣/ ٣٠٩ - ٣١٠)، وفتح القدير ٤/ ٤٠٨، وحاشية الشلبي على تبیین الحقائق ٣/ ٢٩٤، والتاج والإكبال ٦/ ٢٧٧، ومواهب الجليل ٦/ ٢٧٧ - ٢٧٨، وحاشية المسوقي ٤/ ٢٩٩، والشرح الصغير ٤/ ٤٢٧، والمهذب ٢/ ٢١٩، ومهراج الطالبين وحاشية قلوب ١/ ١٧٠ - ١٧١، وبهاية المحتاج ٧/ ٣٨٢ - ٣٨٣، وكشاف القناع ١/ ١٦١، والمغني ٨/ ١٠٧

وتكثر جمعهم، خصوصاً والفتنة يسرع إليها أهل الفساد. ^(١) ويختلف الفقهاء في بدئهم بالقتال على ما سيأتي بيانه.

وكذلك فإن مخالفتهم للإمام لمنع حق الله، أو لأدعي كزكاة، وكأداء ما عليهم مما جبهوه لبيت مال المسلمين كخراج الأرض، مع التحيز والتهيؤ للخروج على الإمام على وجه المغالبة، وعدم المبالاة به، فإن ذلك يكون أمارة بغيةهم. ^(٢)

أما لو أظهروا رأي الخوارج، كتكفير فاعل الكبيرة وترك الجماعات واستباحة دماء المسلمين وأموالهم، ولكن لم يرتكبوا ذلك، ولم يقصدوا القتال، ولم يخرجوا عن طاعة الإمام، فإن ذلك لا يكون أمارة البغي، حتى لو امتازوا بموضع يتجمعون فيه، لكن إن حصل منهم ضرر تعرضنا لهم إلى زوال الضرر. ^(٣)

بيع السلاح لأهل الفتنة

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم بيع السلاح للبغاة وأهل الفتنة، لأن هذا سد للذريعة الإعانة على المعصية، وكذا ما كان في معنى البيع من

الإمام الذي يعتبر الخروج عليه بغياً: ٧ - من اتفق المسلمون على إمامته وبيعته، وثبتت إمامته، وجبت طاعته ومعونته، ومثله من ثبتت إمامته بعهد إمام قبله إليه، إذ الإمام يصير إماماً بالمبايعة أو بالاستخلاف ممن قبله. ولو خرج رجل على الإمام فقهروه، وغلب الناس بسيفه، حتى أذعنوا له وتابعوه، صار إماماً يحرم قتاله والخروج عليه. ^(١) وينظر للتفصيل بحث (الإمامة الكبرى).

أمارات البغي :

٨ - إذا تكلم جماعة في الخروج على الإمام ومخالفة أوامره، وأظهروا الامتناع، وكانوا متحيزين متهيبين لقصد القتال، خلخع الإمام وطلب الإمرة لهم، وكان لهم تأويل يبرر في نظرهم مسلكتهم دون المقاتلة، فإن ذلك يكون أمارة بغيةهم.

وينبغي إذا ما بلغ الإمام أمرهم، وأنهم يشترطون السلاح ويتأهبون للقتال، أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك، ويحدوا توبة، دفعاً للشرب بقدرا الإمكان. لأنه لو انتظر أن يبدعوه بالقتال، فربما لا يمكنه الدفع، لتقوي شوكتهم

(١) فتح القدير ٤/ ٤١١، وتبيين الحقائق وحاشية الشلبي

٣/ ١٩٤، والبدائع ٧/ ١٤٠

(٢) الشرح الكبير وحاشية الموسوي ٤/ ٢٩٩

(٣) نهاية المحتاج ٧/ ٣٨٣، وكشاف الفتاوى ٦/ ١٦٦، والمغني

(١) المغني ٨/ ١٠٧، والدر المختار وحاشية ابن عابدين

٣/ ٣١٠، والتلخيص والإكليل ٦/ ٢٧٧، ومنهاج الطالبين

وحاشية قلوبني ٤/ ١٧٣ - ١٧٤

يتخذ منه المعازف، فإنه لا يكره بيعه، لأن عينه ليس منكرا، وإنما المنكر في استعماله المحظور. والحديد وإن كان يكره تحريما بيعه لأهل الحرب، فإنه يجوز بيعه لأهل البغي، لأنهم لا يتفرغون لاستعمال الحديد سلاحا، لأن فسادهم في الغالب يكون على شرف الزوال بالتوبة، أو بتفريق جمعهم، بخلاف أهل الحرب. ^(١) واستظهر ابن عابدين أن الكراهة تنزيهية، وقال: ولم أر من تعرض لهذا. ^(٢)

واجب الإمام نحو البغاة:
أ - قبل القتال:

١٠ - ينبغي للإمام أن يدعو البغاة الخارجين عليه إلى العودة إلى الجماعة، والدخول في طاعته رجاء الإجابة، وقبول الدعوة، لعل الشر يندفع بالتذكيرة، لأنه ترجى توبتهم، ويسألهم عن سبب خروجهم، فإن كان لظلم منه أزاله، وإن ذكروا علة يمكن إزالتها أزالها، وإن ذكروا شبهة كشفها، ^(٣) لأن الله سبحانه بدأ الأمر

إجارة أو معاوضة، وقد قال الإمام أحمد: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة». ^(١) وصرح الحنفية بكراهة بيع السلاح لهم كراهة تحريمية، لأنه إغانة على معصية، قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ ^(٢) ولأن السوابج أخذ سلاحهم بما أمكن، حتى لا يستعملوه في الفتنة، فمنع بيعه لهم أولى.

والذي يكره هو بيع السلاح نفسه المعد للاستعمال. وإن لم يُدر أن طالب السلاح من أهل الفتنة لا يكره البيع له، لأن الغلبة في دار الإسلام لأهل الصلاح، والأحكام تبني على الغالب.

وأما مالا يقاتل به إلا بصنعة كالحديد، فلا يكره بيعه، لأن المعصية تقع بعين السلاح، بخلاف الحديد، وقاسوه على الخشب الذي

(١) الخطاب ٤/٢٥٤، ونهاية المحتاج ٣/٤٥٥، والمغني ٤/٢٤٦، وأعلام الموقعين ٣/١٥٨.

وحديث: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة» أخرجه البيهقي من حديث عمران بن حصين بإسنادين، أما الإسناد الأول فقد قال عنه البيهقي: وقعه وهم الموقوف أصح... أما الإسناد الثاني ففيه (بحر السقاء) وقد قال عنه: ضعيف لا ينجح به (السنن الكبرى للبيهقي ٣/٣٢٧).

(٢) سورة المائدة / ٢

(١) تبين الحقائق ٣/٢٩٦ - ٢٩٧، والفتح والمغني ٤/٤١٥، والبدائع ٧/١٤٠

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/٣١٣

(٣) تبين الحقائق ٣/٢٩٤، والدر وحاشية ابن عابدين ٣/٣١١، وفتح القدير ٤/٤١٠، والبدائع ٧/١٤٠، والشرح الكبير ٤/٢٩٩، والشرح الصغير ٤/٤٠٨، والمهذب ٢/٢١٩، ونهاية المحتاج ٧/٣٨٥ - ٣٨٦، والمغني ٨/١٠٨، وكشاف القناع ٦/١٦٢

وعند المالكية: يجب إندارهم ودعوتهم مالم يعاجلوه. ^(١)

وكون المبعوث إليهم عارفا فطنا واجب، إن بُعث للمناظرة وكشف الشبهة، وإلا فمستحب. ^(٢)

وفصل الكاساني فقال: إن علم الإمام أنهم يجهزون السلاح ويتأهبون للقتال، فينبغي له أن يأخذهم، ويحبسهم حتى يتوبوا، وإن لم يعلم بذلك حتى تعسكروا وتأهبوا للقتال، فينبغي له أن يدعوهم إلى الرجوع إلى رأي الجماعة أولا، فإن الإمام عليا رضي الله عنه لما خرج عليه أهل حرّوراء، نذب إليهم عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ليدعوهم إلى العدل، فإن أجابوا كف عنهم وإن أبوا قاتلهم . . . وإن قاتلهم قبل الدعوة لا بأس بذلك، لأن الدعوة قد بلغتهم، فهم مسلمون في دار الإسلام. ^(٣)

وقد أسند النسائي في سننه الكبرى إلى ابن عباس قال: لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دار، وكانوا ستة آلاف، فقلت لعلي أمير المؤمنين: أعلّي أكلّم هؤلاء القوم. قال: إني أخافهم عليك. قلت: كلا. فليست ثيابي، ومضيت إليهم، حتى دخلت عليهم وهم مجتمعون.

بالإصلاح قبل القتال فقال: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين أقتلتا فأضليلتوا بينهما﴾ ^(١) ولأن المقصود كفهم ودفع شرهم، لا قتلهم. فإذا أمكن بمجرد القول كان أولى من القتال، لما فيه من الضرر بالفريقين. ولا يجوز قتالهم قبل ذلك إلا أن يخاف شرهم. ^(٢) وإن طلبوا الإنظار - وكان الظاهر من قصدهم الرجوع إلى الطاعة - أمهلهم.

قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم. ^(٣) وقال أبو إسحاق الشيرازي: ينظرهم إلى مدة قريبة كيومين أو ثلاثة. ^(٤)

وإن أصروا على بغتهم، بعد أن بعث إليهم أمينا ناصحا لدعوتهم، نصحهم ندبا بوعظ ترغيبا وترهيبا، وحسن لهم اتحاد كلمة الدين وعدم شائنة الكافرين، فإن أصروا آذنهم بالقتال. ^(٥)

وإن قاتلهم بلا دعوة جاز، لأن الدعوة ليست بواجبة. ^(٦)

(١) سورة الحجرات ٩/

(٢) المغني ١٠٨/٨، وكشاف القناع ١٦٢/٦

(٣) المغني ١٠٨/٨

(٤) المذهب ٢١٩/٢

(٥) نهاية المحتاج ٣٨٦/٧

(٦) تبين الحقائق ٢٩٤/٣، والدر وحاشية ابن عابدين

٣١١/٣

(١) الشرح الصغير ٤٢٨/٤

(٢) نهاية المحتاج ٣٨٥/٧

(٣) البدائع ١٤٠/٧

وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِيهَا» (١) أَنشَدَكُمْ اللَّهُ أَحْكُمُ
الرجال في حقن دمائهم وأنفسهم وإصلاح ذات
البين أحق، أم في أرنب ثمنها ربع درهم؟
وأما قولكم: إنه قاتل ولم يسب ولم يغنم،
أتسبون أمكم عائشة، فتستحلون منها
ما تستحلون من غيرها، وهي أمكم؟ لئن فعلتم
لقد كفرتم. فإن قلتم: ليست أمنا فقد كفرتم،
لأن الله تعالى يقول: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ
نَفْسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾. (٢)
وأما قولكم: إنه عا نفسه من أمير المؤمنين.
فإن رسول الله ﷺ دعا قريشا يوم الحديبية،
على أن يكتب بينه وبينهم كتابا، فقال لكتابه:
اكتب:
«هذا ما قضى عليه محمد رسول الله».
فقالوا: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله
ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك، ولكن
اكتب: محمد بن عبد الله.
فقال: والله إني لرسول الله وإن كذبتموني.
يا علي اكتب: محمد بن عبد الله، فرسول الله
خير من علي، وقد عا نفسه ولم يكن محو ذلك
محو من النبوة.
فرجع منهم ألفان وقي سائرهم،
فقولوا. (٣)

وقلت: أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ،
من عند ابن عم النبي وصهره وعليهم نزل
القرآن، وهم أعرف بتأويله منكم. وليس فيكم
منهم أحد. وقلت: هاتوا ما نعمتم على
أصحاب رسول الله وخُتِنِه. قالوا: ثلاث. أنه
حَكَمَ الرجال في دين الله، وقد قال الله تعالى:
﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾ (١) وأنه قاتل ولم يسب ولم
يغنم، فإن كانوا كفارا فقد حلت لنا نسألوهم
وأموالهم، وإن كانوا مؤمنين فقد حرمت علينا
دماؤهم. وأنه عا نفسه من أمير المؤمنين (٢) فإن
لم يكن أمير المؤمنين فإنه يكون أمير الكافرين.
قلت: أرايتم إن قرأت عليكم من كتاب الله،
وحدثتكم من سنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم هذا،
ترجعون؟ قالوا: نعم. قلت: أما قولكم: إنه
حكم الرجال في دين الله، فأنا أقرأ عليكم أن
قد صير الله حكمه إلى الرجال في أرنب ثمنها
ربع درهم، قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ
وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ إلى قوله ﴿يُحْكَمْ بِهِ دَوًّا عَدْلٌ
مِنْكُمْ﴾ (٣) وقال الله تعالى في المرأة وزوجها:
﴿وَأِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْتَغُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ

(١) سورة الأنعام / ٥٧
(٢) أي رضي بحلف عيلة: (أمير المؤمنين) في صك الحكيم
بينه وبين معاوية.
(٣) سورة المائدة / ٩٥

(١) سورة النساء / ٣٥
(٢) الأحزاب / ٦
(٣) الفتح / ٤١٠، وانظر البدائع ١٤٠/٧، والمغني
١١٦/٨، والمهذب ٢/٢١٩، وقيل الأوطار ٧/١٦٨

ولأن الحكم يدار على علامته، وهي هنا التحيز والتهيو، فلو انتظرنا حقيقة قتالهم لصار ذريعة لتقريتهم. فيدار الحكم على الأمانة ضرورة دفع شرهم، ولأنهم بالخروج على الإمام صاروا عصاة فجاز قتالهم، إلى أن يقلعوا عن ذلك. وما نقل عن علي رضي الله عنه من قوله في الخوارج «لن نقاتلكم حتى تقتلونا» معناه: حتى تمزموا على قتالنا. ولو أمكن دفع شرهم بالحبس بعدما تأهبوا فعل ذلك، ولا نقاتلهم، لأنه أمكن دفع شرهم بأهلون منه.^(١)

والى القول بحل بدتهم بالقتال اتجه فقهاء الحنابلة، جاء في كشف القناع: إن أبوا الرجوع وعظهم وخسوفهم بالقتال، فإن رجعوا إلى الطاعة تركهم، وإلا لزمه قتالهم إن كان قادراً، لإجماع الصحابة على ذلك.^(٢)

الاتجاه الثاني: نقل القدوري أنه لا يسلوهم بالقتال حتى يبدعوه، وهو ما رواه الكاساني والكمال. قال الكاساني: لأن قتالهم لدفع شرهم، لا لشر شرهم، لأنهم مسلمون، فما لم يتوجه الشر منهم لا يقاتلهم الإمام، إذ لا يجوز قتال المسلم إلا دفاعاً، بخلاف الكافر، لأن

ويصرح الأوسى أنه يجب قبل القتال إزالة الشبهة بالحجج النيرة والبراهين القاطعة، ودعوة البغاة إلى الرجوع إلى الجماعة والدخول في طاعة الإمام.^(٣)
ب - قتال البغاة :

١١ - إذا ما دعا الإمام البغاة إلى الدخول في طاعته، وكشف شبهتهم، فلم يستجيبوا وتحيزوا مجتمعين، وكانوا متهيبين للقتال فإنه يحل قتالهم. ولكن هل نبذوهم بالقتال، أم لا نقاتلهم إلا إذا أظهروا المغالبة؟ هناك اتجاهان: الاتجاه الأول: جواز البدء بالقتال، لأنه لو انتظرنا قتالهم ربما لا يمكن الدفع، وهو ما نقله خواهرزاده، قال الزبيعي: وهو المذهب عند الحنفية، لأن النص جاء غير مفيد بالبداءة منهم في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي...﴾^(١) وقول علي رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيخرج قوم في آخر الزمان، أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فاينبأ لقيمتهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة»^(٢)

= أخرجه البخاري (الفتح ٢٨٣/١٢ - ط السلفية) ومسلم (٧٤٦/٢ - ٧٤٧ - ط الحلبي).

(١) تبين الحقائق ٢٩٤/٣، والفتح ٤١١/٤

(٢) كشف القناع ١٦٢/٦، وانظر المغني ١٠٨/٨

(١) روح المعاني ١٦/١٥١

(٢) الحجرات ٩

(٣) حليث: «سيخرج قوم في آخر الزمان...» =

نفس الكفر قبيح. ^(١) وهوما استظهره بعض المالكية، وهو مذهب الشافعية، وقول أحمد بن حنبل. لأن عليا رضي الله عنه أمر أصحابه ألا يبدعوا من خرجوا عليه بالقتال. وإن أمكن دفعهم دون القتل لم يجوز القتل. ولا يجوز قتالهم قبل ذلك إلا أن يخاف شرمهم كالصائل. وقال ابن تيمية: «الأفضل تركه حتى يبدعوه» أي القتال. ^(٢)

المعاونة في مقاتلة البغاة :

١٢ - من دعاه الإمام إلى مقاتلة البغاة افترض عليه إجابته، لأن طاعة الإمام فيها ليس بمعصية فرض.

قال ابن عابدين: يجب على كل من أطلق الدفع أن يقاتل مع الإمام، إلا إن كان سبب الخروج ظلم الإمام بها لا شبهة فيه، إذ يجب معونتهم لإنصافهم إن كان ذلك ممكنا. ومن لم يكن قادرا لزم بيته. وعليه يحمل ما روي عن جماعة من الصحابة أنهم قعدوا في الفتنة، وربما كان بعضهم في تردد من حل القتال. وما روي عن أبي حنيفة من قوله: «إذا

وقعت الفتنة بين المسلمين، فالواجب على كل مسلم أن يعتزل الفتنة، ويقعد في بيته» فإنه محمول على ما إذا لم يكن إمام. أما ما روي من حديث: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» ^(٣) فإنه محمول على اقتتالهما حمية وعصبية، أو لأجل الدنيا والملك.

ولو كان السلطان ظلما، وبغت عليه طائفة لرفع الظلم، وطلب منه ذلك فلم يستجب، فلا ينبغي للناس معاونة السلطان ولا معاونة البغاة. ^(٤) إذ غير العدل لا تجب معاونته. قال مالك: دعه وما يراود منه، ينتقم الله من الظالم بظالم، ثم ينتقم من كليهما. ^(٥) وينص الشافعية على من خرجوا على الإمام - ولو جاثرا - يجب على المسلمين إصااتته ممن قرب منهم، حتى تبطل شوكتهم. ^(٦)

ويدل على وجوب معاونة الإمام لدفع البغاة ما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أعطى إماما

(١) حديث: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما...» أخرجه البخاري (الفتح ٣١/١٣ - ط السلفية) ومسلم (٤/٢٢١٤ - ط الحلبي).

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٣/٣١١، وفتح القدير ٤/٤١١، والبدائع ٧/١٤٠، وحاشية الدسوقي ٤/٣٩٩، وحاشية الشيرازي مع مبادئ المحتاج ٨/٣٨٥، والمغني ٨/١٠٧، وكشاف القناع ٦/١٦٢ (٣) حاشية الدسوقي ٤/٢٩٩ (٤) حاشية الشيرازي على مبادئ المحتاج ٧/٣٨٥

(١) البدائع ٧/١٤٠، والفتح ٤/٤١٠

(٢) حاشية الدسوقي ٤/٢٩٩، وكشاف القناع ٦/١٦٢، والمغني ٨/١٠٨، والمهذب ٢/٢١٩، ٢٢٢، وبهاية المحتاج ٧/٣٨٣

لدفع شرهم، وإذا أمكن ذلك بمجرد القول كان أولى من القتال. (١)

كيفية قتال البغاة :

١٤ - الأصل أن قتالهم إنسا يكون درءا لتفريق الكلمة، مع عدم التأثيم، لأنهم متأولون، ولذا فإن قتالهم يفتقر عن قتال الكفار بأحد عشر وجها: أن يقصد بالقتال ردعهم لا قتلهم، وأن يكف عن مدبرهم، ولا يجهز على جريحهم، (٢) ولا تقتل أسراهم، ولا تغنم أموالهم، ولا تسبي ذراريهم، ولا يستعان عليهم بمشرك، ولا يوادعهم على مال، ولا تنصب عليهم العرادات (المجانين ونحوها)، ولا تحرق مساكنهم، ولا يقطع شجرهم. (٣)

وإذا تمحيز البغاة إلى جهة مجتمعين، أو إلى جماعة ولم يمكن دفع شرهم إلا بالقتال، حل قتالهم حتى يتفرق جمعهم، ولو أمكن دفع شرهم بالحبس بعدما تأهبوا فعل ذلك. إذ الجهاد معهم واجب بقدر ما يندفع به شرهم على ماسبق. وقد قاتل علي رضي الله عنه أهل خروءاء بالنهروان بحضرة الصحابة، تصديقا لقوله عليه الصلاة والسلام له "أنا أقاتل على

صفقة يده وثمرة قلبه فليطعمه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر" (١) ولأن كل من ثبتت إمامته وجبت طاعته. للحديث السابق «يخرج قوم في آخر الزمان...» (٢)

شروط قتال البغاة وما يتميز به :

٢٣ - إذا لم يجد مع البغاة النصيح، ولم يستجيبوا للرجوع إلى طاعة الإمام والدخول في الجباة، أو لم يقبلوا الاستتابة - إن كانوا في قبضة الإمام - وراوا مقاتلتنا وجب قتالهم. (٣) بشرط أن يتعرضوا لخرمات أهل العدل، أو يتعطل جهاد المشركين بهم، أو يأخذوا من حقوق بيت المال ما ليس لهم، أو يمتنعوا من دفع ماوجب عليهم، أو يتظاهروا على خلق الإمام الذي انعقدت له البيعة. على ما قاله الماوردي. وقال الرملي: الأوجه وجوب قتالهم مطلقا، لأن ببقائهم - وإن لم يوجد ما ذكر - تتولد مفساد، قد لا تتدارك ما داموا قد خرجوا عن قبضة الإمام وتبشروا للقتال. (٤)

ولو اندفع شرهم بما هو أهون وجب بقدر ما يندفع، إذ يشترط لمقاتلتهم أن يتعين القتال

(١) حديث: «من أعطى إمنا صفقة يده...» أخرجه مسلم (١٤٧٣/٣ - ط الحلبي).

(٢) للفي ١٠٤/٨، ١٠٥.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/٣١٠، والتاج والإكليل ٦/٢٧٨، والفي ١٠٥/٨.

(٤) نهاية المحتاج ٣٨٦/٧، والمهلب ٢/٢٢٢.

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٣١٠، والفي ١٠٨/٨، ١٠٩.

(٢) وللحاشية تفصيل، وهذا سيذكر بعد.

(٣) التاج والإكليل ٦/٢٧٧، وحاشية الدسوقي ٤/٢٩٩،

وحاشية الصاوي على الشرح الصغير ٤/٢٩٩.

دون القتل. ^(١) ويقول ابن قدامة: أما غنيمة أموالهم وسي ذريتهم فلا تعلم في تحريمه بين أهل العلم خلافاً، لأنهم معصومون، وإنما أبيح من دمائهم وأموالهم ما حصل من ضرورة دفعهم وقتالهم، وما عداه يبقى على أصل التحريم. ^(٢)

وذهب الشافعية إلى أنه إذا كانت لهم فئة بعيدة ينحازون إليها، ولا يتوقع في العادة مجيئها إليهم والحرب قائمة، وغلب على الظن عدم وصولها لهم، فإنه لا يقاتل مدبرهم، ولا يجهز على جريحهم، لأن غائلته إلا إذا كان متحرفاً لقتال.

وأما إذا كان لهم فئة قريبة تسعفهم عادة، والحرب قائمة، فإنه يجوز اتباعهم والإجهاز على جريحهم. أو كانت لهم فئة بعيدة يتوقع في العادة مجيئها إليهم والحرب قائمة، وغلب على الظن ذلك فلمتجه أن يقاتل. ^(٣)

وقريب منه ما ذهب إليه المالكية، فقد صرحوا بأنه إذا أمن جانبهم بالظهور عليهم، لم يتبع منزههم، ولم يذفق على جريحهم. ^(٤) أما الحنابلة فينصون على أن أهل البغي إذا

تنزيل القرآن، وعلي يقاتل على تأويله ^(١) والقتال مع التأويل هو القتال مع البغاة، وذلك كقتال أبي بكر رضي الله عنه مانعي الزكاة. ^(٢)

وإذا قاتلهم الإمام فهزمهم، وولوا مدبرين، وأمن جانبهم، أو تركوا القتال بإلقاء السلاح أو بالهزيمة أو بالعجز، لجراح أو أمر، فإنه لا يجوز لأهل العدل أن يتبعوهم، ولا يجهزوا على جريحهم، ولا يقتلوا أسيرهم، لوقوع الأمن عن شرهم، ولا تسبى لهم ذرية، ولا يقسم له مال، لقول علي رضي الله عنه ولا يقتل بعد الهزيمة مقبل ولا مدبر، ولا يفتح باب، ولا يستحل فرج ولا مال بل قال لهم: من اعترف شيئاً فليأخذه، أي من عرف من البغاة متاعه استرده، وقال يوم الجمل: لا تتبعوا مدبراً، ولا تجهزوا على جريح، ولا تقتلوا أسيراً، وإياكم والنساء. ^(٣) ولأن قتالهم للدفع والرد إلى الطاعة

(١) حديث: «أنا أقاتل على تنزيل القرآن وعلي يقاتل...» أخرجه الدارقطني في الأفراد، وقال: تفرد به جابر الجعفي وهو الرافضي (كنز العمال ١١/٦١٣ - ط الرسالة).

(٢) البدائع ٧/١٤٠، والفتح ٤/٤١١، وحاشية ابن عابدين ٣١١/٣، وتبيين الحقائق ٣/٢٩٤، والشرح الكبير وحاشية البدسوقي ٤/٢٩٩، والتاج والإكليل ٦/٢٧٨، والمهذب ٢/٢١٩، والمغني ٨/١٠٨.

(٣) الفتح ٤/٤١١، والبدائع ٧/١٤١ - وحاشية البدسوقي ٤/٢٩٩ - ٣٠٠، والتاج والإكليل ٦/٢٧٨، والمهذب ٢/٢١٩، ونهاية المحتاج ٧/٣٨٦، والمغني ٨/١١٤، ١١٦ - ١١٧، وكشاف القناع ٦/١٦٤.

(١) المهذب ٢/٢١٩، والمغني ٨/١١٥.
(٢) المغني ٨/١١٥ - ١١٦.
(٣) نهاية المحتاج ٧/٣٨٦.
(٤) الشرح الكبير وحاشية البدسوقي ٤/٢٩٩ - ٣٠٠، والتاج والإكليل ٦/٢٧٨.

تقاتل - فإنها تحبس، ولا تقتل إلا في حال مقاتلتها، وإنها تحبس للمعصية، ولنعما من الشر والفتنة. ^(١)

وقال المالكية: إن لم يكن قتالهن إلا بالتحريض والرمي بالحجارة، فإنهن لا يقتلن. ^(٢)

أموالهم بالنسبة لاغتنامها وإتلافها وضمانها:

١٦ - اتفق الفقهاء على أن أموال البغاة لا تغنم، ولا تقسم، ولا يجوز إتلافها، وإنها يجب أن ترد إليهم. لكن ينبغي أن يحبس الإمام أموالهم دفعا لشهرهم بكسر شوكتهم حتى يتوبوا، فيردها إليهم لاندفاع الضرورة، ولأنها لا استغنام فيها، وإذا كان في أموالهم خيل ونحوها - مما يحتاج في حفظه إلى إنفاق - كان الأفضل بيعه وحبس ثمنه.

وفي ضمان إتلاف مالهم كلام. فإن العادل إذا أتلف نفس الباغي أو ماله حال القتال بسبب القتال أو ضرورته لا يضمن. إذ لا يمكن أن يقتلهم إلا بإتلاف شيء من أموالهم كالحيل،

تركوا القتال، بالرجوع إلى الطاعة، أو بإلقاء السلاح، أو بالهزيمة إلى فئة، أو إلى غير فئة، أو بالعجز لجراح أو مرض أو أسر فإنه يحرم قتلهم واتباع مدبرهم. وساق ابن قدامة الآثار الواردة في النهي عن قتل المدبر والإجهاز على الجريح وقتل الأسير، وهي عامة. ثم قال: لأن المقصود كفهم وقد حصل، فلم يميز قتلهم كالصائل، ولا يقتلون لما يخاف في التالي - إن كان لهم فئة - كما لو لم تكن لهم فئة. ^(٣)

أما الحنفية: فقد نصوا على أنه إذا كانت لهم فئة ينحازون إليها - مطلقا - فإنه ينبغي لأهل العدل أن يقتلوا مدبرهم، ويجهزوا على جريحهم، لئلا ينحازوا إلى الفئة، فيمتنعوا بها، فيكروا على أهل العدل. والمعتبر في جواز القتل أمانة قتالهم لا حقيقته، ولأن قتلهم إذا كان لهم فئة، لا يخرج عن كونه دفعا، لأنه يتحيز إلى الفئة ويعود شره كما كان. وقالوا: إن ما قاله علي رضي الله عنه على تأويل إذا لم تكن لهم فئة. ^(٤)

المرأة المقاتلة من أهل البغي:

١٥ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) إلى أن المرأة من البغاة - إن كانت

(١) فتح القدير ٤/ ٤١٢، وحاشية ابن عابدين ٣/ ٣١١،

وتبيين الحقائق ٣/ ٢٩٥، والبحر الرائق ٥/ ١٥٢، وحاشية

الدسوقي ٤/ ٢٩٩، والمهذب ٢/ ٢٢١، والمغني ٨/ ١١٥

(٢) التاج والإكليل ٦/ ٢٧٩، والشرح الصغير ٤/ ٤٣٠

(١) المغني ٨/ ١١٥

(٢) البدائع ٧/ ١٤٠ - ١٤١، والفتح ٤/ ٤١١

ما أثلفه البغاة لأهل العدل :

١٨ - إذا أثلف أهل البغي لأهل العدل مالا فلا ضمان عليهم ، لأنهم طائفة متأولة فلا تضمن كأهل العدل ، ولأنه ذومنة في حقنا ، وأما الإثم فإنه لا منعة له في حق الشارع ، ولأن تضمينهم يفضي إلى تنفيرهم عن الرجوع إلى الطاعة ، لما رواه عبدالرزاق بإسناده عن الزهري ، أن سليمان ابن هشام كتب إليه يسأله عن امرأة خرجت من عند زوجها ، وشهدت على قومها بالشرك ، ولحقت بالحرورية فتزوجت ، ثم إنهم رجعت إلى أهلها تائبية ، قال فكتب إليه : أما بعد ، فإن الفتنة الأولى ثارت ، وأصحاب رسول الله ﷺ - ممن شهد بدرا - كثير ، فاجتمع رأيهم على ألا يقيموا على أحد حدا في فرج استحلوه بتأويل القرآن ، ولا قصاصا في دم استحلوه بتأويل القرآن ، ولا يرد مال استحلوه بتأويل القرآن ، إلا أن يوجد شيء بعينه فيرد على صاحبه ، وإنى أرى أن ترد إلى زوجها ، وأن يحذ من افترى عليها .

وفي قول للشافعي : يضمنون ، لقول أبي بكر «تَلُون قَتْلَانَا ، وَلَا نَدِي - من الدية - قَتْلَاكُمْ»^(١) ولأنها نفوس وأموال معصومة أثلفت

فيجوز عقردواهم إذا قاتلوا عليها ، وإذا كانوا لا يضمنون الأنفس فالأموال أولى .

أما في غير حال القتال وضرورته فلا تحرق مساكنهم ، ولا يقطع شجرهم ، لأن الإمام إذا ظفر لهم بهال حال المقاتلة فإنه يجبسه حتى يرد إليهم ، فلا تؤخذ أموالهم ، لأن موارثهم قائمة ، وإنما قوتلوا بها أحدثوا من البدع ، فكان ذلك كالحقد يقام عليهم^(٢) .

وقيد الماوردي الضمان بها إذا كان الإثلاف خارج القتال بقصد التشفي والانتقام ، أما إذا كان لإضعافهم أو هزيمتهم فلا ضمان^(٣) واستظهر الزيلعي وابن عابدين حمل الضمان على ما قبل تحيزهم وخروجهم ، أو بعد كسرهم وتفرق جمعهم^(٤) .

ما أثلفه أهل العدل للبغاة :

١٧ - نقل الزيلعي عن المرغيناني : أن العادل إذا أثلف نفس الباغي أو ماله لا يضمن ولا يائمه ، لأنه مأمور بقتلهم دفعا لشرهم .

وفي المحيط : إذا أثلف مال الباغي يؤخذ بالضمان ، لأن مال الباغي معصوم في حقنا ، وأمكن إلزام الضمان ، فكان في إيجابه فائدة^(٥)

(١) للمفني ١١٣/٨ .

وقد نقل ابن قدامة عن أبي بكر رجوعه عن ذلك ولم يعضه ، ولم ينقل أنه غرم أحدا شيئا من ذلك . ولو وجب التفرغ في حق المرتلين لم يلزم مثله هنا ، إذ البغاة مسلمون متأولون .

(٢) حاشية النسوي ٣٠٠/٤ ، والتاج والإكليل ٢٧٨/٦ - ٢٧٩

(٣) نهاية المحتاج ٣٨٥/٧

(٤) حاشية ابن عابدين ٣١٢/٣ ، وتبيين الحقائق ٢٩٦/٣

(٥) تبيين الحقائق ٢٩٦/٣

العدل، أو كسر شوكة البغاة. ، وجوز المالكية رفع رموس قتلى البغاة في محل قتلهم. (١)

بغير حق ولا ضرورة دفع مباح، فوجب ضمانه، كالتى أنلفت في غير حال الحرب. (١)

أسرى البغاة :

٢٠ - أسرى البغاة يعاملون معاملة خاصة لأن قتالهم كان لمجرد دفع شرهم، فلا يستباح معهم إلا بقدر ما يدفع القتال، ولذا فإنهم لا يقتلون إذا لم تكن لهم فئة اتفاقا، للتعليل السابق. ولذا لا يسترقون مطلقا، سواء أكانت لهم فئة أم لا اتفاقا، لأنهم أحرار مسلمون، ولا تسبى لهم نساء ولا ذرية. (٢)

وإذا تاب البغاة ورجعوا أخذ منهم ما وجد بأيديهم من أموال أهل الحق، وما استهلكوه لم يتبعوا به، ولو كانوا أغنياء، لأنهم متأولون. (١)

وإذا قتل الباغي أحدا من أهل العدل في غير المعركة يقتل به، لأنه قتل بإشهار السلاح والسعي في الأرض بالفساد كقواطع الطريق، وقيل: لا يتحتم قتله، وهو الصحيح عند الحنابلة: لقول علي رضي الله عنه: إن شئت أن أعفو، وإن شئت استقدت. (٣)

أما إن كانت لهم فئة، فقد ذهب المالكية (٣)

التمثيل بقتلى البغاة :

١٩ - التمثيل بقتلى البغاة مكروه تحريرا عند الحنفية، حرام عند المالكية، أما نقل رموسهم، فقد قال الحنفية: يكره أخذ رموسهم، فيطاف بها في الأفاق، لأنه مثله. وجوزوه بعض متأخري الحنفية، إذا كان فيه طمأنينة قلوب أهل

(١) الفتح ٤/٤١٦، وحاشية ابن عابدين ٣/٣١٢، وتبيين الحقائق ٣/٢٩٥، وحاشية النسوي ٤/٢٩٩، والتاج والإكليل ٦/٢٧٧-٢٧٨، وبهية المحتاج ٧/٣٨٦، والمغني ٨/١١٤-١١٦، وكشاف القناع ٦/١٦٤ (٢) تبيين الحقائق ٣/٢٩٥، والشرح الصغير وبلغه السالك ٢/٤١٥، وحاشية الجمل ٥/١١٧، ١١٨، والفروع ٣/٥٤

قال الكيال: ولولا أن فيه إجماعا لأمكن التمسك ببعض الظواهر في ملكه، فإن ابن أبي شيبة (١٥/٢٦٤) أسند من أبي البخري لما انهمز أهل الجمل قال علي: لا تطلبوا من كان خارجا من الصكر، وما كان من دابة أو سلاح فهو لكم، وليس لكم أم ولد، وأي امرأة قتل زوجها فلتعند أربعة أشهر وعشرا. فقالوا يا أمير المؤمنين: محل لنا دملهم، ولا محل لنا نسلهم، فخاصصوه فقال: هاتوا نساءكم، وأقرعوا على عائنة فهي رأس الأمر وقائدهم.

فخصصهم (الفتح ٤/٤١٣).

(٣) حاشية النسوي ٤/٢٩٩

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٣١٢، والبدائع ٧/١٤١، وتبيين الحقائق ٣/٢٩٦، وحاشية النسوي ٤/٢٩٩-٣٠٠، والتاج والإكليل ٦/٢٧٨-٢٧٩، وبهية المحتاج ٧/٣٨٥، والمغني ٨/١١٢-١١٣

(٢) التاج والإكليل ٦/٢٧٨-٢٧٩

(٣) المغني ٨/١١٤

وقال الحنفية: إذا كانت للأسير فئة، فالإمام بالخيار إن شاء قتله، وإن شاء حبسه فدعا لشره بقدر الإمكان، وبحكم الإمام بنظره فيما هو أحسن في كسر الشوكة. ^(١)

فداء الأسرى :

٢١ - نص الفقهاء على جواز فداء أسارى أهل العدل بأسارى البغاة، وقالوا: إن قتل أهل البغي أسرى أهل العدل لم يجر لأهل العدل قتل أسراهم، لأنهم لا يقتلون بجناية غيرهم، وإن أبي البغاة مفاداة الأسرى الذين معهم وحسبهم، قال ابن قدامة: احتتم أن يجوز لأهل العدل حبس من معهم ليتوصلوا إلى تخليص أسراهم بذلك، ويحتتم ألا يجوز حبسهم، ويطلقون، لأن الذنب في حبس أسارى أهل العدل لغيرهم. ^(٢)

ونفصيل الكلام عن أسرى البغاة في مصطلح (أسرى).

موادعة البغاة :

٢٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز موادعة البغاة على مال. فإن وادعهم الإمام على مال بطلت الموادعة. ^(٣) ولو طلبوا الموادعة - أي

والشافعية ^(١) والحنابلة ^(٢) إلى أنهم لا يقتلون أيضا. غير أن عبد الملك من المالكية قال: إن أسر منهم أسير وقد انقطعت الحرب لا يقتل، وإن كانت الحرب قائمة فلإمام قتله، إذا خاف منه الضرر. ^(٣)

وفي بعض كتب المالكية: أنه إذا أسر بعد انقضاء الحرب يستتاب، فإن لم يتب قتل، وقيل: يؤدب ولا يقتل. ^(٤)

وقال الشافعية: إن قتله ضمنه بالدية، لأنه بالأسر صار محقون الدم، وقيل: فيه قصاص. وقيل: لا قصاص فيه، لأن أبا حنيفة يميز قتله فصار ذلك شبهة. ^(٥) وإن كان الأسير بالغا فدخل في الطاعة أطلقه، وإن لم يدخل في الطاعة حبسه إلى أن تنتهي الحرب، ^(٦) وإن كان عبدا أو صبيًا لم يجبس، لأنه ليس من أهل البيعة، وقال بعض الشافعية: يجبس لأن في حبسه كسرا لقلوبهم. ^(٧) وهذا ما قاله الحنابلة. ^(٨)

(١) المهذب ١١٩/٢

(٢) المغني ١١٤/٨، وكشاف القناع ١٦٢/٦ - ١٦٣

(٣) التاج والإكليل ٢٧٨/٦

(٤) بداية المجتهد ٤٩٨/٢

(٥) المهذب ٢٢٠/٢

(٦) المهذب ٢٢٠/٢، وكشاف القناع ١٦٥/٦

(٧) المهذب ٢٢٠/٢، وبهية المحتاج ٣٨٧/٧

(٨) كشاف القناع ١٦٥/٦

(١) حاشية ابن عابدين ٣١١/٣

(٢) المغني ١١٥/٨، وكشاف القناع ١٦٥/٦

(٣) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٤٠

رهائنهم. وإن قتلوا من عندهم لم يجوز قتل رهائنهم، لأنهم لا يقتلون بقتل غيرهم، لأنهم صاروا أميين. فإذا انقضت الحرب خلى الرهائن كما تحلى الأسرى منهم^(١).

من لا يجوز قتله من البغاة:

٢٤ - يتفق الفقهاء على أصل قاعدة: أن من لا يجوز قتله من أهل الحرب - كالنساء والشيوخ والصبيان والعميان - لا يجوز قتله من البغاة مالم يقاتلوا، لأن قتلهم لدفع شرقاتهم، فيختص ذلك بأهل القتال. وهؤلاء ليسوا من أهل القتال عادة، فلا يقتلون إلا إذا قاتلوا^(٢) ولو بالتحريض، لوجود القتال من حيث المعنى، فيباح قتلهم إلا الصبي والمعتوه. فالأصل أنها لا يقصدان القتل. فيحل قتلها حال القتال إن قاتلا حقيقة أو معنى^(٣).

أما الحنفية، فعلى مذهبهم في تخيير الإمام بين قتل أسرى البغاة أو حبسهم، يرون جواز قتل من قاتل أو حرض من الشيوخ ونحوهم، فيقتلون حال القتال أو بعد الفراغ منه. لكن لا يقتل الصبي والمعتوه بعد الفراغ من القتال، لأن

الصلح على ترك المقاتلة بغير مال - أجيوا إليها إن كان ذلك خيرا. فإن بان له أن قصدهم الرجوع إلى الطاعة ومعرفة الحق أمهلهم. وقال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم. فإن كان قصدهم الاجتماع على قتاله وانتظار مدد، أو ليأخذوا الإمام على غرة عاجلهم ولم ينظروهم^(١).

وإذا وقعت المواجهة فأعطى كل فريق رهنا على أيهما غدر يقتل الآخرون الرهن، فغدر أهل البغي وقتلوا الرهن، لا يحمل لأهل العدل قتل الرهن، بل يحبسونه حتى يهلك أهل البغي أو يتوبوا. لأنهم صاروا أميين بالمواجهة، أو بإعطائه الأمان لهم حين أخذناهم رهنا. والغدر من غيرهم لا يؤاخذون به، لكنهم يحبسون مخافة أن يرجعوا إلى فتنهم^(٢) فيكونون لهم قوة تغريهم على المقاتلة.

٢٣ - وإن بذل البغاة لأهل العدل رهائن على إنظارهم لم يجوز أخذها لذلك، لأن الرهائن لا يجوز قتلهم لغدر أهلهم، وإن كان في أيديهم أسرى من أهل العدل، وأعطوا بذلك رهائن منهم قبلهم الإمام، واستظهر لأهل العدل. فإن أطلقوا أسرى أهل العدل الذين عندهم أطلق

(١) البدائع ١٤١/٧، والفتح ٤١٥/٤، والمهذب ٢١٩/٢، والمغني ١٠٨/٨ - ١٠٩.

(٢) حاشية ابن عابدين ٣١١/٣، والبدائع ١٤١/٧، وحاشية

المسوقي ٢٩٩/٤، والمهذب ٢٠٠/٢، والمغني ١١٠/٨.

(٣) البدائع ١٠١/٧.

(١) الفتح ٤١٥/٤، وحاشية ابن عابدين ٣١١/٣، والشرح الكبير وحاشية المدسوقي ٢٩٩/٤، والتاج والإكليل ٢٧٨/٦، والمهذب ٢١٩/٢، والمغني ١٠٨/٨.

(٢) الفتح ٤١٥/٤ - ٤١٦.

عمدا على وجه العموم، وإنما خص من ذلك ما حصل ضرورة دفع الباغي والصائل، ففيما عداه يبقى على العموم، فمن لا يقاتل تورعا عنه - مع قدرته عليه - ولا يخاف منه القتال بعد ذلك، وهو مسلم لا يحتاج لدفع فلا يحل دمه. ^(١)

وفي وجه عند الشافعية يجوز قتله، لأن عليا ناهم عن قتل محمد السجاد بن طلحة بن عبيد الله ولم يكن يقاتل، وإنما كان يحمل راية أبيه، فقتله رجل وأنشد شعرا، فلم ينكر علي قتله. ولأنه صار ردها لهم. ^(٢)

حكم قتال المحارم من البغاة:

٢٦ - اتفق الفقهاء في الجملة على عدم جواز قتل العادل لذي رحمه المحرم من أهل البغي، وقصر المالكية ذلك على الأبوين فقط. بل منهم من قال بجواز قتل أبويه، وكذا في رواية عند الحنابلة ذكرها القاضي. ومنهم من صرح بالكراهة، وهو الأصح لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ جَاهِدْكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ ^(٣) ولما روى الشافعي أن النبي ﷺ «كف أبا حذيفة

القتل بعد الفراغ والأسر بطريق العقوبة، وهما ليسا من أهل العقوبة. وأما قتلها حال الحرب فدفعنا لشهرهم كدفع الصائل. ^(١)

وقال الحنابلة: إن حضر مع البغاة عبيد ونساء وصبيان قتلوا مقبلين، وتركوا مدبرين كفرهم من الأحرار والذكور البالغين، لأن قتالهم للدفع، ولو أراد أحد هؤلاء قتل إنسان جاز دفعه وقتاله.

وقد نص المالكية على أن البغاة لو تترسوا بذريعتهم تركوا، إلا أن يترتب على تركهم تلف أكثر المسلمين. ^(٢)

حضور من لا يقاتل من القادرين على القتال مع البغاة:

٢٥ - إذا حضر مع البغاة من لا يقاتل - برغم قدرته على القتال - لم يجوز أن يقصد بالقتل، لأن القصد من قتالهم كفهم، وهذا قد كف نفسه لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ ^(٣) فإنه يدل على تحريم قتل المؤمن

(١) البدائع ١٠١/٧، وابن عابدين ٣/٣١١، والمهذب ٢/٢٢٠، وحاشية الدسوقي ٤/٢٩٩، والتاج والإكليل ٦/٢٧٨

(٢) كشاف الفتاوى ١٦٣/٦، والمغني ٨/١١٠، والدسوقي ٢٩٩/٤

(٣) سورة النساء ٩٣

(١) المغني ٨/١٠٩ - ١١٠

(٢) للمهذب ٢/٢١٩ - ٢٢٠

(٣) سورة لقمان ١٥

يحصل بالدفع والتسبب ليقته غيره^(١).
وقال المالكية: كره للرجل قتل أبيه الباغي،
ومثل أبيه أمه، بل هي أولى، لما جبلت عليه من
الحنان والشفقة، ولا يكره قتل جده وأخيه
وابنه^(٢). وقال ابن سحنون: ولا بأس أن يقتل
الرجل في قتال البغاة أخاه وقرباته، فأما الأب
وحده فلا أحب قتله عمداً، وروى ابن
عبد السلام جواز قتل الابن الباغي. وهو غير
المشهور^(٣).

وقال الشافعية: يكره أن يقصد قتل ذي رحم
محرم، كما يكره في قتال الكفار. فإن قاتله لم
يكره. وقال الحنابلة: الأصح كراهة قتل ذي
الرحم المحرم الباغي، ونقل ابن قدامة عن
القاضي أنه لا يكره، لأنه قُتل بحق، فأشبهه
إقامة الحد عليه^(٤).

إرث العادل من الباغي الذي قتله والعكس:

٢٧ - ذهب الحنفية والمالكية - وهو قول لأبي بكر
من الحنابلة - إلى أن العادل إذا قتل قريبه

ابن عتبة عن قتل أبيه^(١). وصرح بعضهم
بعدم الحل، لأن الله أمر بالمصاحبة بالمعروف،
والأمر يقتضي الوجوب^(٢). وللفقهاء تفصيل
وأدلة.

يقول الحنفية: لا يجوز للعادل أن يتدبىء
بقتل ذي رحم محرم من أهل البغي مباشرة، إذ
اجتمع فيه حرمتان: حرمة الإسلام وحرمة
القرباة. وإذا أراد الباغي قتل العادل فله أن
يدفعه، وإن كان لا يندفع إلا بالقتل فيجوز له
أن يتسبب ليقته غيره، لأن الإسلام في الأصل
عاصم لقوله ﷺ: «فإذا قالوها عصموا مني
دمائهم وأموالهم»^(٣). والباغي مسلم، إلا
أنه أباح قتل غير ذي الرحم المحرم من أهل
البغي لدفع شرهم، لا لشرهم، ودفع الشر

(١) حديث: وأن النبي ﷺ كف أباً حذيفة... رواه الشافعي
(الأم ٢٢٢/٤ ط دار المعرفة). وأخرجه البيهقي في سننه
(١٨٦/٨ - ط دائرة المعارف العثمانية) وفي إسناده محمد بن
عمر الواقدي، وهو متهم بالكلب. التهذيب لابن حجر
(٣٦٣/٩ - ط دائرة المعارف النظامية)

(٢) البدائع ١٤١/٧، وحاشية ابن عابدين ٣١١/٣، والفتح
٤١٤/٤، وتبيين الحقائق ٢٧٦/٣، وحاشية الدرر
٣٠٠/٤، والتاج والإكليل ٢٧٩/٦، والشرح الصغير
٤٢٩/٤، والمهذب ٢٢٠/٢، ونهاية المحتاج ٣٨٧/٧،
وكشاف القناع ١٦٣/٦، والمغني ١١٨/٨

(٣) حديث: «فإذا قالوها عصموا مني دماءهم»... أخرجه
البخاري (الفتح ١١٢/٦ - ط السلفية) ومسلم (٥٣/١ -
ط الحلبي).

(١) البدائع ١٤١/٧، وحاشية ابن عابدين ٣١١/٣، والفتح
٤١١/٤، وتبيين الحقائق ٢٧٦/٣

(٢) حاشية الدرر ٣٠٠/٤، والشرح الصغير ٤٢٩/٤

(٣) التاج والإكليل ٢٧٩/٦

(٤) المهذب ٢٢٠/٢، ونهاية المحتاج ٣٨٧/٧، وكشاف

القناع ١٦٣/٦، والمغني ١١٨/٨

العادل،^(١) ونص الشافعية: لا يرث قاتل من مقتوله مطلقاً.^(٢)

ما يجوز قتال البغاة به:

٢٨ - يجوز عند الحنفية والمالكية قتال البغاة - إذا تحصنوا - بكل ما يقاتل به أهل الحرب، بالسيف والرمي بالنبل وبالمجنق والحريق والتغريق، وقطع الميرة (المؤن) والماء عنهم، وكذا إذا فعل البغاة معهم مثل ذلك، لأن قتالهم لدفع شرهم وكسر شوكتهم، فيقاتلون بكل ما يحصل به ذلك.^(٣) وقال المالكية: إلا أن يكون فيهم نسوة أو ذراري، فلا نرميهم بالنار.^(٤)

وقال الشافعية والحنابلة بعدم جواز قتالهم بالنار والرمي بالمجنق، ولا بكل عظيم يعم، كالتهريق وإرسال سيول جارفة، ولا يجوز محاصرتهم وقطع الطعام والشراب عنهم إلا لضرورة، بأن قاتلوا به، أو أحاطوا بنا ولم يندفعوا إلا به، ويكون فعل ذلك بقصد الخلاص منهم

الباغي ورثه، لأنه قتل بحق، فلم يمنع الميراث كالقصاص، ولأن قتل الباغي واجب، ولا إثم على القاتل بقتله، ولا يجب الضمان عليه.

فكذا لا يحرم من الإرث. وكذا لو قتل الباغي ذا رحمه العادل عند المالكية وأبي بكر من الحنابلة،^(١) لقولهم «وموارثهم قائمة».^(٢)

أما الحنفية فقالوا: لو قتل الباغي قريبه العادل وقال: أنا على حق ورثه عند أبي حنيفة ومحمد، خلافاً لأبي يوسف. وإن قال: قتلته وأنا على الباطل لا يرث اتفاقاً بين الإمام ومصاحبيه. واستدل - أبو حنيفة - بأنه أتلف ما أتلف عن تأويل فاسد، والفساد منه ملحق بالصحيح إذا انضمت إليه منعة، وهو إن كان فاسداً في نفسه فإنه يسقط به الضمان، فكذا لا يوجب الحرمان، كما أن التأويل في اعتقاده هو صحيح.^(٣)

وزهد الشافعية، وهو قول ابن حامد من الحنابلة إلى أنه لا يرث لعموم حديث: «ليس لقاتل شيء»^(٤) وكذا بالنسبة للباغي إذا قتل

= البيهقي بلفظ: «القاتل لا يرث» وفي إسناده مقال. وقال البيهقي: شواهد تقويه (سنن البيهقي ٦/٢٢٠ - ط دائرة المعارف العثمانية).

(١) المغني ٨/١١٨

(٢) منهاج الطالبين وحاشية قلاوي ٣/١٤٨

(٣) البدائع ٧/١٤١، وحاشية ابن عابدين ٣/٣١١، والفتح

٤١١/٤

(٤) الشرح الكبير وحاشية المنسوقي ٤/٢٩٩، والنجا

والإكليل ٦/٢٧٢

(١) المغني ٨/١١٨، وكشاف القناع ٦/١٦٣

(٢) النجا والإكليل ٦/٢٧٩، وحاشية المنسوقي ٤/٣٠٠،

والشرح الصغير ٤/٢٩٩

(٣) الفتح ٤/٤١٤ - ٤١٥، وتبيين الحقائق ٣/٢٩٥ - ٢٩٦

(٤) حديث: «ليس لقاتل شيء...» أخرجه مالك في الموطأ

(١/٨٦٧ - ط الحلبي) مرسل. وأخرجه =

استعمال شيء مما استولينا عليه من سلاح البغاة وخيلهم إلا الضرورة. ويلزم دفع أجرة المثل لهم، كمضطر لأكل طعام غيره يلزمه ثمنه،^(١) ولقوله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه»^(٢) ولأن من لا يجوز أخذ ماله لم يجز الانتفاع بماله من غير إذنه ومن غير ضرورة، ولأن الإسلام عصم أموالهم، وإنما أبيح قتالهم لردهم إلى الطاعة، فيبقى المال على عصمته، ومتى انقضت الحرب وجب رده إليهم كسائر أموالهم، ولا يرد إليهم قبل ذلك لثلاث يقاتلون به.^(٣)

الاستعانة في قتالهم بالمشركين:

٣٠ - اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على تحريم الاستعانة بالكفار في قتال البغاة، لأن القصد كفهم لا قتلهم، والكفار لا يقصدون إلا قتلهم، وإن دعت الحاجة إلى الاستعانة بهم، فإن كان من الممكن القدرة على كف هؤلاء الكفار المستعان بهم جاز، وإن لم يقدر لم يجز.

لا يقصد قتلهم.^(١) لأنه لا يجوز قتل من لا يقاتل، وما يعم إتلافه يقع على من يقاتل ومن لا يقاتل.

مقاتلة البغاة بسلاحهم الذي في أيدينا:

٢٩ - يجوز عند الحنفية والمالكية، وهو وجه عند الحنابلة، قتالهم بسلاحهم وخيلهم وكل أدوات القتال التي استولينا عليها منهم، إن احتاج أهل العدل إلى هذا، لأن علياً رضي الله عنه قسم ما استولى عليه من سلاح البغاة بين أصحابه بالبصرة، وكانت قسمة للحاجة لا للمليك. ولأن للإمام أن يفعل ذلك في مال أهل العدل عند الحاجة، ففي مال الباغي أولى.^(٢)

ونقل ابن قدامة عن القاضي أن أحمد أوما إلى جواز الانتفاع به حال التحام الحرب، ومنعه في غير قتالهم، لأن هذه الحالة يجوز فيها إتلاف نفوسهم، وحبس سلاحهم وكراعهم، فجاز الانتفاع به كسلاح أهل الحرب. وقال أبو الخطاب: في هذه المسألة وجهان.^(٣)

أما الشافعية، وهو الوجه الآخر عند الحنابلة الذي ذكره أبو الخطاب، فيرون أنه لا يجوز لأحد

(١) نهاية المحتاج ٣٨٧/٧، والمهذب ٢٢١/٢

(٢) حديث: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب...» أخرجه أحمد (٤٢٥/٥) - ط اليمينية من حديث أبي حميد الساعدي، وأورده المهيمن في الجمع وقال: رواه أحمد والبرز، ورجال الجميع رجال الصحيح. (جمع الزوائد ١٧١/٤ - ط القدسي).

(٣) نهاية المحتاج ٣٨٧/٧، والمهذب ٢٢١/٢، وكشاف القناع ١٦٤/٦

(١) نهاية المحتاج ٣٧٨/٧، ٣٨٨، والمهذب ٢٢٠/٢،

والمنهاج ١١٠/٨، وكشاف القناع ١٦٣/٦

(٢) الفتق والهداية ٤١٣/٤، وحاشية ابن عابدين ٣/٣١١،

وتبيين الحقائق ٣/٢٩٤، والمنهاج ٨/١١٦، والتتبع

والإكمال ٦/٢٧٨، وحاشية الدسوقي ٤/٣٠٠

(٣) المنهاج ٨/١١٦

المنذر، لأن النبي ﷺ قال: «صلوا على من قال لا إله إلا الله»^(١) واستثنى قتييل الكفاري المعركة، ففيها عداه يبقى على الأصل.^(٢)

أما قتلى البغاة، فمذهب المالكية والشافعية والحنابلة: أنهم يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم، لعموم قوله ﷺ: «صلوا على من قال: لا إله إلا الله» ولأنهم مسلمون لم يثبت لهم حكم الشهادة، فيغسلون ويصلى عليهم. ومثله الحنفية، سواء أكانت لهم فئة، أم لم تكن لهم فئة على الرأي الصحيح عندهم.^(٣) وقد روي: أن عليا رضي الله عنه لم يصل على أهل حروراء، ولكنهم يغسلون ويكفنون ويدفنون.^(٤)

ولم يفرق الجمهور بين الخوارج وغيرهم من البغاة في حكم التغسيل والتكفين والصلاة.^(٥)

(١) حديث: «صلوا على من قال لا إله إلا الله» أخرجه السدراقطبي (٢/٥٦ - ط دار المحاسن) من حديث ابن عمر. وقال ابن حجر: عثمان بن عبد الرحمن - يعني الذي في إسناده - كذب يمينه بن معين التلخيص (٢/٣٥ ط شركة الطباعة الفنية).

(٢) البدائع ١٤٢/٧، وحاشية ابن عابدين ٣/٣١٢، وحاشية الشلبي على تبين الحقائق ٣/٢٩٦، والمغني ٨/١١٢

(٣) البدائع ١٤٢/٧، وحاشية ابن عابدين ٣/٣١٢، وحاشية الشلبي على تبين الحقائق ٣/٢٩٦، والمغني ٨/١١٦ -

١١٧
(٤) البدائع ١٤٢/٧

(٥) المغني ٨/١١٧

كما نص الشافعية والحنابلة على أنه لا يجوز الاستعانة على قتالهم بمن يرى من أهل العدل (وهم فقهاء الحنفية) قتل البغاة وهم مدبرون، على ما سبق بيانه.

ويتفق الحنفية مع الجمهور في أنه لا يحل الاستعانة بأهل الشرك إذا كان حكم أهل الشرك، هو الظاهر، أما إذا كان حكم أهل العدل هو الظاهر فلا بأس بالاستعانة بالذميين وصنف من البغاة، ولو لم تكن هناك حاجة، لأن أهل العدل يقتاتلون لإعزاز الدين، والاستعانة على البغاة بهم كالاستعانة عليهم بأدوات القتال.^(١)

قتلى معارك البغاة وحكم الصلاة عليهم:

٣١ - من قتل من أهل العدل كان شهيدا، لأنه قتل في قتال أمر الله به، وذلك بقوله جل شأنه: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا﴾^(٢) ولا يغسل، ولا يصلى عليه، لأنه شهيد معركة أمر بالقتال فيها، فأشبهه شهيد معركة الكفار. وفي رواية عند الحنابلة: يغسل ويصلى عليه، وهو قول الأوزاعي وابن

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٤١٦، وحاشية السوسقي ٤/٢٩٩، والناج والإكليل ٦/٢٧٨، والمهذب ٢/٢٢٠، ونهاية المحتاج ٧/٣٨٧، والمغني ٨/١١١، وكشاف القناع

١٦٤/٦

(٢) سورة الحجرات/٩

تقاتل أهل البغي :

٣٢ - إن اقتتل فريقان من أهل البغي ، فإن قدر الإمام على قهرهما ، لم يعاون واحدا منهما ، لأن الفريقين على خطأ ، وإن لم يقدر على قهرهما ، ولم يأمن أن يجتمعا على قتاله ، ضم إلى نفسه أقربهما إلى الحق . فإن استويا في ذلك اجتهد رأييه في ضم أحدهما ، ولا يقصد بذلك معاونته على الآخر ، بل يقصد الاستعانة به على الآخر . فإذا انهمز الآخر لم يقاتل الذي ضمه إلى نفسه حتى يدعو إلى الطاعة ، لأنه بالاستعانة به حصل على الأمان . نص على هذا الشافعية والحنابلة .^(١)

ولم يوجد فيما رجعنا إليه من كتب الحنفية والمالكية حكم هذه الصورة .

وجاء في كتب الحنفية : لو قتل باغ مثله عمدا في عسكرهم ، ثم ظهر أهل العدل على البغاة ، فلا شيء على القاتل ، لكون المقتول مباح الدم ، إذ لو قتل العادل لا يجب عليه شيء ، فلا يجب على الباغي القاتل دية ولا قصاص ، ولا إثم عليه أيضا . ولأنه لا ولاية لإمام العدل حين القتل ، فلم ينعقد موجبا للجزاء ، كالقتل في دار الحرب .^(٢)

وقالوا : لو غلب أهل البغي على بلد ، فقاتلهم آخرون من أهل البغي ، فأرادوا أن يسبوا ذراري أهل المدينة ، وجب على أهل البلد أن يقاتلوا دفاعا عن ذرائعهم .^(١)

وقال الحنفية أيضا : لو قتل تاجر من أهل العدل تاجرا آخر من أهل العدل في عسكر أهل البغي ، أو قتل الأسير من أهل العدل أسيرا آخر ، ثم ظهر عليه فلا قصاص عليه ، لأن الفعل لم يقع موجبا للجزاء ، لتعدد الاستيفاء وانعدام الولاية ، كما لو فعل ذلك في دار الحرب ، لأن عسكر أهل البغي في حق انقطاع الولاية ودار الحرب سواء .^(٢)

استعانة البغاة بالكفار :

٣٣ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه إذا استعان البغاة بالحريين وأمنوهم ، أو عقدوا لهم ذمة ، لم يعتبر الأمان بالنسبة لنا إن ظفروا بهم ، لأن الأمان من شرط صحته إلزام كفهم عن المسلمين ، وهؤلاء يشترطون عليهم قتال المسلمين ، فلا يصح الأمان لهم . ولأهل العدل قتالهم ، وحكم أسيرهم في يد أهل العدل حكم الأسير الحربي .^(٣)

(١) فتح القدير ٤/١٦٦

(٢) بدائع الصنائع ٧/١٤١ - ١٤٢

(٣) فتح القدير ٤/٤١٦ ، ونهاية المحتاج ٧/٣٨٨ ، والمغني

١٢١/٨

(١) المهذب ٢/٢٢٠ ، والمغني ٨/١١٠ - ١١١

(٢) الهداية والفتح والعناية ٤/٤١٣ ، والدر المختار ٣/٣١٢ ،

وتبيين الحقائق وحاشية الشلي ٣/٢٩٥

انضموا إليهم من أهل الذمة لم يخرجوا من أن يكونوا ملتزمين حكم الإسلام في المعاملات، وأن يكونوا من أهل الدار. (١)

وإن أكرههم البغاة على معاونتهم لم ينقض عهدهم - قولا واحدا - ويقبل قولهم، لأنهم تحت أيديهم وقدرتهم. (٢)

ونص الحنفية على أنهم يأخذون حكم البغاة، وأطلقوا هذه العبارة مما يفيد أنهم كالبغاة في عدم ضمان ما أتلفوه لأهل العدل أثناء القتال. (٣) وهو ما صرح به المالكية، إذ قالوا بالنسبة للذمي الخارج مع البغاة المتأولين استجابة لطلبهم: لا يضمن نفسا ولا مالا. (٤)

لكن الشافعية والحنابلة نصوا على أنهم يضمنون ما أتلفوا على أهل العدل حال القتال وغيره، إذ لا تأويل لهم. (٥)

(١) الفتح ٤/٤١٥، والتاج والإكليل ٦/٢٧٩، والشرح الصغير ٤/٤٣٠، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/٣٠٠، والمهلب ٢/٢٢١، وبهاية المحتاج ٧/١٨٨، والمغني ٨/١٢١، وكشاف الفتاوى ٦/١٦٦

(٢) المغني ٨/١٢٢

(٣) فتح القدير ٤/٤١٥

(٤) الشرح الصغير ٤/٤٣٠، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/٣٠٠، والتاج والإكليل ٦/٢٧٩

(٥) المهلب ٢/٢٢١، وبهاية المحتاج ٧/١٨٨، والمغني ٨/١٢١، وكشاف الفتاوى ٦/١٦٦

أما إذا استعان البغاة بالمستأمنين، فمتى أعانواهم كانوا ناقضين للعهد، وصاروا كأهل الحرب، لأنهم تركوا الشرط، وهو كفهم عن المسلمين، وعهدهم مؤقت بخلاف الذميين، فإن فعلوا ذلك مكرهين، وكانت لهم منعة، لم ينتقض عهدهم. (١)

وإن استعانوا بأهل الذمة فأعانواهم، وقتلوا معهم، فعند الشافعية والحنابلة وجهان:

أحدهما: ينتقض عهدهم، لأنهم قاتلوا أهل الحق فينتقض عهدهم، كما لو انفردوا بقتالهم. وعلى هذا يكونون كأهل الحرب، فيقتلون مقبلين ومدبرين، ويجهز على جريحهم، ويسترقون، وغير ذلك من أحكام قتال الحربيين.

والوجه الثاني: أنه لا ينتقض عهدهم، لأن أهل الذمة لا يعرفون المحق من المبطل، فيكون ذلك شبهة لهم. وعلى هذا يكونون كأهل البغي في الكف عن قتل أسيرهم ومدبرهم وجريحهم.

والحنفية والمالكية يتفقون مع الشافعية والحنابلة في أن معونة الذميين للبغاة استجابة لطلبهم لا تنقض عهد الذمة، كما أن هذا الفعل من أهل البغي ليس نقضا للأمان. فالذين

(١) نهاية المحتاج ٧/٣٨٨، والمهلب ٢/٢٢١، والمغني ٨/١٢١ - ١٢٢، وكشاف الفتاوى ٦/١٦٦

إعطاء الأمان للباغي من العادل :

٣٤- صرح الحنفية أنه إذا أمن رجل من أهل العدل رجلاً من أهل البغي جاز أمانه، لأنه ليس أعلى شقاقاً من الكافر الذي يجوز إعطاء الأمان له. فكذا هذا، بل هو أولى وأحق، لأنه مسلم، وقد يحتاج إلى مناظرته ليتوب، ولا يتأتى ذلك ما لم يأمن كل الآخر. ولودخل باغ بأمان، فقتله عادل عمداً، لزمته الدية. ^(١)

تصرفات إمام البغاة

إذا استولى البغاة على بلد في دار الإسلام، ونصبوا لهم إماماً، وأحدث الإمام تصرفات باعتباره حاكماً، كالجباية من جمع الزكاة والعشور والجزية والخراج، واستيفاء الحدود والتعازير وإقامة القضاة، فهل تنفذ هذه التصرفات، وتترتب عليها آثارها في حق أهل العدل؟ بيان ذلك فيما يأتي :

أ- جباية الزكاة والجزية والعشور والخراج :

٣٥- ذهب الفقهاء إلى أن ما جباه أهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها، من الزكاة والجزية والعشور والخارج، يعتد به، لأن ما فعلوه أو أخذوه كان بتأويل سائغ، فوجب إضاؤه، كالحاكم إذا حكم بما يسوغ الاجتهاد فيه، ولا حرج على الناس في دفع ذلك إليهم، فقد كان

ابن عمر إذا أتاه ساعي نجدة الحروري دفع إليه زكاته، وكذلك سلمة بن الأكوع.

وليس لإمام أهل العدل إذا ظهر على هذه البلاد أن يطالب بشيء مما جبهوه، ولا يرجع به على من أخذ منه، وقد روي نحو هذا عن ابن عمر وسلمة بن الأكوع، ولأن ولاية الأخذ كانت له باعتبار الحامية، ولم يحمهم، ولأن في ترك الاحتساب بها ضرراً عظيماً ومشقة كبيرة، فإنهم قد يغلبون على البلاد السنين الكثيرة، فلزم يحتسب ما أخذوه، أدى إلى أخذ الصدقات منهم عن كل تلك المدة. ^(١)

وقال أبو عبيد: على من أخذوا منه الزكاة الإعادة، لأنه أخذها من لا ولاية له صحيحة، فأشبه ما لو أخذها آحاد الرعية. ^(٢)

وذهب فقهاء الحنفية إلى أنه إذا كان إمام أهل البغي صرف ما أخذته في مصرفه أجزاء من أخذ منه، ولا إعادة عليه، لوصول الحق إلى مستحقه. وإن لم يكن صرفه في حقه فعلى من أخذ منهم أن يعيدوا دفعه فيما بينهم وبين الله تعالى، لأنه لم يصل إلى مستحقه. وقال الكمال ابن الهمام: قال المشايخ: لا إعادة على

(١) الفتح ٤/٤١٣، والبدائع ٧/١٤٢، والمهذب ٢/٢٢١، ونهاية المحتاج ٧/٣٨٥، والمغني ٨/١١٨، وكشاف القناع ٦/١٦٥، والكاظمي لابن عبد البر ١/٤٨٦، ومنح الجليل ١/٣٣٦

(٢) المغني ٨/١١٨

(١) الفتح ٤/٤١٦، ورد المحارر وحاشية ابن عابدين ٣/٣١٢

ويصح تصرفهم سهم المرتزقة على جنودهم، لاعتقادهم التأويل المحتمل، فأشبه الحكم بالاجتهاد، ولما في عدم الاعتداد به من الإضرار بالرعوية، ولأن جنودهم من جند الإسلام، ورعب الكفار قائم بهم، وسواء أكانت الزكاة معجلة أم لا، واستمرت شوكتهم على وجوبها أم لا، وقيل: لا يعتد بتصرفهم لثلاث يتقووا به علينا،^(١) وإن كان من عليه الخراج ذميا فهو كالجزية، لأنه عوض على غير المسلم.^(٢)

ب - قضاء البغاة وحكم نفاذه :

٣٦ - لو ظهر أهل البغي على بلد فولوا فيه قاضيا من أهله، وليس من أهل البغي صح اتفاقا، وعليه أن يقيم الحدود. أما إن كان منهم، فإذا ظهر أهل العدل على هذا البلد، فرفعت أقضيته إلى قاضي أهل العدل نفذ منها ما هو عدل، وكذا ما قضاه برأي بعض المجتهدين، لأن قضاء القاضي في المجتهدات نافذ، وإن كان مخالفا لرأي قاضي أهل العدل.^(٣)

وقال المالكية: إذا كان الباغي متاولا، وأقام قاضيا، فحكم بشيء فإنه ينفذ، ولا تصفح أحكامه، بل تحمل على الصحة، ويرتفع بها

الأرباب في الخراج، لأن البغاة مقاتلة، وهم مصرف الخراج وإن كانوا أغنياء، وكذلك في العشر إن كانوا فقراء، أما إن كانوا أغنياء فقد أفتوا بالإعادة، وكذلك في زكاة الأموال كلها.^(١) وقال الشافعية والحنابلة: إن عاد بلد البغاة إلى أهل العدل، فادعى من عليه الزكاة أنه دفعها إلى أهل البغي قبل قوله. وفي استحلاف وجهان عند الشافعية، وقال أحمد: لا يستحلف الناس على صدقاتهم.

وإن ادعى من عليه الجزية أنه دفعها إليهم لم يقبل قوله، لأنها عوض، فلم يقبل قوله في الدفع، كالمستأجر إذا ادعى دفع الأجرة. وعند الحنابلة يحتمل قبول قولهم إذا مضى الحول، لأن الظاهر أن البغاة لا يدعون الجزية لهم، فكان القول قولهم، لأن الظاهر معهم، ولأنه إذا مضى لذلك سنون كثيرة شق عليهم إقامة البينة على مدعيهم، فيؤدي ذلك إلى تغريمهم الجزية مرتين.

وإن ادعى من عليه الخراج أنه دفعه إليهم، ففيه وجهان: أحدهما: يقبل قوله، لأنه مسلم، فقبل قوله في الدفع لمن عليه الزكاة. والثاني: لا يقبل، لأن الخراج ثمن أو أجرة، فلم يقبل قوله في الدفع، كالثمن في البيع والأجرة في الإجارة.^(٢)

(١) نهاية المحتاج ٧/ ٣٨٥، والمغني ٨/ ١١٩

(٢) المغني ٨/ ١١٩، وكشاف الفتاوى ٦/ ١٦٦

(٣) الفتح ٤/ ٤١٦، والبدائع ٧/ ١٤٢، والمغني ٨/ ١١٩

(١) فتح القدير ٤/ ٤١٣

(٢) المهذب ٢/ ٢٢١

ج - كتاب قاضي البغاة إلى قاضي أهل العدل :

٣٧ - لا يقبل قاضي أهل العدل كتاب قاضي البغاة عند الحنفية، لأنهم فسقة. ^(١) وعند الشافعية والحنابلة: يجوز الحكم بكتابتهم إلينا بسماع البيئة في الأصح، ويستحب عدم تنفيذه والحكم به، استخفافاً بهم حيث لا ضرر على المحكوم له. فإن قبله جاز، لأنه ينفذ حكمه، فجاز الحكم بكتابه، كقاضي أهل العدل، لأنه حكم والحاكم من أهله. بل لو كان الحكم لواحد منا على واحد منهم، فالتجته وجوب التنفيذ. وقيل: لا يجوز اعتبار كتابه، لما فيه من إعلاء لمنصبه. ^(٢)

ولم نقف على نص للملكية في هذا، لكنهم اشترطوا في القاضي الذي يقبل كتابه: العدالة، سواء أكان تولى القضاء من قبل الوالي المتغلب أو من قبل الكافر، رعاية لمصالح العباد، مما يفيد جواز قبول كتاب قاضي أهل البغي ^(٣).

د - إقامتهم للحد، وجوبه عليهم: ٣٨ - الحد الذي يقيمه إمام أهل البغي يقع

الخلاف، قال المراق: هذا في ظاهر المذهب. أما غير المتأول فأحكامه تتعقب. وقال ابن القاسم: لا يجوز قضاؤهم. ^(١)

وقال الشافعية والحنابلة: إن كان ممن يستبيح دماء أهل العدل وأموالهم لم تنفذ أحكامه، لأن من شرط القضاء العدالة والاجتهاد، وهذا ليس بعدل ولا مجتهد، وإن كان ممن لا يستبيح ذلك نفذ من حكمه ما ينفذ من حكم أهل العدل، لأن لهم تأويلاً يسوغ فيه الاجتهاد، فلم ينقض من حكمه ما يسوغ الاجتهاد فيه، ولأنه اختلاف في الفروع بتأويل سائغ، فلم يمنع صحة القضاء ولم يفسد كاختلاف الفقهاء، وإذا حكم به إلا بخالف إجماعاً نفذ حكمه، وإن خالف الإجماع نقض، وإن حكم بسقوط الضمان عن أهل البغي فيما أتلّفوه حال الحرب جاز حكمه، لأنه موضع اجتهاد، وإن كان فيما أتلّفوه قبل الحرب لم ينفذ، لأنه مخالف للإجماع، وإن حكم على أهل العدل بالضمان فيما أتلّفوه حال الحرب لم ينفذ حكمه لمخالفته للإجماع، وإن حكم عليهم بوجوب الضمان فيما أتلّفوه في غير حال الحرب نفذ حكمه. ^(٢)

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/ ٣٠٠، والشاح والإكليل ٦/ ٢٧٩، والشرح الصغير ٤/ ٤٣٠، ومنع الجليل ١/ ٣٣٦
(٢) المهذب ٢/ ٢٢١، وهناية المحتاج ٧/ ٣٨٤، والمغني ٨/ ١١٩ - ١٢٠
(٣) التاج والإكليل ٦/ ١٤٣

ولا تسقط الحدود باختلاف الدار. وهو قول ابن المنذر لعموم الآيات والأخبار، ولأن كل موضع تجب فيه العبادة في أوقاتها تجب الحدود فيه عند وجود أسبابها كدار أهل العدل، ولأنه زان أو سارق لا شبهة في زناه وسرقته، فوجب عليه الحد كالذمي في دار العدل. ^(١)

شهادة البغاة :

٣٩ - الأصل قبول شهادتهم. فقد نص الحنفية على قبول شهادة أهل الأهواء إن كانوا عدولا في أهوائهم، إلا بعض الرافضة كالخطابية، ومن كانت بدعته تكفر، أو كان صاحب عصبية، أو فيه مجانة، فإن شهادته لا تقبل لكفره ولفسقه. ^(٢)

ويقول المالكية: تقبل شهادة البغاة إذا لم يكونوا مبتدعين، ولا تقبل إذا كانوا مبتدعين والعبرة بوقت الأداء. ^(٣)

وقال الشافعية: تقبل شهادة البغاة لتأويلهم، إلا أن يكونوا عن يشهدون لموافقيهم بتصديقهم، فلا تقبل حينئذ لبعضهم. ^(٤)

موقعه، ويكون مجزئا، ولا يعاد ثانيا على المحدود إن كان غير قتل، ولا دية عليه إن كان قتلا، لأن عليا رضي الله عنه قاتل أهل البصرة، ولم يبلغ ما فعلوه، لأنهم فعلوه بتأويل سائغ، فوجب إمضاؤه، وهذا ما صرح به كل من المالكية والشافعية والحنابلة. ^(١)

وقال الحنفية: إذا كان القاضي الذي أقامه إمام أهل البغي من أهل البلد التي تغلبوا عليها، وليس من البغاة، وجب عليه إقامة الحد وأجزأ. وأما إذا كان من أهل البغي، وكانوا امتنعوا بدار الحرب، فإن الحد لا يجب، إذ الفعل لم يقع موجبا أصلا لوقوعه في غير دار الإسلام، لعدم الولاية على مكان وقوع الجريمة وقت وقوعها. ولورجع إلى دار الإسلام لا يقام عليه الحد أيضا. وعلى هذا لو تغلبنا عليهم لا يقام. ولو كانوا أقسامه فإنه لا تجب إعادته، لعدم وجوبه أصلا. ^(٢)

وقال المالكية والشافعية والحنابلة: إذا ارتكبوا حال امتناعهم ما يوجب حدا، ثم قدر عليهم - ولم يكن أقيم الحد - أقيمت فيهم حدود الله،

(١) المغني ٨/ ١٢٠

(٢) البدائع ٦/ ٢٦٩

(٣) الشرح الكبير وحاشية الصموني ٤/ ١٦٥، والتبصرة

١١٨/٨

(٤) بآلة المحتاج ٧/ ٣٨٤

(١) الشرح الصغير ٤/ ٤٣٠، والتاج والإكيليل ٦/ ٢٧٩، وحاشية الصموني ٤/ ٣٠٠، والمهذب ٢/ ٢٢١، والمغني

١١٨/٨

(٢) الفتوح ٤/ ١١٥، ٤١٦، والبدائع ٧/ ١٣١

وقال الحنابلة: البغاة إذا لم يكونوا من أهل البدع ليسوا بفاسقين، وإنما هم يخطئون في تأويلهم، فهم كالمجتهدين، فمن شهد منهم قبلت شهادته إذا كان عدلاً.

ونقل عن أبي حنيفة أنهم يفسقون بالبغى وخروجهم على الإمام، ولكن تقبل شهادتهم، لأن فسقهم من جهة الدين فلا ترد به الشهادة. (١)

بقر

التعريف :

١ - البقر: اسم جنس. قال ابن سيده: ويطلق على الأهلي والوحشي، وعلى الذكر والأنثى، وواحدة بقرة. وقيل: إنها دخلته الهاء لأنه واحد من الجنس. والجمع: بقرات. وقد سوى الفقهاء الجاموس بالبقر في الأحكام، وعاملوهما كجنس واحد. (١)

بغى

انظر: بغاة.

زكاة البقر :

٢ - زكاة البقر واجبة بالسنة والإجماع. أما السنة فما روى البخاري عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده، أو والذي لا إله غيره - أوكما حلف - ما من رجل تكون له إبل أو بقرة أو غنم لا يؤدي حقها إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما تكون وأسمنهُ، تطؤه بأخفافها، وتنطحه بقرونها، كلما جازت أخرها ردت عليه أولها»

(١) المصباح المنير ولسان العرب والقاموس المحيط في المادة.

أكانت ترعى بنفسها أم يرعاها، هذا وقد ذهب جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة وغيرهم إلى أنه يشترط السوم في زكاة الماشية، ومن بين تلك الماشية البقر، فيشترط فيها السوم أيضا، وأما البقر العوامل والمعلوفة فلا زكاة فيها، لانتفاء السوم.

وقال الإمام مالك: لا يشترط السوم في زكاة البقر، فالبقر العوامل والمعلوفة تجب فيها الزكاة عنده.

استدل الإمام مالك لما ذهب إليه بالإطلاق في الأحاديث الموجبة لزكاة البقر، وهو الذي استقر عليه عمل أهل المدينة، وعمل أهل المدينة أحد أصول المالكية.^(١)

واستدل القائلون باشتراط السوم في زكاة الماشية بما روي عن علي رضي الله عنه، قال الراوي أحسبه عن النبي ﷺ في صدقة البقر قال: «وليس في العوامل شيء»،^(٢) وأيضا بما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «ليس في البقر العوامل شيء»^(٣) وقد حمل الجمهور النصوص المطلقة في

حتى يقضى بين الناس». ^(١) وما روى النسائي والترمذي عن مسروق أن النبي ﷺ «بعث معاذًا إلى اليمن، وأمره أن يأخذ من كل حالمٍ دينارا، ومن البقر من كل ثلاثين تبيعا أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة».^(٢)

وقد أجمع الصحابة ومن بعدهم على وجوب الزكاة في الأنعام، ولم يخالف في ذلك أحد، والبقر صنف من الأنعام، فوجبت الزكاة فيها كالإبل والغنم، وإنسا كان الخلاف في بعض الشروط كما سيأتي.^(٣)

شروط وجوب الزكاة في البقر :

٣ - يشترط في وجوب الزكاة في البقر شروط عامة تفصيلها في الزكاة، وهناك شروط خاصة بيانا فيما يلي :

اشتراط السوم :

٤ - المراد بالسوم في زكاة الماشية : أن ترعى الماشية أكثر أيام السنة في كلا مباح، سواء

(١) حديث: «والذي نفسي بيده...» أخرجه البخاري (الفتح ٣/٣٣٣ - ط السلفية) ومسلم (٦٨٦/٢ - ط الحديث).

(٢) حديث: «بعث معاذًا إلى اليمن...» أخرجه النسائي (٢٦/٥ - ط المكتبة التجارية) والحاكم (٣٩٨/١) - ط دائرة المعارف العشائية) وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) المغني لابن قدامة ٩١/٢

(١) الموسقي ٤٣٢/١، والمغني لابن قدامة ٥٧٦/٢
(٢) حديث: «ليس في العوامل شيء» أخرجه أبو داود (٢٢٩/٢) - ط عزت عبيد دعاس من حديث علي بن أبي طالب وحسنه النووي كما في نصب الرأية (٢/٣٢٨ - ط المجلس العلمي).
(٣) حديث: «ليس في البقر العوامل شيء...» أخرجه =

لا ينصرف إليها ولا يفهم منه إذ كانت لا تسمى بقرا بدون الإضافة، يقال: بقر الوحش، ولأن العادة تنفي وجود نصاب منها موصوفا بصفة السوم حولا كاملا، ولأنها حيوان لا يجزىء نوعه في الأصحية والهدي، فلا تجب فيها الزكاة كالظباء، ولأنها ليست من بهيمة الأنعام، فلا تجب فيها الزكاة كسائر الوحوش، والسرفي ذلك أن الزكاة إنما وجبت في بهيمة الأنعام دون غيرها لكثرة النماء فيها، من درها ونسلها وكثرة الانتفاع بها لكثرتها وخفة ثمنيتها، وهذا المعنى يختص بها، فاختصت الزكاة بها دون غيرها. (١)

زكاة المتولد بين الوحشي والأهلي:

٦ - ذهب الحنابلة إلى وجوب الزكاة في المتولد بين الوحشي والأهلي، سواء أكان الوحشي هو الفحل أم الأم، واحتجوا لذلك بأن المتولد بين الوحشي والأهلي متولد بين الذي تجب فيه الزكاة وبين ما لا تجب فيه، فيرجع جانب الوجوب، قياسا على المتولد بين السائمة والمعلوفة، فتجب فيه الزكاة، فكذلك المتولد بين الوحشي والأهلي. وعلى هذا القول تضم إلى جنسها من الأهلي في وجوب الزكاة، ويكمل بها نصابها، وتكون كأحد أنواعه. (٢)

البقر على النصوص المقيدة بالسوم الواردة في الإبل والغنم، كما استدلوها بقياس البقر على الإبل والغنم في اشتراط السوم. (١)

وأیضا فإن صفة النماء معتبرة في الزكاة، فلا توجد إلا في السائمة، أما البقر العوامل فصفة النماء مفقودة فيها، ومثلها المعلوفة فلا نماء فيها أيضا، لأن علفها يستغرق نماءها، إلا أن يعدها للتجارة، فيزكيها زكاة عروض التجارة. (٢)

الزكاة في بقر الوحش:

٥ - ذهب أكثر العلماء إلى عدم وجوب الزكاة في بقر الوحش، وعند الحنابلة روايتان، فالذهب عندهم وجوب الزكاة فيها، لأن مطلق الخبر الذي أوجب الزكاة في البقر - والذي سبق ذكره - يتناولها. والرواية الثانية عندهم عدم وجوب الزكاة فيها. قال ابن قدامة: وهي أصح، وهو قول أكثر أهل العلم في عدم وجوب الزكاة في بقر الوحش، (٣) لأن اسم البقر عند الإطلاق

= الدارلطي (١٠٣/٢) ط شركة الطباعة الفنية وأهل الزبلي بأن فيه غالب بن عبدالله، قال ابن معين: لا يجمع به. (نصب الرأية ٢/ ٣٩٠ - ط المجلس العلمي).
(١) المغني لابن قدامة ٥٩٢/٢، والمجموع ٣٥٧/٥ ط النبرية.

(٢) المغني ٥٧٧/٢

(٣) الإنصاف ٤/٣، ونقله عن الفروع، والمغني ٥٩٥/٢

والمقنع ١١٨/١

(١) المغني ٥٩٤/٢، والمقنع ١١٨/١

(٢) المغني ٥٩٥/٢

وقال أبوحنيفة ومالك: إن كانت الأمهات أهلية وجبت الزكاة فيها، وإلا فلا. واستدل لهذا القول بأن جانب الأم في الحيوان هو المعتبر، لأن الأم في الحيوان هي التي تقوم وحدها برعاية ابنها. ^(١)

وقال الشافعي: لا زكاة فيه مطلقا، سواء أكانت الوحشية من قبل الفحل أم من قبل الأم. ^(٢)

اشتراط الحول في زكاة البقر:

٧ - اتفق العلماء على أن الحول لا بد منه في زكاة البقر كغيرها من الماشية. ومعنى الحول: أن تمضي سنة قمرية كاملة على ملكه للنصاب، لتجب عليه الزكاة فيه. ^(٣)

اشتراط تمام النصاب:

أما النصاب فقد اختلف الفقهاء فيه على أقوال، من أشهرها اتجاهان:

٨ - الاتجاه الأول: وهو قول علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم وقال به الشعبي وشهر بن حوشب

وطاووس وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري، ونقله الزهري عن أهل الشام، وبه قال أبوحنيفة ومالك وأحمد بن حنبل والشافعي، قالوا: ليس فيها دون الثلاثين من البقر شيء، فإذا بلغت فيها تبيع أو تبيعة، (والتبيع هو الذي له ستان، أو الذي له سنة وطعن في الثانية، وقيل: سنة أشهر، والتبيعة مثله)، ^(١) ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت فيها بقرة مسنة. ^(٢)

ثم لا شيء فيها حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت فيها تبيعان أو تبيعتان. ثم لا شيء فيها حتى تبلغ عشرا زائدة، فإذا بلغت في كل ثلاثين من ذلك العدد تبيع أو تبيعة وفي كل أربعين مِئِين أو مسنة، ^(٣) ففي سبعين تبيع ومسنة، وفي ثمانين مستان، وفي تسعين ثلاثة أتبية، وفي مائة مسنة وتبيعان، وفي مائة وعشر مستان وتبيع، وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبية، فالمالك غير بين إخراج الأتبية أو المسنات، وإن كان الأولى النظر إلى حاجة الفقراء والأصلح لهم. ثم يتغير الواجب كلما زاد

(١) المجموع للنووي ٤١٦/٥، وحاشية الدسوقي على

الشرح الكبير ٤٣٥/١، والمحل ٢٩٠/٥

(٢) المجموع للنووي ٤١٦/٥، وحاشية الدسوقي على

الشرح الكبير ٤٣٥/١، والمحل ٢٩٠/٥

(٣) حاشية الدسوقي ٤٣٥/١، والأم ٨/٢، وفتح القدير

١٣٣/٢، والمغني ٥٩٢/٢، والمحل ٢٩٠/٥

(١) بدائع الصنائع ٣٠/٢، والمغني ٥٩٥/٢

(٢) مغني المحتاج ٣٦٩/١، والجمل على شرح المنهج

٢١٩/٢

(٣) مغني المحتاج ٣٧٨/١، والمغني ٦٣٥/٢

العدد عشا .

هذا ، ولتفصيل أحكام ما بين الفريضتين في الزكاة - وهو المسمى بالوقص - ينظر مصطلح : (أوقاص) .

٩ - الاتجاه الثاني : قول سعيد بن المسيب والزهري وأبي قلابه وغيرهم : أن نصاب البقر هو نصاب الإبل ، وأنه يؤخذ في زكاة البقر ما يؤخذ من الإبل ، دون اعتبار للأسنان التي اشترطت في الإبل ، من بنت مخاض وبنت لبون وحقه وجذعة ، وروي هذا عن كتاب عمر بن الخطاب في الزكاة ، وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم ، وشيوخ أدوا الصدقات على عهد النبي ﷺ ، وروى أبو عبيد : أن في كتاب عمر بن الخطاب (في الزكاة) أن البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الإبل ، قال : وقد سئل عنها غيرهم ، فقالوا : فيها ما في الإبل . وقد ذكر ابن حزم بسنده عن الزهري وقتادة كلاهما عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما قال : في كل خمس من البقر شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه .

قال الزهري : فرائض البقر مثل فرائض الإبل غير أسنان فيها : فإذا كانت البقر خمساً وعشرين ففيها بقرة إلى خمس وسبعين ، فإذا زادت على خمس وسبعين ففيها بقرتان إلى مائة وعشرين ، فإذا زادت على مائة وعشرين ففي كل أربعين بقرة . قال الزهري : وبلغنا أن

واحتج أصحاب هذا القول بما روي عن معاذ رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ حين بعثه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً ، ومن البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة ، ومن كل أربعين مسنة» .^(١) وروى ابن أبي ليلى والحكم ابن عتيبة عن معاذ أنه سأل النبي ﷺ عن الأوقاص : ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، وما بين الأربعين إلى الخمسين ؟ قال : «ليس فيها شيء» .^(٢)

واحتجوا أيضاً بما جاء في كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم : «فرائض البقر ليس فيها دون الثلاثين من البقر صدقة ، فإذا بلغت ثلاثين ففيها عجل رائع جذع ، إلى أن تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة ، إلى أن تبلغ سبعين ، فإن فيها بقرة وعجلا جذعا ، فإذا بلغت ثمانين ففيها مستتان ، ثم على هذا الحساب» .^(٣)

(١) حديث معاذ حين بعثه إلى اليمن تقدم سبق تخريجه ف / (٢) حديث معاذ : «أنه سأل النبي ﷺ عن الأوقاص . . . أخرجه الدارقطني (٧/ ٩٩ - ط شركة الطباعة الفنية) وأعله الزيلعي بالإرسال . (نصب الراية ٣٤٨/ ٢ - ط للمجلس العلمي) .

(٣) حديث : «كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم . . . أخرجه أبو داود في مراسيله ، وقال النسائي : سليمان بن أرقم - يعني السدي في إسناده - متروك الحديث . (نصب الراية ٣٤٠/ ٢ - ط المجلس العلمي) .

واتفق العلماء على أن الشخص إذا ضحى بالبقرة الواحدة عن نفسه فقط فإن الأضحية تقع له، وسواء أكانت واجبة أم متطوعاً بها. ١١ - وأما الاشتراك في التضحية بالبقرة الواحدة ففيه خلاف:

فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، وأكثر أهل العلم: إلى أن البقرة الواحدة تجزىء عن سبعة أشخاص، فيجوز لهم الاشتراك في البقرة الواحدة، وسواء أكانوا أهل بيت واحد، أم أهل بيتين، أم متفرقين، وسواء أكانت أضحية واجبة أم متطوعاً بها، وسواء أراد بعضهم القرية أم أراد اللحم، فيقع لكل واحد منهم ما قصد. إلا أنه عند الحنفية لا بد أن يريد كلهم القرية، فلو أراد أحدهم اللحم لم تجزىء عن الكل عندهم.

وقال مالك: يجزىء الرأس الواحد من الإبل أو البقر أو الغنم عن واحد، وعن أهل البيت وإن كثر عددهم وكانوا أكثر من سبعة، إذا أشركهم فيها تطوعاً، ولا تجزىء إذا اشتروها بينهم بالشركة، ولا على أجنبيين فصاعداً. (١) واحتج أصحاب القول الأول بما رواه جابر قال: «نحرنا مع رسول الله ﷺ البدنة عن

قولهم: في كل ثلاثين تبيع، وفي كل أربعين بقرة، أن ذلك كان تخفيفاً لأهل اليمن، ثم كان بعد ذلك لا يروى.

وروي أيضاً عن عكرمة بن خالد قال: استعملت - أي وليت - على صدقات (عك) فلقيت أشياخاً عن صدق (أخذت منهم الصدقة) على عهد رسول الله ﷺ فاختلفوا عليّ: فمنهم من قال اجعلها مثل صدقة الإبل، ومنهم من قال: في ثلاثين تبيع، ومنهم من قال: في أربعين بقرة مسنة. وذكر ابن حزم أيضاً بسنده عن ابن المسيب وأبي قلابة وآخرين مثل ما نقل عن الزهري، ونقل عن عمر بن عبد الرحمن بن خلدة الأنصاري: أن صدقة البقر صدقة الإبل، غير أنه لا أسنان فيها. (٢)

ما يجزىء في الأضحية:

١٠ - لا يجزىء في الأضحية سوى النعم، وهي الإبل والبقر والغنم، خلافاً لمن قال: يجوز التضحية بأي شيء من مأكول اللحم من النعم أو من غيرها. (٣)

وتفصيله في (الأضحية).

(١) للجموع للنووي ٣٩٨/٨، والمغني لابن قدامة ٦١٩/٨، وحاشية المسوقي ١١٩/٢، وحاشية قليوبي وعميرة ٢٥٠/٤، وتكملة فتح القدير ٤٢٩/٨، والمحلى ٤٤٨/٧، ونيل الأوطار للشوكاني ١٩٣/٥

(١) بداية المجتهد ٣٦١/١، والمغني ٥٩٢/٢، والمحلى ٣/٦.
(٢) المحلى ٤٣٤/٧.

الإبل، سواء أكان لها سنام أم لم يكن لها سنام، فإن لم يكن لها سنام فإنها تشعر في موضع السنام.

وأما البقر فمذهب الشافعية: الإشعار فيها مطلقا، سواء أكان لها سنام أم لم يكن لها سنام، فهي عندهم كالإبل. وقد ذهب مالك إلى أن البقر إذا كان لها سنام فإنها تشعر، أما إذا لم يكن لها سنام فإنها لا تشعر.^(١)

حكم التقليد :

١٣ - التقليد: جعل الفلاة في العنق، وتقليد الهدي: أن يعلق في عنقه قطعة من جلد، ليعرف أنه هدي فلا يتعرض له. واتفق العلماء على أن التقليد مستحب في الإبل والبقر.

وأما الغنم فقد ذهب الشافعية إلى استحباب التقليد فيها كالإبل والبقر. وذهب أبو حنيفة ومالك إلى عدم استحباب التقليد فيها.

وتقليد الإبل والبقر يكون بالنعال ونحوها مما يشعر أنها هدي.^(٢)

(١) المجموع ٨ / ٣٦٠

(٢) المجموع ٨ / ٣٦٠

سبعة، والبقرة عن سبعة^(١) وعنه قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين، فأمرنا أن نشترك في الإبل والبقر، كل سبعة منا في بدنة».^(٢)

وأما مالك فقد أخذ بما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول: البدنة عن واحد والبقرة عن واحد، والشاة عن واحد لا أعلم شركا. وقد روي هذا أيضا عن غير ابن عمر كمحمد بن سيرين فإنه يرى أن النفس الواحدة لا تجزئ إلا عن نفس واحدة فقط.^(٣)

البقر في الهدي :

١٢ - حكم البقرة في الهدي كحكمها في الأضحية، باستثناء ما يتصل بالتضحية عن الرجل وأهل بيته، وتفصيله في (الحج، والهدي).

أما إشعار البقر في الهدي فقد اتفق العلماء (سوى أبي حنيفة) على أن الإشعار سنة، وأنه مستحب، وقد فعله النبي ﷺ والصحابة من بعده، واتفقوا أيضا على أن الإشعار سنة في

(١) حديث جابر: «خرجنا مع رسول الله ﷺ البقرة...» أخرجه مسلم (٢/ ٩٥٥ - ط الحلبي).

(٢) حديث جابر: «خرجنا مع رسول الله ﷺ...» أخرجه مسلم (٢/ ٩٥٥ - ط الحلبي).

(٣) حاشية النووي ٢/ ١١٩، والمغني ٨/ ٦٢٠، والمحلى ٤٤٨/٧

ذكاة البقر :

١٤ - ذكاة البقر كذكاة الغنم، فإذا أريد تذكية البقرة فإنها تصجع على جنبها الأيسر، وتشد قوائمها الثلاث: اليد اليمنى واليسرى والرجل اليسرى، وتترك الرجل اليمنى بلا شد لتحركها عند الذبح، ويمسك الذابح رأسها بيده اليسرى، ويمسك السكين بيده اليمنى، ثم يبدأ الذبح بعد أن يقول: باسم الله والله أكبر وبعد أن يتجه هو وذبيحته نحو القبلة. وأما الإبل فإنها تحتربط عنهما في اللبة، أي أسفل العنق، وهي قائمة معقولة الركبة اليسرى.^(١)

استعمال البقر للركوب :

١٥ - اتفق العلماء على أن ما يركب من الأنعام ويجعل عليه هو الإبل. وأما البقر فإنه لم يخلق للركوب، وإنما خلق لينتفع به في حرث الأرض، وغير ذلك من المنافع سوى الركوب. وأما الغنم فهي للدر والنسل واللحم لقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّكُم فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نَّظِيرَ كُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ، وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾،^(٢) وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا

مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾،^(١) وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا يَرْكَبُونَ﴾.^(٢)

وأما الآيات التي تذكر أن الأنعام تُركب فهي محمولة عند العلماء على بعض الأنعام، وهي الإبل، وهو من العام الذي أريد به الخاص.^(٣)

ومما يدل على أن استعمال البقر للركوب غير لائق ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بينما رجل يسوق بقرة له قد حمل عليها، التفتت إليه البقرة فقالت: إني لم أخلق لهذا، ولكني إنما خلقت للحرث»، فقال الناس: سبحان الله - تعجبا وفزعا - أبقرة تكلم؟ فقال رسول الله ﷺ: فإني أومن به وأبو بكر وعمر».^(٤)

بول وروث البقر :

١٦ - اتفق الفقهاء على نجاسة بول وروث ما لا يؤكل لحمه، سواء أكان إنسانا أم غيره. وأما بول وروث ما يؤكل لحمه كالإبل والبقر والغنم ففيه الخلاف.

(١) سورة غافر / ٧٩

(٢) سورة الزخرف / ١٢

(٣) تفسیر القرطبي ٧٢/١٠، وروح المعاني ٢٤/١٨

(٤) حديث: «بينما رجل يسوق بقرة ... أخرجه مسلم

(١٨٥٧/٤).

(١) حاشية قليوبي وعميرة ٢٤٣/٤

(٢) سورة المؤمنون / ٢١، ٢٢

أصلا من أصول الدية، ويجوز لأصحابها - كما عند الصاحين - دفعها ابتداء، ولا يكلفون غيرها.

وذهب الشافعي في الجديد إلى أن الدية ليس لها إلا أصل واحد، وهو الإبل، فإذا فقدت فالواجب قيمتها من نقد البلد بالقة ما بلغت. فليست البقر أصلا على هذا القول كذلك.^(١)

وانظر للتفصيل مصطلح (دية).

فذهب أبو حنيفة وأبي يوسف والشافعي إلى نجاسة الأبوال والأرواث كلها، من مأكول اللحم وغيره.

وذهب مالك وأحمد وطائفة من السلف، ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويان، ومن الحنفية محمد بن الحسن إلى طهارة بول ما يؤكل لحمه.^(٢) وانظر للتفصيل والاستدلال مصطلح (نجاسة).

حكم البقر في الدية :

١٧ - اختلف العلماء في اعتبار البقر أصلا في الدية على قولين :

فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي في القديم إلى أن الدية ثلاثة أصول: الإبل، والذهب، والفضة. وليس البقر أصلا.^(٣)

وذهب صاحب أبي حنيفة (أبي يوسف ومحمد ابن الحسن) والشوري وأحمد بن حنبل إلى أن الدية خمسة أصول: الإبل، والذهب، والفضة، والبقر، والغنم. وزاد الصاحبان: الخلل، وهو قول عمرو عطاء وطاووس وفقهاء المدينة السبعة، فعلى هذا القول تعتبر البقر



(١) نيل الأوطار ١/٦٠، ٦١

(٢) المغني ٧/٧٥٩، والمجموع للنووي ١٩/٥١، وبدائع

الصنائع ٧/٢٥٣

(٣) بدائع الصنائع ٧/٢٥٤، والمجموع ١٩/٥٠

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الصياح والصراخ :

٢ - الصياح والصراخ في اللغة : هو الصوت بأقصى الطاقة ، وقد يكون معها بكاء ، وقد لا يكون ، ويرد الصراخ أيضا لرفع الصوت على سبيل الاستغاثة .^(١)

ب - النياح :

٣ - النياح والنياحة لغة : البكاء بصوت على الميت .^(٢)

وقال في المصباح ، وهو قريب مما جاء في القاموس : ناحت المرأة على الميت نوحا من باب قال ، والاسم النواح وزان غُراب ، وربما قيل : النياح بالكسر ، فهي نائحة والنياحة بالكسر : الاسم منه ، والمناحة بفتح الميم : موضع النوح .^(٣)

ج - التندب :

٤ - التندب لغة : الدعاء إلى الأمر والحث عليه . والتندب : البكاء على الميت وتعداد محاسنه . والاسم : التندبة .^(٤)

(١) القاموس المحيط والمصباح للنير .

(٢) القاموس المحيط .

(٣) المصباح للنير .

(٤) القاموس المحيط والمصباح للنير .

بكاء

التعريف :

١ - البكاء : مصدر بكى يبكي بُكْىً ، وبكاءً .^(١)

قال في اللسان : البكاء يقصرو بمد . قال الفراء وغيره : إذا مددت أردت الصوت الذي يكون مع البكاء ، وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها .

قال كعب بن مالك رضي الله عنه في رثاء حمزة :

بكت عيني وحتى لما بكأها

وما يغني البكاء ولا المويل
قال الخليل : من قصر ذهب به إلى معنى الحزن ، ومن مده ذهب به إلى معنى الصوت . والتباكي : تكلف البكاء كما في الحديث «فإن لم تَبْكُوا فَبَاكُوا»^(٢)

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك .

(١) القاموس المحيط والمصباح للنير مادة : «بكى» .

(٢) حديث : «... فإن لم تَبْكُوا فَبَاكُوا» أخرجه ابن ماجة

(١/٢٤٤ - ط الحلبي) وقال البوصيري : في إسناده

أبو رافع ، اسمه إسحاق بن رافع ، ضعيف متروك .

د - النحب، أو النحب: من يصدر منه البكاء، فمن الناس من يقدر على كتمان الحزن، ويملك السيطرة على مشاعره، ومنهم من لا يستطيع ذلك.

فإن كان البكاء مجردا عن فعل اليد، كشق جيب أو لطم، وعن فعل اللسان، كالصراخ ودعوى الويل والثبور ونحو ذلك، فإنه مباح^(١)

لقلوله ﷺ «إنه مهما كان من العين والقلب فمن الله عز وجل ومن الرحمة، وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان»^(٢) ولقلوه ﷺ أيضا «إن الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب، ولكن يعذب بهذا - وأشار إلى لسانه - أو يرحم»^(٣).

أما حكم البكاء في غير هذه الحالة فسيأتي فيما بعد.

البكاء من خشية الله تعالى:

٩ - المؤمن يعيش في جهاد مع نفسه، ويراقب الله في جميع أفعاله وتصرفاته، فهو يخاف الله، ويبكي عند ذكره سبحانه تعالى، فهذا من المختبين الذين بشرهم الله سبحانه وتعالى

٥ - النحب لغة: أشد البكاء، كالنحب.^(١)

٦ - العويل: هورفع الصوت بالبكاء، يقال: أعولت المرأة إعوالا وعويلا.^(٢)

هذا ويتضح مما تقدم أن النحب والعويل معناهما البكاء الشديد، وأن الصراخ والصياح متقاربان في المعنى، وأن النواح يأتي بمعنى البكاء على الميت، وأن الندب هو تعداد محاسن الميت، وأن البكاء ما كان مصحوبا بصوت، والبكى ما كان بلا صوت، بأن كان قاصرا على خروج الدمع.

أسباب البكاء:

٧ - للبكاء أسباب، منها: خشية الله تعالى، والحزن، وشدة الفرح.

الحكم التكليفي للبكاء في المصيبة:

٨ - البكاء قد يكون قاصرا على خروج الدمع فقط بلا صوت، أو بصوت لا يمكن الاحتراز عنه، وقد يكون مصحوبا بصوت كصرخ أو نواح أو ندب وغيرها، وهذا يختلف باختلاف

(١) نيل الأوطار للشوكاني ١/٤، ١٥٠ ط دار الجيل.
(٢) حديث: «إنه مهما كان من العين...» أخرجه أحمد (٢٤٧/١) ط الميمنية) وفي إسناده علي بن زيد بن جدهان وهو ضعيف. تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٢٣/٨) ط دائرة المعارف العثمانية.
(٣) حديث: «إن الله لا يعذب بدمع...» أخرجه البخاري. (الفتح ٣/١٧٥ - ط السلفية).

(١) القاموس المحيط والمصباح للمثير.
(٢) المصباح المثير.

١٠ - فهذه حالة العارفين بالله، الخائفين من سطوته وعقوبته. لا كما يفعله جهال العوام والمبتدعة الطغام، من الزعيق والزئير ومن النفاق الذي يشبه نفاق الحمير، فيقال لمن تعاطى ذلك، وزعم أن ذلك وجد وخشوع: لم تبلغ أن تساوي حال الرسول ولا حال أصحابه في المعرفة بالله، والخوف منه، والتعظيم لجلاله، ومع ذلك فكانت حالهم عند المواعظ الفهم عن الله والبكاء خوفاً من الله، ولذلك وصف الله أحوال أهل المعرفة عند سماع ذكره وتلاوة كتابه فقال: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾. ^(١) فهذا وصف حالهم وحكاية مقامهم، ومن لم يكن كذلك فليس على هديهم ولا على طريقتهم، فمن كان مستنفاً فليستن بهم، ومن تعاطى أحوال المجانين والجنون فهو من أحسهم حالاً، والجنون فنون. روى مسلم عن أنس بن مالك أن الناس سألوا النبي ﷺ حتى أحسوه في المسألة، فخرج ذات يوم، فصعد المنبر، فقال: «سلوني، لا تسألوني عن شيء إلا بيته لكم، مادمت في مقامي هذا. فلما سمع ذلك القوم أرموا^(٢) ورهبوا أن يكون بين يدي أمر قد حضر، قال أنس: فجعلت ألقت يميناً وشمالاً فإذا كل

بقوله: ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُخْبِتِينَ، الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمُ وَالْقَاطِعِي الصَّلَاةِ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُتَّقُونَ﴾ ^(١) وهم الذين عناهم الله بقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾. ^(٢)

ومما قاله القرطبي في تفسير هذه الآية، مع الإشارة إلى غيرها من الآيات القرية منها في المعنى: وصف الله تعالى المؤمنين في هذه الآية بالخوف والوجل عند ذكره، وذلك لقوة إيمانهم ومراعاتهم لربه، وكأنهم بين يديه، ونظير هذه الآية ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُخْبِتِينَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ وقال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾، ^(٣) فهذا يرجع إلى كمال المعرفة وثقة القلب، والوجل: الفزع من عذاب الله، فلا تناقض، وقد جمع الله بين المعنيين في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ^(٤) أي تسكن نفوسهم مع الله من حيث اليقين، وإن كانوا يخافون الله.

(١) سورة الحج ٣٤ - ٣٥

(٢) سورة الأنفال / ٢

(٣) سورة الرعد / ٢٨

(٤) سورة الزمر / ٢٣

(١) سورة المائدة / ٨٣

(٢) أرم الرجل إرماء: إذا سكت، فهو رم.

قال صاحب تحفة الأحوذى: قوله: «عينان لا تمسهما النار» أي لا تمس صاحبها، فعبر بالجزء عن الجملة، وعبر بالمس إشارة إلى امتناع مافوقه بالأولى، وفي رواية: «أبدا» وفي رواية: «لا يقربان النار»^(١)

وقد ذكر صاحب روح المعاني أخبارا وردت في مدح البكاء خشية من الله تعالى، من بينها هذا الحديث المتقدم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يَعُوذَ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ، وَلَا يَجْتَمِعُ عَلَى عَبْدٍ غِبَارٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى وَدَخَلَ جَهَنَّمَ»^(٢).

البكاء في الصلاة:

١٢ - يرى الحنفية أن البكاء في الصلاة إن كان سببه ألما أو مصيبة فإنه يفسد الصلاة، لأنه يعتبر من كلام الناس، وإن كان سببه ذكر الجنة أو النار فإنه لا يفسدها، لأنه يدل على زيادة الخشوع، وهو المقصود في الصلاة، فكان في معنى التيسيع أو الدعاء. ويدل على هذا حديث الرسول ﷺ «أنه كان يصلي بالليل وله

إنسان لاق رأسه في ثوبه يبكي...». وذكر الحديث^(١). وروى الترمذي وصححه عن العرياض بن سارية رضي الله عنه قال: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب». الحديث. ولم يقل: زعقنا ولا رقصنا ولا زفنا ولا قمنا^(٢).

وقال صاحب روح المعاني في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾^(٣) أي خافت قلوبهم منه عز وجل لإشراق أشعة الجلال عليها^(٤).

١١ - والبكاء خشية من الله له أثره في العمل، وفي غفران الذنوب، ويدل لذلك ما رواه الترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «عينان لا تمسهما النار: عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله»^(٥).

(١) حديث: «سلوني، لا تسألوني عن شيء...» أخرجه مسلم (٣/١٨٣٤ - ط الحلبي).

(٢) القرطبي ٧/٣٦٥، ٣٦٦ ط دار الكتب المصرية.

وحديث العرياض: «وعظنا رسول الله ﷺ...» أخرجه ابن ماجه (١/١٦) ط الحلبي، وأبو داود (٥/١٦) ط عزت هبيد دهاش، والحاكم (١/٩٦) ط دائرة المعارف العثمانية، وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) سورة الحج / ٣٥

(٤) روح المعاني ١٧/١٥٤ ط المطبعة.

(٥) حديث: «عينان لا تمسهما النار: عين...» أخرجه الترمذي (٤/١٧٥) ط الحلبي، وأبو يعلى كما في فتح الباري (٦/٨٣) ط السلفية، وحسن إسناده ابن حجر.

(١) تحفة الأحوذى ٥/٢٦٩ ط الفيحالة.

(٢) روح المعاني ١٥/١٩٠، ١٩١ ط المطبعة.

وحديث: «لا يلبس النار رجل بكى من...» أخرجه الترمذي (٤/١٧١) ط الحلبي. وقال: حديث حسن صحيح.

هذا، وقد ذكر الدسوقي أن البكاء بصوت، إن كان لمصيبة أولو جوع من غير غلبة أو خشوع فهو حيثشذ كالكلام، يفرق بين عمدته وسهوه، أي فالعمد مبطل مطلقا، قل أو أكثر، والسهوه يبطل إن كان كثيرا، ويسجد له إن قل. ^(١)

وأما عند الشافعية، فإن البكاء في الصلاة على الوجه الأصح إن ظهر به حرفان فإنه يبطل الصلاة، لوجود ما ينافيها، حتى وإن كان البكاء من خوف الآخرة. وعلى مقابل الأصح: لا يبطل لأنه لا يسمى كلاما في اللغة، ولا يفهم منه شيء، فكان أشبه بالصوت المجرد. ^(٢)

وأما الحنابلة فإنهم يرون أنه إن بان حرفان من بكاء، أو تأوه خشية، أو أنين في الصلاة لم تبطل، لأنه يجري مجرى الذكر، وقيل: إن غلبه ولا بطلت، كما لو لم يكن خشية، لأنه يقع على الهجاء، ويدل بنفسه على المعنى كالكلام، قال أحمد في الأنين: إذا كان غالبا أكرهه، أي من وجع، وإن استدعى البكاء فيها كره كالضحك وإلا فلا. ^(٣)

- (١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٨٤/١ - ط دار الفكر.
(٢) نهاية المحتاج ٣٤٠/٢، وحاشية قلوبوي وعميرة ١٨٧/١، ومغني المحتاج ١٩٥/١
(٣) الفروع ٣٧١/١، ٣٧١

أزيز كآزيز المرجل من البكاء. ^(١)
وعن أبي يوسف أن هذا التفصيل فيما إذا كان على أكثر من حرفين، أو على حرفين أصليين، أما إذا كان على حرفين من حروف الزيادة، أو أحدها من حروف الزيادة والآخر أصلي، لا تفسد في الوجهين معا، وحروف الزيادة عشرة يجمعها قولك: أمان وتسهيل. ^(٢)
وحاصل مذهب المالكية في هذا: أن البكاء في الصلاة إما أن يكون بصوت، وإما أن يكون بلا صوت، فإن كان البكاء بلا صوت فإنه لا يبطل الصلاة، سواء أكان بغير اختيار، بأن غلبه البكاء تخشعا أو لمصيبة، أم كان اختياريا ما لم يكثر ذلك في الاختياري.

وأما إذا كان البكاء بصوت، فإن كان اختياريا فإنه يبطل الصلاة، سواء كان لمصيبة أم لتخشع، وإن كان بغير اختياره، بأن غلبه البكاء تخشعا لم يبطل، وإن كثر، وإن غلبه البكاء بغير تخشع أبطل. ^(٣)

- (١) حديث: «كان يصلي بالليل وله أزيز...» أخرجه أبو داود (١/٥٥٧ - ط عزت عبيد دعاس) والنسائي (١٣/٣ - ط المكتبة التجارية).
(٢) تبين الحقائق ١/١٥٥، ١٥٦ ط دار المعرفة، وفتح القدير ٢٨١/١، ٢٨٢ - ط دار صادر.
(٣) حاشية الشيخ علي المعدوي على مختصر خليل، وهي بهامش الحشر ١/٣٢٥، ط دار صادر، وجواهر الإكليل ١/٦٣، ومواهب الجليل ٢/٣٣

والبزار في مسنديهما من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعا: «إن هذا القرآن نزل بحزن، فإذا قرأتموه فابكوا، فإن لم تبكوا فنبأكوا»^(١).

البكاء عند الموت وبعده:

١٤ - اتفق الفقهاء على أن البكاء إن كان قاصرا على خروج الدمع فقط بلا صوت فإنه جائز، قبل الموت وبعده، ومثله غلبة البكاء بصوت إذا لم يقدر على رده، ومثله حزن القلب.

واتفقوا أيضا على تحريم الندب بتعداد محاسن الميت برفع صوت، إلا ما نقل في الفروع عن بعض الخنابلة.

واتفقوا على تحريم النواح وشق الحبيب أو الثوب ولطم الخد وما أشبه ذلك، إلا أن الحنفية صبروا في ذلك بالكرهية، ومرادهم الكراهة التحريمية، وبذلك لا يكون بين الفقهاء في ذلك خلاف.

وأما إذا كان البكاء بصوت وغير مصحوب بنياحة وندب أو شق جيب أو نحو ذلك، فيرى الحنفية والمالكية والخنابلة أنه جائز، واشترط المالكية عدم الاجتناع للبكاء، وإلا كرهه^(٢).

(١) حديث: «إن هذا القرآن نزل بحزن، فإذا قرأتموه فابكوا، فإن لم تبكوا فنبأكوا» (١) صحيح تخريج (١).

(٢) فتاوى قاضيخان والبزازية مع الفتاوى الهندية =

البكاء عند قراءة القرآن:

١٣ - البكاء عند قراءة القرآن مستحب، ويفهم ذلك من قوله تعالى في سورة الإسراء ﴿وَيُخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾^(١).

قال القرطبي: هذا مدح لهم، وحق لكل من توسم بالعلم، وحصل منه شيئا أن يجري إلى هذه المرتبة، فيخشع عند استماع القرآن ويتواضع ويدل^(٢).

وقال الزعزعي في الكشف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ أي يزيدهم لين قلب ورطوبة عين^(٣).

وقال الطبري عند الكلام على هذه الآية: يقول تعالى ذكره: ويخر هؤلاء الذين أوتوا العلم من مؤمني أهل الكتابين، من قبل نزول الفرقان، إذا يتلى عليهم القرآن لأذقانهم يبيكون، ويزيدهم مافي القرآن من المواعظ والعبر خشوعا، يعني خضوعا لأمر الله وطاعته استكانة له^(٤).

وفهم استحباب البكاء أيضا عند قراءة القرآن بما أخرجه ابن ماجة وإسحاق بن راهويه

(١) سورة الإسراء / ١٠٩

(٢) القرطبي ١٠ / ٣٤١

(٣) الكشف ٢ / ٤٦٩، ط دار المعرفة.

(٤) مراده بالآيتين: الآية ١٠٧، والآية ١٠٩ من سورة الإسراء، والطبري ١٥ / ١٨١، ١٨٢ - ط الحلبي، وروح المعاني ١٥ / ١٩٠ - ط المنيرية.

البكاء؟ قال: لا. ولكن نيت عن صوتين أحقين فاجرين: صوت عند مصيبة، خمش وجوه وشق جيوب ورنة شيطان»^(١)

وقد أخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية»^(٢) فهذا يدل على عدم جواز ما ذكر فيه من اللطم وشق الجيب ودعوى الجاهلية.

وأخرج النسائي عن جابر بن عتيك رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب، فصاح النسوة ويكين، فجعل ابن عتيك يستكهن، فقال رسول الله ﷺ: دعهن، فإذا وجب فلا تبكين بأكية. قالوا: وما الوجوب يا رسول الله؟ قال: الموت»^(٣).

البكاء عند زيارة القبر:

١٥ - البكاء عند زيارة القبر جائز، والدليل على

وللشافعية تفصيل أتى به القليوبي، فقال: إن البكاء على الميت إن كان خوف عليه من هول يوم القيامة ونحوه فلا بأس به، أولمجة ورقة كطفل فكذلك، ولكن الصبر أجمل، أو لصلاح وبركة وشجاعة وفقد نحو علم فمندوب، أولفقد صلة وبر وقيام بمصلحة فمكروه، أولعدم تسليم للقضاء وعدم الرضى به فحرام»^(١).

وقال الشافعي: يجوز البكاء قبل الموت، فإذا مات أمسكن. واستدل بحديث النسائي عن جابر بن عتيك كما يأتي قريباً»^(٢).

والفقهاء فيها قالوه في ذلك استدلوها بما ورد في السنة، فقد أخرج الترمذي عن جابر رضي الله عنه قال: «أخذ النبي ﷺ بيد عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فانطلق به إلى ابنه إبراهيم، فوجده يهود بنفسه، فأخذه النبي ﷺ فوضعه في حجره فبكى، فقال له عبد الرحمن: أتبكي؟ ألم تكن نيت عن

(١) حديث: «نيت عن صوتين أحقين فاجرين...» أخرجه الحاكم (٤٠/٤) - ط دائرة المعارف العثمانية.

(٢) حديث: «ليس منا من لطم الخدود...» أخرجه البخاري (الفتح ١٦٣/٣) - ط السلفية.

(٣) حديث: «جابر بن عتيك وأن رسول الله ﷺ جاء يعود...» أخرجه أبوداود (٣٨٢/٣) - ط عزت عبيد دعاس، وفي إسناده جهالة جهالة ابن عتيك بن الحارث، التهذيب لابن حجر (١٠٥/٧) - ط دائرة المعارف النظامية.

= ١٩٠/١، وحاشية الطحطاوي على الدر المختار ٣٨٣/١، وحاشية ابن عابدين ٦٠٧/١، وحاشية الدسوقي ٤٢٢/١، وجواهر الإكليل ١١٢/١، ومواهب الجليل مع التاج والإكليل ٢٣٥/٢، والخروشي مع حاشية العلوي ١٣٣/٢، (١) القليوبي ٣٤٣/١، ومغني المحتاج ٣٥٦، ونهاية المحتاج ١٤/٣، والمهذب للشيرازي ١٤٦/١ (٢) المجموع للنووي ٣٠٧/٥

ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى، وأبكى من حوله...» إلخ الحديث. (١)

اجتماع النساء للبكاء:

١٦ - اجتماع النساء للبكاء عند المالكية مكروه إن كان بلا صوت، وحرام إن كان معه صوت. (٢)

والشافعية لا يجيزون الاجتماع للبكاء. (٣)

ولم يتعرض الحنفية ولا الخنابلة لاجتماع النساء للبكاء. على أن الفقهاء متفقون على جواز البكاء بالدمع فقط بلا صوت، وإنما تأتى الكراهة أو التحريم على ما إذا قصد الاجتماع له.

هذا، وإذا كان اجتماع النساء للبكاء مكروها أو محرما فكراهة أو تحريم اجتماع الرجال له أولى، وإنما خص الفقهاء النساء بالذكر لأن هذا شأنهن. (٤)

أثر بكاء المولود عند الولادة:

١٧ - إذا بكى المولود عند ولادته، بأن استهل

(١) حديث: «زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى...» أخرجه مسلم (٦٧١/٢) - ط الحلي.

(٢) جواهر الإكليل ١/١٤، ومواهب الجليل ٢/٢٤٠،

٢٤١، وحاشية الدسوقي ١/٤٢٤

(٣) مغني المحتاج ١/٣٥٦

(٤) حاشية الدسوقي ١/٤٢٤

صارخا، فإن ذلك يدل على تحقق حياته، سواء انفصل بالكلية كما عند الشافعية، أم لم يتفصل كما عند الحنفية. فإن لم يبك، ولم توجد منه علامة تدل على الحياة فلا يحكم بحياته. فإن بدا منه ما يدل على حياته، كالبكاء والصراخ ونحو ذلك، فإنه يعطى حكم الأحياء، فيسمى ويرث، ويقتص من قاتله عمدا، ويستحق مواليه الدية في غير العمد فإن مات بعد تحقق حياته فإنه يغسل ويصلى عليه ويورث. وتفصيل ذلك يرجع إليه في مصطلح (استهلال).

أثر بكاء البكر عند الاستئذان لتزويجها:

١٨ - إذا استؤذنت البكر في النكاح فبكت، فإن للفقهاء في دلالة على الرضا وعدمه اتجاهات ثلاثة:

أ - فالحنفية والشافعية يقولون: إن كان البكاء بلا صوت فيدل على الرضا، وإن كان بصوت فلا يدل على الرضا. (١)

ب - والمالكية يقولون: إن بكاء البكر غير المجبرة، وهي التي يزوجهها غير الأب من الأولياء، يعتبر رضا، لاحتمال أن هذا البكاء إنما هو لفقْد الأب مثلا، فإن علم أنه للمنع من

(١) الاختيار لتعليل المختار ٣/٩٢ ط دار المعرفة، وفتح الباري ١٩٣/٩ - ط الرياض.

الزواج لم يكن رضا. ^(١) قال القرطبي قال عليُّنا: هذه الآية دليل جـ - والحنابلة يقولون: إن البكاء إذن في النكاح، لما روى أبو هريرة قال رسول الله ﷺ: «تستأمر اليتيمة فإذا بكت أو سكنت فهو رضاها، وإن أبت فلا جواز عليها» ^(٢) ولأنها غير ناطقة بالامتناع مع سماع الاستئذان، فكان ذلك إذنا منها كالصامت. والبكاء يدل على فرط الحياء لا الكراهة. ولو كرهت لامتنت، فإنها لا تستحي من الامتناع. ^(٣)

تبين من بكى ممن تبكى ^(١)



بكاء المرء هل يكون دليلا على صدق مقاله: ١٩ - بكاء المرء لا يدل على صدق مقاله، ويدل على ذلك قوله تعالى في سورة يوسف ﴿وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾. ^(٤) فإن إخوة يوسف تصنعوا البكاء ليصدقهم أبوهم بما أخبروه به، مع أن الذي أخبروه به كذب، هم الذين دبروه وفعلوه.

(١) الشرح الكبير مع حاشية اللسوقي ٢/٢٢٧ ط دار الفكر.

(٢) حديث: «تستأمر اليتيمة، فإذا بكت أو سكنت...» أخرجه أبو داود (٢/٥٧٣ - ٥٧٥ ط عزت عبيد دعاس) وقال أبو داود: «وليس «بكت» بمحفوظ، وهو وهم في الحديث، الوهم من إدريس أو محمد بن الملاء. وأما أصل الحديث دون قوله «بكت» فأخرجه البخاري (الفتح ٩/١٩١ - ط السلفية).

(٣) مطالب أولي النهى ٥/٥٦، ٥٧ ط - للكتب الإسلامي.

(٤) سورة يوسف / ١٦

صحيح، أو فاسد جرى مجرى الصحيح.
وقيل: إنها التي لم تزل بكارتها أصلاً. (١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العذرة :

٢ - العذرة لغة: الجلدة التي على المحل. (٢)
ومنه العذراء، وهي: المرأة التي لم تزل بكارتها
بمزيل. (٣)

فالعذراء: ترادف البكر لغة وعرفاً، وقد
يفرقون بينهما، فيطلقون العذراء على من لم تزل
بكارتها أصلاً، وقال الدردير: إذا جرى العرف
بالتسوية بينهما يعتبر. (٤)

ب - الثبوبة :

٣ - الثبوبة: زوال البكاارة بالوطء ولو حراماً.
والثب لغة: ضد البكر، فهي التي تزوجت
فثابت، وفارقت زوجها بأي وجه كان بعد أن
مسها، وعن الأصمعي أن الثب: هو الرجل أو
المرأة بعد الدخول.

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٨١ ط هـ
الحلي بمصر.

(٢) لسان العرب مادة: «عذرة».

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٣٠٢، وحاشية الدسوقي

على الشرح الكبير ٢/ ٢٨١

(٤) نهاية المحتاج ٦/ ٢٢٣ ط المكتبة الإسلامية، والدسوقي

٢/ ٢٨١

بكاارة

التعريف :

١ - البكاارة (بالفتح) لغة: عذرة المرأة، وهي
الجلدة التي على القبل. (١)

والبكر: المرأة التي لم تفتض، ويقال للرجل:
بكر، إذا لم يقرب النساء، ومنه حديث «البكرُ
بالبكرِ جلدٌ مائوٌّ ونقيٌّ سنوٌّ». (٢)

والبكر اصطلاحاً عند الحنفية: اسم لامرأة لم
تجامع بِنكاح ولا غيره، فمن زالت بكارتها بغير
جماع كوثبة، أو درور حيض، أو حصول
جراحة، أو تعيس: بأن طال مكنتها بعد إدراكها
في منزل أهلها حتى خرجت عن عداد الأَبكار
فهي بكر حقيقة وحكماً. (٣)

وعرفها المالكية: بأنها التي لم توطأ بعقد

(١) المصباح المنير، ولسان العرب مادة: «بكر»

(٢) حديث: «البكرُ بالبكرِ جلدٌ مائوٌّ...» أخرجه مسلم
(٣/ ١٣١٦) ط الحلي من حديث عبادة بن الصامت.

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٣٠٢ دار إحياء التراث
العربي.

ومناطق قبول شهادة المرأة في إثبات البكارة أن موضعها عورة لا يطلع عليه الرجال إلا للضرورة، وروى مالك عن الزهري: مضت السنة أنه تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن، من ولادة النساء وعيوبهن. ^(١) وقيس على ذلك البكارة والثبوة. وثبتت البكارة كذلك باليمين حسب التفصيل الذي سيأتي.

أثر البكارة في عقد النكاح:

ما يكون به إذن البكر:

٥ - اتفق الفقهاء على أن سكوت البكر البالغة عند استئذانها في النكاح إذن منها، لحديث: «البكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها». ^(٢)

ولما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «الأنثى أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها». ^(٣)

والثيب اصطلاحاً: من زالت بكارتها بالوطء ولو حراماً. ^(١) والثيب والبكر ضدان.

ماتت به البكارة عند التنازع:

٤ - أجاز جمهور الفقهاء قبول شهادة النساء في البكارة والثبوة. واختلفوا في العدد المشترط:

فذهب الحنفية والحنابلة إلى أن البكارة تثبت بشهادة امرأة ثقة، والثنتان أحوط وأوثق.

وأجاز أبو الخطاب من الحنابلة شهادة الرجل في ذلك.

وذهب المالكية - على ما صرح به خليل والدردير في شرحه - إلى أنها تثبت بشهادة امرأتين.

لكن قال الدسوقي في باب النكاح: إن أتى الرجل بامرأتين، أو امرأة واحدة تشهد له على ما تصدق فيه الزوجة قبلت.

وقال الشافعية: تثبت البكارة بشهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، أو شهادة أربع نسوة. ^(٢)

(١) لسان العرب والمصباح المنير مادة «ثيب»، وكشاف القناع ٤٦/٥ ط الرياض.

(٢) حاشية ابن عابدين ٥٩٦/٢، ٨٩/٤، ٣٧١ ط دار إحياء التراث العربي، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٨٥/٤، ١٨٨/٤، وشرح المنهاج ٣٢٥/٤، والإقناع=

= للمتطيل الشرع ٦٩/٢، وكشاف القناع ١٣/٥ ط الرياض، المغني لابن قدامة ١٥٥/٩، ١٥٧ (١) الأثر من الزهري أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كما في نصب الرأية ٨٠/٤ ط المجلس العلمي، وعبد الرزاق في مصنفه ٣٣٣/٨ ط المجلس العلمي، مطولاً. (٢) حديث: «البكر تستأذن في نفسها...» أخرجه مسلم (٢) ١٠٣٧/٢ - ط الحلبي من حديث ابن عباس. (٣) حديث: «الأنثى أحق بنفسها من وليها والبكر...» أخرجه مسلم (٢) ١٠٣٧ - ط الحلبي من حديث ابن عباس.

ب - بكر مجرة عَصَلَهَا أبوها، أي منعها من النكاح لالمصلحتها، بل للإضرار بها، فرفعت أمرها للمحاكم، فأراد تزويجها لامتناع أبيها، وزوجها.

ج - بكر يتيمة مهملة لا أب لها ولا وصي، خيف فسادها بفقر أوزني أو عدم حاضن شرعي في قول، والمعتمد أنها مجبر.

د - بكر غير مجرة، افتيت عليها، زوجها وليها غير المجبر - وهو غير الأب ووصيه - غير إذنها، ثم أمى إليها الخبر فرضيت.

هـ - بكر أريد تزويجها الذي عيب موجب لخيارها، كجنون وجذام ومرض. (١)
والتفصيل في مصطلح (نكاح).

اشتراط الولي وعدمه:

۷ - البكر إن كانت صغيرة فالإجماع على أنها لا تزوج نفسها، بل يزوجه وليها.

وأما إن كانت كبيرة، فجمهور الفقهاء من السلف والخلف على أنها لا تزوج نفسها، وإنما يزوجه وليها. وعند المالكية: ولو كانت عانسا

ومثل السكوت: الضحك بغير استهزاء، لأنه أدل على الرضا من السكوت، وكذا التيسم والبكاء بلا صوت، لدلالة بكاها على الرضا ضمنا.

والمعول عليه اعتبار قرائن الأحوال في البكاء والضحك، فإن تعارضت أو أشكل احتيط. (١)

واستثمار البكر البالغة العاقلة مندوب عند الجمهور، لأن لوليها الحق في إجبارها على النكاح. وسنة عند الحنفية لأنه ليس لوليها حق الإجبار. (٢) وتفصيل ذلك في مصطلح (نكاح).

٦ - وقد ذكر المالكية أبكارا لا يكتفى بصمتهن، بل لابد من إذنهن بالقول عند استئذانهن في النكاح:

أ - بكر رشدها أبوها أو وصيه بعد بلوغها، لأنه لا جبر لأبيها عليها، لما قام بها من حسن التصرف على المعروف في المذهب.

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٢٩٨، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٢٢٤، ٢٢٧ ط دار الفكر، والقلوبي على شرح المنهاج ٣/٢٢٣ ط عيسى الحلبي بمصر، والمغني لابن قدامة ٦/٤٩٣، ٤٩٤ ط الرياض، وكشاف القناع ٥/٤٣، ٤٦ ط الرياض.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٢٢٤، ٢٢٧، ونهاية المحتاج ٦/٢٢٤، وكشاف القناع ٥/٤٣، والمغني لابن قدامة ٦/٤٩١ ط الرياض. وحاشية ابن عابدين ٢/٢٩٨ وما بعدها، وفتح القدير ٣/١٦٤

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨، والشرح الصغير مع حاشية الصاوي ٢/٣٦٧، ٣٦٨ ط دار المعارف بمصر.

بكاره ٨

من نكاح من ترغب فيه، ورفعت أمرها للقضاء، وثبت كفاءة من ترغب في زواجه بأمره الحاكم بتزويجها، فإن امتنع ارتفع إجبارها، وزوجها الحاكم، ولا بد من نطقها برضاها بالزوج وبالصدق. ^(١)

ولا يختلف مذهب الشافعية والحنابلة عن هذا إلا في بعض التفصيلات، كتكرار امتناع الولي العاضل مرارا. ^(٢)

جـ- والبكر اليتيمة الصغيرة إذا خيف فسادها، يجبرها عليها على التزويج، وتجب مشاوره القاضي على المعتمد عند المالكية. ^(٣) ولا خصوصية لهذا الحالة عند الحنفية، لأن مطلق الصغيرة - بكرا كانت أو ثيبا - لوليها إجبارها على النكاح، ثم إذا بلغت وكان الولي المجبر غير الأب أو الجد ثبت لها خيار البلوغ. وذهب الحنابلة - في رواية - إلى أن الولي المجبر هو الأب فقط، ولا يزوج الصغيرة غيره ولو كان جدا. وفي المذهب رواية أخرى كمذهب الحنفية.

ويرى الشافعية أن ولاية الإجماع في تزويج

بلغت الستين في مشهور المذهب. ^(١) وذهب الحنفية إلى أنه ليس لوليها حق إجبارها، ولها أن تزوج نفسها، فإن زوجت نفسها بغير كفاءة، أو بدون مهر المثل، فلوليها حق طلب الفسخ ما لم تحمل. ^(٢)

وروي عن أبي يوسف أن نكاح الحرة البالغة العاقلة إذا كانت بكرا لا ينعقد إلا بولي، وعن محمد ينعقد موقوفا.

والتفصيل في مصطلح (نكاح).

متى يرتفع الإجماع مع وجود البكاره:

٨ - أ - يرى المالكية أن الأب لا يجبر بكرا رشدها - إن بلغت - بأن قال لها: رشدتك، أو أطلقت يدك، أو رفعت الحجر عنك، أو نحو ذلك. وثبت ترشيدها بإقراره، أو ببينة إن أنكر، وحيث كانت لا تجبر فلا بد من نطقها وإذنها، وهو المعروف في المذهب.

وقال ابن عبد البر: له جبرها.

ب - إذا عضل والد البكر المجبرة، ومنعها

(١) حاشية الدمشقي ٢/ ٢٣١، وشرح الزرقاني ٢/ ١٧٨

(٢) منهاج الطالبين وحاشية قليوبي ٣/ ٢٢٥، وكشاف القناع ٥/ ٤٤، ٥٤، ٥٥ ط الرياض.

(٣) شرح الدردير وحاشية الدمشقي عليه ٢/ ٢٢٤، وحاشية

ابن عابدين ٢/ ٢٩٦، والمغني ٦/ ٤٨٩، والقبليوبي ٣/ ٢٢٣ ط عيسى الحلبي.

(١) ابن عابدين ٢/ ٢٩٩، وحاشية الدمشقي على الشرح

الكبير ٢/ ٢٢٢ - ٢٢٤، ونهاية المحتاج ٢/ ٢٢٣ ط مصطفى الحلبي بمصر، والمغني لابن قدامة ٦/ ٤٤٩ ط الرياض.

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٢٩٦، ٢٩٨ ط دار إحياء

التراث العربي، وفتح القدير والعناية ١/ ١٥٧، ١٦٣

بِكَارَةِ ٩

وطء نكاح، ولم يعلم الأب بذلك، ففيه تردد، قيل: بخير، وقيل: لا، وهو الأصوب لوقوع اسم البكارة عليها. ولأن البكارة قد تزول بوثية ونحوها. وإن علم الأب بثبوتها بلا وطء وكنتم، فللزواج الرد على الأصح، وأخرى بوطء.

ولو شرط البكارة وجدها قد ثبتت بنكاح، فله الرد مطلقا علم الأب أم لا. (١)

وعند الشافعية: لو نكح امرأة بشرط بكارتها، فتبين فوات الشرط صح النكاح في الأظهر، لأن المعقود عليه معين لا يتبدل بخلف الصفة المشروطة. والقول الثاني عندهم: بطلانه، لأن النكاح يعتمد الصفات والأسماء دون التعيين والمشاهدة، فيكون اختلاف الصفة فيه كاختلاف العين. (٢)

وورد عن الحنابلة: إن شرط في التزويج أن تكون بكرا فوجدها ثيبا بالزنى ملك الفسخ. وإن شرط أن تكون بكرا فبانث ثيبا، قال ابن قدامة: عن أحمد كلام يحتمل أمرين:

أحدهما: لا خيار له، لأن النكاح لا يرد فيه بعيب سوى ثمانية عيوب، فلا يرد منه بمخالفة الشرط.

البكر هي للآب والجسد وحدهما، دون بقية الأولياء. فالبكر اليتيمة تنحصر ولاية إجبارها في الجسد.

اشتراط الزوج بكارة الزوجة:

٩ - ذهب الحنفية إلى أن الرجل لو تزوج امرأة على أنها بكر، فتبين بعد الدخول أنها ليست كذلك، لزمه كل المهر، لأن المهر شرع لمجرد الاستمتاع دون البكارة، وحملها لأمرها على الصلاح، بأن زالت بوثة.

فإن كان قد تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر، فإذا هي غير بكر، لا تجب الزيادة، لأنه قابل الزيادة بها هو مرغوب فيه، وقد فات، فلا يجب ما قبل به.

ولا يثبت بتخلف شرط البكارة فسخ العقد. (١)

وعند المالكية: إذا تزوج الرجل امرأة ظانا أنها بكر، ثم تبين أنها ثيب، ولا علم عند أبيها، فلا رد للزوج بذلك، إلا أن يقول: أتزوجها بشرط أنها (عذراء) وهي التي لم تزل بكارتها بمزيل، فإذا وجدها ثيبا فله ردها، وسواء أعلم الولي أم لا، وسواء أكانت الثبوتة بنكاح أم لا. وأما إذا شرط أنها (بكر) فوجدها ثيبا بغير

(١) الحارثي على مختصر خليل ٣/ ٢٣٩ ط دار صادر

(٢) شرح مناهج الطالبين ٣/ ٢٦٥ ط عيسى الحلبي بمصر.

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٤٦، ٤٨/ ٤٨

تعتمد إزالة العذرة بغير جماع وأثر ذلك :

١١ - اتفق الحنفية، والحنابلة، والشافعية في الأصح عندهم على أن الزوج إذا تعمد إزالة بكارة زوجته بغير جماع، كأصبع، لا شيء عليه. وجهه عند الحنفية: أنه لا فرق بين آلة وآلة في هذه الإزالة. وورد في أحكام الصغار في الجنائيات: أن الزوج لو أزال عذرتها بالأصبع لا يضمن، ويعزر، ومقتضاه أنه مكروه فقط. (١)

وقال الحنابلة: إنه أتلف ما يستحق إتلافه بالعقد، فلا يضمن بغيره. (٢)
وأما الشافعية فقالوا: إن الإزالة من استحقاق الزوج.
والقول الثاني لهم: إن أزال بغير ذكر فأرش. (٣)

وقال المالكية: إذا أزال الزوج بكارة زوجته بأصبعه تعمدًا، يلزمه حكومة عدل (أرش) يقدره القاضي، وإزالة البكارة بالأصبع حرام، ويؤدب الزوج عليه. (٤)

والتفصيل يكون في مصطلح (نكاح ودية).

والأمر الثاني: له الخيار نصًا، لأنه شرط وصفا مرغوبا فيه، فبانت بخلافه. (١)

البكارة الحكمية، وأثرها في الإيجاب ومعرفة إذنها:

١٠ - من زالت بكارتها بلا وطء كوثبة، أو أصبع، أو حدة حيض، ونحو ذلك، فهي بكر حقة حقيقة وحكمًا، ولا أثر لزوال بكارتها بما ذكر ونحوه في الإيجاب والاستثان ومعرفة إذنها، لأنها لم تمارس الرجال بالوطء في محل البكارة. ولأن الزائل في هذه المسائل العذرة، أي الجلدة التي على محل البكارة. وهذا عند الحنفية والمالكية والحنابلة. والأصح للشافعية، والثاني لمؤلف، ولأبي يوسف ومحمد: أنها كالثيب من حيث عدم الاكتفاء بسكوتها، لزوال العذرة، لأنها ثيب حقيقة.

وقال الحنفية: من زالت بكارتها بزنى - إن لم يتكرر، ولم تحد به - هي بكر حكمًا. (٢)
والتفصيل في مصطلح (نكاح).

(١) المغني لابن قدامة ٦/ ٤٩٥، ٥٢٦ ط الرياض، وكشاف القناع ٩٩/٥، ١٤٩ ط الرياض.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٢٣، والمغني لابن قدامة ٦/ ٤٩٥، وكشاف القناع ٥/ ٤٧ ط الرياض، وشرح مناهج الطالبين ٣/ ٢٢٣، وحاشية ابن عابدين ٢/ ٣٠٢، وفتح القدير ٣/ ١٦٩، وتبيين الحقائق وحاشية الاقناني عليه ٢/ ١٢٠

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٣١

(٢) كشاف القناع ٥/ ١٦٣

(٣) شرح المنهاج ٤/ ١٤٢، ١٤٣

(٤) حاشية الدسوقي ٤/ ٢٧٧، ٢٧٨ ط دار الفكر، والشرح الصغير على حاشية المنهاج ٤/ ٣٩٢

مقدار الصداق بإزالة البكارة بالأصبع دون الجماع :

١٢ - يرى الحنفية أن الزوج إذا أزال بكارة زوجته بغير جماع، ثم طلقها قبل المسيس، وجب لها جميع مهرها، إن كان مسمى ولم يقبض، وبإيقاعه إن قبض بعضه، لأن إزالة البكارة بأصبع ونحوه لا يكون إلا في خلوة^(١) وقال المالكية: لو فعل الزوج ما ذكر لزمه أرش البكارة التي أزالها بأصبعه، مع نصف صداقها^(٢).

وقال الشافعية والحنابلة: يحكم لها بنصف صداقها، لفهم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ وقد قُرِئَتْ لهن قَرْيَةٌ فَيُصَفُّ مَا قُرِئَتْ^(٣) إذ المراد بالمس: الجماع، ولا يستقر المهر باستمتاع وإزالة بكارة بلا آلة، فإن طلقها وجب لها الشطر دون أرش البكارة.

وعلى الحنابلة زيادة على الآية بأن هذه مطلقة قبل المسيس والخلوة، فلم يكن لها سوى نصف الصداق المسمى، ولأنه أتلف ما يستحق إتلافه بالعقد، فلا يضمه بغيره^(٤).

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٣٠، ٣٣١

(٢) حاشية الدسوقي ٢/ ٢٧٧، ٢٧٨ ط دار الفكر.

(٣) سورة البقرة / ٢٣٧

(٤) نهاية المحتاج وحاشية أبي الضياع نور الدين عليه

١٦٣/ ٥، وكشاف الفتاوى ٥/ ١٦٣

ادعاء البكارة، وأثر ذلك في الاستحلاف :

١٣ - يرى المالكية: أن من تزوج امرأة ظاناً أنها بكر، وقال: إني وجدتها ثيباً، وقالت: بل وجدني بكراً، فالقول قولها مع يمينها إن كانت رشيدة، سواء ادعت أنها الآن بكر، أم ادعى أنها كانت بكراً، وهو أزال بكارتها على المشهور في المذهب، ولا يكشف عن حالها. فإن لم تكن رشيدة، وكانت لا تحسن التصرف، أو صغيرة، يحلف أبوها، ولا ينظرها النساء جبراً عليها، أو ابتداءً، وأما برضاها فينظرنها، فإن أتى الزوج بامراتين تشهدان له على ما هي مصدقة فيه فإنه يعمل بشهادتهما، وكذا المرأة الواحدة. وحينئذ لا تصدق الزوجة، وظاهره ولو حصلت الشهادة بعد حلفها على ما ادعت. وإن كان الأب أو غيره من الأولياء عالماً بثبوتها بلا وطء من نكاح، بل ببوثة ونحوها، أوزنى وكتم عن الزوج، فللزواج الرد على الأصح إن كان قد شرط بكارتها، ويكون له الرجوع بالصداق على الأب، وعلى غيره إن تولى العقد. وأما إن كانت الثبوتية من نكاح فترد، وإن لم يعلم الأب^(١).

والتفصيل في مصطلح (نكاح، صداق، عيب).

وقال الشافعية: تصدق المرأة في دعوى

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٨٤ - ٢٨٦ ط دار الفكر.

بكاۋتها بلا يمين ، وكذا في ثيويتها ، إلا إذا ادعت بعد العقد أنها كانت ثيبا قبله فلا بد من يمينها . وقال الخطيب الشربيني : يصدق الولي بيمينه هنا ، لثلا يلزم بطلان العقد ، ولا تسأل عن سبب زوال بكاۋتها .

ولو أقام الولي بينة بكاۋتها قبل العقد لإجبارها قبلت ، ولو أقامت هي بينة بعد العقد بزوال بكاۋتها قبل العقد لم يبطل العقد .^(١)

وقال الحنابلة : من تزوج امرأة بشرط أنها عذراء ، فادعى بعد دخوله بها أنه وجدها ثيبا ، وأنكرت ذلك ، لا يقبل قوله بعد وطئه في عدم بكاۋتها ، لأن ذلك مما يخفى ، فلا يقبل في قوله بمجرد دعواه .

فإن شهدت امرأة عدل : أنها كانت ثيبا قبل الدخول قبل قولها ويثبت له الخيار ، وإلا فلا .^(٢)

والتفصيل في مصطلح (نكاح ، صداق ، شرط)

بلاغ

انظر : تبليغ .

(١) حاشية قليوبي على منهاج الطالبين ٢٢٣/٣ ط عيسى الحلبي بمصر .

(٢) مطالب أولي النهى ١٣١/٥ ط المكتب الإسلامي بدمشق .

بلعوم

١ - البلعوم لغة واصطلاحاً : هو مجرى الطعام والشراب ، وموضع الابتلاع من الحلق .^(١)

أحكام تتعلق بالبلعوم :

البلعوم - باعتباره مجرى الطعام والشراب بين آخر الفم (أي أقصاه ، وهو اللهاة) والمعدة - تجري عليه أحكام ، منها ما يتعلق بما يقطر به الصائم ، ومنها ما يتعلق بالتذكية وقطع البلعوم فيها ، ومنها ما يتعلق بالجناية عليه والدية فيه .

أ - ما يتعلق بالصوم ومفطراته :

٢ - اتفق الفقهاء على أن كل ما أدخل في البلعوم من طعام أو شراب أو دواء في فترة الصوم

(١) المصباح المنير ، وخيار الصحاح ، ولسان العرب ، والمغرب في ترتيب المعرب ، والشرح الكبير ٩٩/٢ ، والنظم المستملح ٢٥٩/١ ، ورد المختار على الدر المختار ١٨٧/٥ ، ومنار السبيل في شرح السبيل ٤٢٢/٢ ط المكتب الإسلامي ، ونيل المآرب بشرح ذليل الطالب ١٥٩/٢ ط الفلاح .

بـ معلوم ٣

وفيما يجزىء في الذبح خلاف، مجمله فيأبى:

ذهب الحنفية إلى أن الذابح إن قطع جميعها حل الأكل، لوجود الذكاة. وكذلك إن قطع ثلاثة منها أي ثلاثة كانت. وقال أبو يوسف: لا بد من قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين. وقال محمد: إنه يعتبر الأكثر من كل عرق، وذكر القسدي قول محمد مع أبي يوسف، وهمل الكرخي قول أبي حنيفة «وإن قطع أكثرها حل» على ما قاله محمد، والصحيح أن قطع أي ثلاثة منها يكفي.

وعند الشافعية: يستحب قطع الحلقوم والمريء والودجين، لأنه أسرع وأروح للذبيحة، فإن اقتصر على قطع الحلقوم والمريء أجزأه، لأن الحلقوم مجرى النفس، والمريء مجرى الطعام، والروح لا تبقى مع قطعهما. (١)

وشرط المالكية قطع جميع الحلقوم، وهو القصبة التي يجري فيها النفس، وقطع جميع الودجين، ولم يشترطوا قطع المريء. (٢)

أما الحنابلة فاشتروا قطع الحلقوم والمريء، واكتفوا بقطع البعض منهما، ولم يشترطوا إبانتهما، لأنه قطع في محل الذبح مالا تبقى الحياة معه، واشتروا فري الودجين، وذكر ابن تيمية

فإنه يفطر في الجملة. وفي ذلك تفصيلات تنظر في (الصوم).

وإن استقاء وجاوز القيء البلعوم أفطر عند بعض الفقهاء. (١) وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في (الصوم) أيضا.

ب - ما يتعلق بالتذكية:

٣ - اتفق الحنفية والشافعية والحنابلة على ضرورة قطع البلعوم أثناء الذبح، ضمن ما يقطع من عروق في المذبوح معلومة. وهي الحلقوم وهو: مجرى النفس، والودجان وهما: عرقان في جانبي العنق بينهما الحلقوم والمريء، ويتصل بهما أكثر عروق البدن، ويتصلان بالدماغ. هذا بالإضافة إلى المريء (البلعوم).

أما المالكية فلم يشترطوا قطعه بل قالوا بقطع جميع الحلقوم، وقطع جميع الودجين. (٢)

(١) الاختيار شرح المختار ١/١٣١ - ١٣٣ ط دار للمعرفة، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ١/٥٢٣ - ٥٢٧، والمهذب ١/١٨٩، ١٩٠، ونيل المآرب بشرح دليل الطالب ١/٩٩ - ١٠٠ ط الفلاح.

(٢) رد المختار على الدر المختار ٥/١٨٦ - ١٨٧، والاختيار شرح المختار ٣/١٤٢ - ١٤٤ ط مصطفى الحلبي ١٩٣٦ م، والمهذب ١/٢٥٩، ونهاية المحتاج ٨/١١٠ - ١١١، والشرح الكبير ٢/٩٩، ومنار السبيل في شرح الدليل ٢/٤٢١ - ٤٢٣ ط المكتب الإسلامي، ونيل المآرب بشرح دليل الطالب ٢/١٥٨ - ١٥٩ م الفلاح.

(١) الاختيار شرح المختار ٣/١٤٤، والمهذب ١/٢٥٩ (٢) الشرح الكبير ٢/٩٩

بعلوم ٤ ، بلغم

الجائفة ثلث الدية^(١) وعن أبي بكر رضي الله عنه «أنه حكم في جائفة نَفَذَتْ بثلثي الدية»^(٢) لأنها إن نفذت فهي جائفتان، وهذا عند الحنفية والشافعية والحنابلة.

أما المالكية فقد قالوا: إن الجائفة مختصة بالبطن والظهر، وفيها ثلث من الدية الخمسة، فإن نفذت فهي جائفتان^(٣).
والتفصيل في (الجنائيات، والديات).

بلغم

انظر: نخامة.

وجها أنه يكفي قطع ثلاثة من الأربعة، وقال: إنه الأقوى، وسئل عن قطع الحلقوم والودجين لكن فوق الجوزة؟ فقال: هذا فيه نزاع، والصحيح أنها تحمل^(١). والتفصيل يرجع فيه إلى: (تذكية).

ج - ما يتعلق بالجنائيات:

٤ - الفقهاء متفقون على أن الجروح - فيما عدا الرأس والوجه - تنقسم إلى جائفة وغير جائفة. قال الشافعية والحنابلة: إن الجائفة هي التي تصل إلى الجوف من البطن أو الظهر أو الورك أو الثغرة (ثغرة النحر) أو الحلق أو المشانة، وقال الحنفية: إن ما وصل من الرقبة إلى الموضع الذي لو وصل إليه من الشراب قطرة لأفطر يكون جائفة، لأنه لا يفطر إلا إذا كان وصل إلى الجوف.

وفي الجائفة ثلث الدية، فإن نفذت فهي جائفتان^(٢) قال عليه الصلاة والسلام «في

(١) حديث: «ولي الجائفة ثلث الدية» أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٩/٢١٠ - ٢١١ - نشر الدار السلفية - بمبئي) مرسلًا، وله طرق يتقوى بها: (نصب الراية للزيلي ٤/٣٧٥ - ط المجلس العلمي).

(٢) الأثر عن أبي بكر رضي الله عنه «أنه حكم في جائفة...» أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩/٣٦٩ - ط المجلس العلمي).

(٣) الشرح الكبير ٤/٢٧٠ - ٢٧١، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ٨/٣٤ - ٣٥

(١) منار السبيل في شرح الدليل ٢/٤٢٢ - ٤٢٣ للكتب الإسلامي، ونيل المآرب بشرح دليل الطالب ٢/١٥٩ ط الفلاح.

(٢) الاختيار شرح المختار ٥/٤٢ ط دار المعرفة، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٧/٢٩٦، وتكملة فتح القدير ٨/٨١٣، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ٢/٢٠٠ - ٢٠١، ومنار السبيل في شرح الدليل ٢/٣٥٢ - ٣٥٣، ط المكتب الإسلامي، ونيل المآرب بشرح دليل الطالب ٢/١٣٥ ط الفلاح.

ولكن الفقهاء يطلقون الكبر في السن على معينين.

الأول : أن يبلغ الإنسان مبلغ الشيخوخة والضعف بعد تجاوزه مرحلة الكهولة.^(١)

الثاني : أن يراد به الخروج عن حد الصغر بدخول مرحلة الشباب، فيكون بمعنى البلوغ المصطلح عليه.

ب - الإدراك :

٣ - الإدراك : لغة مصدر أدرك، وأدرك الصبي والفتاة : إذا بلغا. ويطلق الإدراك في اللغة ويراد به : اللحاق، يقال : مشيت حتى أدركته. ويراد به أيضا : البلوغ في الحيوان والتمر. كما يستعمل في الرؤية فيقال : أدركته ببصري : أي رأيته.

وقد استعمل الفقهاء الإدراك بمعنى : بلوغ الحلم، فيكون مساويا للفظ البلوغ بهذا الإطلاق.

ويطلق بعض الفقهاء الإدراك ويريدون به أوان النضج.^(٢)

(١) القاموس المحيط، والمصباح المنير، والتعريفات للجرجاني ص ٩٧، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٢٢

(٢) لسان العرب المحيط، والمصباح المنير، وطلبية الطلبة والتعريفات للجرجاني، والكلبيات لأبي البقاء، والمغرب في ترتيب المغرب، والنظم المستعذب ١/ ٣٤٩ ط الحلبي، وحاشية قليوبي ٣/ ٦٤ ط الحلبي.

بلوغ

التعريف :

١ - البلوغ لغة : الوصول، يقال بلغ الشيء يبلغ بلوغا وبلاغاً : وصل وانتهى.

وبلغ الصبي : احتلم وأدرك وقت التكليف، وكذلك بلغت الفتاة.^(١)

واصطلاحاً : انتهاء حد الصغر في الإنسان، ليكون أهلاً للتكاليف الشرعية. أو هو : قوة تحدث في الصبي، يخرج بها عن حالة الطفولية إلى غيرها.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الكبر :

٢ - الكبير والصغر معنيان إضافيان، فقد يكون الشيء كبيراً بالنسبة لآخر، صغيراً لغيره،

(١) لسان العرب المحيط، والمصباح المنير مادة «بلغ»، ورد المختار على الدر المختار ٩٧/٥.

(٢) شرح الزرقاني ٥/ ٢٩٠، والشرح الصغير على أقرب المسالك ١/ ١٣٣ ط دار المعارف بمصر.

جـ - الحلم والاحتلام:

٤ - الاحتلام: مصدر احتلم، والحلم: اسم المصدر. وهولغة: رؤيا النائم مطلقا، خيرا كان المرئي أو شرا. وفرق الشارع بينهما، فخص الرؤيا بالخير، وخص الحلم بضده.

ثم استعمل الاحتلام والحلم بمعنى أخص من ذلك، وهو: أن يرى النائم أنه يجامع، سواء كان مع ذلك إنزال أم لا.

ثم استعمل هذا اللفظ بمعنى البلوغ. وعلى هذا يكون الحلم والاحتلام والبلوغ بهذا المعنى ألفاظا مترادفة.

د - المراهقة:

٥ - المراهقة: مقارنة البلوغ، وراهق الغلام والفتاة مراهقة: قاربا البلوغ، ولم يبلغا. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

وبهذا تكون المراهقة والبلوغ لفظين متباينين.^(١)

هـ - الأشد:

٦ - الأشد لغة: بلوغ الرجل الجنكة والمعرفة. والأشد: طور يتبدى بعد انتهاء حد الصغر،

(١) لسان العرب المحيط، والمصباح المنير، والتصريفات للجرجاني مادة «رهق»، وابن عابدين ٥/ ٤٢١

أي من وقت بلوغ الإنسان مبلغ الرجال إلى سن الأربعين، وقد يطلق الأشد على الإدراك والبلوغ. وقيل: أن يؤنس منه الرشد مع أن يكون بالغاً. فالأشد مساو للبلوغ في بعض إطلاقاته.^(١)

الرشد:

٧ - الرشد لغة: خلاف الضلال. والرشد، والرشد، والرشاد: نقيض الضلال. وهو: إصابة وجه الأمر والاهتداء إلى الطريق.

والرشد في اصطلاح الفقهاء: الصلاح في المال لا غير عند أكثر العلماء، منهم: أبوحنيفة ومالك وأحمد. وقال الحسن والشافعي وابن المنذر: الصلاح في الدين والمال.^(٢)

والتفصيل في مصطلح (رشد)، (والولاية على المال).

وليس للرشد من معينة، وقد يحصل قبل

(١) لسان العرب المحيط، والمغرب في ترتيب العرب، والكلبيات لأبي البقاء، ونحفة المودود بأحكام المولود ص ٢٣٥ ط مطبعة المدني، وتفسير القرطبي ١٦/ ١٩٤ ط مكتبة دار الكتب المصرية.

(٢) لسان العرب والمغرب في ترتيب العرب، والمصباح المنير، والكلبيات لأبي البقاء مادة: «رشد» والمغني والشرح الكبير ٤/ ٤١٥، ٤١٦، ونهاية المحتاج ٤/ ٣٤٦، ٣٥٣، وشرح مناهج الطالبين مع الحاشيتين عليه ٢/ ٣٠١، ٣٠٢

بعض المالكية والحنابلة: أن الإنبات إذا جلب واستعمل بوسائل صناعية من الأدوية ونحوها فإنه لا يكون مثبتا للبلوغ، قالوا: لأنه قد يستعجل الإنبات بالدواء ونحوه لتحصيل الولايات والحقوق التي للبالغين. (١)

وقد اختلف الفقهاء في اعتبار الإنبات علامة على البلوغ، على أقوال ثلاثة:

١١ - الأول: أن الإنبات ليس بعلامة على البلوغ مطلقا. أي لا في حق الله ولا في حق العباد. وهو قول أبي حنيفة، ورواية عن مالك على ما في باب القذف من المدونة، ونحوه لابن القاسم في باب القطع في السرقة، قال الدسوقي: وظاهره لا فرق بين حق الله وحق الأدميين. (٢)

١٢ - الثاني: أن الإنبات علامة البلوغ مطلقا. وهو مذهب المالكية والحنابلة، ورواية عن أبي يوسف ذكرها ابن عابدين وصاحب الجوهرة، إلا أن ابن حجر نقل أن مالكا لا يقيم الحد على من لم يثبت بلوغه بغير الإنبات، لأن الشبهة فيه تمنع من إقامة الحد.

واحتج أصحاب هذا القول بحديث نبوي، وأثار عن الصحابة. فأما الحديث: فما ورد أن

البلوغ، وهذا نادر لا حكم له، وقد يحصل مع البلوغ أو بعده، وفي استعمال الفقهاء كل رشيد بالغ، وليس كل بالغ رشيدا.

علامات البلوغ الطبيعية في الذكر، والأنثى، والختى:

٨ - للبلوغ علامات طبيعية ظاهرة، منها ما هو مشترك بين الذكر والأنثى، ومنها ما يختص بأحدهما. وفيما يلي بيان العلامات المشتركة:

الاحتلام:

٩ - الاحتلام: خروج المني من الرجل أو المرأة في بقطة أو منام لوقت إمكانه. (١) لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ (٢) ولحديث: «خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا». (٣)

الإنبات:

١٠ - الإنبات: ظهور شعر العانة، وهو الذي يحتاج في إزالته إلى نحو حلق، دون الزغب الضعيف الذي ينبت للضعير. ونجد في كلام

(١) شرح مناهج الطالبين وحاشية قليوبي ٣٠٠/٢

(٢) سورة النور / ٥٩

(٣) حديث: «خذ من كل حالم دينارًا... أخرجه الترمذي

(١١ ط - الحلبي) والحاكم (١/٣٩٨) ط دائرة المعارف

العثمانية) وصححه ووافقه الذهبي.

(١) الجمل على النهج ٣/٣٢٨، وكشاف القناع ٦/٤٥٤

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣/٢٩٣

١٣ - القول الثالث: أن الإنبات بلوغ في بعض الصور دون بعض. وهو قول الشافعية، وبعض المالكية.

فيرى الشافعية أن الإنبات يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكافر، ومن جهل إسلامه، دون المسلم والمسلمة. وهو عندهم أمانة على البلوغ بالسِّنْ أو بالإنزال، وليس بلوغاً حقيقة. قالوا: ولهذا لو لم يحتلم، وشهد عدلان بأن عمره دون خمسة عشرة سنة، لم يحكم ببلوغه بالإنبات.

وانما فرّقوا بينه وبين المسلم في ذلك لسهولة مراجعة آباء المسلم وأقاربه من المسلمين، ولأن الصبي المسلم متهم في الإنبات، فربما تعجّله بدواء دفعا للحجر عن نفسه وتشوقاً للولايات، بخلاف الكافر فإنه لا يستعجله. (١)

١٤ - ويرى بعض المالكية أن الإنبات يقبل علامة في أعمّ ما ذهب إليه الشافعية، فقد قال ابن رشد: إن الإنبات علامة فيما بين الشخص وبين غيره من الأدميين من قذف وقطع وقتل.

وأما فيما بين الشخص وبين الله تعالى فلا خلاف - يعني عند المالكية - أنه ليس بعلامة.

(١) غاية المحتاج ٣٤٧/٤، والمهج وشرحه وحاشية الجليل ٣٣٨/٣، ٣٣٩، وقد نقل صاحب المغني وابن حجر في الفتح قول الشافعي في الكافر وهو ما ذكرناه هنا، وأن قوله في المسلم اختلف، ولم نجد هذا الاختلاف في كتب الشافعية.

النبي ﷺ لما حُكِمَ سعد بن معاذ في بني قريظة، فحكم بقتل مقاتلتهم وسي فرارهم، وأمر أن يكشف عن مؤنّزتهم، فمن أنبت فهو من المقاتلة، ومن لم ينبت فهو من الذرية. بلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «لقد حكمت فيهم يحكم الله من فوق سبعة أرقعة» (١)

ومن هنا قال عطية بن كعب القرظي: «كنت معهم يوم قريظة. فأمر أن ينظر إليّ هل أنبت، فكشفوا عاني، فوجدوها لم تنبت، فجعلوني في السبي» (٢)

وأما ما ورد عن الصحابة، فمنه أن عمر رضي الله عنه كتب إلى عامله «أن لا يقتل إلا من جرت عليه المواسي، ولا يأخذ الجزية إلا ممن جرت عليه المواسي» وأن غلاماً من الأنصار شُبِّ بامرأة في شعره، فرفع إلى عمر فلم يجده أنبت فقال: «لو أنبت الشعر لحددتك». (٣)

(١) حديث: «لقد حكمت فيهم يحكم الله...» أخرجه النسائي في مختصر العلل للذهبي (ص ٨٧ - المكتب الإسلامي) وأصله في البخاري (الفتح ٤١١/٧ - ط السلفية) ومسلم (١٣٨٩/٣ - ط الحلبي).

(٢) قول عطية القرظي: كنت معهم يوم قريظة. أخرجه أبو داود (٥٦١/٤) - ط عزت عبيد دساس) والترمذي (١٤٥/٤) - ط الحلبي) وقال: حسن صحيح.

(٣) أورد الحسبرين صاحب المغني ٥٠٩/٤ و٤٧٦/٨ وانظر الشرح الكبير والدسوقي ٢٩٣/٣، وفتح الباري ٢٧٧/٥

تعالى أجرى العادة أن الولد يخلق من ماء الرجال وماء المرأة. قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ؟ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ ذَافِقٍ يُخْرَجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾^(١)

فإذا وجد واحد من العلامات السابقة حكم بالبلوغ على الوجه المتقدم، وإن لم يوجد كان البلوغ بالنسبة إلى النحوي المبين في موطنه من البحث.

١٦ - واعتبر المالكية من علامات البلوغ في الذكر والأنثى - زيادة على ما تقدم - نتن الإبط، وفرق الأرنبة، وغلظ الصوت.

واعتبر الشافعية أيضا من علامات البلوغ في الذكر - زيادة على ما سبق - نبات الشعر الخشن للشارب، وثقل الصوت، وتثوء طرف الحلقوم، ونحو ذلك. وفي الأنثى نهود الثدي. ^(٢)

علامات البلوغ الطبيعية لدى الخنثى:
١٧ - الخنثى إن كان غير مشكل، وألحق بالذكور أو الإناث، فعلامه بلوغه بحسب النوع الذي ألحق به.

وينى بعض المالكية على هذا القول أنه ليس على من أنسبت، ولم يحتلم، إثم في ترك الواجبات وارتكاب المحرمات، ولا يلزمه في الباطن عتق ولا حد، وإن كان الحاكم يلزمه ذلك، لأنه ينظر فيه ويحكم بما ظهر له^(٣)

والحجة للطرفين الحديث المتقدم ذكره الوارد في شأن بني قريظة.

أما الشافعية فقد قصروا حكمه على مخرجه، فإن بني قريظة كانوا كفارا، وابن رشد ومن معه من المالكية جعلوه فيها هو أعم من ذلك، أي في الأحكام الظاهرة، بنوع من القياس. ^(٤)

ما تختص به الأنثى من علامات البلوغ:
١٥ - تزيد الأنثى وتختص بعلامتين: هما الحيض، إذ هو علم على بلوغها لحديث: «ولا يقبل الله صلاة حائض إلا بختار»^(٥)

وخص المالكية الحيض بالذي لم يتسبب في جلبه، وإلا فلا يكون علامة.

والحمل علامة على بلوغ الأنثى، لأن الله

(١) النسوقي على الشرح الكبير ٣/ ٢٩٣

(٢) المحلى ١/ ٨٩، والمغني ٤/ ٥٠٩

(٣) حديث: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخيار...» أخرجه أبوداود (١/ ٤٢٩) - ط هرت صيد دهسلي والحاكم (١/ ٢٥١) - ط دائرة المعارف العثمانية وصححه، ووافقه اللهمي.

(١) سورة الطارق ٥ - ٧

(٢) ابن عابدين ٥/ ٩٧، وحاشية النسوقي على الشرح الكبير ٣/ ٣٩٣، والشرح الصغير على أقرب المسالك ٣/ ٤٠٤، وشرح المنهاج مع الحاشية ٤/ ٣٤٦، ونهاية المحتاج ٦/ ٣٤٨، والمغني والشرح الكبير ٤/ ٥١٢، ٥١٣

واسقاط دلالتها، إذ لا يتصور حيض صحيح ومتيَّ رجل. فيلزم أن يكون أحدهما فضلة خارجة من غير محلها، وليس أحدهما أولى بذلك من الآخر، فتبطل دلالتها، كالبيتين إذا تعارضتا، أمّا إن وجد الخروج من أحدهما من غير معارض، وجب أن يثبت حكمه، ويقضي بثبوت دلالة^(١).

١٩ - وأما الخنفية فلم نجد - في ما اطلعنا عليه - من كلامهم تعرّضاً صريحاً لهذه المسألة، ولكن يبدو أن قول الخنفية كقول المالكية والحنابلة، لظاهر ما في شرح الأشباه من قوله في باب أحكام الخنثى: إذا كان الخنثى بالغاً، بأن بلغ بالسن، ولم يظهر شيء من علامات الرجال أو النساء، لا تجزئه الصلاة بغير قناع، لأن الرأس من الحرة عورة^(٢).

البلوغ بالسن :

٢٠ - جعل الشارع البلوغ أمانة على أول كمال العقل، لأن الاطلاع على أول كمال العقل متعذر، فأقيم البلوغ مقامه.

والبلوغ بالنسب : يكون عند عدم وجود علامة من علامات البلوغ قبل ذلك، واختلف

أما الخنثى المشكل فعلامات البلوغ الطبيعية لديه كعلامات البلوغ لدى الذكور أو الإناث، فيحكم ببلوغه بالإنزال أو الإنبات أو غيرهما من العلامات المشتركة أو الخاصة. على التفصيل المتقدم، وهذا قول المالكية والحنابلة، وهو قول بعض الشافعية.

أما القول الثاني، وهو المعتمد عند الشافعية : أنه لا بد من وجود العلامة في الفرجين جميعاً، فلو أمنى الخنثى من ذكره، وحاضت من فرجها، أو أمنى منها جميعاً حكّم ببلوغه، أما لو أمنى من ذكره فقط، أو حاضت من فرجها فقط فلا يحكم بالبلوغ^(١).

١٨ - واستدل ابن قدامة من الحنابلة على الاكتفاء بأي العلامتين نظهر أولاً، بأن خروج مني الرجل من المرأة مستحيل، وخروج الحيض من الرجل مستحيل، فكان خروج أي منهما دليلاً على تعيين كون الخنثى أنثى أو ذكراً، فإذا ثبت التعيين لزم كونه دليلاً على البلوغ، كما لو تعيّن قبل خروجه. ولأنه مني خارج من ذكر، أو حيض خارج من فرج، فكان علماً على البلوغ، كالمني الخارج من الفلام، والحيض الخارج من الجارية. قال: ولأنهم سلّموا أن خروجهما معاً دليل البلوغ، فخرج أحدهما أولى، لأن خروجهما معاً يقتضي تعارضهما

(١) الملفي ٤/ ٥١١، وشرح المنهجي ٢/ ٢٩٠

(٢) شرح الأشباه والنظائر ص ٥٠٢، الطبعة الهندية.

(١) نهاية المحتاج ٤/ ٣٤٩

عشرة سنة، وقيل بالدخول فيها، وقد أورد الخطاب خمسة أقوال في المذهب، ففي رواية: ثمانية عشر، وقيل: سبعة عشر، وزاد بعض شراح الرسالة: ستة عشرة، وتسعة عشر، وروي عن ابن وهب خمسة عشر،^(١) لحديث ابن عمر السابق.

ويرى أبوحنيفة: أن البلوغ بالسن للغلام هو بلوغه ثماني عشرة سنة، والجارية سبع عشرة سنة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾^(٢) قال ابن عباس رضي الله عنه: الأشد ثماني عشرة سنة. وهي أقل ما قيل فيه، فأخذ به احتياطاً، هذا أشد الصبي، والآنثى أسرع بلوغاً فنقصت سنة.^(٣)

السن الأدنى للبلوغ الذي لا تصح دعوى المالكية قبله:

٢١ - السن الأدنى للبلوغ في الذكر: عند المالكية والشافعية باستكمال تسع سنين قمرية

(١) حاشية المسوني على الشرح الكبير ٢٩٣/٣، وأسفل المدارك ٥/٣، ومواهب الجليل ٩٥/٥

(٢) سورة الإسراء / ٣٤

(٣) رد المحتار على الدر المختار ١٣٢/٥، والاختيار شرح المختار للموصلي ٦٦/١، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ٩٦/٣

الفقهاء في سن البلوغ. يرى الشافعية، والحنابلة، وأبيوسف ومحمد من الحنفية: ^(١) أن البلوغ بالسن يكون بنهم خمس عشرة سنة قمرية للذكر والآنثى، كما صرح الشافعية بأنها تحديدية، لخبر ابن عمر وعُرضت على النبي ﷺ يوم أحد، وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يُجزني، ولم يُزني بلغت، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني، ورأيت بلغت.^(٢)

قال الشافعي: رد النبي ﷺ سبعة عشر من الصحابة، وهم أبناء أربع عشرة سنة، لأنه لم يهرم بلغوا، ثم عرضوا عليه وهم أبناء خمس عشرة فأجازهم، منهم: زيد بن ثابت ورافع بن خديج وابن عمر.^(٣)

ويرى المالكية أن البلوغ يكون بنهم ثماني

(١) حاشية السرمساوي ص ٢٤٩، والمغني والشرح الكبير ٥١٢/٤، ٥١٤، ورد المختار على الدر المختار لابن عابدين ٩٧/٥، ١١٣

(٢) خبر ابن عمر: وعُرضت على النبي ﷺ يوم أحد... أخرجه البخاري (الفتح ٢٧٦/٥ - ط السلفية).

وغزوة أحد كانت في شوال سنة ثلاث من الهجرة، والخندق كانت في جمادى سنة خمس من الهجرة، وقد فسّر قوله رضي الله عنه «وأنا ابن أربع عشرة سنة» أي طعت فيها، وقوله «وأنا ابن خمس عشرة سنة» أي استكملتها.

ويراجع سبل السلام ٣٨/٣ ط الاستقامة سنة ١٣٥٧ هـ

(٣) مغني المحتاج ١٦٦/٢، وشرح المهاج مع قليوبي ٢٩٩/٢، ٣٠٠، ونهاية المحتاج ٣٤٦/٣

قمرية بالتام، وقيل: نصف التاسعة، وقيل:
الدخول فيها. ^(١)

إثبات البلوغ:

يثبت البلوغ بالطرق الآتية:

الطريق الأولى: الإقرار:

٢٢ - تتفق كلمة الفقهاء في المذاهب الأربعة
على أن الصغير إذا كان مرافقا، وأقرب بالبلوغ
بشيء من العلامات الطبيعية التي تخفى عادة،
كالإنزال والاحتلام والحيض، يصح إقراره،
وتثبت له أحكام البالغين فيها له وما عليه. قال
المالكية: يقبل قوله في البلوغ نفيا وإثباتا، طالبا
أو مطلوبا. فالطالب كمن ادعى البلوغ ليأخذ
سهمه في الغنمية، أوليؤم الناس، أوليكم
العدد في صلاة الجمعة. والمطلوب كجنان ادعى
عدم البلوغ ليدأ عن نفسه الحد أو القصاص أو
الغرامة في إتلاف الوديعة، ومكطلق ادعى عدم
البلوغ عند الطلاق، لئلا يقع عليه الطلاق.

ويشترط لقبول قوله أن يكون قد جاوز السن
الأدنى للبلوغ، بل لا تقبل البينة ببلوغه قبل
ذلك. فعند الحنفية: لا يقبل إقرار الصبي قبل
تمام اثني عشر عاما، وعند الحنابلة لا يقبل إقراره

بالتام، وفي وجه آخر للشافعية: مُضَيّ نصف
التاسعة، ذكره النووي في شرح المهذب. ^(١)

وعند الحنفية: اثنتا عشرة سنة. ^(٢) وعند
الحنابلة: عشر سنين. ويقبل إقرار الولي بأن
الصبي بلغ بالاحتلام، إذا بلغ عشر سنين. ^(٣)

والسن الأدنى للبلوغ في الأنثى: تسع سنين
قمرية عند الحنفية، والشافعية على الأظهر
عندهم، وكذا الحنابلة ^(٤) لأنه أقل سن تحيض له
المرأة، ولحديث: «إذا بلغت الجارية تسع سنين
فهي امرأة» ^(٥) والمراد حكمها حكم المرأة، وفي
رواية للشافعية: نصف التاسعة، وقيل:
الدخول في التاسعة، ولأن هذا أقل سن لحيض
الفتاة. ^(٦)

والسن الأدنى للبلوغ في الخنثى: تسع سنين

(١) حاشية المدسوقي على الشرح الكبير ٣/٢٩٣، وشرح
منهاج الطالبين ١/٣٠٠، وبهاية المحتاج ١/٣٠٦،

والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٤٤

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٥/٩٧

(٣) كشف القناع ٦/٤٥٤

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٥/٩٧، وشرح منهاج الطالبين

مع حاشية تليوي ١/٩٩، وكشف القناع ٦/٤٥٤

(٥) حديث: «إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة» ذكره

البهقي في سننه (١/٣٢٠ - ط دائرة المعارف المشيخية)

معلقا بدون إسناد من حاشية من قولها.

(٦) شرح منهاج الطالبين ١/٩٩، والأشباه والنظائر للسيوطي

ص ٢٤٤

(١) المغني لابن قدامة ١/٣٦٥، ٧/٤٦١، وكشف القناع

٦/٤٥٤

بالمال، فلو أقر بإتلاف الوديعة، وأنه بالغ، فقال أبوه: إنه غير بالغ، فلا ضمان^(١).

وقد تعرض بعض المالكية لقبول قول المراهقين في البلوغ إن ادعيا بالإنبات. والفرق بين الإنبات وبين غيره من العلامات الطبيعية التي ذكرت سابقا: أنه يسهل الاطلاع عليه. وقد أمر النبي ﷺ بالكشف عن شك في بلوغه من غلمان بني قريظة. إلا أن كون العورة في الأصل يحرم كشفها، دعا إلى قول الفقهاء إنه يقبل قول الشخص المشكوك فيه في نباتها وعدمه، إلا أن ابن العربي المالكي خالف في ذلك وقال: إنه ينبغي أن ينظر إليها، ولكن لا ينظر مباشرة بل من خلال المرأة. ورد كلامه ابن القطان من المالكية وقال: لا ينظر إليها مباشرة، ولا من خلال المرأة، ويقبل كلامه إن ادعى البلوغ بالإنبات.

البلوغ شرط للزوم الأحكام الشرعية عند الفقهاء:

٢٤ - ذهب الفقهاء إلى أن الشارع ربط التكليف بالواجبات والمجرمات ولزم آثار

بذلك قبل تمام العاشرة، وعند كليهما: لا يقبل إقرار الصبية به قبل تمام التاسعة. ووجه صحة الإقرار بالبلوغ: أنه معنى لا يعرف إلا من قبل الشخص نفسه، وفي تكليف الاطلاع عليه عسر شديد.

ولا يكلف البيئة على ذلك.

ولا يحلف أيضا حتى عند الخصومة، فإن لم يكن في الحقيقة بالغاً فلا قيمة ليمينه، لعدم الاعتداد بيمين الصغير، وإن كان بالغاً فيمينه تحصيل حاصل.

وقد استثنى الشافعية بعض الصور يحلف فيها احتياطاً، لكونه يزاحم غيره في الحقوق، كما لو طلب في الغنيمة سهم مقاتل.

٢٣ - واشترط الفقهاء في المذاهب الأربعة لصحة إقراره بذلك: أن لا يكون بحال مربية، أو كما عبر الشافعي رحمه الله: يقبل إن أشبه، فإن لم يشبه لم يقبل، ولو صدقه أبوه. وعبر الحنفية بقولهم إن لم يكذب الظاهر، بل يكون بحال محتلم مثله. والمراد أن يكون حال جسمه عند الإقرار حال البالغين، ولا يشك في صدقه. هكذا أطلق فقهاء المذاهب - ما عدا المالكية - قبول قوله، وفصل المالكية فقالوا: إن ارتب فيه يصدق فيما يتعلق بالجناية والطلاق، فلا يحد للشبهة، ولا يقع عليه الطلاق استصحاباً لأصل الصغير، ولا يصدق فيما يتعلق

(١) ابن عابدين ٩٧/٥، والجوهرة ٣١٥/١، والدسوقي على الشرح الكبير ٢٩٣/٣، وشرح منح الجليل ١٦٨/٣، ونهاية المحتاج ٦٦/٥، وكشاف القناع ٤٥٦/٦

و- ومنها حديث: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(١) بَوَّبَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ «بَابُ بُلُوغِ الصَّبِيَّانِ وَشَهَادَتِهِمَا» قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَيُسْتَفَادُ مَقْصُودُ التَّرْجَةِ - يَعْنِي شَهَادَةَ الصَّبِيَّانِ - بِالْقِيَاسِ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَحْكَامِ مِنْ حَيْثُ تَعْلُقُ الْوَجُوبُ بِالْإِحْتِلَامِ.^(٢)

ز- ومنها حديث: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ . . .»^(٣) جَعَلَ الْخُرُوجَ عَنْ حَدِّ الصَّغِيرِ مُوجِبًا لِكِتَابَةِ الْإِثْمِ، عَلَى مَنْ فَعَلَ مَا يُوْجِبُهُ.

فهذه الأدلة وأمثالها - مما يأتي في شأن علامات البلوغ - تدل على أن الشارع ربط التكليف ولزوم الأحكام عامة بشرط البلوغ، فمن اعتبر بالغاً بأي علامة من علامات البلوغ فهو رجل تام أو امرأة تامة، مكلف - إن كان عاقلاً - كثيره من الرجال والنساء، يلزمه ما يلزمهم، وحق له ما يحق لهم. وقد نقل

الأحكام في الجملة بشرط البلوغ، واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

أ - قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(١) جعل البلوغ موجبا للاستئذان.

ب - ومنها قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٢) جعل بلوغ النكاح موجبا لارتفاع الولاية المالية عن اليتيم، بشرط كونه راشداً.

ج - ومنها قول النبي ﷺ لمعاذ لما أرسله إلى اليمن: «خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ مَعَا فِرًا»^(٣) جعل الاحتلام موجبا للجزية.

د - ومنها ما حصل يوم قريظة، مِنْ أَنَّ مِنْ اشْتَبَهُوا فِي بُلُوغِهِ مِنَ الْأَسْرَى كَانَ إِذَا أَنْبَتْ قَتْلَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَنْبَتْ لَمْ يَقْتُلْ. فَجَعَلَ الْإِنْبَاتِ عِلَامَةً لِحَوَازِ قَتْلِ الْأَسِيرِ.

هـ - ومنها قول النبي ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِيَارٍ»^(٤) فجعل الحيض من المرأة موجبا لفساد صلاتها، إن صلت بغير خمار.

(١) حديث: «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم . . .» أخرجه البخاري (الفتح ٣٥٧/٢ - ط السلفية) ومسلم (٥٨١/٢ - ط الحلبي).

(٢) الفتح ٢٧٦/٥ - ط السلفية.

(٣) حديث: «رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يكبر . . .» رواه أبو داود (٥٥٨/٤ - ط عزت عبيد دعاس) والحاكم (٥٩/٢ - ط دائرة المعارف العشائية) وعنده: «الصبي حتى يجتلم» وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(١) سورة النور / ٥٩

(٢) سورة النساء / ٦

(٣) حديث معاذ: «خذ من كل حالم ديناراً أو . . .» سبق تخريجه (٩/ف).

(٤) حديث: «لا يقبل الله . . .» سبق تخريجه (١٥/ف).

ومع هذا ينبغي لولي الصغير أن يجنبه المحرمات، وأن يأمره بالصلاة ونحوها ليعتادها، لقول النبي ﷺ: «سُرُوا أبناءكم بالصلاة لسبع، وأضرُّبُوهم عليها لعشر، وفرِّقُوا بينهم في المضاجع»^(١)

ومع هذا إذا أداها الصغير، أو فعل المستحبات تصح منه، ويُؤجر عليها.

ولا يجب القصاص والحدود، كحد السرقة^(٢) وحد القذف^(٣) ولكن يجوز أن يؤدب.

ب - ما يشترط لصحته البلوغ :

٢٦ - البلوغ شرط صحة في كل ما يشترط له تمام الأهلية، ومن ذلك: الولايات كلها، كالإمارة والقضاء^(٤) والولاية على النفس^(٥) والشهادة في

بعضهم الإجماع على ذلك، فقال ابن المنذر: وأجمعوا على أن الفرائض والأحكام تجب على المحتلم العاقل^(١). وقال ابن حجر: أجمع العلماء على أن الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الأحكام^(٢).

ما يشترط له البلوغ من الأحكام:

أ - ما يشترط لوجوبه البلوغ :

٢٥ - التكليف بالفرائض والواجبات وترك المحرمات يشترط له البلوغ، ولا تجب على غير البالغ لقول النبي ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عن الصغير حتى يكبر... الحديث، وذلك كالصلاة^(٣) والصوم^(٤) والحج^(٥) على أن في الزكاة خلافاً.

(١) حديث: «سُرُوا أبناءكم بالصلاة لسبع...» أخرجه أبو داود (١/٣٣٤ - ط. عزت عبيد دعاس) وحسنه النووي في رياض الصالحين (ص ١٧١)

(٢) بدائع الصنائع ٦٧/٧، وحاشية الموسوي على الشرح الكبير ٤/٣٣٢، ٣٤٤، ونهاية المحتاج ٧/٤٢١، وشرح منهاج الطالبين ٤/١٩٦، وكشاف القناع ٦/١٢٩

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٣/١٦٨، وحاشية الموسوي على الشرح الكبير ٤/٣٢٤، ٣٢٥، ونهاية المحتاج ٧/٤١٥، ٤١٦، وكشاف القناع ٦/١٠٤

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٤/٢٩٦، ٢٩٩، وبدائع الصنائع ٧٣/٧، وحاشية الموسوي على الشرح الكبير ٤/١٢٩، والخروشي على مختصر خليل ٧/١٣٨، والجمل على شرح المنهاج ٥/٣٣٧، ونهاية المحتاج ٢/٢٢٦، وكشاف القناع ٦/٢٩٤

(٥) رد المحتار على الدر المختار ٢/٢٩٥، ٢٩٦، ٣١١، =

(١) كشاف القناع ٣/٤٤٣

(٢) فتح الباري ٥/٢٧٧

(٣) رد المحتار على الدر المختار ١/٢٣٤، ٢٣٥، وبدائع

١/١٨٩، وحاشية الموسوي على الشرح الكبير ١/٢٠٠،

ونهاية المحتاج وحاشيته ١/٣٧٣، ٣٧٤، وشرح منهاج

الطالبين ١/١٢٠، ١٢١، وكشاف القناع ١/١٥

(٤) رد المحتار على الدر المختار ١/٢٣٥، وبدائع الصنائع

٢/٨٧، وحاشية الموسوي على الشرح الكبير ١/٥٠٩، :

وشرح الزرقاني ٢/٢٠٨، ونهاية المحتاج ٣/١٨٠، وشرح

منهاج الطالبين ٢/٦٣، وكشاف القناع ٢/٣٠٨

(٥) رد المحتار على الدر المختار ٢/١٤١، وبدائع الصنائع

٢/١٢٠، ١٦٠، ومنهج الجليل ١/٤٣٦، وحاشية

الموسوي ٢/٥٠، ونهاية المحتاج ٣/٢٣٥، ٢٣٥، وشرح

منهاج الطالبين ٢/٨٥، وكشاف القناع ٢/٣٧٥ - ٣٧٩

التي تثبت بمجرد طرؤه البلوغ، وفيما يلي بعض الأمثلة للأحكام التي تثبت بمجرد أن يحتلم الصبي أو الصبية، أو يربا أية علامة من علامات البلوغ :

أولا - في باب الطهارة :
إعادة التيمم :

٢٨ - عند الشافعية والحنابلة إذا تيمم، وهو غير بالغ، ثم بلغ بما لا ينقض الطهارة كالسن، لزمه أن يعيد التيمم إن أراد أن يصلي الفرض، لأن تيممه قبل بلوغه كان لناقلة، إذ أنه لو تيمم للظهر مثلا فقد كانت في حقه نافلة، فلا يستتبع به الفرض. وهذا بخلاف من توسأ أو اغتسل ثم بلغ، لا يلزمه إعادتهما، لأن الوضوء والغسل للنافلة يرفعان الحدث من أصله. أما التيمم فهو مبيح وليس رافعا، والشهور من مذهب المالكية كذلك: أنه مبيح لا رافع.

أما مذهب الحنفية، وهو قول عند المالكية فهو أن التيمم رافع للحدث إلى وقت وجود الماء مع القدرة على استعماله، وهذا يقتضي أن ليس على الصبي إذا تيمم، ثم بلغ، إعادة التيمم. (١)

(١) ابن عابدين ١/١٦١، والزرقاتي ١/١٢٠ مطبعة محمد مصطفى، وحاشية الدسوقي ١/١٥٥، والمغني ١/٢٥٣، وكشاف القناع ١/٣٦٦، والمجموع للنووي ١/٢٦١ ط المتبرية. والمتنور ٢/٢٩٧

الجملة. (١) ومن ذلك التصرفات المتحصنة للضرر كالحبة (٢) والعارية (٣) والوقف (٤) والكفالة. (٥) ومن ذلك أيضا: الطلاق، وما في معناه كالظهار والإيلاء (٦) والخلع (٧) والعتق، وكذلك النذر. (٨)

وينظر تفصيل كل ذلك في موطنه، وفي مصطلح (صغر).

ما يثبت بطرؤه البلوغ من الأحكام:
٢٧ - من الصعوبة بمكان حصر جميع الأحكام

- = ٣١٢، ونهاية المحتاج ٦/٢٣١، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٢٣٠
(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤/١٦٥، ١٨٣، ١٨٤، ورد المحتار على الدر المختار ٤/٣٦٩، ٣٧٩، ونهاية المحتاج ٨/٢٧٧، وشرح مناهج الطالبين ٤/٣١٨، وكشاف القناع ٦/٤١٦
(٢) كشاف القناع ٤/٢٩٨، ٢٩٩
(٣) المغني والشرح الكبير ٥/٣٥٥
(٤) نهاية المحتاج ٥/٣٥٦، وكشاف القناع ٤/٢٥١، ورد المختار على الدر المختار ٣/٣٥٧ - ٣٦٠
(٥) بدائع الصنائع ٥/٦، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/٢٢٩، ٢٣٠، وشرح مناهج الطالبين مع حاشية قليوبي ٢/٣٢٣، وكشاف القناع ٣/٣٦٢
(٦) رد المختار على الدر المختار ٢/٤٤٤ - ٤٤٦
(٧) رد المختار على الدر المختار ٢/٥٥٨، ونهاية المحتاج ٦/٣٨٨، وكشاف القناع ٩/٢٣٣
(٨) بدائع الصنائع ٥/٨٢، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/١٦١، ونهاية المحتاج ٨/١٦٤، وشرح مناهج الطالبين مع حاشية قليوبي ٤/٢٧٠، وكشاف القناع ٢٧٣/٦

ثانيا - في باب الصلاة :

أدى وظيفة الوقت . ولو أنه بلغ في أثناء الصلاة يلزمه إتمام الصلاة التي هو فيها ، ولا يجب عليه إعادتها ، بل تستحب .^(١)

٣١ - تجب عليه الصلاة التي بلغ في وقتها ، كما تقدم ، ويجب عليه مع ذلك أن يصلي الصلاة التي تجتمع إلى الحاضرة قبلها ، فلو بلغ قبل أن تغرب الشمس وجب عليه أن يصلي الظهر والعصر ، ولو بلغ قبل الفجر وجب عليه أن يصلي المغرب والعشاء . قال ابن قدامة : روي هذا القول عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وطاوس ومجاهد والنخعي والزهرري وربيعة ، وهو قول مالك والشافعي والليث وإسحاق وأبي ثور وعامة التابعين ، إلا أن مالكا قال : لا تجب الأولى إلا بإدراك مايسع خمس ركعات أي الصلاة الأولى منها كاملة وركعة واحدة على الأقل من الثانية . وعند الحنابلة : لو أدرك مايسع تكبيرة إحرام فقد لزمته الصلاتان . وعند الشافعية : بإدراك ركعة واحدة .

ووجه هذا القول : أن وقت الثانية هو وقت للأولى حال العذر ، أي لأنه يمكن في حال السفر أو نحوه أن يؤخر الظهر إلى العصر ، والمغرب إلى العشاء ، فوقت العصر وقت للظهر من وجهه ، وكذلك المغرب والعشاء ، فكانه بإدراكه وقت الثانية مدرك للأولى أيضا .

٢٩ - تجب على الصبي أو الصبية الصلاة التي بلغ في وقتها إن لم يكن قد صلاها إجماعا ، حتى المالكية - الذين قالوا : يحرم تأخير الصلاة إلى الوقت الضروري ، أي للعصر في الجزء الآخر من وقتها ، والصبح كذلك - قالوا : لو بلغ في الوقت الضروري فعليه أن يصليها ، ولا حرمة عليه .^(٢)

٣٠ - ولو أنه صلى صلاة الوقت ، ثم بلغ قبل خروج وقتها ، لزمه إعادتها ، وذلك لأن الصلاة التي صلاها قبل البلوغ نقل في حقه ، لعدم وجوبها عليه ، فلم تجزئه عن الواجب ، هذا مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة . ونص المالكية أيضا على أنه لو صلى الظهر ، ثم بلغ قبل صلاة الجمعة ، تجب عليه الجمعة مع الناس .

وكذا إن صلى الجمعة ، ثم بلغ ووجد جمعة أخرى ، وجب عليه الإعادة معهم . وإن فاتته الجمعة أعادها ظهرا ، لأن فعله الأول - ولو جمعة - وقع نفلا ، فلا يجزئ عن الغرض .^(٣)

أما مذهب الشافعية ، فهو أنه لا يلزم الصبي الإعادة إذا بلغ في الوقت وقد صلى ، قالوا : لأنه

(١) جواهر الإكليل ٣٤/١

(٢) شرح فتح القدير ٣٣٢/٢ ، وجواهر الإكليل ٩٦/١ ،

وكشاف الفتاوى ٢٢٦/١

(٣) للمجموع ١٢/٣

وخالف في هذه المسألة الحنفية والثوري والحسن البصري، فرأوا أنه يصلي الصلاة التي بلغ في وقتها فقط. ^(١)

ثالثا - الصوم :

٣٢ - إن بيت الصبي الصوم في رمضان، ثم بلغ أثناء النهار وهو صائم، فإنه يجب عليه إتمام صومه بغير خلاف، لأنه - كما قال الرملي الشافعي - صار من أهل الوجوب في أثناء العبادة، فأشبه ما لو دخل البالغ في صوم تطوع، ثم نذر إتمامه.

فإن صام في تلك الحال فلا قضاء عليه إلا في وجه عند الحنابلة.

أما إن بيت الإفطار، ثم بلغ أثناء النهار، فقد اختلف الفقهاء في ذلك في موضعين: في حكم الإمساك بقية النهار، وفي حكم قضاء ذلك اليوم.

٣٣ - فأما الإمساك فقد اختلفوا فيه.

فذهب الحنفية والحنابلة - وهو قول لدى الشافعية - إلى أنه يجب عليه الإمساك بقية اليوم، لإدراكه وقت الإمساك، وإن لم يدرك وقت الصوم.

واحتجوا بما ورد في فرض عاشوراء - قبل أن ينسخ بفرض رمضان - فقد قال النبي ﷺ: «مَنْ

كان منكم أصبح مُفْطِراً فَلْيَتَسَكَّ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ، وَمَنْ كَانَ أَصْبَحَ صَائِماً فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ» ^(١) قالوا: والأمر يقتضي الوجوب، وذلك حرمة الشهر.

وذهب الشافعية - في الأصح عندهم - إلى أن الإمساك في تلك الحال مستحب، وليس واجبا. وإنما استحبوه حرمة الوقت. ولم يجب الإمساك في تلك الحال، لأنه أظفر بعذر هو الصغر، فأشبهه المسافر إذا قدم، والمريض إذا برأ.

وذهب المالكية إلى أن الإمساك حيثئذ لا يجب ولا يستحب، ككل صاحب عذرياح لأجله الفطر. ^(٢)

٣٤ - وأما القضاء فقد اختلفوا فيه كذلك.

فذهب الشافعية - في قول - إلى أن القضاء واجب، وفصل الحنابلة بين من أصبح مفطرا، ثم بلغ في أثناء النهار، فالقضاء واجب عليه، لأنه أدرك جزءا من وقت الوجوب، ولا يمكن فعله إلا بصوم كامل. وبين من بيت الصوم من الليل، وأصبح صائما ثم بلغ، فلا قضاء عليه، خلافا لأبي الخطاب منهم.

(١) حديث: «من كان أصبح منكم مفطرا فليمتسك بقيته يومه...» أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٠/٤ - ط السلفية) ومسلم (٧٩٨/٢ - ط الحلبي).

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢/٢٨٢، وجواهر الإكليل ١٤٦/١، والمبسوط ١/٥١٤، ونهاية المحتاج ٣/١٨٣، والمغني ٣/١٥٤، وكتشاف القناع ٢/٣٠٩.

(١) المغني ١/٣٩٧، وجواهر الإكليل ١/٣٤.

وعند غير الخفية كذلك يلزم الصبي إذا بلغ راشداً أداء الزكاة، لما مضى من الأعوام، منذ دخل المال في ملكه، إن لم يكن وليه يخرج عنه الزكاة. (١)

أما إن بلغ سفيهاً، فاستمر الحجر عليه، فإنه عند الخفية يؤديها بنفسه لاشتراط النية، ولا يقوم عنه وليه في ذلك. قالوا: غير أنه يدفع القاضي إليه قدر الزكاة ليفرقها، لكن يبعث معه أميناً، كيلا يصرفها في غير وجهها، بخلاف النفقات الواجبة على السفيه لأقاربه مثلاً، فإن وليه يتولى دفعها لعدم اشتراط النية فيها. (٢)

أما عند الشافعية، فقد قال الرمي: لا يفرق السفيه الزكاة بنفسه، لكن إن أذن له الولي، وعين المدفوع له، صح صرفه، كما يجوز للأجنبي توكيله فيه. وينبغي أن يكون تفريقه الزكاة بحضرة الولي أو نائبه، لاحتمال تلف المال لو خلا به السفيه، أو دعواه صرفها كاذباً. ولم يتعرض لكون الولي يخرجها أو يؤخرها إلى الرشد. (٣)

ولم يتعرض المالكية والحنابلة لهذه المسألة فيما رأيناه من كلامهم.

وقال الحنفية والمالكية، والشافعية في الأصح عندهم: لا يجب القضاء لعدم تمكنه من زمن يسع الكل. وفرقوا بين ذلك وبين الصلاة، إذ يجب فعلها لمن بلغ في الوقت، لأن السبب فيها الجزء المتصل بأدائها، فوجدت الأهلية عنده، وأما الصوم فالسبب فيه الجزء الأول والأهلية منعدمة فيه، وهذا علله الحنفية.

هذا وقد ورد في المغني أن الأوزاعي كان يرى أن الصبي إذا بلغ أنشاء شهر رمضان، يلزمه قضاء الأيام التي سبقت بلوغه من الشهر، إن كان قد أفطرها، وهو خلاف ما عليه عامة أهل العلم. (١)

رابعاً : الزكاة :

٣٥ - اختلف في وجوب الزكاة على من لم يبلغ. فذهب جمهور الفقهاء إلى وجوبها، لتعلق الوجوب بالمال.

وذهب الحنفية إلى أنها لا تجب، لأنها عبادة تلزم الشخص المكلف، والصبي ليس من أهل التكليف. فعلى هذا إذا بلغ الصبي: فعند الخفية يبدأ حول زكاته من حين بلوغه، إن كان يملك نصيباً. أما عند غير الحنفية: فالحول الذي بدأ قبل البلوغ ممتد بعده.

(١) ابن عابدين ٤/٢، والمغني ٢/٦٢٢، والزرقاتي ٢/١٤١

(٢) ابن عابدين ٥/٩٤، وفقه القدير والعناية ٨/٩٨

(٣) نهاية المحتاج ٤/٣٦١

خامسا : الحج :

٣٦ - إذا حج الصغير ثم بلغ فعليه حجة أخرى، هي حجة الإسلام بالنسبة إليه، ولا تجزئه الحجة التي حجها قبل البلوغ. نقل الإجماع على ذلك الترمذي وابن المنذر، لقول النبي ﷺ: «إني أريد أن أجسد في صدور المؤمنين عهدا: أيما مملوك حج به أهله فأت قبل أن يعتق فقد قضى حجه، وإن عتق قبل أن يموت فليحج، وأيما غلام حج به أهله قبل أن يدرك، فقد قضى حجته، وإن بلغ فليحجج»^(١) ولأنها عبادة بدنية فعلها قبل وقت الوجوب، فلم يمنع ذلك وجوبها عليه في وقتها. قال الرملي: والمعنى فيه: أن الحج وظيفة العمر، لا تكرار فيه، فاعتبر وقوعه في حالة الكمال.^(٢)

٣٧ - إذا بلغ المراهق (أو المراهقة) وهو محرم بعد أن تجاوز الميقات، فإن كان بلوغه وهو واقف بعرفة، أو قبل الوقوف، أو كان بلوغه بعد

الوقوف، ولكن رجع فوقف بعرفات قبل الفجر من ليلة يوم النحر، وأتم المناسك كلها، فهل تجزئه ذلك عن حجة الإسلام؟

مذهب الشافعي وأحمد: أن ذلك يجزئه عن حجة الإسلام، ولا دم عليه، ولا يجدد لحجته تلك إحراما، لما ورد عن ابن عباس أنه قال: «إذا عتق العبد بعرفة أجزأت عنه حجته، فإن عتق بجممع - يعني المزدلفة - لم تجزئه عنه» وقياسا على ما لو أحرم غيره من البالغين الأحرار بعرفة، فإن ذلك يجزئه عن حجة الإسلام إذا أتم مناسكه، فكذلك من بلغ بعرفة.

ومذهب الحنفية أن ذلك يجزئه بشرط أن يجدد إحراما بعد بلوغه قبل الوقوف، فإن لم يجدد إحراما لم يجزئه، لأن إحرامه انقعد نفلا، فلا ينقلب فرضا. قالوا: والإحرام وإن كان شرطا للحج إلا أنه شبيه بالركن، فاعتبرنا شبه الركن احتياطاً للعبادة.

وفي رواية عن الشافعي - كما في مختصر المزني - أن عليه في ذلك دما، أي لأنه كمن جاوز الميقات غير محرم.

ومذهب مالك أن ذلك لا يجزئه عن حجة الإسلام أصلا. وليس له أن يجدد إحرامه بعد بلوغه. ولكن عليه أن يمضي على إحرامه

(١) حديث: «أيما مملوك حج به أهله فأت قبل أن يعتق فقد قضى حجه، وإن عتق قبل أن يموت فليحج، وأيما غلام حج به أهله قبل أن يدرك، فقد قضى حجته، وإن بلغ فليحجج» (بدائع المن ١/ ٢٩٠ - ط دار الأنوار والطحاوي ٢/ ٢٥٧ - ط مطبعة الأنوار المحمدية)، موقوفا على ابن عباس، وصححه ابن حجر في الفتح (٤/ ٧٠ - ط السلفية).

(٢) المغني ٣/ ٢٤٨، وبهية المحتاج ٣/ ٢٣٣، وشرح فتح القدير ٢/ ٣٣٢

الذي احتلم فيه، ولا يجوزته من حجة الإسلام.^(١) اختارا الفسخ لا يتم الفسخ إلا بالقضاء، لأن في أصله ضعفا، فيتوقف على الرجوع إلى القضاء.

وقال أبو يوسف: لا خيار لهما، اعتبارا بما لو زوجها الأب والجدة، ويطلق خيار البكر بالسكوت لوختارة عالة بأصل النكاح، ولا يمتد إلى آخر مجلس بلوغها أو علمها بالنكاح.

أي إذا بلغت وهي عالة بالنكاح، أو علمت به بعد بلوغها، فلا بد من الفسخ في حال البلوغ

أو العلم، فلو سكنت - ولو قليلا - بطل خيارها، ولو قبل تبدل المجلس. وكذا لا يمتد إلى آخر مجلس بلوغها أو علمها بالنكاح، بأن جهلت بأن لها خيار البلوغ، أو بأنه لا يمتد إلى آخر مجلس بلوغها، فلا تعذر بدعوى جهلها أن لها الخيار، لأن الدار دار إسلام، فلا تعذر بالجهل، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال محمد: إن خيارها يمتد إلى أن تعلم أن لها خيارا.

وخيار الصغير إذا بلغ والثيب - سواء أكانت ثيبا في الأصل، أو كانت بكرا، ثم دخل بها، ثم بلغت - لا يبطل بالسكوت بلا صريح الرضا، أو دلالة على الرضا، كقبلة ولس ودفع مهر، ولا يبطل بقيامها عن المجلس، لأن وقته العمر،

٣٨ - إذا تجاوز الصبي الميقات غير محرم، ثم بلغ، فأحرم من مكان دون الرجوع إلى الميقات: يرى الحنفية والمالكية، وهو رواية عند الحنابلة أنه يجوزته ذلك، وليس عليه دم، لأنه كالمكهي ومن كان منزله دون الميقات.

ويرى الشافعي، وهو الرواية الأخرى عن أحمد: أن عليه إن لم يرجع إلى الميقات دما، لأنه تجاوز الميقات دون إحرام.^(٢)

سادسا: خيار البلوغ:

تخيير الزوج والزوجة في الصغر:

٣٩ - يرى أكثر الحنفية: أن الصغير أو الصغيرة - ولو ثيبا - إن زوجها غير الأب والجدة، كالأخ أو العم، من كفه وبمهر المثل، صح النكاح، ولكن لها خيار الفسخ بالبلوغ، إذا علما بعقد النكاح قبل البلوغ أو عنده، أو علما بالنكاح بعد البلوغ، بأن بلغا ولم يعلما به ثم علما بعده، فإن

(١) المغني ٣/ ٢٤٨، وبهاية المحتاج ٣/ ٢٣٣، والأم ٢/ ١٣٠، ومختصر المزني ١/ ٧٠، وشرح فتح القدير وحواشيه ٢/ ٣٣٢، والمقدمة ١/ ٣٨١.

(٢) شرح فتح القدير ٣/ ٢٧٣، والفتاوى الهندية ١/ ٢١٧، والمقدمة ١/ ٣٨٠، ٣٨١، والأم للشافعي ٢/ ١٣٠، والمغني ٣/ ٢٦٨.

فيبقى الخيار حتى يوجد الرضا^(١)

وإذا زوج القاضي صغيرة من كفاء، وكان أبوها أو جدها فاسقا، فلها الخيار في أظهر الروايتين عند أبي حنيفة، وهو قول محمد^(٢)

٤٠ - وعند المالكية: إذا عقد للصغير وليه - أبا كان أو غيره - على شروط شرطت حين العقد، وكانت تلزم إن وقعت من مكلف - كان اشترط لها في العقد أنه إن تزوج عليها فهي، أو التي تزوجها طالق - أو زوج الصغير نفسه بالشروط وأجازها وليه، ثم بلغ وكره بعد بلوغه تلك الشروط - والحال أنه لم يدخل بها، لا قبل البلوغ ولا بعده - عالما بها، فهو غير بين التزامها وثبتت النكاح، وبين عدم التزامها وفسخ النكاح بطلاق، ومحل ذلك ما لم ترض المرأة بإسقاط الشروط.

والصغيرة في هذا حكمها حكم الصغير. والتفصيل في باب (الولاية) من كتب الفقه^(٣)

وإن زوج الصغير نفسه بغير إذن وليه، فلوليه فسخ عقده بطلاق، لأنه نكاح صحيح، غاية الأمر أنه غير لازم. وقال ابن المواز من المالكية: إذا لم يرّد الولي نكاح الصبي - والحال أن المصلحة في رده - حتى كبر وخرج من الولاية جاز النكاح، وينبغي أن ينتقل النظر إليه فيمضي أو يردّ، ومفاده أن للصغير حق الاختيار بعد بلوغه^(١)

والتفصيل في باب (الولاية).

٤١ - ويرى الشافعية في قول عندهم: أن الصغير إذا تزوجه أبوه امرأة معينة بعيب صح النكاح، ويثبت له الخيار - إذا بلغ - ولا يصح على المذهب لأنه خلاف الغبطة^(٢)

والصغير إن تزوجه أبوه من لا تكافته، ففي الأصح أن نكاحه على هذا الوجه جائز، لأن الرجل لا يتعير باستفراش من لا تكافته، ولكن له الخيار. وهناك قول بعدم صحة العقد، لأن الولاية ولاية مصلحة، وليست المصلحة في تزويجه عن لا تكافته^(٣)

وإن زوج الأب أو الجسد الصغيرة من غير كفاء يثبت لها الخيار إذا بلغت، لوقوع النكاح

(١) رد المحتار على الدر المختار مع الحاشية ٢/٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١ ط دار إحياء التراث العربي بيروت، وجامع الفصولين ١/٢٨، ٢٩، وأنفع الوسائل إلى تحرير المسائل للطرسوسي ص ١٤، ١٥ مطبعة الشرق.

(٢) جامع الفصولين ١/٢٩، طبعة أولى بالمطبعة الأزهرية.

(٣) حاشية السنوسي على الشرح الكبير ٢/٢٤١، ٢٤٢، والخرشي على مختصر خليل ٣/١٩٩

(١) حاشية السنوسي على الشرح الكبير ٢/٢٤١

(٢) نهاية المحتاج ٦/٢٥٥ ط المكتبة الإسلامية بالرياض.

(٣) نهاية المحتاج ٦/٢٥٦

لا يفسخ، ويُنْتَظَرُ البلوغ لاختيارهما. (١)
وتفصيل ما ذكر يرجع إليه في باب (النكاح،
والولاية).

سابعا - انتهاء الولاية على النفس بالبلوغ:
٤٣ - عند الحنفية: تنتهي الولاية على النفس
بالنسبة لولاية الإنكاح في الحرية بالتكليف
(البلوغ والعقل) فيصح نكاح حرة مكلفة بلا
رضى ولي، وتترتب الأحكام من طلاق وتوارث
وغيرهما.

وتنتهي الحضانة للجارية البكر ببلوغها بما
تبلغ به النساء من الحيض ونحوه، ويضمها
الأب إلى نفسه وإن لم يخف عليها الفساد، لو
كانت حديثة السن، والأخ والعلم كذلك عند
فقد الأب ما لم يخف عليها منها، فينظر القاضي
امرأة ثقة فتسلم إليها، وتنتهي ولاية الأب على
الأنثى إذا كانت مسنة واجتمع لها رأي، فتسكن
حيث أحببت حيث لا خوف عليها، وإن ثيبا
لا يضمها إلا إذا لم تكن مأمونة على نفسها،
فللأب والجد الضم، لا لغيرهما كما في
الابتداء.

وتنتهي ولاية الأب على الغلام إذا بلغ
وعقل واستغنى برأيه، إلا إذا لم يكن مأمونا على

على الوجه المذكور صحيحا على خلاف
الأظهر، والنقص لعدم الكفاءة يقتضي الخيار.
وعلى الأظهر: التزويج باطل. (١)

٤٢ - وعند الحنابلة لا يجوز لغير الأب تزويج
الصغيرة، فإن زوجها الأب فلا خيار لها، وإن
زوجها غير الأب فالنكاح باطل. وفي رواية:
يصح تزويج غير الأب، وتخبر إذا بلغت،
كمذهب أبي حنيفة. وقيل: تخبر إذا بلغت
نسعا. فإن طلق قبله وقع الطلاق وبطل
خيارها. وكذا يبطل خيارها إن وطئها بعد أن تم
لها تسع سنين ولم تخبر. (٢)

وليس لولي صغير تزويجه بمعيبه بعيب يرد به
في النكاح، وكذا ليس لولي الصغيرة تزويجها
بمعيب بعيب يرد به في النكاح، لوجوب نظره
لها بما فيه الحفظ والمصلحة، ولا حظ لها في هذا
العقد، فإن فعل ولي غير المكلف والمكلفة بأن
زوجته بمعيب يرد به - علما بالعيب - لم يصح
النكاح، لأنه عقد لها عقدا لا يجوز، وإن لم
يعلم الولي أنه معيب صح العقد، ووجب عليه
الفسخ إذا علم. وهذا خلافا لما ورد في المنتهى
فيما يومهم إباحة الفسخ، ومن الحنابلة من قال:

(١) نهاية المحتاج ٢/٢٤٩

(٢) شرح منتهى الإرادات ٢/١٨٥ ط مكتبة دار العروبة،
ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ١٣٩/٥

(١) المغني ٦/٤٨٩، ٤٩٠، ٥٣٦، ومطالب أولي النهى في
شرح غاية المنتهى ١٥٤/٥

الطفل أو المعتوه، فأما البالغ الرشيد فلا حضانة عليه، فإن كان رجلاً فله الانفراد بنفسه لاستغنائه عن أبويه، وإن كانت أنثى لم يكن لها الانفراد، ولا يهبها منعها منه، لأنه لا يؤمن أن يدخل عليها من يفسدها، ويلحق العار بها وبأهلها، وإن لم يكن لها أب فلوليها وأهلها منعها من ذلك. ^(١)

ثامنا : الولاية على المال :

٤٤ - تنقضي الولاية على المال أيضا ببلوغ الصغير عاقلاً، ذكرًا كان أو أنثى، وينفك الحجر عنه، ولكن يشترط لذلك باتفاق الفقهاء أن يكون رشيداً، لقوله تعالى : ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ^(٢) وفي المسألة خلاف وتفصيل يرجع لمعرفة إلى أبواب الحجر. ^(٣)

نفسه، بأن يكون مفسداً مخوفاً عليه، فلا لأب ولاية ضمه إليه للدفع فتنه أوعار، وتأديبه إذا وقع منه شيء، والجد بمنزلة الأب فيها ذكر من أحكام البكر والثيب والغلام. ^(١)

وعند المالكية : تنتهي الولاية على النفس بالنسبة للصغير ببلوغه الطبيعي، وهو بلوغ النكاح، فيذهب حيث شاء، ولكن إذا كان يخشى عليه الفساد لجماله مثلاً، أو كذا إذا كان يصطحب الأشرار وتعود معهم أخلاقاً فاسدة، يبقى حتى تستقيم أخلاقه. وإذا بلغ الذكر رشيداً ذهب حيث يشاء، لانقطاع الحجر عنه بالنسبة لذاته، وإذا بلغ الذكر - ولو زمناً أو مجنوناً - سقطت عنه حضانة الأم على المشهور. وبالنسبة للأنثى، فتستمر الحضانة عليها والولاية على النفس حتى تتزوج، ويدخل بها الزوج. ^(٢)

وعند الشافعية : تنتهي الولاية على الصغير - ذكرًا كان أو أنثى - بمجرد بلوغه. ^(٣)

وعند الحنابلة : لا تثبت الحضانة إلا على

(١) للمنفى ٦١٤/٧

(٢) سورة النساء/ ٦

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٩٤/٥، ٩٥، والبحر الرائق

شرح كنز الدقائق ١٩٠/٨، ١٩١، وحاشية الدسوقي

على الشرح الكبير ٣/٢٩٦، وشرح الزرقاني ٥/٢٩٤ -

٢٩٧، والحرشي ٥/٢٩٤ - ٢٩٧، ونهاية المحتاج

٤/٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، وشرح منهاج

الطالبين ٣/٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، والمنفى لابن قدامة مع

الشرح الكبير ٤/٥١٢، ٥١٦، ٥١٧، وتفسير القرطبي

٢/٣٢ - ٤١، وكشاف القناع ٣/٤١١، ٤١٧

(١) رد المحتار على الدر المختار حاشية ابن عابدين ٢/٦٤١،

٦٤٢

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/٢٩٢، ٢٩٣،

والحرشي ٤/٢٠٧، ٢٠٨، ٢٩١/٥، وشرح الزرقاني

٤/٢٦٣، ٢٩٠/٥

(٣) نهاية المحتاج ٤/٣٤٥، وما بعدها، وشرح منهاج الطالبين

٢/٣٠٠

وإذا رُفِعَ المصلي في الصلاة، ولم يصب
الدم ثوبه أو بدنه، بنى على صلاته.

وإذا تكلم المؤذن أثناء الأذان عمداً أو سهواً
بنى، ولم يستأنف.

وإذا خرج المجمعون أثناء الخطبة من
المسجد ثم رجعوا قبل طول الفصل، بنى
الخطيب على ما مضى من خطبته في وجودهم،
ولم يستأنف.

كما يطلق البناء على التفريع على القاعدة
الفقهية، أي التخيير عليها.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الترميم :

٢ - الترميم : هو إصلاح البناء. (١)

ب - العمارة :

٣ - العمارة : ما يعمر به المكان، ويطلق على
بناء الدار، وضد العمارة الخراب، ويطلق
الخراب على المكان الذي خلا بعد عمارته. (٢)

ج - الأصل :

٤ - الأصل لغة : أسفل الشيء.

ويطلق اصطلاحاً على : ما يبنى عليه

بناء

التعريف :

١ - البناء لغة : وضع شيء على شيء على وجه
يراد به الثبوت. (١)

ويطلق على بناء الدور ونحوها، وضده
الهدم والنقض.

ويطلق البناء أيضاً على الدخول بالزوجة،
يقال : بنى على أهله، وبنى بأهله.
والأول أفصح، ويكنى بهذا عن الجماع بعد
عقد النكاح.

وأصله : أن الرجل كان إذا تزوج بنى
للعرس خباء جديداً، وعَمَرَهُ بها يحتاج إليه. (٢)

ويطلقه الفقهاء : على الدور ونحوها.
وعلى إتمام العبادة بالنية الأولى إذا طرأ فيها
خلل لا يوجب التجديد.

ومن أمثلة ذلك :

إذا سلم المسبوق بسلام الإمام سهواً، بنى
على صلاته ومسجد للسهو.

(١) أساس البلاغة مادة «رمى».

(٢) الصحاح والمعجم الوسيط ومن اللغة مادة «حرب».

(١) الكليات ٤١٧/١

(٢) أساس البلاغة مادة «بنى».

وحراما: كالبناء في الأماكن ذات المنافع المشتركة كالشوارع العام، وبناء دور اللهب، والبناء بقصد الإضرار كسد الهواء عن الجار.

ومندوبا: كبناء المساجد والمدارس، والمستشفيات، وكل ما فيه مصلحة عامة للمسلمين حيث لا يتعين ذلك لتبام الواجبات، وإلا صار واجبا، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ومكروها: كالتناول في البنان لغير حاجة.

الوليمة للبناء :

٧- هي مستحبة، كبقية الولائم التي تقام لحدوث سرور أو اندفاع شر، وتسمى الوليمة للبناء (وكيرة) ولا تأكد تأكيد وليمة النكاح. ^(١)

وقد ذكر بعض الشافعية قولاً بوجوبها، لأن الشافعي قال: بعد ذكر الولائم - ومنها الكيرة -: ولا أرخص في تركها.

وذهب بعض المالكية إلى أنها مكروهة، وعن بعضهم أنها مباحة. ^(٢) وينظر التفصيل في مصطلح (وليمة).

غيره، ويقابله الفرع، وعلى الراجح، وعلى الدليل، وعلى القاعدة التي تجمع جزئيات، وعلى المتفرع منه كالأب يتفرع منه أولاده. ^(١)

د - العقار :

٥ - العقار هو: ما يقابل المنقول، وهو كل ملك ثابت له أصل في الأرض ^(٢)

الحكم الإجمالي :

أولا - البناء (بمعنى إقامة المباني)

٦ - الأصل في البناء الإباحة، وإن زاد على سبعة أذرع، أما النهي الوارد عنه في الحديث وهو «إذا أراد الله بعبده شراً أخضر له اللبن والطين، حتى يبيي». ^(٣) فقد بين المناوي أن ذلك يحمل على ما كان للتفاخر، أو زاد عن الحاجة. ^(٤) وتعتريه باقي الأحكام الخمسة: فيكون واجبا: كبناء دار المحجور عليه إذا كان في البناء غبطة (مصلحة ظاهرة تتهدد لا تعوض).

(١) الكليات مادة: «أصل».

(٢) الكليات ٣/ ١٨٥

(٣) حديث: «إذا أراد الله بعبده شراً أخضر له اللبن...» عزاه العمراني في تخریج الإحياء (٤/ ٢٣١ - ط الحلبي) إلى أبي داود من حديث عائشة وجوده.

(٤) حاشية البلبوني ٤/ ٩٥، وفيض القدير ١/ ٢٦٤ ط تجارية (وخضر) كحسن لفظاً ومعنى.

(١) روضة الطالبين ٧/ ٣٣٢، وحاشية ابن عابدين ٥/ ٢٢١،

والفتي ٧/ ١١

(٢) مواهب الجليل ٤/ ٣، وبلغ السالك ٢/ ١٣٤

من أحكام البناء : تبعاً لها، ولا تثبت فيه إذا بيع منفرداً، وعلى هذا

جمهور الفقهاء .

وعند الإمام مالك وعطاء وهرواية عن

أحمد : تثبت فيه الشفعة، وإن بيع منفرداً. ^(١)

وانظر مصطلح (شفعة).

٨ - صرح الحنفية بأن البناء من المنقولات. ^(١)

وعند بقية المذاهب هو من غير المنقول ^(٢)

وللتفصيل ينظر مصطلح (عقار).

د - البناء في الأراضي المباحة :

١١ - يرى جمهور الفقهاء جواز البناء في الأرض

المباحة، ولوبدون إذن الإمام اكتفاء بإذن

الشارع، ولأنه مباح، كالاحتطاب والاصطياد.

ولكن يستحب الاستئذان من الإمام خروجاً

من خلاف من أوجبه. ^(٢) وإلى هذا ذهب

الشافعية، والمالكية، والحنابلة، وأبويوسف

ومحمد من الحنفية.

وقال أبوحنيفة : لا يجوز إلا بإذن الإمام، ^(٣)

واستدل بحديث : «ليس للمرء إلا ما طاب به

نفسُ إمامه» ^(٤)

وانظر مصطلح (أحياء الموات).

ب - قبض البناء :

٩ - يكون قبض البناء في البيع بتخليته

للمشتري، وتمكين المشتري من التصرف فيه،

كما صرح به الحنفية والشافعية وقالوا : من تمكنه

من التصرف تسليمه المفتاح إليه، بشرط فراغ

البناء من أمتعة البائع، وأن لا يكون مانع

شرعي أو حسي. قالوا : لأن الشارع أطلق

القبض وأناط به أحكاماً ولم يبينه، وليس له حد

في اللغة، فيجب الرجوع إلى العرف، وهو

يقضي ما ذكرناه. ^(١) وللتفصيل ينظر مصطلح

(قبض).

ج - جريان الشفعة في البناء المبيع :

١٠ - تجري الشفعة في البناء إذا بيع مع الأرض

(١) روضة الطالبين ٦٩/٥، والبحر الرائق ٢١٦/٧،

والغني لابن قدامة ٣١١/٥، وبداية المجتهد ٢٢٨/٢ -

٢٢٩

(٢) مفتي المحتاج ٣٢١/٢، والكافي ٤٣٥/١

(٣) فتح القدير ٣/٩

(٤) حديث : «ليس للمرء إلا ما طاب به نفسُ إمامه» أخرجه

الطبراني كما في نصب الراية (٤/٢٩٠) - ط المجلس

العلمي وقال الزيلعي : وفيه ضعف، من حديث معاذ.

(١) البحر الرائق ٢١٦/٧، وحاشية ابن عابدين ١٣٨/٤

(٢) مفتي المحتاج ٧١/٢، وبداية المجتهد ٢٢٨/٢ - ٢٢٩،

وحاشية الدسوقي ٤٧٦/٣

(٣) مفتي المحتاج ٧١/٢، وحاشية ابن عابدين ٤٣/٤

هـ - تحجير الأرض للبناء:

أخذ البناء بغير عوض لم يكن له ذلك. ^(١)

وللحنفية تفصيل فيما إذا كان البناء أو الغرس يزعم سبب شرعي يعذبه الباني، فينظر: إن كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء كلف الغاصب القلع. وإن كانت أقل منه فلا يؤمر بالقلع، ويغرم صاحب البناء لصاحب الأرض قيمة الأرض، أما إذا كان البناء ظلمًا، فالخيار لصاحب الأرض بين الأمر بالقلع أو تملك البناء مستحق القلع. ^(٢)

أما ضمان منفعة الأرض في مدة الغصب وآراء الفقهاء فيه فيرجع إليه في مصطلح (غصب).

١٢ - إذا احتجر أرضًا للبناء، ولم يبن مدة يمكن البناء فيها، ولا أحيائها بغير ذلك، بطل حقه فيها، لأن التحجير ذريعة إلى العمارة، وهي لا تؤخر عنه إلا بقدر أسبابها. ومن الفقهاء من يرى أنه يرفع إلى السلطان، ولا يبطل حقه بطول المدة. وقد قدر البعض المدة بثلاث سنوات، لقول عمر رضي الله عنه «ليس لمتحجر بعد ثلاث سنوات حق» هذا ما صرح به الشافعية، وفي المذاهب الأخرى خلاف وتفصيل ^(١) يرجع إليه في مصطلح (أحياء الموات).

و - البناء في الأراضي الموصوبة:

ز - البناء في الأرض المستأجرة:

١٤ - إذا بنى المستأجر في الأرض المستأجرة، فإن انقضت مدة الإجارة لزم المستأجر قلعها، وتسليم الأرض فارغة للمؤجر، لأن البناء لا نهاية له، وفي إيقائه إضرار بصاحب الأرض، إلا أن يختار صاحب الأرض أن يغرم للمستأجر قيمة البناء مقلوعًا ويتملكه، فله ذلك برضا صاحب البناء إن لم تنقص الأرض بالقلع، فيتملكها حينئذ بغير رضاه.

١٣ - إذا بنى في أرض موصوبة، فطلب صاحب الأرض قلع بنائه قلع، قال ابن قدامة: لا نعلم في ذلك خلافا بين الفقهاء لحديث: «ليس لعرق ظالم حق» ^(٢) ولأنه شغل ملك غيره بملكه الذي لا حرمة له في نفسه بغير إذنه، فلزمه تفرغه، وإن أراد صاحب الأرض

(١) فتح القدير ٩/٥ - ٦، ومغني المحتاج ٢/٣٦٧، وروضة الطالبين ٥/٢٨٧.

(٢) حديث: «ليس لعرق ظالم حق». أخرجه أبو داود (٣/٥٤) - ط عرت سعيد دماس من حديث سعيد بن زيد وقواء ابن حجر في الفتح ٥/١٩ - ط السلفية.

(١) المغني لابن قدامة ٥/٣٨٩، ومغني المحتاج ٢/٢٩١.

(٢) حاشية ابن عابدين ٥/١٣١.

البناء ويضمن أرض النقص، أو يقر البناء فيأخذ من المستأجر أجرة المثل. والتفصيل في (الإجارة).^(١)

ح - البناء في الأرض المستعارة:

١٥ - إذا استعار أرضاً للبناء لم يكن له أن يبني بعد انتهاء مدة العارية أو الرجوع عن العارية، فإن فعل ذلك قلع بنأؤه، وحكمه حكم الغاصب، وعليه تسوية الأرض وضمان نقص الأرض، لأنه عدوان.^(٢)

أما إذا بنى قبل الرجوع، فإن شرط عليه القلع مجاناً عند الرجوع لزمه القلع عملاً بالشرط.

وإن لم يشترط القلع فلا يقلع مجاناً. سواء كانت العارية مطلقة أو بمقيدة بوقت. لأن البناء مال محترم فلا يقلع مجاناً، فيخير المعير بين الأمور الثلاثة التي مرت في الإجارة المطلقة. وهذا في الجملة عند غير الحنفية.^(٣)

وفرق الحنفية بين المطلقة والمؤقتة، فإن كانت العارية مؤقتة فرجع قبل الوقت ضمن المعير مانقص في قيمة البناء بالقلع، لأن المستعير

ولا فرق عند الحنفية بين الإجارة المطلقة والإجارة المشروط فيها القلع.^(١)

أما عند المالكية فإن استأجر أرضاً لمدة طويلة كتسعين سنة - على مذهب من يرى ذلك منهم - ليبنى فيها، وفعل، ثم مضت المدة، وأراد المؤجر إخراج المستأجر ويدفع له قيمة بنائه منقوضاً، فإنه لا يجاب لذلك، ويجب عليه بقاء البناء في أرضه، وله كراء المثل في المستقبل، وسواء كانت تلك الأرض المؤجرة ملكاً أو وقفاً على جهة.^(٢)

أما عند الشافعية والحنابلة فإن شرط القلع بعد انتهاء مدة الإجارة لزم المستأجر القلع وفاء بشرطه، وليس على مالك الأرض أرض نقص البناء بالقلع، ولا على المستأجر تسوية الأرض وإصلاحها لتراضيها بالقلع، وإن أطلقا فللمكتري قلعه، لأنه ملكه - فله أخذه، وعليه تسوية الأرض إن قلعه لأنه ضرر أدخله في ملك غيره بغير إذنه، وإن أبى القلع لم يجبر عليه، إلا أن يضمن له المالك أرض النقص بالقلع فيجبر عليه.

أما المالك فله الخيارين ثلاثة أشياء: أن يدفع للمستأجر قيمة البناء فيتملكه، أو يقلع

(١) شرح روض الطالب ٢/ ٤٢٠، والمغني ٥/ ٤٩٠

(٢) روضة الطالبين ٥/ ٤٣٧، والمغني ٥/ ٢٢٩

(٣) روض الطالب ٢/ ٣٣٢ - ٣٣٣، وروضة الطالبين

٤/ ٤٣٨ - ٤٣٩، والمغني ٥/ ٢٣٦، والنسوتي ٣/ ٤٣٩

(١) فتح القدير ٨/ ٢٥٠، وروض الطالب ٢/ ٤٢٠، والمغني ٥/ ٤٩٠

(٢) حاشية النسوتي ٣/ ٤٣٩

وأما ما يراعى في بناء المساجد فينظر في مصطلح (مسجد).

ك - البناء باللبن المخلوط بالنجاسة:

١٨ - صرح الشافعية بأنه يجوز بناء الدور ونحوها بمواد مخلوطة بالنجاسة - كتسميد الأرض بها - للضرورة. قال الأذري: والإجماع الفعلي على صحة بيع ذلك. (١)
والتفصيل في باب (النجاسة).

ل - البناء على القبور:

١٩ - يكره تخصيص القبر والبناء عليه، إن كان في أرض كان يملكها الميت، أو أرض موات بلا قصد مباحة، فإن كان في مقبرة مسجلة حرم البناء، ويهدم إن بنى، لأنه يضيق على الناس، ولا فرق في ذلك بين أن يبنى قبة أو بيتاً أو مسجداً. (٢)

وقد ورد النهي عن بناء المساجد على القبور، ففي الخبر المتفق عليه أن الرسول ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ

مغرور من قبل المعير، أما المطلقة فلا ضمان على المعير، لأن المستعير مغتر غير مغرور، حيث اعتمد إطلاق العقد، وظن أنه يتركه مدة طويلة. (١)

ط - البناء في الأرض الموقوفة

١٦ - إذا بنى في الأرض الموقوفة المستأجرة بغير إذن ناظر الوقف قلع بناؤه إن لم يكن ضرر على الأرض بالقطع، ويضمن منافعها التي فاتت بيده، بهذا صرح الحنفية في هذه المسألة، والضمان هو الأصل عند غير الحنفية في منفعة كل مغضوب. (٢)

ي - بناء المساجد:

١٧ - بناء المساجد في الأمصار والقرى والمحال حسب الحاجة فرض كفاية (٣)، وهو من أجل أعمال البر التي حث الشارع عليها. قال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾. (٤)
وجاء في الخبر الصحيح «مَنْ بَنَى مَسْجِداً، يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ». (٥)

(١) فتح القدير ٤٧٦/٧، وحاشية ابن عابدين ٥٠٤/٤ - ٥٠٥.

(٢) ابن عابدين ١٥/٥، وكشاف القناع ١١١/٤.

(٣) كشاف القناع ٣٦٤/٢، نشر عالم الكتب بيروت.

(٤) سورة النور ٣٦.

(٥) حديث: «مَنْ بَنَى لِي مَسْجِداً يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، بَنَى... أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (الفتح ١/٥٤٤ - ط السلفية). ومسلم (٤/٢٢٨٧ - ط الحلبي).

(١) قليبوي ١٥٥/٢، ومغني المحتاج ١١/٢، ونحفة

المحتاج ٢٥/٤

(٢) مغني المحتاج ٣٦٤/١، وبلغة السالك ٤٢٧/١

مساجد»^(١) والتفصيل ينظر في مصطلح (قبر).

بطلت صلاته باتفاق الفقهاء^(٢) واختلفوا فيما إذا سبقه الحدث بلا عمد منه .

م - البناء في الأماكن المشتركة :

ذهب الحنفية إلى أنه لا تبطل صلاته ، فيبني عليها بعد التطهر ، وهو القول القديم للشافعي^(٣) .

وعند المالكية : لا يبني المحدث في الصلاة إلا في الرعاف^(٤) .

وتبطل الصلاة في الجديد عند الشافعية ولا بناء ، وهو مذهب الحنابلة^(٥) .

وللتفصيل انظر مصطلح (حدث ، رعاف) .

٢٠ - لا يجوز البناء الخاص في الأماكن التي تتعلق بها حقوق عامة ، كالشوارع العامة ، ومصلى العيد في الصحراء ، وأماكن النُكس ، كمرقة ومزدلفة ، لما في ذلك من تضيق على الناس ولأنها للمسلمين جميعا ، فليس لفرد أن يستأثر بها^(٦) .

ن - بناء الحمام :

٢٣ - إذا شك في أثناء الصلاة في عدد الركعات أوفعل ركن ، فالأصل أنه لم يفعل ، فيجب البناء على اليقين وهو الأقل^(٧) .

وانظر مصطلح (شك) .

٢١ - ذهب الإمام أحمد إلى أنه يكره بناء الحمام مطلقا ، وبنائه للنساء أشد كراهة ، ونقل عنه قوله : الذي يبني الحمام للنساء ليس يعدل^(٨) وهو جائز عند بقية الأئمة^(٩) .

البناء في خطبة الجمعة :

٢٤ - إذا انقض المجمعون في أثناء الصلاة ، وعادوا قبل طول الفصل ، بنى الخطيب على خطبته^(١٠) .

وانظر مصطلح (خطبة) .

ثانيا : البناء في العبادات

يراد بالبناء هنا : إتمام العبادة بعد انقطاعها .

٢٢ - إذا أحرم متطهرا ، ثم أحدث عمدا ،

(١) روضة الطالبين ١/ ٢٧٥ ، والبدائع ١/ ٢٢٠ - ٢٢١ .

٢٢٣ ، وحاشية النسوتي ١/ ٢٠٧ .

(٢) البدائع ١/ ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٣ .

(٣) حاشية النسوتي ١/ ٢٠٧ .

(٤) روضة الطالبين ١/ ٢٧٠ ، وكشاف القناع ١/ ٣٢١ .

(٥) روضة الطالبين ١/ ٣٠٩ ، وحاشية النسوتي ١/ ٢٧٥ ، وكشاف القناع ١/ ٤٠١ .

(٦) روضة الطالبين ١/ ٨ ، وكشاف القناع ٢/ ٣٣ .

(١) حديث : ولعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور... .

أحرجه البخاري (الفتح ٣/ ٢٠٠ - ط السلفية) ومسلم

(١/ ٣٧٦ ط الحلبي) .

(٢) المغني ٥/ ٥٧٦ ، ومغني المحتاج ٢/ ٣٦٥ ، والبدائع

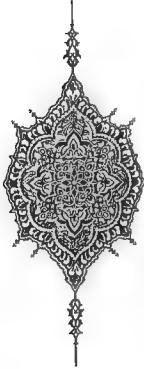
٢٦٥/٦ .

(٣) كشاف القناع ١/ ١٥٨ .

(٤) جواهر الإكليل ٢/ ١٩٥ ، وابن عابدين ٥/ ٣٧ .

بنان

انظر : إصبع .



البناء في الطواف :

٢٥ - اتفق الفقهاء على أنه إذا ابتدأ بالطواف ،
ثم أقيمت الصلاة المكتوبة ، فإنه يقطع
الطواف ، ويصلي مع الجماعة ، ثم يبني على
طوافه ، لأنه فعل مشروع فلم يقطعه ، كالفعل
اليسير .^(١)

أما في غير المكتوبة فقد اختلف الفقهاء في
صحّة البناء على ما مضى .
ر : مصطلح (طواف) .

بناء بالزوجة

انظر : دخول .

بناء في العبادات

انظر : استئناف .

(١) المغني ٣/٣٩٥ ، وحاشية الطحاوي ١/٤٩٨ ، وحاشية
المسوقي ٢/٣٢ ، وأسنى المطالب ١/٤٧٩

وذهب الشافعية إلى أن المخلوقة من ماء زناه
تحل له، لأن ماء الزنى لا حرمة له، لكنه مكروه
خروجاً من الخلاف^(١).
انظر مصطلح (نكاح).

بنت

التعريف :

١ - بنت وابنة: مؤنث ابن. والولد يطلق
عليها^(١).

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

وردت أحكام تتعلق بالبنت أهمها مايلي :

أ - النكاح :

٢ - نكاح البنت : يحرم نكاح الرجل ابنته،
والعقد عليها باطل^(٢). لقوله تعالى : «حُرِّمَتْ
عليكم أمهاتكم وبناتكم»^(٣) وعليه إجماع
الأمة.

٣ - نكاح ابنته من الزنى : ذهب الحنفية
والمالكية والحنابلة إلى تحريم زواج الرجل ابنته
من الزنى، لأن الوطء سبب الجزئية،
والاستمتاع بالجزء حرام^(٤).

(١) المصباح المنير مادة : «ابن» ومادة : «ولد» والمغرب مادة :

«ولد» وغتار الصحاح مادة : «بنى»

(٢) فتح القدير ٣٥٧/٢، وكشاف القناع ٦٩/٥، ومراتب
الإجماع لابن حزم ص ٦٦

(٣) سورة النساء / ٢٣

(٤) الهداية مع فتح القدير ٢/ ٢٦٥، والزرقي شرح مختصر
خليل ٣/ ٢٠٤، وكشاف القناع ٧٢/٥

الولاية في النكاح :

٤ - اتفق الفقهاء على أن للأب إنكاح ابنته
الصغيرة والكبيرة المجنونة أو المعتوهة^(١) ولو
جبرا عنها، إن كانت بكرا.

واختلفوا في الثيب الصغيرة.

وأما تزويج الرجل ابنته البكر الكبيرة.

فالمجهور على أن للأب إجبارها خلافا
للحنفية.

أما البنت الثيب الكبيرة فالأب يلي إنكاحها
دون إجبار.

والتفصيل في (النكاح والولاية).

ب - إرث البنت :

٥ - البنت إذا انفردت لها النصف في الميراث،

لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا

النَّصْفُ﴾^(٢) وإن كانتا اثنتين فصاعدا فلهما

الثلاثان، لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ

(١) المحلى شرح المنهاج ٣/ ٢٤١

(٢) فتح القدير ٢/ ٣٩١

(٣) سورة النساء / ١١

بنت الابن

الترريف :

١ - بنت الابن : هي كل بنت تنتسب إلى المتوفى بطريق الابن، مهما نزلت درجة أبيها، فتشمل بنت الابن وبنت ابن الابن مهما نزل. ^(١)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :
لبنت الابن أحكام خاصة في الفقه الإسلامي نجمل أهمها فيما يلي :

النكاح :

٢ - يحرم على الرجل نكاح بنت ابنه وإن نزلت، لقوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ﴾ ^(٢) والمراد بالبنت: الفرع المؤنث وإن بُعد. فيشمل بنت الابن وبنت البنت، ولإجماع ^(٣) المجتهدين على ذلك. وللتفصيل يراجع مصطلح (نكاح).

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٣٧٢/١

(٢) سورة النساء/٢٣

(٣) الهداية مع العناية وفقه القليوب ٣٥٨/٢، وكشاف القناع

أنتسبنَ فلهنَّ ثلثا ما تركَ ^(١) هذا عند عامة الصحابة، وعن ابن عباس أن حكمها حكم الواحدة. أما إذا كان مع البنت ابن، فللذكر مثل حظ الأنثيين وهو يعصبهن، لقوله تعالى : ﴿يُورِثُكُمُ اللَّهُ فِي أولَادِكُم : للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين ^(٢)﴾

والتفصيل في مصطلح (إرث)

ج - النفقة :

٦ - اتفقوا على وجوب نفقة البنت الفقيرة غير المتزوجة على والدها إذا كان غنيا. أما إذا كانت البنت غنية، فلا تجب لها النفقة. وإذا كانت كبيرة وفقيرة فتجب لها النفقة أيضا مع بعض الشروط. ^(١) ولتفصيل ذلك انظر مصطلح (نفقة)



(١) سورة النساء / ١١

(٢) كشاف القناع ٤/٤٢١، وشرح السراجية ص ٣٤-٣٥،

٣٧ بتحقيق الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة مصطفى الحلبي.

(٣) سورة النساء / ١١

(٤) فتح القدير ٣/٣٤٣ - ٣٤٤، وكشاف القناع ٥/٤٨١،

والمحلي على المحتاج ٤/٨٤، والحرشي على مختصر

خليل ٤/٢٠٤ - ٢٠٥

بنت الابن ٣ - ٤ ، بنت لبون ، بنت مخاض

الزكاة :

هـ - لا يرثن مع الصليبتين عند عامة الصحابة ،
إلا إذا كان معهن ذكر بدرجتهم أو أسفل منهن ،
فإنه يعصبنه ، وحيث أنه فللذكر مثل حظ
الأنثيين .^(١)

ولتفصيل ذلك راجع مصطلح (فرائض) .

٣ - لا يجوز دفع الزكاة إلى بنت الابن عند
الحنفية والحنابلة . لأن منافع الأملاك بينهم
متصلة^(١)

وذهب الشافعية إلى أنه لا يجوز دفع الزكاة
إليها في الحال التي تجب فيها النفقة على الجد^(٢)
أما المالكية فقد جوزوا دفع الزكاة إلى بنت
الابن ، لأنها لا تجب نفقتها على جدها .^(٣)

الفرائض :

بنت لبون

انظر : ابن لبون

٤ - لبنت الابن أحوال في الميراث نجملها
فيما يلي :

أ - النصف للواحدة .

ب - الثلثان للثنتين فصاعداً .

وهاتان الحالتان يشترط فيهما عدم البنات
الصليبتين ، فإذا عدمن قامت بنت الابن
مقامهن .

ج - إذا كان معهن ذكر فإنه يعصبنه ، وحيث أنه
فللذكر مثل حظ الأنثيين .

د - لمن السدس مع البنت الواحدة الصليبية ،
تكلمة للثلثين .

بنت مخاض

انظر : ابن مخاض



(١) شرح السراجية ص ٣٦

(١) الهداية مع فتح القدير ٢/ ٢١ - ٢٢ ، والمغني ٢/ ٢٤٧

(٢) المجموع ٦/ ٢٢٩ ، والمحلي على المنهاج ٤/ ٨٤

(٣) المدونة الكبرى ١/ ٢٩٧ - ٢٩٨

وابن عابدين . لكن قال القرافي - بعد بيان الفرق بين المسكر والمفسد (أي المخدر) - وهذا يظهر لك أن الحشيشة مفسدة وليست مسكرة، ثم استدلل لذلك بكلام نفيس يرجع إليه في الفروق. ^(١)

بنج

التعريف :

١ - البَنج - بفتح الباء - في اللغة والاصطلاح : نبات مخدر، غير الحشيش، مسكن للأوجاع. ^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الأفيون :

٢ - الأفيون : عصارة لينة يستخرج من الحشخاش، ويحتوي على ثلاث مواد منومة منها المورفين. ^(٢)

ب - الحشيشة :

٣ - الحشيشة : نوع من ورق القنب الهندي يسكر جدا إذا تناول منه قدر درهم ^(٣) هذا ما قاله ابن تيمية وابن حجر الهيتمي

الحكم الشرعي في تناوله :

٤ - يرى جمهور الفقهاء أنه يحرم تناول القدر المسكر من هذه المادة، ويعزر بالسكر منه غير عذر ^(٤) ويجوز عندهم التداوي به واستعماله لإزالة العقل لقطع عضو متآكل. ^(٥)

أما الخنفية فقد اختلفت آراؤهم في حكم تناول البنج لغير التداوي ووجوب إقامة الحد على السكران منه. ^(٦)

عقوبة تناوله :

٥ - يعرف الفقهاء ما يحرم تناوله، وترتب على تعاطيه الحد بأنه : كل شراب مسكر. وبناء على هذا التعريف ذهب معظم الفقهاء إلى عدم

(١) الفروق للقرافي ٢١٧/١ - ٢١٨ (الفروق ٤٠)

(٢) الحشيشة ٨٤/١، ومفني المحتاج ١٨٧/٤، وتحفة المحتاج ١٦٩/٩

(٣) الحشيشة ٨٤/١، وإعانة الطالبين ١٥٦/٤، وابن عابدين ٢٩٤/٥ ط بولاق، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٣٤/٣٤

(٤) ابن عابدين ١٧٠/٣، ومختصر الفتاوى المصرية ص ٤٩٩، وفتح القدير ٤٠/٤، ١٨٤/٨، ١٦٠/٨

(١) القاموس المحيط في المادة، وابن عابدين ٢٩٤/٥ ط بولاق
(٢) الصحاح في اللغة والعلوم
(٣) ابن عابدين ٢٩٥/٥ ط بولاق، ومفني المحتاج ١٨٧/٢، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٣٤/٣٤

بنج ٦ - ٧، بندق، بنوة، بهتان، بهيمة، بول، بيات

بنوة

إقامة الحد على السكران من البنج ونظائره من
الجسامدات، وإن كان مذاباً وقت التعاطي،
ولكنه يعاقب عقوبة تعزيرية. ^(١)

انظر : ابن

بهتان

حكم طهارته :
٦ - اتفق الفقهاء على أن البنج طاهر، لأنهم
يشرطون لنجاسة المسكر أن يكون مائعا. ^(٢)

انظر : افتراء

بهيمة

مواطن البحث :
٧ - يذكره الفقهاء في باب الأشربة والنجاسات
والطلاق.

انظر : حيوان

بول

انظر : قضاء الحاجة

بندق

انظر : صيد

بيات

انظر : بيتوتة



(١) الخرشبي ٨٤/١، ومغني المحتاج ١٨٧/٤، وتحفة المحتاج
١٦٩/٩

(٢) تحفة المحتاج ٢٨٩/١، ومغني المحتاج ٧٧/١، والخرشي
٨٤/١، وأسنى المطالب ٩/١، وحاشية إحياء الطالبين
٩١/١

بعد حكاية المذاهب: الصواب أن البيان هو مجموع هذه الأمور.^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التفسير :

٢ - التفسير لغة : هو الكشف والإظهار. وفي الشرع : توضيح معنى الآية وشأنها وقصتها، والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة.

والبيان بعمومه يختلف عن التفسير، إذ البيان قد يكون بدلالة حال المتكلم كالسكوت، في حين أن التفسير لا يكون إلا بلفظ يدل على المعنى دلالة ظاهرة.^(٢)

ب - التأويل :

٣ - التأويل : صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل موافقا للكتاب والسنة. (ر: تأويل).

والفرق بين التأويل والبيان : أن التأويل ما يذكر في كلام لا يفهم منه المعنى المراد لأول وهلة، والبيان ما يذكر في كلام يفهم منه المعنى المراد

بيان

التعريف :

١ - البيان لغة : الإظهار والتوضيح، والكشف عن الخفي أو المبهم. قال الله تعالى : ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾^(١) أي الكلام الذي يبين به مافي قلبه، ويحتاج إليه من أمور دنياه، فهو منفصل به عن سائر الحيوانات.^(٢)

ولم يبعد الأصوليون والفقهاء عن المعنى اللغوي في تعريفهم للبيان.^(٣)

فهو عند الأصوليين : الدال على المراد بخطاب لا يستقل بنفسه في الدلالة على المراد. ويطلق ويراد به المدلول، ويطلق أيضا على فعل المبين، ولأجل إطلاقه على المعاني الثلاثة اختلفوا في تفسيره بالنظر إليها. قال العبدري

(١) سورة الرحمن / ٤

(٢) المفردات للراغب ص ٦٩، والمصباح المنير، وترتيب القاموس المحيط، والمغرب، وكشف الأسرار عن أصول البرزدي ١٠٤/٣ ط دار الكتاب العربي، وإرشاد الفحول ص ١٦٧، ١٦٨ ط الحلبي.

(٣) التعريفات للجرجاني.

(١) إرشاد الفحول ص ١٦٨

(٢) دستور العلماء ١/٢٥٧، ٢٥٩، ٣٣٠ نشر مؤسسة الأعلمي للطبوعات.

مناسبتكم»، ^(١) ولأن البيان عبارة عن إظهار المراد، فربما يكون ذلك بالفعل أبلغ منه بالقول، لأنه ﷺ «أمر أصحابه بالخلق عام الحديدية، فلم يفعلوا ثم لما رأوه خلق بنفسه خلقوا في الحال». ^(٢) فعرفنا أن إظهار المراد يحصل بالفعل كما يحصل بالقول.

وقال الكرخي وأبو إسحاق المروزي وبعض المتكلمين: لا يكون البيان إلا بالقول، بناء على أصلهم أن بيان المجهول لا يكون إلا متصلا، والفعل لا يكون متصلا بالقول. ^(٣) وللتفصيل انظر الملحق الأصولي.

أنواع البيان

٥ - قال البزدوي: البيان على أوجه: بيان تقرير، وبيان تفسير، وبيان تغيير، وبيان تبديل، وبيان ضرورة، فهي خمسة أقسام. ^(٤) وتجدر الإشارة إلى أن إضافة البيان إلى التقرير والتغيير والتبديل من قبيل إضافة الجنس إلى نوعه كعلم الطب، أي بيان هو تقرير، وكذا الباقي، وإضافته إلى الضرورة من قبيل إضافة الشيء إلى سببه.

- (١) حديث: «خلقوا هي مناسبتكم» أخرجه مسلم (٩٤٣/٢).
- (٢) ط الحلي (٣١٨/٣) - ط الميمنية واللفظ لأحد.
- (٣) حديث أمر النبي ﷺ أصحابه بالخلق عام الحديدية أخرجه البخاري (الفتح ٣٣٢/٥ ط السلفية).
- (٤) أصول السرخسي ٢٧/٢، وإرشاد الفحول ص ١٧٣.
- (٥) أصول البزدوي ٣/١٠٥.
- (٥) كشف الأسرار ٣/١٠٦.

منه بنوع خفاء بالنسبة إلى البعض، ^(١) فالبیان أعم من التأويل.

الأحكام المتعلقة بالبيان عند الأصوليين:

٤ - البيان بالقول والفعل:

المذهب عند الفقهاء وأكثر المتكلمين أن البيان يحصل بالفعل من رسول الله ﷺ كما يحصل بالقول.

والدليل على أن البيان قد يحصل بالفعل: أن جبريل عليه الصلاة والسلام بين مواقيت الصلاة للنبي ﷺ بالفعل، حيث أمه في البيت يومين، ^(٢) ولما سئل رسول الله ﷺ عن مواقيت الصلاة قال للسائل: «صَلِّ مَعَنَا» ^(٣) وكما قال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» ^(٤) ثم صلى في اليومين في وقتين، فبين له المواقيت بالفعل. وفي الحج قال لأصحابه: «خُذُوا عَنِّي

(١) دستور العلماء ٢٥٧/١، والتمريعات للجرجاني مادة: «البيان».

(٢) حديث إمامة جبريل للنبي ﷺ عند البيت يومين، أخرجه الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مطولا وقال: هذا حديث حسن صحيح. (سنن الترمذي ٢٧٨/١، ٢٨٠ ط الحلي، ونصب الراية ٢٢١/١).

(٣) حديث: «صَلِّ مَعَنَا» ... أخرجه مسلم مطولا (صحيح مسلم ٤٢٨/١ ط الحلي).

(٤) حديث: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» أخرجه البخاري (الفتح ١١١/٢ ط السلفية).

بيان التقرير :

٦ - بيان التقرير هو كل حقيقة تحتمل المجاز، أو عام يحتمل الخصوص، إذا لحق به ما يقطع الاحتمال. وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾، ^(١) فصيغة الجمع تعم الملائكة على احتمال أن يكون المراد بعضهم، وقوله تعالى : ﴿ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ بيان قاطع لهذا الاحتمال فهو بيان التقرير. ^(٢)

بيان التفسير :

٧ - بيان التفسير هو بيان ما فيه خفاء، كالمشترك والمجمل ونحوهما، مثل قوله تعالى : ﴿ أَتَيْمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٣) فإنه مجمل، إذ العمل بظاهره غير ممكن، وإنما يوقف على المراد للعمل به بالبيان، ثم لحق هذه الآية البيان بالسنة، فإنه عليه الصلاة والسلام بين الصلاة بالقول والفعل، والزكاة بقوله ﷺ : «هَاتُوا رُبْعَ الْعَشْرِ» ^(٤) فإنه يكون تفسيراً. ^(٥)

(١) سورة الحجر / ٣٠

(٢) كشف الأسرار ١٠٥ / ٣ - ١٠٧، وأصول السرخسي

٢٨ / ٢

(٣) سورة النور / ٥٦

(٤) حديث : «هَاتُوا رُبْعَ الْعَشْرِ» أخرجه أبو داود (٢٢٨ / ٢)

- ط عزت عبيد دحاس من حديث علي، وصححه البخاري كما في التلخيص لابن حجر (١٧٣ / ٢) - ط شركة الطباعة الفنية.

(٥) كشف الأسرار ١٠٧ / ٣، وأصول السرخسي ٢٨ / ٢

بيان التغيير :

٨ - بيان التغيير هو البيان الذي فيه تغيير لموجب الكلام وهو نوعان :

الأول - التعليق بالشرط : كما قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَا لَكُمْ فَاتْرَهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾ ^(١) فإنه يتبين به أنه لا يجب إيتاء الأجر بعد عقد إجازة المرضع إذا لم يوجد الإرضاع، وإنما يجب ابتداء عند وجود الإرضاع فيكون تغييراً لحكم وجوب أداء البذل بنفس العقد. ^(٢)

الثاني - الاستثناء : كما قال الله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^(٣) فإن الألف اسم موضوع لعدد معلوم، فما يكون دون ذلك العدد يكون غيره لا محالة، فلو لا الاستثناء لكان العلم يقع لنا بأنه لبث فيهم ألف سنة، ومع الاستثناء إنما يقع العلم لنا بأنه لبث فيهم تسعمائة وخمسين عاماً، فيكون الاستثناء تغييراً لما يفيد لفظ الألف. ^(٤)

بيان التبديل :

٩ - بيان التبديل هو النسخ، وهو رفع حكم

(١) سورة الطلاق / ٦

(٢) أصول السرخسي ٣٥ / ٢

(٣) سورة العنكبوت / ١٤

(٤) أصول السرخسي ٣٥ / ٢

الميراث إليهما في صدر الكلام، ثم بين نصيب الأم، كان ذلك بيانا أن للأب ما بقي، فلم يحصل هذا البيان بترك التنصيص على نصيب الأب، بل بدلالة صدر الكلام يصير نصيب الأب كالمقصود عليه. (١)

النوع الثاني: هو السكوت الذي يكون بيانا بدلالة حال المتكلم، نحو سكوت صاحب الشرع عند معانية شيء عن تغييره يكون بيانا لحقيقته باعتبار حاله، مثل ما شاهد النبي ﷺ من بيعات ومعاملات كان الناس يتعاملونها فيها بينهم، فأقروهم عليها، ولم ينكرها عليهم، فدل أن جميعها مباح في الشرع، إذ لا يجوز من النبي ﷺ أن يقر الناس على منكر محظور. (٢)

النوع الثالث: هو السكوت الذي جعل بيانا، ضرورة دفع الغرور، مثل الأب إذا رأى ولده المميز يبيع ويشترى، فسكت عن النهي، كان سكوته إذنا له في التجارة، لضرورة دفع الغرور عن معاملته، فإن في هذا الغرور إضرارا بهم، والضرر مدفوع. بهذا قال الحنفية. وقال الشافعي: لا يكون السكوت إذنا لأن سكوت الأب عن النهي محتمل، قد يكون للرضا بتصرفه، وقد يكون لفرط الغيظ، أو قلة الالتفات، والمحمّل لا يكون حجة. (٣)

شرعي بدليل شرعي متأخر. (١) والنسخ في حق صاحب الشرع بيان محض لانتفاء الحكم الأول، ليس فيه معنى الرفع، لأنه كان معلوما عند الله أنه ينتهي في وقت كذا بالناسخ، فكان الناسخ بالنسبة إلى علمه تعالى مبينا لا رافعا. (٢)

ثم الرجح عند الأصوليين أن النسخ جائز في الأمر والنهي الذي يجوز أن يكون ثابتا، ويجوز أن لا يكون.

وقد قال بعضهم: إنه لا يجوز النسخ، وربما قالوا: لم يرد النسخ في شيء أصلا. (٣) وانظر التفاصيل في (نسخ) وفي الملحق الأصولي.

بيان الضرورة:

١٠ - بيان الضرورة نوع من البيان يحصل بغير اللفظ للضرورة، وهو على أربعة أنواع:

النوع الأول: ما يكون في حكم المنطوق، وذلك بأن يدل النطق على حكم المسكوت عنه. وقد مثلوا له بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ (١) فإنه لما أضاف

(١) التبريفات للمرجاني

(٢) كشف الأسرار ١٥٧/٣

(٣) أصول السرخصي ٥٤/٢

(٤) سورة النساء ١١

(١) كشف الأسرار ١٤٧/٣، وأصول السرخصي ٥٠/٢

(٢) كشف الأسرار ١٤٨/١، وأصول السرخصي ٥٠/٢

(٣) كشف الأسرار ١٥١/٣، وأصول السرخصي ٥١/٢

عليه بين الطائفتين . ولهذا نقل أبو بكر الباقلاني إجماع أرباب الشرائع على امتناعه .

١٢ - الوجه الثاني : تأخير البيان عن وقت ورود الخطاب إلى وقت الحاجة إلى الفعل، وذلك في الواجبات التي ليست بفورية، حيث يكون الخطاب لا ظاهر له، كالأسماء المتواطئة والمشتركة، أو يكون له ظاهر وقد استعمل في خلاف الظاهر، كتأخير البيان بالتخصيص . ومثله تأخير النسخ ونحو ذلك، وفي ذلك اتجاهات أهمها مايلي :

أ - الجواز مطلقا، قال ابن برهان : وعليه عامة علمائنا من الفقهاء والمتكلمين . ونقله القاضي عن الشافعي، واختاره الرازي في المحصول، وابن الحاجب . وقال الباجي : عليه أكثر أصحابنا، وحكاه القاضي عن مالك .

ب - المنع مطلقا، نقل ذلك عن أبي إسحاق السروزي وأبي بكر الصيرفي وأبي حامد السروزي وأبي بكر الدقاق وداود الظاهري والأبهري، قال القاضي : وهو قول المعتزلة وكثير من الحنفية .

ج - أن بيان المجمل إن لم يكن تبديلا ولا تغييرا جاز مقارنا وطائرا، وإن كان تغييرا جاز مقارنا ولا يجوز طائرا بحال . نقله السمعاني عن

النوع الرابع : هو السكوت الذي جعل بيانا لضرورة الكلام كما إذا قال رجل : لفلان علي مائة ودرهم، أو مائة ودينار، فإن العطف جعل بيانا للأول، وجعل الأول من جنس المعطوف . بهذا يقول الحنفية .

وقال الشافعي : يلزمه المعطوف، والقول في بيان جنس المائة قول المقر، لأنها مجملة فإليه بيانها، والعطف لا يصلح بيانا، لأنه لم يوضع له .^(١)

تأخير البيان عن وقت الحاجة :

كل ما يحتاج إلى البيان من مجمل وعمام، وبجاز ومشترك، وفعل متردد ومطلق، إذا تأخر بيانه فذلك على وجهين :

١١ - الوجه الأول : أن يتأخر عن وقت الحاجة، وهو الوقت الذي إذا تأخر البيان عنه لم يتمكن المكلف من معرفة ما تضمنه الخطاب، وذلك في الواجبات الفورية . فهذا النوع من التأخير لا يجوز، لأن الإتيان بالشيء مع عدم العلم به ممتنع عند جميع القائلين بمنع التكليف بما لا يطاق .

وأما من جوز التكليف بما لا يطاق فهو يقول بجوازه عقلا، لا بوقوعه فكان عدم الوقوع متفقا

(١) كشف الأسرار ١٥٢/٣، وأصول السرخسي ٥٢/٢

وذهب الشافعية في القول الآخر إلى أنه إن وقع الإقرار بالمهم في جواب دعوى، وامتنع عن التفسير، يجعل ذلك إنكاراً منه وتعرض اليمين عليه، فإن أصر على الامتناع جعل ناكلاً عن اليمين ويحلف المدعي. (١)

أما إذا أقر بمجهول وبين السبب، فينظر إن كان سبباً لا تضره الجهالة كالغصب والوديعة، بأن قال: غصبت مال فلان، أو لفلان عندي أمانة، فيصح إقراره، ويجبر على بيان المخصوص أو الأمانة المجهولة وتعيينها. وإن كان سبباً تضره الجهالة كالبيع والإجارة لا يصح الإقرار، ولا يجبر على بيان ما باعه أو استأجره. (٢)

البيان في الطلاق بالمهم :

١٤ - إذا قال الزوج لزوجته: إحدانا طالق، وقصد معينة منها طلقت، ويلزمه البيان، ويصدق، لأنه مالك للإيقاع عليها، فيصح بيانه أيضاً، ومافي ضميره لا يوقف عليه إلا من جهته، فيقبل قوله فيه. وتعتزلانه إلى البيان، لاختلاط المحرمة بالمباحة.

(١) فتح القدير ٦/ ٢٨٦، والأمرية، والنباتة شرح المشاية ٧/ ٥٣٩، ٥٤٠، والزيلي ٥/ ٤، والمغني لابن قدامة ٥/ ١٨٧ ط السرياض، والمهذب ٢/ ٣٤٧ ط الحلبي، وجواهر الإكليل ٢/ ١٣٧، ومواهب الجليل ٢٣١/ ٥
(٢) الزيلي ٥/ ٤، ودرر الحكام ٤/ ٨٢

أبي زيد من الحنفية. (١)
وتنظر مراتب البيان للأحكام ومساثر التفاصيل المتعلقة بالموضوع في الملحق الأصولي.

الأحكام المتعلقة بالبيان عند الفقهاء

بيان المقر به المجهول :
١٣ - إذا أقر شخص بمجهول وأطلق، بأن قال: علي شيء أوحق، يلزمه، لأن الحق قد يلزمه مجهولاً، كأن يتلف مالا لا يعرف قيمته، أو يخرج جراحة لا يعرف أرشها، أو يبقى عليه باقية حساب لا يعرف قدره وهو محتاج إليه لإبراء ذمته بالإيفاء أو التراضي، فجهالة المقر به لا تمنع صحة الإقرار، ويقال للمقرر: بين المجهول، فإن لم يبين أجره الحاكم على البيان، لأنه لزمه الخروج عما وجب عليه بصحح إقراره، وذلك الخروج عما لزمه يكون بالبيان، ولكن يبين شيئاً يثبت في الذمة، قل أو كثر، أما إذا بين شيئاً لا يثبت في الذمة فلا يقبل منه، نحو أن يقول: عنيت حق الإسلام، أو كفا من تراب أو نحوه، بهذا قال الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو أحد قولي الشافعية.

(١) إرشاد الفحول ص ١٧٣ - ١٧٥ ط الحلبي، والتبصرة في أصول الفقه للشيرازي بتحقيق حسن هيتو ص ٢٠٧ ط دار الفكر، والمستصفي ١/ ٣٦٨، وأصول السرخسي ٢٨/ ٢

ويلزم الزوج البيان، فورا، فإن أخر عصى،
فإن امتنع حبس وعزر.^(١)

وللفقهاء تفاصيل في لزوم نفقة الزوجتين إلى
البيان، والفاظ البيان وما يثبت به البيان من
الأفعال كالوطء ومقدماته تنظر في (طلاق).

بيت

التعريف :

١ - من معاني البيت في اللغة : المسكن، وهو كل
ما كان له جدار وسقف، وإن لم يكن به ساكن .
ويطلق أيضا على بيت الشقة . ويجمع البيت
على أبيات، وبيوت .

ويطلق البيت على القصر، ومنه قول
جبريل عليه السلام لرسول الله ﷺ «بشروا
خديجة ببيت في الجنة من قصب»^(١) قال في
اللسان : يعني بشروها بقصر من لؤلؤة مجوفة .

ويطلق على المسجد . قال الله عز وجل :
﴿ فِي بَيْتِ أَذْنُ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ ﴾^(٢)

قال الزجاج : أراد المساجد .^(٣)

وقد يكون البيت مستقلا بذاته، أو جزءا من
المسكن المستقل كحجرة من دار .^(٤)

(١) حديث : «بشروا خديجة . . . » أخرجه البخاري (الفتح
٣/ ٦١٥ ط السلفية) واللفظ له . ومسلم (٤/ ١٨٨٤ ط
عيسى البابي).

(٢) سورة النور / ٣٦

(٣) لسان العرب، والمصباح المثير، والمغرب في ترتيب المعرب،
والكليات لأبي البقاء ١/ ٤١٣، ٤١٤ بنصرف .

(٤) البسوط للسرخسي ٨/ ١٦٠، ١٦١ ط السعادة .

بيان المعنى المبهم :

١٥ - إذا قال شخص لأرقائه : أحذكم حر، أو
أعتقت أحذكم، ونوى معينا بينه وجوبا، وإذا
خاصم أحدهم إلى الحاكم أجبر المولى على
البيان، وإن بين واحدا من الاثنين للعتق،
فلا أخسر تحليفه أنه ما أراه . وإن قال : أردت
هذا، بل هذا، عتقا جميعا مؤاخذه له
بإقراره .^(١)

وللتفصيل (ر : عتق).

(١) نهاية المحتاج ٦/ ٤٦٤، وشرح المحلى على المنهاج
٣/ ٣٤٤، ٣٤٥، وروضة الطالبين ٨/ ١٠٣، والمبسوط
للسرخسي ٦/ ١٢٢، ١٢٣، والأشباه والنظائر لابن
نجيم ص ١٦٩ ط المطبعة الحسينية، والاختيار
٣/ ١٤٥، وابن عابدين ٣/ ٢٢، ٢٤، وفتح القدير
٣/ ١٥٩ ط الأميرية، والزرقي ٤/ ١٢٦، والمغني لابن
قدامة ٧/ ٢٥١

(٢) أسنى المطالب ٤/ ٤٥٣، ٤٥٤، والفتاوى الهندية
٢/ ١٧، ١٨، والفتاوى الخانية بهامش الهندية ١/ ٥٧٣،
والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٦٩، والمغني لابن
قدامة ٩/ ٣٦٧ ط الرياض .

المكان والزمان. (١)

المبيت على ظهر البيت:

٤ - جاء التحذير في السنة الشريفة عن المبيت على ظهر بيت ليس له حائط يمنع من السقوط.

فقد روى علي بن شيسان رضي الله عنه عن الرسول ﷺ قال: «من بات على ظهر بيت ليس له حجار فقد برئت منه الذمة» (٢)

وجاء في رواية: حجاب، وفي أخرى: حجاز. وهي بمعنى السترة التي تمنع وتحجز النائم عن السقوط. ومعنى برئت منه الذمة: أي أزال عصمة نفسه، وصار كالمهذر الذي لا ذمة له، أي لا يجب له على أحد شيء بسبب موته، إذ أن الذي نام كذلك ربما انقلب من نومه فسقط فمات هدرًا. ثم إنه إن مات كذلك مات من غير تاهب ولا استعداد للموت. (٣)

ويصدق على المبيت من طين، أو آجر ومدر وحجر، وعلى المتخذ من خشب، أو صوف، أو وبر، أو شعر، أو جلد، وأنواع الخيام. (١)
ولا يخرج معناه الاصطلاحي عما ورد في اللغة.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الدار:

٢ - الدار لغة: اسم لما اشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف. واسم الدار يتناول العرصة والبناء جميعا.
والفرق بين البيت والدار: أن الدار تشتمل على بيوت ومنازل. (٣)

ب - المنزل:

٣ - المنزل لغة: اسم مكان النزول، وفي بعض الأعراف: هواسم لما يشتمل على بيوت، وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعياله. (٣)
وهو دون الدار وفوق البيت، وأقله بيتان أو ثلاثة.

وتختلف الأعراف في هذه الألفاظ باختلاف

(١) المغرب في ترتيب المغرب، والبسوط للسرغسي ١٦٤/٨، ١٦٨

(٢) حديث: «من بات على ظهر بيت ليس له حجار... أخرجه أبوداود (٢٩٥/٥) ط عبيد الدعاس. وأحمد (٧٩/٤) ط المكتب الإسلامي. وفي مجمع الزوائد (٩٩/٨) ط مكتبة القدسي. وقال الميمني: رجاله رجال الصحيح.

(٣) فيض القدير ٩١/٦

(١) روضة الطالبين ٣٠/١١ ط المكتب الإسلامي.

(٢) الكليات لأبي البقاء ٤١٣/١، ٤١٤، ولسان العرب، والبسوط للسرغسي ١٦٠/٨، ١٦١

(٣) الكليات لأبي البقاء ٤١٣/١، ولسان العرب، والمصباح المنير مادة: دنزل.

الأحكام المتعلقة بالبيت:

أ - البيع :

٥ - يجوز بيع البيت المملوك المعين والمحدود عند جمهور الفقهاء^(١) ويدخل تبعاً للأرض.

وقال مالك : إن بيع البيت يتناول الأرض التي بها البيت، وكذا بيع الأرض يتناول البناء، ومحل تناول العقد على البناء للأرض، وتناول

العقد على الأرض مافيها من بناء - كان العقد يعبأ أو غيره - إن لم يكن شرط، أو عرّف بخلافه، وإلا عمل بذلك الشرط، أو العرف.

فإذا اشترط البائع أفراد البناء عن الأرض، أو جرى العرف بإفراده عن الأرض في البيع وغيره، فلا تدخل الأرض في العقد على البناء.

وكذلك لو اشترط البائع أفراد الأرض عن البناء، أو جرى العرف بذلك، فإن البناء لا يدخل في العقد على الأرض.^(٢)

والتفصيل موطنه مصطلح (بيع).

ب - خيار الرؤية :

٦ - يثبت خيار الرؤية للمشتري في شرائه

للبيت إن لم يعاين ولم تحصل رؤيته، لأن البيت من الأعيان اللازم تعيينها، وهذا عند الحنفية وعلى قول للشافعية والحنابلة.^(١) قالوا: يصح بيع الغائب، وهو ما لم يره المتعاقدان أو أحدهما، ويثبت الخيار للمشتري عند الرؤية، وتعتبر في رؤية البيت رؤية السقف والجدران والسطح والحمام والطريق.

وفي الأظهر للشافعية، والمقدم عند الحنابلة: إن اشترى إنسان مالم يره، وما لم يوصف له، لم يصح العقد.^(٢)

والتفصيل موطنه مصطلح (بيع - خيار الرؤية).

ج - الشفعة :

٧ - يثبت حق طلب الشفعة في البيت المبيع للمشارك فيه الذي لم يقاسم تبعاً للأرض المبيعة، وأما الجار فلا شفعة له، لحديث جابر رضي الله عنه قال: «قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل مالم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»^(٣) ولا شفعة في بناء مفرد

(١) رد المحتار على الدر المختار ٦٣/٤، ومغني المحتاج

١٨/٢، والمغني لابن قدامة ٨٠/٣

(٢) مغني المحتاج ١٨/٢، وكشاف القناع ١٦٣/٣ - ١٦٥،

والمغني لابن قدامة ٨٠/٣

(٣) حديث: «قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل... أخرجه

البخاري في صحيحه (الفتح ٤٣٦/٤) ط السلفية.

(١) حاشية ابن عابدين ٢٠/٤، ٤٧، ٦٣، ١٠٤ ط بيروت

لبنان، نهاية المحتاج ٣/٣٨٩، ٣٩٢، ومغني المحتاج

١١/٢، ١٥ ط مصطفى الحلبي بمصر. وكشاف القناع

١٧٠/٣ وما بعدها، ونيل الأوطار ٥/٢٤٤ ط دار الجليل

بيروت لبنان.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/١٧٠، ١٧١ ط

مصطفى الحلبي بمصر.

فلا يجوز عند جمهور الفقهاء إجارة البيت لغرض غير مشروع، كأن يتخذ المستأجر مكانا لشرب الخمر أو لعب القمار، أو أن يتخذ كنيسة أو معبدا وثنيا. ومحرم حينئذ أخذ الأجرة كما يحرم إعطاؤها. وذلك لما فيه من الإعانة على المعصية. ^(١)

مراعاة حق الجار في مرافق البيت:

٩ - جاءت السنة الشريفة بالتأكيد على حق الجار والأمر بمراعاته والحفاظ عليه، من ذلك قوله ﷺ: «ما زال جبريلُ يوصيني بالجارِ حتى ظننتُ أنه سيورثه». ^(٢)

وقوله ﷺ: «والله لا يؤمن. والله لا يؤمن. والله لا يؤمن. والله لا يؤمن. قيل: من يارسول الله؟ قال: الذي لا يأمن جاره بوائقه». ^(٣) والبواقي تعني الغوائل والشور.

ولذا لا يجوز أن يحدث مالك البيت فيه ما يضر بجاره. كأن يحفر كنيفا إلى جنب حائط

عن أرض، لأن من شروط الشفعة أن يكون المبيع أرضا، لأنها هي التي تبقى على الدوام، ويدوم ضررها، والبناء يؤخذ تبعا للأرض، لحديث جابر رضي الله عنه قال: «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم، ربعة، أو حائط...» ^(١) ويدخل فيه البناء، وهذا عند جمهور الفقهاء. ^(٢)

وعند الحنفية: الشفعة تكون للشريك وللجار تبعا للعقار المملوك، وهذا إن تحققت شروط الشفعة. ^(٣) والتفصيل في مصطلح (شفعة).

د - الإجارة :

٨ - لما كان المقصود من عقد إجارة البيت هويبع منفعة إلى أجل معلوم، اشترط في المنفعة ما يشترط في المعقود عليه في عقد البيع. وهو أن لا يمنع من الانتفاع بها مانع شرعي، بأن تكون محرمة كالخمر وآلات اللهو ولحم الخنزير.

(١) روضة الطالبين ١٩٤/٥، والمشرح الصغير ١٠/٤، وكشاف القناع ٥٥٩/٣، والاختيار ٦٠/٢، وحاشية ابن عابدين ٢٥١/٥

(٢) حديث: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت...» أخرجه البخاري في صحيحه (الفتح ٤٤١/١٠) ط السلفية. ومسلم (٢٠٢٥/٤) ط عيسى الباني الحلبي. (٣) قوله ﷺ: «والله لا يؤمن...» أخرجه البخاري (الفتح ٤٤٣/١٠ - ط السلفية).

(١) حديث: «فصله ﷺ في كل مشترك لم يقسم...» أخرجه مسلم في صحيحه (١٢٢٩/٣) ط عيسى الباني الحلبي.

(٢) حاشية النسوتي ٤٧٣/٣ وما بعدها، ومغني المحتاج ٢٩٦/٢، ٢٩٧، وكشاف القناع ١٣٨/٤، ١٤٠، والمغني لابن قدامة ٨٠/٥، ٨٥، ونيل الأوطار شرح متنى الاختيار ٨٠/٥ - ٨٥

(٣) رد المحتار على الدر المختار ١٣٨/٥، ١٣٩

دخول البيوت :

١٠ - أجمع الفقهاء على أنه لا يجوز دخول بيت الغير إلا بإذن، لأن الله تعالى حرم على الخلق أن يطلعوا على ما في بيوت الغير من خارجها، أو يلجوها من غير إذن أربابها، لئلا يطلع أحد منهم على عورة، وذلك لغاية هي: الاستئناس، وهو: الاستئذان، لأن الله تعالى خصص البيوت لسكنى الناس، وملكهم الاستمتاع بها على الانفراد، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(١) واستثنى الفقهاء حالة الغزو، فيجوز دخول البيت إذا كان ذلك البيت مشرفاً على العدو، فللمغزاة دخوله ليقاتلوا العدو فيه^(٢) وكذا في حالة العلم، أو الظن الغالب بوجود فساد فيه، فيجوز للإمام أو نائبه المجهوم على بيت المفسدين، وقد هجم عمر رضي الله عنه على نائحة في منزلها، وضرها بالدرّة حتى سقط فخارها، فقبل له فيه، فقال: لا حرمة لها. أي لا اشتغالها بالمحرم^(٣) والتحقّت بالإمام.

وقد نفذ عمر رضي الله عنه التعزير لهلك

جاره، أو يبيني حماماً، أو تتورا، أو أن يعمل دكان حداذة أو نحوها من المهن التي يتأذى منها جار البيت.

أما في المرافق التي تكون بين البيتين، كالجدار الفاصل بينهما، فله حالتان: إما أن يختص بملكه أحدهما، ويكون سائراً للآخر فقط. فليس للآخر التصرف فيه بما يضر مطلقاً. فيحرم عليه وضع الأخشاب، أو مد الجسور، أو بناء العقود، ونحوها من التصرفات التي تضر الجدار وتؤثر في تحمله. وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم.^(١) وذلك لعموم القاعدة الفقهية: (لا ضرر ولا ضرار). ولعموم قوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مَسْلُومٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ»^(٢).

أما إذا كان التصرف لا يضر الجدار ولا يضعفه، فيجوز، بل يندب لصاحبه الإذن لجاره باستعماله والتصرف فيه، لما فيه من الإرفاق بالجار والتوسعة عليه.

والتفصيل ينظر في مصطلح (ارتفاق). (جوار).

(١) المغني ٣٦/٥، وروضة الطالبين ٢١١/٤

(٢) حديث: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مَسْلُومٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ...» أخرجه أحمد (٧٢/٥) ط المكتب الإسلامي. والبيهقي (١٠٠/٦) نشر دار المعرفة. وعزاه الزيلعي إلى الدارقطني، وقال: إسناده جيد (انظر نصب الرأية ١٦٩/٤) ط دار المأمون.

(١) سورة النور/٢٧، وتفسير القرطبي ٢١٢/٢١٣،

(٢) حاشية ابن عابدين ١٢٦/٥، وأسهل المدارك ٣/٣٥٤،

٣٥٥ ط عيسى الحلبي بمصر.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/١٨٠ - ١٨١،

ولا يجوز للمرأة أن تأذن في بيتها إلا بإذن زوجها، أو بغلبة ظنها بأنه يرضى بذلك لحاجة مشروعة^(١) لقوله ﷺ: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه». ^(٢)

دعاء دخول المراء بيته، ودعاء الخروج منه:
١٢ - من الآداب التي سنّها رسول الله ﷺ الدعاء عند دخول البيت وعند الخروج منه.

من ذلك ما رواه أم سلمة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان إذا خرج من بيته قال: «باسم الله، وتوكلت على الله اللهم إني أعوذ بك أن أضلّ، أو أضلّ، أو أزلّ، أو أزلّ، أو أظلم، أو أظلم، أو أجهل، أو أجهل عليّ». ^(٣)

وجاء في دعاء دخول البيت ما رواه أبو مالك الأشعري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ولج الرجل بيته فليقل: اللهم إني أسألك خير المولى، وخير المخرج، باسم الله ولجنا، وباسم الله خرجنا، وعلى الله ربنا

حرمت البيت، وذلك في رجل وجد في بيت رجل بعد العتمة ملففاً، فضربه عمر مائة جلدة». ^(١)

وكما يحرم الدخول بلا استئذان يحرم النظر إلى داخل البيوت، لقول النبي ﷺ: «لو أن امرأة أطلع عليك بغير إذن، فحذفته بحصاة، ففقات عينه لم يكن عليك جناح» ^(٢)

إباحة دخول البيت :

١١ - أباح الله عدم الاستئذان في كل بيت لا يسكنه أحد، فقال تعالى: ﴿ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم والله يعلم ما تبدون وما تكتمون﴾ ^(٣) ذلك لأن العلة في الاستئذان إنما هي لأجل خوف الاطلاع على المحرمات، فإذا زالت العلة زال الحكم. ^(٤)

وللتفصيل ينظر (استئذان).

(١) مصنف عبدالرزاق ٤٠١/٧

(٢) حديث: «لو أن امرأة أطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة... أخرجه البخاري (الفتح ٢/٢٤٣) ط السلفي. ومسلم (٣/١٦٩٩) ط عيسى البلي. واللفظ للبخاري.

(٣) سورة النور / ٢٩

(٤) والمراد بالمتاع جميع الانتفاع، لأن الداخل فيها إنما هو لاله من الانتفاع، ويكون المراد بالبيوت غير المسكونة المدارس لطالب العلم، والفنادق والدكان والحلاء وكل يؤتي على وجهه من بابه (تفسير القرطبي ١٢/٧٢١).

(١) مطلب أولي النهى ٢٥٨/٥، وشرح فتح القدير ٤٠٧/٤

(٢) حديث: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا... أخرجه البخاري في صحيحه (الفتح ٩/٢٩٥) ط السلفي.

(٣) حديث: «كان إذا خرج من بيته قال باسم الله وتوكلت على الله... أخرجه أبو داود (٣٢٧/٥) ط عبيد الدعلس. والترمذي (٥/٤٩٠) ط مصطفى الباسي. وقال: حسن صحيح.

توكلنا، ثُمَّ لَيْسَلَمْ عَلَى أَهْلِهِ. (١)
وعشرين درجة^(١) وفي رواية: «بمع وعشرين درجة».

أما في حق النساء فإن صلاتهن في البيت أفضل، لحديث أم سلمة مرفوعاً: «خيرُ مساجدِ النساءِ قَعْرُ بَيْتِئِنَّ»^(١) ولحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حُجْرَتِها، وصالَتُها في مَحْدَعِها أفضل من صلاتها في بيتها»^(٢) وعن أم حميد الساعدية أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أحب الصلاة معك، فقال ﷺ: «قد علمت. وصالَتُك في بيتك خيرٌ لك من صلاتك في حُجْرَتِكَ، وصالَتُك في دارك خيرٌ لك من صلاتك في مسجد قومك، وصالَتُك في

صلاة الرجل والمرأة الفريضة في البيت:
١٣ - اتفق الفقهاء على صحة أداء صلاة الفريضة في البيت للرجل والمرأة. وذهب الحنابلة إلى أن الرجل يأثم إن صلى الفريضة منفرداً في البيت، مع صحة صلاته، بناءً على قولهم بوجوب صلاة الجماعة على الرجال الأحرار القادرين عليها.

وذهب الشافعية إلى أنها فرض كفاية، وذهب المالكية والحنفية إلى أنها سنة مؤكدة، مع اتفاق فقهاء المذاهب على أن الجماعة ليست شرطاً في صحة الصلاة، إلا على قول ابن عقيل من الحنابلة.

واتفق الفقهاء على أن صلاة الرجل في المسجد جماعة أفضل من صلاته منفرداً في البيت، لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس»

(١) حديث: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده...» أخرجه البخاري (الفتح ١٣١/٢) ط السلفية. ومسلم (٤٤٩/١) ط عيسى البابي الحلبي. والمفظة له.

(٢) حديث أم سلمة: «وخير مساجد النساء...» أخرجه أحمد (٢٩٧/٦) ط الميمنية. نقل المناوي في الفيض عن الذهبي أنه قال: إسناده صحيح. فيض القدير (٣/٤٩١) - ط المكتبة التجارية.

(٣) حديث: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها...» أخرجه أبو داود (٣٨٣/١) ط عبيد الدعاس. قال النووي في المجموع (٤/١٩٨) ط إدارة الطباعة المنيرية رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم.

(١) حديث: «إذا ولج الرجل بيته...» أخرجه أبو داود (٣٢٨/٥) ط عبيد الدعاس. وفي منتهى التقاطع بين شرح ابن عبيد الحضرى وبين أبي مالك راوي الحديث، فالحديث ضعيف انظر (تهذيب التهذيب ٣٢٨/٤ - ٣٢٩) ط دار صادر.

تتركه للفضيلة. (١)

صلاة النافلة في البيت :

١٤ - من السنة أن تصلي النوافل في البيت. (٢)

فقد روى زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنْ أَفْضَلَ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ، إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» (٣)

وجه أفضليتها: أن الصلاة في البيت أقرب إلى الإخلاص، وأبعد من الرياء، لما فيه من الأسرار بالعمل الصالح، وهو أفضل من الإعلان به.

وقد جاء تعليل أداء النافلة في البيت في قوله ﷺ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَتَخَلَّوْهَا قُبُورًا» (٤) فالبيت الذي لا يذكر الله فيه، ولا تقام فيه الصلاة، يكون كالقبر الخرب. بل من الخير أن يجعل المرء نصيباً من صلاته في بيته، حتى يعمره بالذكر

مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجد الجماعة». (١)

قال النووي: يستحب للزوج أن يأذن لزوجته في شهود الجماعة في المسجد، لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَلَكِنْ لِيُخْرِجَنَّ وَهْنُ تَفَلَّاتٍ». (٢) أي تاركات للطيب. ولحديث ابن عمر مرفوعاً «إِذَا اسْتَأْذَنْتُمْ نِسَاءَكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُنَّ». (٣)

غير أنه يكره للمرأة حضور جماعة المسجد إذا ترتب على خروجها من البيت وحضورها الجماعة فتنة. وللزوج منعها من ذلك، ولا يَأْتُم. وحمل النهي في الحديث على نهى التنزيه، لأن حق الزوج في ملازمة البيت واجب، فلا

(١) حديث: «أَمْ حَسِبْتُمْ...» أخرجه أحمد (٦/٣٧١) ط الميمنية. وحسنه ابن حجر كما في نيل الأوطار (٣/١٦١) - ط دار الجليل.

(٢) حديث: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ وَلَكِنْ...» أخرجه إبراهيم (١/٣٨١) ط عبيد الدعاس. وقال النووي في المجموع (٤/١٩٩) ط إدارة الطباعة المنيرية: إسناده صحيح على شرط البخاري ومسلم. والناظر الأول منه أخرجه مسلم (١/٣٢٧) ط عيسى الحلي.

(٣) حديث: «إِذَا اسْتَأْذَنْتُمْ نِسَاءَكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ...» أخرجه البخاري (الفتح ٢/٣٤٧) ط السلفية. ومسلم (١/٣٢٧) ط عيسى الباني الحلي.

(١) روضة الطالين ١/٣٤١، والشرح الصغير ١/٤٢٤، والاختيار ١/٥٧، وكشاف الفتاوى ١/٤٥٥، والمجموع ٤/١٨٩، ١٩٩

(٢) المجموع ٣/٤٩١

(٣) حديث: «صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنْ أَفْضَلَ صَلَاةَ...» أخرجه البخاري (الفتح ٢/٢١٤) ط السلفية. وانظر المغني لابن قدامة ٢/١٤١

(٤) حديث: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ وَلَا تَتَخَلَّوْهَا قُبُورًا» أخرجه البخاري (الفتح ٣/٦٢) ط السلفية. ومسلم (١/٥٣٨) ط عيسى الباني الحلي.

الموضع الذي تكون صلاتها فيه أفضل، كما في حق الرجل، وصلاتها في مسجد بيتها أفضل، فكان موضع اعتكاف مسجد بيتها. كما ذهبوا إلى أنه لا يجوز لها أن تخرج من معتكفها في البيت إلى نفس البيت. كما في رواية الحسن.^(١)

الاعتكاف في البيت :

حكم الحلف على سكنى البيت :
١٦ - لو حلف لا يسكن بيتا، ولا نية له، فسكن بيتا من شعر أو فسطاطا أو خيمة، لم يحنث إن كان من أهل الأمصار، وحنث إن كان من أهل البادية، لأن البيت اسم لموضع يبات فيه، واليمين تنقيذ بما عرف من مقصود الحالف، وأهل البادية يسكنون البيوت المتخذة من الشعر، فإذا كان الحالف بدويا يحنث، بخلاف ما إذا كان من أهل الأمصار.^(٢)



والنقرب إلى الله سبحانه وتعالى . وجاء في حديث جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده، فليجعل لبيته نصيبا من صلاته، فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيرا».^(١)

١٥ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للرجل أن يعتكف في مسجد بيته، وهو المكان المعزول الهيا المتخذ للصلاة في البيت .
وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز اعتكاف المرأة في مسجد بيتها كذلك .
مستدلين بالأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما : «سئل عن امرأة جعلت عليها - أي نذرت - أن تعتكف في مسجد بيتها، فقال : بدعة، وأبغض الأعيال إلى الله البدع، فلا اعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الصلاة» ولأن مسجد البيت ليس بمسجد حقيقة ولا حكما .

ولو جاز لفعلته أمهات المؤمنين ولو مرة، تبينا للجواز .
وذهب الحنفية إلى جواز اعتكاف المرأة في مسجد بيتها، لأن موضع الاعتكاف في حقها هو

(٢) نصح القدير ٢/ ٣٠٩، والشرح الصغير ١/ ٧٢٥، والمجموع ٦/ ٤٨٠، وكشاف القناع ٢/ ٣٥٢
(٣) الميسوط للسرخسي ٨/ ١٦٧ (ر: المساكنة).

(١) حديث : «إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته...» أخرجه مسلم (١/ ٥٣٩) ط عيسى البابي الحلبي .

البيت الحرام ١ - ٢، بيت الخلاء

لِلنَّاسِ لِلَّذِي بَيْنَكَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴿١﴾
وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت
رسول الله ﷺ عن أول مسجد وضع في الأرض
قال: «المسجد الحرام»^(١)
ولعرفة أحكام كل من الكعبة والمسجد
الحرام ر: (الكعبة. المسجد الحرام).

البيت الحرام

١ - يطلق البيت الحرام على الكعبة، وسمى
الله الكعبة البيت الحرام، في مثل قوله تعالى:
﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا
لِّلنَّاسِ﴾^(٢)

ويقال للكعبة أيضا: بيت الله، إعظاما لها
وتشريفا، كما في قوله تعالى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي
لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾^(٣)
ويطلق على: المسجد الحرام، وعلى حرم مكة
وما حولها إلى الأعلام المعروفة.^(٤)

٢ - والبيت الحرام أول مسجد وضع للعبادة في
الأرض، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ

بيت الخلاء

انظر: قضاء الحاجة .



(١) سورة المائدة / ٩٧

(٢) سورة الحج / ٢٦

(٣) القرطبي ٨ / ١٠٤ في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا إِنَّا الشَّاكِرُونَ نَجْعَلُ فِيهَا مَذَابًا لِلْعَذَابِ﴾ الآية من سورة التوبة / ٢٨ .
ونستور العلماء ٢ / ٣٠ ، ٣١ ، وإعلام الساجد للزركشي
ص ٥٨ ، ٥٩ ، وتفسير القرطبي ٤ / ١٣٧ وما بعدها لقوله
تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بَيْنَكَ يَكَّةَ﴾ سورة
آل عمران / ٩٧ ، والأحكام السلطانية للهيوري ص ١٥٧ ،
١٥٨

(١) سورة آل عمران / ٩٦

(٢) حديث أبي ذر قال: «سألت رسول الله ﷺ عن أول
مسجد...» أخرجه البخاري (الفتح ٦ / ٤١٧ - ط
السلفية)، ومسلم (١ / ٣٧٠ ط الحديث).

بيت الزوجية

التعريف :

والحنابلة،^(١) وهو رواية عند الشافعية^(٢) أن بيت الزوجية يكون بقدر حال الزوجين في اليسار والإعسار، فليس مسكن الأغنياء كمسكن الفقراء، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٣) فقوله بالمعروف يقتضي مراعاة حال الزوجين.

ولأن بيت الزوجية - في الأصل - بيت دوام واستقرار، فمجري مجرى النفقة والكسوة، ويراعي الحاكم حالهما عند التنازع.

ويرى المالكية: أن «محل الطاعة» يكون حسب العادة الجارية بين أهل بلد الزوجين بقدر وسع الرجل وحال المرأة. فإن تساويا فقرا أو غنى اعتبر حالهما، وإن كان فقيرا لا قدرة له إلا على أدنى الكفاية، فالعبرة بوسعه فقط. وإن كان غنيا ذا قدر، وهي فقيرة، أجببت لحالة أعلى من حالها ودون حاله. وإن كانت غنية ذات قدر، وهو فقير، إلا أن له قدرة على أرفع من حاله، ولا قدرة له على حالها. رفعها

١ - البيت لغة: المسكن، وبيت الرجل داره.^(١)
وبيت الزوجية: محل منفرد معين يختص بالزوجة، لا يشاركها أحد في سكناه من أهل الزوج المميزين، وله غلق يخصه وموافق سواء كانت في البيت أو في الدار، على ألا يشاركها فيها أحد إلا برضاها.^(٢) وهذا في غير الفقهاء الذين يشتركون في بعض المرافق.^(٣)

مايراعى في بيت الزوجية :

٢ - يرى الحنفية^(١) - على المفتى به - عندهم،

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمغرب مائة: «بيت».
(٢) وبيت الزوجية أطلق عليه في بعض القوانين (بيت الطاعة).

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٢/٦٦٢، ٦٦٣ ط دار إحياء التراث العربي، والشرح الصغير على أقرب المسالك ٣٣٣/٢، ٥٠٧، ٧٢٧

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٢/٦٦٢، ٦٦٣، نشر دار إحياء التراث العربي، وشرح فتح القدير ٤/١٩٣، ٢٠٧، نشر دار إحياء التراث العربي.

(١) للمفتي لابن قدامة ٧/٥٦٩، نشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض، وكشاف الفتاوى ٥/٤٦٠، نشر مكتبة النص الحديثة بالرياض، ومطلب أولي النهى ٥/٦١٦
(٢) روضة الطالبين للشيخ ٩/٥٢ ط المكتب الإسلامي.
(٣) سورة البقرة / ٢٣٣

بيت الزوجية ٣

أ- أن يكون خالياً عن أهل الزوج، سوى طفله غير المميز، لأن المرأة تتضرر بمشاركة غيرها في بيت الزوجية الخاص بها، ولا تأمن على متاعها، ويمنعها ذلك من معاشرة زوجها. وهذا بالنسبة إلى بيت الزوجية متفق عليه بين الفقهاء.

أما سكنى أقارب الزوج أو زوجاته الأخريات في الدار التي فيها بيت الزوجية، إذا لم ترض بسكناهم معها فيها، فقد قال الحنفية: إنه إذا كان لها بيت منفرد في الدار له غلق ومراقف خاصة كفأها، ومقتضاه أنه ليس لها الاعتراض حيثئذ على سكنى أقاربه في بقية الدار، إن لم يكن أحد منهم يؤذيها. وقالوا أيضاً: له أن يسكن ضربتها حيثئذ في الدار ما لم تكن المرافق مشتركة، لأن هذا سبب للتخاصم.^(١)

بالقضاء إلى الحالة التي يقدر عليها.^(٢)

ويرى الشافعية على المعتمد عندهم: أن بيت الزوجية يكون بإيلق بحال المرأة عادة، إذ هو امتناع، سواء كان داراً أو حجرة أو غيرهما.^(٣)

وظاهر الرواية عند الحنفية: اعتبار حال الزوج فقط، لقوله تعالى: ﴿أَسْكَنْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(٤) وهو خطاب للأزواج، وبه قال جمع كثير منهم، ونص عليه محمد.^(٥)

وكذا في قول ثالث للشافعية: أن مسكن الطاعة يكون على قدر يسار الزوج وإعساره وتوسطه كالنفقة.^(٥)

شروط بيت الزوجية:

٣- يرى الفقهاء^(٦) أن بيت الزوجية يراعى فيه ما يأتي:

= ٦٦٣، ٦٦٤، وبدائع الصنائع ٢٣/٤، وشرح فص
القصير ٢٠٧/٤، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير
٣٤٣/٢، ٣٤٤، ٥٠٨، ٥٠٩ ط عيسى الحلبي بمصر،
والحرشي على مختصر خليل ٤/٤، ٥، وشرح الزرقاني
٤/٥٩، ٦٠ ط دار الفكر، وبهاية المحتاج ٦/٣٧٥،
١٨٤/٧، ١٨٦، ١٨٩، وشرح مناهج الطالبين ٣/٣٠٠،
٣٠١، ٧٤ ط عيسى البياهي الحلبي بمصر، والمغني لابن
قدامة ٧/٢٦، ٢٧، ٥٦٧، ٥٦٨، ٦١٦، وكشاف القناع
٥/١٩٦، ١٩٧، ٤٦٠، ٤٦١، ومطالع أولي النهي
٥/٢٧٠، ٦١٦، ٦١٩ ط المكتب الإسلامي / دمشق.

(١) رد المحتار ٢/٦٦٣

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٥٠٨، ٥٠٩،

٥١٤ ط عيسى الحلبي بمصر، وشرح الزرقاني ٤/٢٤٥ ط
دار الفكر، وأسهل المدارك شرح إرشاد السالك ٢/٣٣ ط
عيسى الحلبي بمصر.

(٢) شرح مناهج الطالبين وحاشية قليوبي ٤/٧٤ ط مصطفى
الحلبي بمصر، وبهاية المحتاج ٧/١٨٦، نشر المكتب
الإسلامي بالرياض.

(٣) سورة الطلاق ٦/

(٤) ابن عابدين ٢/٦٦٢، ٦٦٣، وفتح القدير ٤/١٩٣،
٢٠٧

(٥) المهذب ٢/١٦٣ - دار المعرفة.

(٦) رد المحتار على الدر المختار ٢/٤٠٢، ٤٠٧، ٦٦٢، =

بيت الزوجية ٣

فيلزم الزوج ذلك^(١).

أما خادم الزوج أو الزوجة: سواء من جهتها أو من جهة الزوج، فيجوز سكناه في الدار، لأن نفقته واجبة على الزوج، ولا يكون الخادم إلا ممن يجوز نظره إلى الزوجة كالمرأة الحرة.^(٢)

ب- أن يكون خاليا من سكنى ضربتها، لما بينهما من الغيرة، واجتماعهما يثير الخصومة والمشاجرة، إلا إن رضيتا بسكناهما معا، لأن الحق لهما، ولهما الرجوع بعدئذ.

ج- أن يكون بين جيران صالحين، وهم من تقبل شهادتهم، وذلك لتأمن فيه على نفسها ومالها، ومفاده أن البيت بلا جيران ليس مسكنا شرعيا، إن كانت لا تأمن فيه على نفسها ومالها.

د- أن يكون مشتملا على جميع مايلزم لمعيشة أمثالها عادة على ماتقدم، وعلى جميع مايجتاج إليه من المرافق اللازمة.

ومثله في الجملة مذهب الشافعية.^(٣) وفي قول عند بعض الحنفية ارتضاه ابن عابدين: أنه يفرق بين الشريفة والوضيعة، ففي الشريفة ذات اليسار لا بد من أفرادها في دار، ومتوسطة الحال يكفيها بيت واحد من دار.^(٤)

وينحو هذا قال المالكية على تفصيل ذكره، كما نص عليه صاحب الشرح الكبير، قال: للزوجة الامتناع من أن تسكن مع أقارب الزوج كأبويه في دار واحدة، لما فيه من الضرر عليها باطلاعهم على حالها، إلا الوضيعة فليس لها الامتناع من السكنى معهم، وكذا الشريفة إن اشترطوا عليها سكناهم معهم. ومحل ذلك فيما لم يطلعوا على عوراتها. ونص المالكية أيضا على أن له أن يسكن معها ولده الصغير من غيرها، إن كانت عالة به وقت البناء، أو لم يكن له حاضن غير أبيه، وإن لم تعلم به وقت البناء.^(٥)

وقال الحنابلة: إن أسكن زوجته في دار واحدة، كل واحدة منها في بيت، جاز إذا كان بيت كل واحدة منها كمسكن مثلها. وهذا يقتضي أنه إذا كان مسكن مثلها دارا مستقلة

(١) المغني ٢٦/٧، ٢٧، وكشاف القناع ١٩٧/٥

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/٦٥٤، ٦٥٥، وشرح فتح القدير

١٩٩/٤-٢٠١، وحاشية النسوتي على الشرح الكبير

٥١٠/٧-٥١٣، وشرح الزرقاني ٣/٢٤٦، ٢٤٧،

والحرشي ١٨٦/٤، ١٨٧، وبهاية المحتاج ١٨٦/٧،

وشرح مناج الطالبين ٤/٧٤، ٧٥، والمهذب ٢/١٦٣،

وكشاف القناع ٥/١٩٦، ٤٦٣، ٦٦٤، ومطالب أولي

البي ٥/٦٢٠، والمغني لابن قدامة ٧/٥٦٩، ٥٧٠

(١) نهاية المحتاج ٦/٣٧٥

(٢) رد المحتار ٢/٦٦٣

(٣) الشرح الكبير وحاشية النسوتي ٢/٥١٢، ٥١٣

بيت الزوجية ٤ - ٥

ولها الخروج لعبادة والديها وحضور جنازتهما

أو أحدهما. ^(١)

وعن أبي يوسف: تقييد خروج المرأة من بيت الزوجية لزيارة أبويها كل جمعة بأن لا يقدرأ على زيارتها، فإن قلدا لا تذهب. ^(٢)

وأجاز المالكية: للمرأة الخروج من بيت الزوجية لزيارة والديها، ويقضى لها بزيارتها مرة كل أسبوع، إن كانت مأمونة ولو شابة، وحالها عمول على الأمانة حتى يظهر خلافها. وإن حلف: أن لا تزور والديها يحنث في يمينه، بأن يحكم لها القاضي بالخروج للزيارة، فإذا خرجت بالفعل حنث، وهذا على فرض أن والديها بالبلد، لا إن بعدا عنها فلا يقضى لها، وليس لها أن تخرج لزيارتها إن حلف بالله أنها لا تخرج، وأطلق - بحيث لم يخص منعها من الزيارة بل منعها من الخروج أصلا - لفظا ونية، ولا يقضى عليه بخروجها ولو لزيارة والديها إذا طلبتها، لأنه في حال التخصيص يظهر منه قصد ضررها، فلذا حنث، بخلاف حال التعميم فإنه لم يظهر منه قصد الضرر، فلذا لا يقضى عليه بخروجها ولا يحنث. وإن لم تكن مأمونة، لم تخرج ولو متجالة، أو مع أمينة،

سكنى الطفل الرضيع في بيت الزوجية:

٤ - اتفق الفقهاء على أن المرأة إذا تعين عليها إرضاع طفلها، أو كانت آجرت نفسها للإرضاع، وهي غير متزوجة، ثم تزوجت، فليس للزوج فسخ عقد الإرضاع، وكذلك ليس له الفسخ إذا أذن لها. وفي هاتين الحالتين لها أن تسكن الرضيع معها في بيت الزوجية. ^(١)

ما يميز للزوجة الخروج من بيت الزوجية:

الأصل أنه ليس للمرأة الخروج من بيت الزوجية إلا بإذن زوجها، إلا في حالات خاصة.

وقد اختلف الفقهاء في تلك الحالات وأهمها:

أ - زيارة أهلها:

٥ - الراجح عند الحنفية: أنه يجوز للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية لزيارة أبويها كل أسبوع، أو زيارة المحارم كل سنة، وإن لم يأذن زوجها. ^(٢)

(١) ابن عابدين ٦٤٧/٢، وحاشية الموسوي ١٣/٤، ١٤،

رهبانة المحتاج ٣٧٢/٥، وكشاف القناع ١٩٦/٥

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٥٩/٢

(١) البحر الرائق ٢١٢/٤، ٢١٣ ط دار المعرفة.

(٢) حاشية ابن عابدين ٦٦٤/٢

بيت الزوجية ٥ - ٧

ب - سفر المرأة والمبيت خارج بيت الزوجية :

٦ - يرى الحنفية والمالكية والحنابلة جواز خروج المرأة من بيت الزوجية لأداء الحجة المفروضة ، ولا يجوز للزوج منعها لأن الحج فرض بأصل الشرع ، ولا يملك تحليلها إذا أحرمت بإذنه بحج غير مفروض ، لوجوب إتمامه بشروعها فيه ^(١)

ويرى الشافعية جواز خروج المرأة للحج بإذن الزوج ، إذ ليس للمرأة الحج إلا بإذن الزوج للفرض وغيره ^(٢)

ج - الاعتكاف :

٧ - يرى الفقهاء جواز خروج المرأة من بيت الزوجية بإذن زوجها للاعتكاف في المسجد مطلقا ، والمكث فيه مدته ^(٣)

لتطرق فسادها بالخروج ^(١)

وجوّز الشافعية خروج المرأة لزيارة أهلها ولو محارم - على العتد عندهم - حيث لا رية ، وكذا عيادتهم ، وتشيع جنازتهم ، ولو في غيبة الزوج من غير إذن ، أو منع قبل غيبته ، فلو منعها قبل غيبة فليس لها الخروج ، والمراد خروج لغير سفر وغيبة عن البلد ^(٢)

وأجاز الحنابلة للمرأة الخروج لزيارة والديها بإذن زوجها ، وليس لها الخروج بلا إذنه ، لأن حق الزوج واجب فلا يجوز تركه بما ليس بواجب مهما كان سبب الزيارة ، ولا تخرج بغير إذنه إلا لضرورة ، ولا يملك الزوج منعها من زيارتها إلا مع ظن حصول ضرر يعرف بقرائن الأحوال بسبب زيارتها لها ، فله منعها حينئذ من زيارتها دفعا للضرر ^(٣)

(١) حاشية ابن عابدين ١٤٦/٢ ، وشرح فتح القدير ٣٣٠/٢ - ٣٣٢ ، وحاشية المسوقي على الشرح الكبير ٨/٢ ، وكشاف القناع ٢/٢٨٥ ، والمغني لابن قدامة ٣/٥٣١ ، والكافي ١/١٩٩

(٢) نهاية المحتاج ٣/٢٤٤ ، وروضة الطالبين للنووي ٩/٦١ رد المحتار على الدر المختار ٢/١٢٩ ، وشرح فتح القدير ٣٠٩/٢ ، وحاشية المسوقي على الشرح الكبير ١/٥٤١ ، ٥٤٢ ، ونهاية المحتاج ٣/١٢١٨ ، وروضة الطالبين للنووي ٩/٦٤ ، وكشاف القناع ٢/٣٨٥ ، والمغني لابن قدامة ٣/٥٣١ ، والكافي ١/١٩٩

(١) حاشية المسوقي على الشرح الكبير ٢/٥١٢ ، وشرح الزرقاني ٤/٢٤٧ ، ٢٤٨

(٢) شرح منهاج الطالبين وحاشية عميرة ٤/٧٩ ، وروضة الطالبين للنووي ٩/٦١ ، ونهاية المحتاج ٧/١٩٧

(٣) كشاف القناع ٥/١٩٧ ، ١٩٨ (وفيه خطأ مطبعي بانقلاب العبارة إلى منع زيارتها لها ، والصواب ما ذكرنا كما في بقية مراجع المذهب) والمغني لابن قدامة ٧/٢٠ ، نشر مكتبة الرياض الحديثة ، وشرح منتهى الإرادات ٣/٩٩ ، ومطالب أولي النهى ٥/٢٧٢

بيت الزوجية ٨ - ٩

د - رعاية المحارم :

٨ - ذهب جمهور الفقهاء - خلافاً للحنابلة - إلى أن للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية لرعاية عارمها، كأبويها وإخوتها، وذلك لتمرير المريض أو عيادته، إذا لم يوجد من يقوم عليه واحتاجها، وعليها تعاضده بقدر احتياجه، وكذا إذا مات أحد من أقاربها تخرج لشهود جنازته، ويستحب لزوجها إذنها بالخروج، لما في ذلك من صلة الرحم، وفي منعها من ذلك قطيعة رحم، وربما حملها عدم إذنه على مخالفته، وقد أمر الله سبحانه وتعالى بالمعاشرة بالمعروف، فلا ينبغي للزوج منعها.^(١)

ولم يصرح الحنابلة بحكم هذه الصور.

هـ - الخروج لقضاء الحوائج :

٩ - يرى جمهور الفقهاء أنه يجوز للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية بلا إذن الزوج إن كانت لها نازلة، ولم يغنها الزوج الثقة أو نحو محرمها، وكذا لقضاء بعض حوائجها التي لا بد لها منها،

كإتيانها بالماء من الدار، أو من خارجها، وكذا مأكلاً، ونحو ذلك مما لا غناء عنه للضرورة إن لم يقيم الزوج بقضائه لها، وكذا إن ضربها ضرباً مبرحاً، أو كانت تحتاج إلى الخروج لقاض تطلب عنده حقها.^(١)

وصرح الحنفية بأن للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية إن كان البيت مغصوباً، لأن السكنى في المغصوب حرام، والامتناع عن الحرام واجب، ولا تسقط نفقتها. وكذا لو أتى الذهاب إليه.^(٢)

وصرح الشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) بأن للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية للعمل إن أجاز لها زوجها ذلك، لأن الحق لها لا يخرج عنها، ولها الخروج للإرضاع إن كانت أجرت نفسها له قبل عقد النكاح ثم تزوجت، لصحة الإجارة، ولا

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٣٥٩، ٦٦٤، والبحر الرائق ٤/٢١٢، ٢٩٣ ط دار المعرفة، وحاشية النسوي على الشرح الكبير ٢/٥١١، والفواكه الدواني ٢/٤٠٩ ط دار المعرفة، وبهاية المحتاج ٧/١٩٦، وروضة الطالبين للنووي ٩/١٦١، وكشاف القناع ٥/١٩٧، ومطالب أولي النهى ٥/٢٧١

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢/٦٤٧، وشرح فتح القدير ٤/١٩٦

(٣) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٨/٣٣١

(٤) كشاف القناع ٥/١٩٦، ومطالب أولي النهى ٥/٢٧٢،

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٣٥٩، ٦٦٤، والفواكه الدواني ٢/٣٨٦، ٣٨٧، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج ٨/٣٣٠، وكشاف القناع ٥/١٩٧، ومطالب أولي النهى ٥/٢٧١، والمغني لابن قدامة ٧/٢٠

بيت الزوجية ١٠

ابتداء بعد إيفائها معجل مهرها، وطلب زوجها الإقامة فيه، فلا نفقة لها ولا سكنى حتى تعود إليه، لأنها بالامتناع قد فوتت حق الزوج في الاحتباس الموجب للنفقة، فتكون ناشزا.^(١)



يملك الزوج فسحها، ولا منعها من الرضاع حتى تنقضي المدة، لأن منافعتها ملكت بعقد سابق على نكاح الزوج مع علمه بذلك.

وصرح الشافعية بأن للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية إن كانت تخاف على نفسها أو مالها من فاسق أو سارق، أو أخرجها معير المنزل، كما صرح الشافعية بأن لها الخروج والسفر بإذن الزوج مطلقاً مع محرم.^(٢)

وصرح الحنفية^(٣) والشافعية^(٤) أنه يجوز للمرأة الخروج من بيت الزوجية ولو بغير إذن الزوج، إن كانت في منزل أضحى كله أو بعضه يشرف على الانهدام، مع وجود قرينة على ذلك. ولها الخروج إلى مجلس العلم برضا الزوج، وليس لها ذلك بغير رضاه.

ما يترتب على رفض الزوجة الإقامة

في بيت الزوجية:

١٠ - يرى الفقهاء أن المرأة إذا امتنعت عن الإقامة في بيت الزوجية بغير حق، سواء أكان بعد خروجها منه، أم امتنعت عن أن تحيىء إليه

(١) رد المحتار على الدر المختار ٢/٦٤٦، ٦٤٧، والبحر الرائق ٤/١٩٥، وشرح فتح القدير ١٩٦، وبدائع الصنائع ٤/١٩، وحاشية الدمشقي على الشرح الكبير ٢/٥١٤، وشرح الزرقاني ٤/٢٥١، ومصابيح الجليل ٤/١١٨، ونهاية المحتاج ٧/١٩٦، ومباج الطالبين مع حاشية قليوبي ٤/٧٨، وروضة الطالبين للنووي ٩/٥٨، ومطالب أولي النهى ٥/٦٣٢، وكشاف القناع ٧/٤٦٧، ٤٧١، والمغني لابن قدامة ٧/٦١١، ٦١٢

(١) نهاية المحتاج ٧/١٩٦

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٤/٢١٢، ٢١٣

(٣) نهاية المحتاج ٧/١٩٦

والمال العام هنا : هو كل مال ثبت عليه اليد في بلاد المسلمين ، ولم يتعين مالكه ، بل هو لهم جميعا . قال القاضي الماوردي والقاضي أبو يعلى : كل مال استحقه المسلمون ، ولم يتعين مالكه منهم ، فهو من حقوق بيت المال . ثم قال : وبيت المال عبارة عن الجهة لا عن المكان .^(١)

بيت المال

التعريف :

١ - بيت المال لغة : هو المكان المعد لحفظ المال ، خاصا كان أو عاما .

وأما في الاصطلاح : فقد استعمل لفظ «بيت مال المسلمين» أو «بيت مال الله» في صدر الإسلام للدلالة على المبنى والمكان الذي تحفظ فيه الأموال العامة للدولة الإسلامية من المنقولات ، كالنقود والنفقات ونحوها ، إلى أن تصرف في وجوهها .^(٢) ثم اكتفي بكلمة «بيت المال» للدلالة على ذلك ، حتى أصبح عند الإطلاق ينصرف إليه .

وتطور لفظ «بيت المال» في العصور الإسلامية اللاحقة إلى أن أصبح يطلق على الجهة التي تملك المال العام للمسلمين ، من النقود والعروض والأراضي الإسلامية وغيرها .

(١) كلام القاضي أبي يوسف في الخراج (ص ١٤٤) يدل على أن الأراضي الأميرية لم تعد من أموال بيت المال ، وأما لمعد ابن عابدين فإن كلامه وكلام متأخري الحنفية صريح في أنها من أموال بيت المال . وانظر مصطلح (أرض الخزانة) ومصطلح (إرصاد) .

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٥ مصطفى الحلبي ، ١٣٥٧ هـ ، والأحكام السلطانية للقاضي أبي الحسن الماوردي ص ٢١٣ ط مصطفى الحلبي .

وفي هذا إشارة إلى أن بيت المال له شخصية اعتبارية ، ويعامل معاملة الشخص الطبيعي من خلال مثليه ، فله ذمة مالية بحيث تثبت الحقوق له وعليه ، وترفع الدعوى منه وعليه . وكان يمثل سابقا إمام المسلمين أو من يعهد إليه بذلك ، وحاليا يمثل وزير المالية أو من يعهد إليه .

(٢) الماوردي ص ٢٠٣ ، وأبو يعلى ص ٢٢٤

بيت المال ٢ - ٣

د - أن يذكر مافي كل ناحية من أهل الذمة، وما استقر عليهم في عقد الجزية.

هـ - إن كان البلد من بلدان المعادن، يذكر أجناس معادنه، وعدد كل جنس، ليعلم ما يؤخذ مما ينال منه.

و - إن كان البلد يتاخم دار الحرب، وكانت أموالهم إذا دخلت دار الإسلام تعشر عن صلح استقر معهم، أثبت في الديوان عقد صلحهم وقدر المأخوذ منهم.^(١)

نشأة بيت المال في الإسلام:

٣ - تشير بعض المصادر إلى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان أول من اتخذ بيت المال. نقل ذلك ابن الأثير.^(٢)

غير أن كثيرا من المصادر تذكر أن أبا بكر رضي الله عنه كان قد اتخذ بيت مال للمسلمين.

ففي الاستيعاب لابن عبد البر وتهذيب التهذيب لابن حجر في ترجمة معيقب بن أبي فاطمة: استعمله أبو بكر وعمر على بيت

أموال بيت المال، وإنما عمله قاصر على التسجيل فقط.

والديوان في الأصل بمعنى (السجل) أو (الدفتري) وكان في أول الإسلام عبارة عن الدفتري الذي ثبت فيه أسماء المرتزقة^(١) (من لهم رزق في بيت المال) ثم تنوع بعد ذلك، كما سبق.

ومن واجبات كاتب الديوان أن يحفظ قوانين بيت المال على الرسوم العادلة، من غير زيادة تحييف بها الرعية، أو نقصان يتثلم به حق بيت المال.^(٢)

وعليه فيما يختص ببيت المال أن يحفظ قوانينه ورسومه، وقد حصر القاضيان الماوردي وأبو يعلى أعماله في ستة أمور، نذكرها باختصار:

أ - تحديد العمل بها يتميز به عن غيره، وتفصيل نواحيه التي تختلف أحكامها.

ب - أن يذكر حال البلد، هل فتحت عنوة أو صلحا، وما استقر عليه حكم أرضها من عشر أو خراج بالتفصيل.

ج - أن يذكر أحكام خراج البلد وما استقر على أراضيها، هل هو خراج مقاسمة، أم خراج وظيفة (دراهم معلومة موظفة على الأرض).

(١) الماوردي ص ٢٠٧، وأبو يعلى ٢٢٨ - ٢٢٩

(٢) الكامل لابن الأثير ٢/ ٢٩٠، دار الطباعة المنيرية، ومقدمة ابن خلدون باب ديوان الأعمال والجباليات ص ٢٤٤ ط القاهرة.

(١) حاشية القليوبي على شرح المحلى للمهاج النووي.

٣/ ١٩٠ ط عيسى الحلبي.

(٢) أبو يعلى ص ٢٣٧

٤ - أما النبي ﷺ فلا تذكر كتب السنة وغيرها من المراجع - فيما اطلعنا عليه - استعمال هذه التسمية «بيت المال» في عهده ﷺ. ولكن يظهر من كثير من الأحاديث الواردة أن بعض وظائف بيت المال كانت قائمة، فإن الأموال العامة من الفيء، وأخماس الغنائم، وأموال الصدقات، وما يهباً للجيش من السلاح والعتاد ونحو ذلك، كل ذلك كان يضبطه الكتاب وكان يخزن إلى أن يحين موعد إخراجه. (١)

أما فيما بعد عهد عمر رضي الله عنه فقد استمر بيت المال يؤدي دوره طيلة العهد الإسلامي إلى أن جاءت النظم المعاصرة، فاقصر دوره في الوقت الحاضر - في بعض البلاد الإسلامية - على حفظ الأموال الضائعة ومال من لا وارث له. وقام بدوره في غير ذلك وزارات المالية والخزانة.

سلطة التصرف في أموال بيت المال:

٥ - سلطة التصرف في بيت مال المسلمين للخليفة وحده أو من ينيبه. (٢) وذلك لأن الإمام نائب عن المسلمين فيما لم يتعين التصرف فيه منهم. وكل من يتصرف في شيء من حقوق

المال. (١) بل ذكر ابن الأثير في موضع آخر: أن أبابكر رضي الله عنه «كان له بيت مال بالسنح (من ضواحي المدينة) وكان يسكنه إلى أن انتقل إلى المدينة. فقيل له: ألا نجعل عليه من يحرسه؟ قال: لا. فكان ينفق ما فيه على المسلمين، فلا يبقى فيه شيء، فلما انتقل إلى المدينة جعل بيت المال في داره. ولما توفي أبوبكر جمع عمر الأمناء، وفتح بيت المال، فلم يجدوا فيه غير دينار سقط من غرارة، فترحموا عليه» (٢).

وقال: وأمر أبوبكر أن يرد جميع ما أخذ من بيت المال لنفقته بعد وفاته (٣)

وفي كتاب الخراج لأبي يوسف أن خالد بن الوليد - في عهده لأهل الحيرة زمن أبي بكر رضي الله عنه - كتب لهم: وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل، أو أصابته آفة، أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه، طرحت جزيته، وعيّل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام . . . وشرطت عليهم جباية ما صالحتهم عليه، حتى يؤديه إلى بيت مال المسلمين عما لهم منهم. (٤)

(١) الاستنباب بهامش الإصابة. ٤٥٥/٣، المكتبة التجارية

١٣٥٨ هـ

(٢) الكامل ٢/ ٢٩٠

(٣) الكامل ٢/ ٢٩١

(٤) كتاب الخراج ص ١٤٤، ١٤٥، للطبعة السلفية ومكتبتها

١٣٨٢ هـ

(١) مستند أحمد ١/ ٤٥٩، والخراج لأبي يوسف ص ٣٦،

والتراتب الإدارية ١/ ٣٩٨، ٤١١، ٤١٢

(٢) جواهر الإكليل ١/ ٢٦٠

بيت المال ٥ - ٦

والصدقات على ما أوجبه الشرع، ومنها تقدير العطاء وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقصير، ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير،^(١) وله أن يعطي الجوائز من بيت المال لمن كان فيه نفع ظاهر للمسلمين، وقوة على العدو، ونحو ذلك مما فيه المصلحة.

وقد كانت العادة في صدر الدولة الإسلامية أن العامل (أي الوالي) على بلد أو إقليم، ينوب عن الإمام بتفويض منه في الجباية لبيت المال والإنفاق منه، وكان المفترض فيه أن يتصرف على الوجه الشرعي المعتبر. ولم يكن ذلك للقضاة.^(٢) وربما كان صاحب بيت المال في بعض الأمصار يتبع الخليفة مباشرة، مستقلاً عن عامل المصر.

موارد بيت المال :

٦ - موارد بيت المال الأصناف التالية، وأما صفة اليد على كل منها فإنها مختلفة، كما سنبينه فيما بعد.

أ - الزكاة بأنواعها، التي يأخذها الإمام سواء أكانت زكاة أموال ظاهرة أم باطنة، من السوائم والزروع والنقود والعروض، ومنها عشور تجار المسلمين إذا مروا بتجارهم على العاشر.

بيت المال فلا بد أن يستمد سلطته في ذلك من سلطة الإمام. ويجب - وهو ما جرت عليه العادة - أن يولي الخليفة على بيت المال رجلاً من أهل الأمانة والقدرة. وكان المتصرف في بيت المال بإنيابة الخليفة يسمى «صاحب بيت المال» وإنما يتصرف فيه طبقاً لما يحدده الخليفة من طرق الصرف.

وكون الحق في التصرف في أموال بيت المال للخليفة ليس معناه أن يتصرف فيها طبقاً لما يشتهي، كما يتصرف في ماله الخاص، فإن كان يفعل ذلك قيل: إن بيت المال قد فسد، أو أصبح غير منتظم، ويستتبع ذلك أحكام خاصة يأتي بيانها، بل ينبغي أن يكون تصرفه في تلك الأموال كتصرف ولي اليتيم في مال اليتيم، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: *لاني أنزلت نفسي من هذا المال بمنزلة ولي اليتيم، إن استغنيت استعفت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف، فإذا أيسرت قضيت.*^(١) ويعني ذلك أن يتصرف في المال بالذي يرى أنه خير للمسلمين وأصلح لأمرهم، دون التصرف بالتشهي والهوى والأثرة.^(٢)

وبين القاضي أبو يعلى أن ما يلزم الإمام من أمور الأمة عشرة أشياء، منها: جباية الفية

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١١، ١٢

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٥٢

(١) الحراج لأبي يوسف ص ١١٧ - ط السلفية.

(٢) الحراج لأبي يوسف ص ٦٠

والفيء أنواع :

(١) ما جلا عنه الكفار خوفاً من المسلمين من الأراضي والعقارات، وهي توفى كالأراضي المغنومة بالقتال، وتقسم غلاتها كل سنة، نص عليه الشافعية. (١)

وفي ذلك خلاف (انظر: فيء).

(٢) ما تركوه وجلوا عنه من المنقولات. وهو يقسم في الحال ولا يوفى. (٢)

(٣) ما أخذ من الكفار من خراج أو أجرة عن الأراضي التي ملكها المسلمون، ودفعت بالإجارة لمسلم أجنبي، أو عن الأراضي التي أقرت بأيدي أصحابها من أهل الذمة صلحاً أو عنوة على أنها لهم، ولنا عليها الخراج.

(٤) الجزية وهي: ما يضرب على رقاب الكفار لإقامتهم في بلاد المسلمين. فيفرض على كل رأس من الرجال البالغين القادرين مبلغ من المال، أو يضرب على البلد كلها أن تؤدي مبلغاً معلوماً. ولو أداها من لا تجب عليه كانت هبة لا جزية. (٣)

(٥) عشور أهل الذمة، وهي: ضريبة تؤخذ منهم عن أموالهم التي يترددون بها متاجرين إلى دار الحرب، أو يدخلون بها من دار الحرب إلى

ب- خمس الغنائم المنقولة. والغنيمة هي كل مال أخذ من الكفار بالقتال، ما عدا الأراضي والعقارات، فيورد خمسها لبيت المال، ليصرف في مصارفه. قال الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ . . .﴾ الآية. (١)

ج- خمس الخراج من الأرض من المعادن من الذهب والفضة والحديد وغيرها، (٢) وقيل: مثلها المستخرج من البحر من لؤلؤ وعنبر وسواهما. (٣)

د- خمس الركاز (الكنوز) وهو كل مال دفن في الأرض بفعل الإنسان. والمراد هنا كنوز أهل الجاهلية والكفر إذا وجده مسلم، فخمسها لبيت المال، وباقية بعد الخمس لواجده.

هـ- الفيء: وهو كل مال منقول أخذ من الكفار بغير قتال، ويلا إيجاف خيل ولا ركاب. (٤)

(١) سورة الأنفال / ٤١

(٢) ابن عابدين ٤٣/٢

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ٧٠، والفيء ٣٧/٣

(٤) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٥، وابن عابدين

٢٢٨/٣، وجواهر الإكليل ١/٢٥٩، والقبليوي

١٣٦/٣، والفيء ٤٠٢/٦

(١) القبليوي على شرح المنهاج ٣/١٩١

(٢) القبليوي على شرح المنهاج ٣/١٨٨

(٣) للفيء ٥٠٧/٨

ز- الهبات والتبرعات والوصايا التي تقدم لبيت المال للجهاد أو غيره من المصالح العامة. (١)

ح- الهدايا التي تقدم إلى القضاة عن لم يكن يهدي لهم قبل الولاية، أو كان يهدي لهم لكن له عند القاضي خصومة، فإنها إن لم ترد إلى مهيئها ترد إلى بيت المال. (٢) لأن النبي ﷺ أخذ من ابن النثية ما أهدي إليه. (٣)

وكذلك الهدايا التي تقدم إلى الإمام من أهل الحرب، والهدايا التي تقدم إلى عمال الدولة، وهذا إن لم يعط الأخذ مقابلها من ماله الخاص. (٤)

ط- الضرائب الموظفة على الرعية لمصلحتهم، سواء أكان ذلك للجهاد أم لغيره. ولا تضرب عليهم إلا إذا لم يكن في بيت المال مايكفي لذلك، وكان لضرورة، وإلا كانت موردا غير شرعي. (٥)

دار الإسلام، أو يستقلون بها من بلد في دار الإسلام إلى بلد آخر، تؤخذ منهم في السنة مرة، ما لم يخرجوا من دار الإسلام، ثم يعودوا إليها.

ومثلها عشور أهل الحرب من التجار كذلك، إذا دخلوا بتجارهم إلينا مستأمنين. (١)

(٦) ما صولح عليه الحريون من مال يؤدونه إلى المسلمين.

(٧) مال المرتد إن قتل أو مات، ومال الزنديق إن قتل أو مات، فلا يورث ما لها بل هو فيء، وعند الخفية في مال المرتد تفصيل. (٢)

(٨) مال الذمي إن مات ولا وارث له، وما فضل من ماله عن وارثه فهو فيء كذلك. (٣)

(٩) الأراضي المغنومة بالقتال، وهي الأراضي الزراعية عند من يرى عدم تقسيمها بين الغانمين. (٤)

و- غلات أراضي بيت المال وأملاكه ونتاج المتاجرة والمعاملة.

(١) ألفي ٥٠٧/٨

(٢) روضة الطالبين للنووي ٩٣/١١، وشرح المنهاج وحاشية القليوبي ٣٠٣/٤، وألفي ٧٨/٩
(٣) حديث: «أن النبي ﷺ أخذ من ابن النثية...» أخرجه البخاري (الفتح ٥/٢٢٠ - ط السلفية) ومسلم (١٤٦٣/٣ - ط الحلبي).

(٤) الدر المختار ٣/٢٨٠، والمحطاب والمواق ٣/٣٥٨، وانظر فتاوى السبكي ١/٢١٥، نشر مكتبة القلبي ١٣٥٦ هـ.

(٥) ابن عابدين ٥٧/٢، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٠

(١) الدر وحاشية ابن عابدين ٣٩/٢ وما بعدها.

(٢) انظر الدر المختار وحاشيته ٣/٣٠٠، وشرح المنهاج ١٨٨/٣، وجواهر الإكليل ٢/٢٧٩، وألفي ٢٩٨/٦، ٣٠١

(٣) شرح المنهاج ٣/١٣٦، ١٣٧، ١٨٨، وألفي ١٢٨/٨، ٢٩٦/٦

(٤) جواهر الإكليل ١/٢٦٠، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/١٩٠، وانظر مصطلح (أرض الحوز).

أخذت تنفق في المصالح العامة، فتكون بذلك من حقوق بيت المال.

وورد أن عمر رضي الله عنه صادر شرطر أموال بعض الولاة، لما ظهر عليهم الإثراء بسبب أعيالهم، فيرجع مثل ذلك إلى بيت المال أيضا.

أقسام بيت المال ومصارف كل قسم:

٧ - الأموال التي تدخل بيت المال متنوعة المصارف، وكثير من أصنافها لا يجوز صرفه في الوجوه التي تصرف فيها الأصناف الأخرى. ومن أجل ذلك احتيج إلى فصل أموال بيت المال بحسب مصارفها، لأجل سهولة التصرف فيها، وقد نص أبو يوسف على فصل الزكاة عن الخراج في بيت المال، فقال: مال الصدقة والعشور لا ينبغي أن يجمع إلى مال الخراج، لأن الخراج في جميع المسلمين، والصدقات لمن سمي الله في كتابه.^(١)

وقد نص الحنفية على أنه يجب على الإمام توزيع موجودات بيت المال على أربعة بيوت، ولا تأبى قواعد المذاهب الأخرى التقسيم من حيث الجملة. وقد قال الحنفية: للإمام أن يستقرض من أحد البيوت الأربعة ليصرفه في مصارف البيوت الأخرى، ويجب رده إلى البيت المستقرض منه، ما لم يكن ما صرفه إليه يجوز

ي - الأموال الضائعة، وهي كل مال وجد ولم يمكن معرفة صاحبه، من لقطه أو ودبغة أو رهن، ومنه ما يوجد مع اللصوص ونحوهم مما لا طالب له، فيورد إلى بيت المال.^(١)

ك - مواريث من مات من المسلمين بلا وارث، أو له وارث لا يرث كل المال - عند من لا يرى الرد - ومن قتل وكان بلا وارث فإن دينه تورد إلى بيت المال. ويصرف هذا في مصارف الفقهاء.

وحق بيت المال في هذا النوع هو على سبيل الميراث عند الشافعية والمالكية أي على سبيل العصبة. وقال الخنابلة والحنفية: يرد إلى بيت المال فيثا لا إرثا^(٢) (ر: إرث).

ل - الغرامات والمصادرات: وقد ورد في السنة تغريم مانع الزكاة بأخذ شرط ماله، وهذا يقول إسحاق بن راهويه وأبو بكر عبد العزيز، وورد تغريم من أخذ من الثمر المعلق وخرج به ضعف قيمته، وهذا يقول الخنابلة وإسحاق بن راهويه^(٣): والظاهر أن مثل هذه الغرامات إذا

(١) روضة الطالبين ٥/ ٢٧٩، ومتن خليل وجواهر الإكليل ٥٩/ ٢، وابن عابدين ٣/ ٢٨٢

(٢) ابن عابدين ٥/ ٤٨٨، وفتح القدير ٥/ ٢٧٧، وشرح المنهاج ٣/ ١٣٦، ١٣٧، والمغني ٥/ ٦٨٤، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٥، والمغني ١٩/ ١

(٣) المغني ٢/ ٥٧٣، ٥٧٨/ ٨، وتبصرة الحكام ٢/ ٥٦١

(١) الخراج ص ٨٠

صرفه من هذا البيت الآخر.^(١) وبنقل أبويعلی الحبلي أن قول أحد كقول الشافعي في ذلك. وخرج وجهها في زكاة الأموال الظاهرة كقول أبي حنيفة.^(٢)

البيت الأول: بيت الزكاة :

٨ - من حقوقه: زكاة السوائم، وعشور الأراضي الزكوية، والعشور التي تؤخذ من التجار المسلمين إذا مروا على العاشر، وزكاة الأموال الباطنة إن أخذها الإمام.

ومصرف هذا النوع المصارف الشامية التي نص عليها القرآن العظيم. وفي ذلك تفصيل وخلاف يرجع إليه في مصطلح (زكاة).

وقد نقل الماوردي الخلاف بين الفقهاء في صفة اليد على هذه الأموال، فنقل أن قول أبي حنيفة: إنها من حقوق بيت المال، أي أملاكه التي يرجع التصرف فيها إلى رأي الإمام واجتهاده، كمال الفقه. ولذا يجوز صرفه في المصالح العامة كالقضاء، وأن رأي الشافعي أن بيت المال مجرد حرز للزكاة يمرزها لأصحابها، فإن وجدوا وجب الدفع إليهم، وإن لم يوجدوا أحرزها لبيت المال، وجوبا على مذهبه القديم، وجوازا على مذهبه الجديد، بناء على وجوب دفع الزكاة إلى الإمام، أو جواز ذلك.

البيت الثاني: بيت الأخماس :

٩ - والمراد بالأخماس :

أ - خمس الغنائم المنقولة، وقيل: وخمس العقارات التي غنمت أيضا.
ب - خمس ما يوجد من كنوز الجاهلية وقيل هو زكاة.

ج - خمس أموال الفبيء على قول الشافعي، وإحدى روايتين عن أحمد. وعلى الرواية الأخرى ومذهب الحنفية والمالكية: لا يخمس الفبيء.

ومصرف هذا النوع خمسة أسهم: سهم لله ورسوله، وسهم لذوي القربى، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل، على ما قال الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾^(١) وكان السهم الأول يأخذه النبي ﷺ في حياته،

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٤ ط ١٣٢٧ هـ،

والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٣٣، ٢٤

(٢) سورة الأنفال / ٤١

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٥٧/٢ و ٣/٢٨٢

ما صرح به أبويعلى والماوردي في مال من مات بلا وارث^(١)، وبناء على ذلك تكون البيوت عندهم ثلاثة لا أربعة.

البيت الرابع : وهو بيت مال الفيء :

١١ - أهم موارد هذا البيت مايلي :

- أ - أنواع الفيء التي تقدم ذكرها .
- ب - سهم الله ورسوله من الأخماس .
- ج - الأراضي التي غنمها المسلمون على القول بأنها لا تقسم، وأنها ليست من الوقف المصطلح عليه .
- د - خراج الأرض التي غنمها المسلمون، سواء اعتبرت وقفا أم غير وقف .
- هـ - خمس الكنوز التي لم يعلم صاحبها، أو تناول عليها الزمن .
- و - خمس الخراج من الأرض من معدن أو نפט أو نحو ذلك . وقيل : ما يؤخذ من ذلك هو زكاة مقدارها ربع العشر، ويصرف في مصارف الزكاة .
- ز - مال من مات بلا وارث من المسلمين، ومن ذلك ديته .
- ح - الضرائب الموظفة على الرعية، التي لم توظف لغرض معين .

وبعده يصرف في مصالح المسلمين على رأي الإمام، فينقل لبيت مال الفيء الآتي ذكره . وسائر الأسهم الأربعة تحوز لأصحابها في بيت المال، حتى تقسم عليهم، وليس للإمام أن يصرفها في المصالح^(١).

البيت الثالث: بيت الضوائع :

١٠ - وهي الأموال الضائعة ونحوها من لقطة لا يعرف صاحبها، أو مسروق لا يعلم صاحبه، ونحوهما على ما تقدم، فتحفظ في هذا البيت عرزة لأصحابها، فإن حصل اليأس من معرفتهم صرف في وجهه .

ومصرف أموال هذا البيت - على ما نقله ابن عابدين عن الزيلعي، وقال : إنه المشهور عند الحنفية - هو اللقيط الفقير، والفقراء الذين لا أولياء لهم، فيعطون منه نفقتهم وأديتهم وتكاليف أكفائهم ودية جنائيتهم . وقال الماوردي : عند أبي حنيفة يصرف هؤلاء صدقة عمن المال له، أو من خلف المال .

ولم نعر لغير الحنفية على تخصيص هذا النوع من الأموال بمصرف خاص، فالظاهر أنها عندهم تصرف في المصالح العامة كالفيء، وهو

(١) ابن عابدين ٥٧/٢، والمغني ٤٠٦/٦، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٢١، ٢٣٥، ٢٣٦، وللماوردي ص ١٢٧

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٥، وللماوردي ص ١٩٣

ط - الهدايا إلى القضاة والعلماء والإمام .
ي - أموال البيت السابق على قول غير الختفية .

مصارف بيت مال الفيء :

١٢ - مصرف أموال هذا البيت المصالح العامة للمسلمين ، فيكون تحت يد الإمام ، ويصرف منه بحسب نظره واجتهاده في المصلحة العامة . والفقهاء إذا أطلقوا القول بأن نفقة كذا هي في بيت المال ، يقصدون هذا البيت الرابع ، لأنه وحده المخصص للمصالح العامة ، بخلاف ماعداه ، فالحق فيه لجهات محددة ، يصرف لها لا لغيرها . وفيها يلي بيان بعض المصالح التي تصرف فيها أموال هذا البيت مما ورد في كلام الفقهاء ، لا على سبيل الحصر والاستقصاء ، فإن أبواب المصالح لا تنحصر ، وهي تختلف من عصر إلى عصر ، ومن بلد إلى بلد .
١٣ - ومن أهم المصالح التي تصرف فيها أموال هذا البيت مايلي :

أ - العطاء ، وهو نصيب من بيت مال المسلمين يعطى لكل مسلم ، سواء أكان من أهل القتال أم لم يكن . وهذا أحد قولين للحنابلة قدمه صاحب المغني ، وهو كذلك أحد قولين للشافعية هو خلاف الأظهر عندهم . قال الإمام أحمد : في الفيء حق لكل المسلمين ، وهو بين الغني والفقير .

ومن الحجة لهذا القول قول الله تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ... ﴾ ^(١) الآية . ثم قال : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أَلَيْسَ لَهُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ ^(٢) ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّعُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ... ﴾ ^(٣) ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ... ﴾ ^(٤) فاستوعب كل المسلمين . ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد أن قرأ الآيات من سورة الحشر : هذه - يعني الآية الأخيرة - استوعبت المسلمين عامة ، ولئن عشت لياتين الراعي يسرو وجيز نصيبه منها ، لم يهرق فيه جبينه .

والقول الثاني للحنابلة ، وهو الأظهر عند الشافعية : أن أهل الفيء هم أهل الجهاد المرابطون في الثغور ، وجند المسلمين ، ومن يقوم بمصالحهم - أي بالإضافة إلى أبواب المصالح الآتي بيانها .

وأما الأعراب ونحوهم ممن لا يُعَدُّ نفسه

(١) سورة الحشر / ٧

(٢) سورة الحشر / ٨

(٣) سورة الحشر / ٩

(٤) سورة الحشر / ١٠

للقسالة في سبيل الله فلا حق لهم فيه، ما لم يجاهدوا فعلا.

ومن الحجة لهذا القول ما في صحيح مسلم وغيره من حديث بريدة «أن النبي ﷺ كان إذا أمر أميرا على جيش أوسرية أو صاه في خاصيته بتقوى الله . . . إلى أن قال: «ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين. فإن أبوا أن يتحولوا منها، فآخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنمة والفىء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين.»^(١)

وقيل عند الشافعية: إن الفيء كله يجب قسمه بين من له رزق في بيت المال في عامه، ولا يبقى منه شيء ولا يوفّر شيء للمصالح ماعدا خمس الخمس (أي الذي لله ورسوله) والتحقيق عندهم: إعطاء من لهم رزق في بيت المال كفايتهم، وصرف ما يتبقى من مال الفيء

للمصالح.^(١)

ب- الأسلحة والمعدات والتحصينات وتكاليف الجهاد والدفاع عن أوطان المسلمين. ج- رواتب الموظفين الذين يحتاج إليهم المسلمون في أمورهم العامة، من القضاة والمحاسبين، ومن ينفذون الحدود، والمفتين والأئمة والمؤذنين والمدرسين، ونحوهم من كل من فرغ نفسه لمصلحة المسلمين، فيستحق الكفاية من بيت المال له ولن يعوله. ويختلف ذلك باختلاف الأعصار والبلدان لاختلاف الأحوال والأسعار.^(٢)

وليست هذه الرواتب أجرة للموظفين من كل وجه، بل هي كالأجرة، لأن القضاء ونحوه من الطاعات لا يجوز أخذ الأجرة عليه أصلا.^(٣) ثم إن سمي للموظف مقدار معلوم استحقه، وإلا استحق ما يجري لامثاله إن كان ممن لا يعمل إلا بمرتب.^(٤)

وأرزاق هؤلاء، وأرزاق الجند إن لم توجد في بيت المال، تبقى دينا عليه، ووجب إنظاره، كالديون مع الإعصار. بخلاف سائر المصالح

(١) شرح المنهاج وحاشية الفلوي ٢/٢١٣ و ٣/١٨٩،

١٩١، والمغني ٦/٤١٤

(٢) ابن عابدين ٣/٢٨٠، ٢٨١، والمغني ٦/٤١٧

(٣) ابن عابدين ٣/٢٨٢

(٤) المنهاج وحاشية الفلوي ٣/١٢٨ و ٤/٢٥٥، ٢٥٦

(١) حديث بريدة: «كان إذا أمر أميرا على جيش . . . أخرجه مسلم (٣/١٣٥٧ - ط الحلبي).

هـ - الإنفاق على أهل الذمة من بيت المال :
ليس لكافر ذمي أو غيره حق في بيت مال المسلمين . لكن الذمي إن احتاج لضعفه يعطى مايسد جوعته .^(١) وفي كتاب الخراج لأبي يوسف أن عما أعطاه خالد بن الوليد رضي الله عنه في عهده لأهل الخيرة : أيا شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته ، ويعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام . ونقل مثل ذلك أبو عبيد في كتاب الأموال .^(٢)
و - ومن مصارف بيت مال الفيء أيضا :
فكأك أسرى المسلمين من أيدي الكفار ، ونقل أبو يوسف في كتاب الخراج قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : كل أسير كان في أيدي المشركين من المسلمين ففكأكه من بيت مال المسلمين .
وهناك وجه للشافعية بأن فكأكه في ماله هو (ر) :
أسرى .

وشبهه بهذا ما قاله بعض الشافعية أن مالك الدواب - غير المأكولة - لو امتنع من علفها ، ولم يمكن إجبارها لفقره مثلاً ينفق عليها من بيت المال جمائا ، وكذلك الدابة الموقوفة إن لم يمكن

فلا يجب القيام بها إلا مع القدرة ، وتسقط بعدمها .^(١)

والراجح عند الحنفية : أن من مات من أهل العطاء ، كالقاضي والمفتي والمدرس ونحوهم قبل انتهاء العام ، يعطى حصته من العام ، أما من مات في آخره أو بعد تمامه فإنه يجب الإعطاء إلى وارثه .^(٢)

د - القيام بشؤون فقراء المسلمين من العجزة واللقطاء والمساجين الفقراء ، الذين ليس لهم ما ينفق عليهم منه ، ولا أقارب تلزمهم نفقتهم ، فيتحمل بيت المال نفقاتهم وكسوتهم وما يصلحهم من دواء وأجرة علاج وتجهيز ميت ، وكذا دية جنابة من لم يكن له عاقلة من المسلمين ، أو كان له عاقلة فعجزوا عن الكل أو البعض ، فإن بيت المال يتحمل باقي الدية ، ولا تعقل عن كافر . وثبه بعض الشافعية إلى أن إقرار الجاني لا يقبل على بيت المال ، كما لا يقبل على العاقلة .^(٣)

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٦ ، وشرح المنهاج ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، وجواهر الإكليل ٢/٢٧١ ، والخراج لأبي يوسف ص ١٨٧ . وروضة الطالبين للنسوي ١١١/١ ، ١٣٧ ، ١٣٨

(٢) الدررود المختار ٣/٢٨٢

(٣) ابن عابدين ٤١٣/٥ ، وجواهر الإكليل ٢/٢٧١ ، والقليوبي ٢/٢٩٢ ، ١٢٥/٣ ، ٢٩٤ - ٢٩٦ ، ٢١١/٤ ، ٢١٤ ، والمقتع ٢/٣٠٣ ، وكشاف القناع ٢٣٤/١ ، وأسن المطالب ٤/٨٣ - ٨٦

(١) ابن عابدين ٢٨٢/٣

(٢) الخراج ص ١٤٤ ، والأموال ص ٤٥

فهو أن الضمان على عاقلته. أما ضمان العمد فيتحملة فاعله اتفاقاً. ^(١)
ط - تحمّل الحقوق التي أقرها الشرع لأصحابها، واقتضت قواعد الشرع أن لا يحملها أحد معين:

ومن أمثلة ذلك ما لو قتل شخص في زحام طواف أو مسجد عام أو الطريق الأعظم، ولم يعرف قاتله، فتكون ديته في بيت المال لقول علي رضي الله عنه: «لا يطل في الإسلام دم» ^(٢)، وقد تحمّل النبي ﷺ دية عبدالله بن سهل الأنصاري حين قتل في خيبر، لما لم يعرف قاتله، وأبي الأنصار أن يحملوا القسامة، ولم يقبلوا أيمان اليهود، فوداه النبي ﷺ من عنده كراهية أن ييطل دمه. ^(٣)

أخذ الثقة من كسبها. ^(١)
ز - المصالح العامة لبلدان المسلمين، من إنشاء المساجد والطرق والجسور والقناطر والأنهار والمدارس ونحو ذلك، وإصلاح ماتلف منها. ^(٢)
ح - ضمان ما يتلف بأخطاء أعضاء الإدارة الحكومية:

من ذلك أخطاء ولي الأمر والقاضي ونحوهم من سائر من يقوم بالأعمال العامة، إذا أخطوا في عملهم الذي كلفوا به، فتلف بذلك نفس أو عضو أو مال، كدية من مات بالتجاوز في التعزير، فحيث وجب ضمان ذلك يضمن في بيت المال.

فإن كان العمل المكلف به لشأن خاص للإمام أو غيره من المسؤولين فالضمان على عاقلته، أو في ماله الخاص بحسب الأحوال. وذلك لأن أخطاءهم قد تكثر، فلو حملوها هم أو عاقلتهم لأجحف بهم.

هذا عند الخفية والمالكية، وهو الأصح عند الخنابلة، والقول غير الأظهر للشافعية. أما الأظهر للشافعية، ومقابل الأصح عند الخنابلة

(١) ابن عابدين ٣/١٩٠، واللسوتي ٤/٣٥٥، وروضة الطالبين ١١/٣٠٨، والمغني ٨/٣١٢، ٣٢٨.
(٢) الأثر: «لا يطل في الإسلام دم». ورد من قول علي بن أبي طالب، أورده صاحب المغني (٧/٧٩١) - ط الرياض دون عزوه لأحد. وليه أن رجلاً قتل في زحام في مكة، فسأل عمر علياً فيه فقال: لا يطل دم في الإسلام، فوداه عمر من بيت المال. وأورد القصة عبدالرزاق في المصنف (١٠/٥١) - ط المجلس العلمي - في الهند دون مقالة علي.
(٣) حديث: «تحمل دية عبدالله بن سهل الأنصاري» أخرجه البيهقي (٦/٢٧٥) - الفتح - ط السلفية. ومسلم (٣/١٢٩٢) - ط الحديث.
وانظر المغني ٨/٧٨، والدر المختار وحاشيته ٥/٤٠٦

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١٩٦، والمواق ٣/٣٨٧، وجواهر الإكليل ١/٢٦٠، ٢٧٠ و ٢٠٩/٢، والقليوبي ٣/٨٦، ٩٣/٤، ٢١٥، وكشاف القناع ٣/٥٥
(٢) المغني ٦/٤١٧، وشرح المنهاج ٣/٩٥

دون ما يجب على وجه الإفراق والمصلحة،
كالطرق ونحوها. (١)
الفائض في بيت المال :

١٥ - لعلماء المسلمين فيما يفيض في بيت المال،
بعد أداء الحقوق التي عليه، ثلاثة اتجاهات :

الأول - وهو مذهب الشافعية : أنه يجب
تفريق الفائض وتوزيعه على من يعم به صلاح
المسلمين، ولا يدخر، لأن ما ينوب المسلمين
يتعين فرضه عليهم إذا حدث. وفي المنهاج
وشرحه من كتب الشافعية : يوزع الفائض على
الرجال البالغين ممن لهم رزق في بيت المال،
لا على غيرهم ولا ذراريهم. قال القليوبي :
والغرض أن لا يبقى في بيت المال شيء.

والثاني - وهو مذهب الحنفية : أنها تدخر في
بيت المال لما ينوب المسلمين من حادث.

والثالث - التفويض لرأي الإمام. قال
القليوبي من الشافعية : قال المحققون : للإمام
الادخار.

ونقل صاحب جواهر الإكليل عن المدونة :
يبدأ في الفياء بفقراء المسلمين، فما بقي يقسم
بين الناس بالسوية، إلا أن يرى الإمام حبسه
لنوائب المسلمين (٢).

ومن ذلك أيضا أجرة تعريف اللقطة،
فللقاضي أن يرتب أجرة تعريفها من بيت المال،
على أن تكون قرضا على صاحبها. (١)

أولويات الصرف من بيت المال :

١٤ - يرى المالكية والشافعية أنه يندب البدء
بالصرف لآل النبي ﷺ الذين تحرم عليهم
الصدقة، اقتداء بفعل عمر رضي الله عنه، إذ
قدّم آل بيت النبي ﷺ في ديوان العطاء. ثم بعد
ذلك يجب البدء بمصالح أهل البلد الذين جمع
منهم المال، كبناء مساجدهم وعمارة ثغورهم
وأرزاق قضاتهم ومؤذنيهم وقضاء ديونهم وديات
جناباتهم، ويعطون كفاية سنتهم.

وإن كان غير فقراء البلد التي جبي فيها المال
أكثر احتياجا منهم، فإن الإمام يصرف القليل
لأهل البلد التي جبي فيها المال، ثم ينقل الأكثر
لغيرهم. (٢)

ويرى الحنابلة أنه إذا اجتمع على بيت المال
حقان، ضاق عنهما واتسع لأحدهما، صرف فيما
يصير منها دينا على بيت المال لو لم يزد في وقته،
كأرزاق الجند وأثمان المعدات والسلاح ونحوهما،

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٧

(٢) الماوردي ص ٢١٥ ط مصطفى الحلبي، وأبو يعلى ص

٢٣٧، وشرح المنهاج بحاشية القليوبي ١٩١/٣، وجواهر

الإكليل ٢٦٠/١

(١) المنهاج وشرحه ١٢١/٣ - ١٢٨

(٢) جواهر الإكليل ٢٦٠/١، والقليوبي ١٩٠/٣، والشرح

الكبير بحاشية الدسوقي ١٩٠/٢

إذا عجز بيت المال عن أداء الحقوق:

١٦ - بين الماوردي وأبويعلى حالة عجز بيت المال عن أداء الحقوق فقالا ما حاصله: إن المستحق على بيت المال ضربان:

الأول: ما كان بيت المال له مجرد حرز، كالأخماس والزكاة، فاستحقاقه معتبر بالوجود، فإن كان المال موجودا فيه كان مصرفه مستحقا، وعدمه مُسْقَط لاستحقاقه.

الثاني: ما كان بيت المال له مستحقا، وهو مال الفيء ونحوه، ومصارفه نوعان:

أولها: ما كان مصرفه مستحقا على وجه البذل، وكرواتب الجنود، وأثمان ما اشترى من السلاح والمعدات، فاستحقاقه غير معتبر بالوجود، بل هو من الحقوق اللازمة لبيت المال مع الوجود والعدم. فإن كان موجودا يعجل دفعه، كالدين على الموسر، وإن كان معدوما وجب فيه، ولزم إنظاره، كالدين على المعسر.

ثانيها: أن يكون مصرفه مستحقا على وجه المصلحة والإرفاق دون البذل، فاستحقاقه معتبر بالوجود دون العدم. فإن كان موجودا وجب فيه، وإن كان معدوما سقط وجوبه عن بيت المال. ثم يكون - إن عم ضرره - من فروض الكفاية على المسلمين، حتى يقوم به من فيه كفاية كالجهاد. وإن كان مما لا يعم ضرره كوعسرة طريق قريب يجد الناس غيره

طريقا بعيدا، أو انقطاع شرب يجد الناس غيره شربا. فإذا سقط وجوبه عن بيت المال بالعدم سقط وجوبه عن الكافة، لوجود البذل. (١)

ويلاحظ أنه قد يكون العجز في بيت المال الفرعي، أي في أحد الأقاليم التابعة للإمام. فإذا قلد الخليفة أميرا على إقليم، فإذا نقص مال الخراج عن أرزاق جيشه، فإنه يطالب الخليفة بتأيامها من بيت المال. أما إن نقص مال الصدقات عن كفاية مصارفها في عمله فلا يكون له مطالبة الخليفة بتأيامها، وذلك لأن أرزاق الجيش مقدرة بالكفاية، وحقوق أهل الصدقات معتبرة بالوجود. (٢)

تصرفات الإمام في الديون على بيت المال:

١٧ - إذا ثبتت الديون على بيت المال، ولم يكن فيه وفاء لها، فللإمام أن يستقرض من أحد بيوت المال للبيت الآخر. نص على ذلك الحنفية. وقالوا: وإذا حصل للخزانة التي استقرض لها مال يرد إلى المستقرض منه، إلا أن يكون المصروف من الصدقات أو خمس الغنائم على أهل الخراج، وهم فقراء، فإنه لا يرد من

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٥، ولأبي يعلى ص ٢٣٧، وانظر شرح المنهاج وحاشية القليوبي ١٩١/٣، ٢١٥/٤

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٧ والماوردي ص ٣١

بيت المال ١٨

اليتيم. ^(١) فله فيه من التصرف ما لولي اليتيم في مال اليتيم.

وليست هذه القاعدة على إطلاقها، فلا يلزم التشبيه من كل وجه، ^(٢) بدليل أن للإمام التملك من بيت المال والإقطاع منه.

ومن الأمثلة التي تعرض لها بعض الفقهاء مايلي:

أ - البيع : يجوز للإمام بيع شيء من أموال بيت المال، إذا رأى المصلحة في ذلك. أما شراؤه لنفسه شيئا منها فقد جاء في الدر المختار: لا يصح بيع الإمام ولا شراؤه من وكيل بيت المال لشيء من أموال بيت المال. لأنه كوكيل اليتيم، فلا يجوز ذلك منه إلا لضرورة. زاد في البحر: أورد في العقار بضعف قيمته، على قول المتأخرين المفتى به ^(٣).

ب - الإجارة: أرض بيت المال تجري عليها أحكام الوقوف المؤبدة. فتؤجر كما يؤجر الوقف. ^(٤)

ذلك شيئا، لاستحقاقهم الصدقات بالفقر. وكذا غيره إذا صرف إلى المستحق ^(١).

وللإمام أيضا أن يستعير أو يقترض لبيت المال من الرعية. «وقد استعار النبي ﷺ دروعا للجهاد من صفوان بن أمية» ^(٢). «واستسلف عليه الصلاة والسلام بعيرا ورد مثله من إبل الصدقة» ^(٣) وذلك اقتراض على خزانة الصدقات من بيت المال. ^(٤)

تنمية أموال بيت المال والتصرف فيها:

١٨ - بالإضافة إلى ما تقدم من صلاحيات الإنفاق في بيت المال، فإن للإمام التصرف في أموال بيت المال. والقاعدة في ذلك أن منزلة الإمام من أموال بيت المال منزلة الولي من مال اليتيم، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إني أنزلت نفسي من هذا المال منزلة ولي

(١) ابن عابدين ٥٧/٢ و ٢٨٢/٣

(٢) حديث: «استعار النبي ﷺ دروعا للجهاد من صفوان بن أمية، أخرجه أبو داود (٣/٣٧٨) - ط هرت سيد دهاش) والحاكم (٤٨/٣) - ط دائرة المعارف العشائية) وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) حديث: «استسلف عليه الصلاة والسلام بعيرا ورد مثله من إبل الصدقة، أخرجه مسلم (٣/١٢٢٤) - ط الحلبي) من حديث أبي رافع.

(٤) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٧

(١) طبقات ابن سعد ٣/١٩٨، وأخبار عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٤٣٠، وأخبار عمر بن الخطاب للشيخ علي الطنطاوي وأخيه ص ٤١٣

(٢) نهاية المحتاج ٥/١١٨

(٣) ابن عابدين والدر المختار ٣/٢٥٥ و ٢٥٨

(٤) ابن عابدين ٣/٣٩٧

المال. (١)

إقطاع التملك :

١٩ - يرى الحنفية أن للإمام أن يقطع من الأراضي التي لم تكن لأحد ولا في يد وارث، لمن فيه غناء ونفع للمسلمين على سبيل النظر في المصلحة، لا على سبيل المحابة والأثرة، كما أن له أن يعطي من أموال بيت المال الأخرى، إذ الأرض والمال شيء واحد. كذا قال القاضي أبو يوسف، واحتج بما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصفى أموال كسرى وأهله لبيت المال، ومال كل رجل قتل في الحرب أو لحق بأرض الحرب أو مغضى ماء أو أجمه. وكان خراج ذلك سبعة آلاف ألف، فكان يقطع من هذه لمن أقطع. قال أبو يوسف: وذلك بمنزلة المال الذي لم يكن لأحد، ولا في يد وارث، فللإمام العادل أن يميز منه ويعطي من كان له غناء في الإسلام. (٢) ونقل هذا ابن عابدين، وقال: هذا صريح في أن القطائع قد تكون من الموت، وقد تكون من بيت المال لمن هو من مصارفه، كما يعطي المال حيث رأى المصلحة، وأن المقطع يملك رقة الأرض، ولذا يؤخذ منها العشر، لأنها بمنزلة الصدقة. (٣)

ج - المساقاة: تصح المساقاة من الإمام على بسايتين بيت المال، كما تصح من جائز التصرف لصبي تحت ولايته. (١)

د - الإعارة: تختلف قول الشافعية في إعارة الإمام لشيء من أموال بيت المال، فأفتى الأسنوي بجوازها، بناء على أنه إذا جاز له التملك من بيت المال فالإعارة أولى. وقال الرملي: لا يجوز للإمام مطلقاً إعارة أموال بيت المال، كالولي في مال مولاه. (٢) وقال القليوبي: ثم إن أخذ أحد شيئاً من بيت المال عازية فهلك في يده فلا ضمان عليه، إن كان له في بيت المال حق، وتسميته عارية مجاز. (٣)

هـ - الإقراض: ذكر ابن الأثير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقرض هنداً بنت عتبة أربعة آلاف تنجر فيها وتضمنها. (٤)

ومما يجري مجرى الإقراض الإنفاق بقصد الرجوع، ومن ذلك الإنفاق على البهيمة الضائعة ونحوها، حفظاً لها من التلف. ثم يرجع بيت المال بالنفقة على صاحب البهيمة. وإن لم يعرف بيعت، وأخذ من ثمنها حق بيت

(١) حاشية القليوبي على شرح منهاج النووي ٦١/٣

(٢) نهاية المحتاج ١١٨/٥

(٣) حاشية شرح المنهاج ٢٠/٣

(٤) الكامل ٢٩/٣

(١) جواهر الإكليل ٢/٢٧٠

(٢) الخراج لأبي يوسف ص ٥٧، ٥٨

(٣) رد المحتار ٣/٢٦٥

صلة، والأثنان إذا صارت ناصّة لها حكم يخالف في العطايا حكم الأصول الثابتة، فافترقا، وإن كان الفرق بينهما ضعيفا.^(١)

والحكم كذلك عند المالكية في أرض العنوة العامرة فإنها لا يجوز للإمام إقطاعها تملكيا، بناء على أنها تكون وقفا بنفس الاستيلاء عليها.^(٢) ولم نجد لهم تعرضا للأرض التي تنزل إلى بيت المال بهلاك أربابها. هل يجوز إقطاع التملك منها أم لا؟

إقطاع الانتفاع والإرفاق والاستغلال:

٢٠ - يجوز للإمام - إذا رأى المصلحة - أن يقطع من أراضي بيت المال أوقافه - بعض الناس إرفاقا أو ليأخذ الغلة. قال المالكية: ثم ما أقطعته الإمام من العنوة، إن كان لشخص بعينه انحل بموت المتنع. وإن كان لشخص وذريته وعقبه استحقته الذرية بعده، للأئني مثل الذكر.

وانظر (إرفاق. إرصاد. أرض الحوز) وبعضهم جعل مثل هذا وقفا.^(٣)

ويرى الشافعية والحنابلة - على ما فصله الماوردي وأبو يعلى - أن أراضي بيت المال ثلاثة أقسام:

أ - ما اصطفاه الإمام لبيت المال بحق الخمس أو باستطابة نفوس الغنمين، كما اصطفى عمر أراضي كسرى وأهله، ولم يقطع من ذلك شيئا. فلما جاء عثمان أقطع منه وأخذ منه حق الفية. قال الماوردي: فكان ذلك إقطاع إجارة لا إقطاع تملك. ولا يجوز إقطاع رقبته، لأنه صار باصطفائه لبيت المال ملكا لكافة المسلمين، فجرى على رقبته حكم الوقف المؤبد.

ب - أرض الخراج، فلا يجوز تملك رقبته، لأن أرض الخراج بعضها موقوف، وخراجها أجرة، وبعضها مملوك لأهلها، وخراجها جزية. ج - ما مات عنه أربابه ولم يستحقه وارث بفرض أو تعصيب. واختلف أصحاب الشافعي في هذا النوع على وجهين:

أحدهما: أنها تصير وقفا، فعلى هذا لا يجوز بيعها ولا إقطاعها.

وثانيهما: أنها لا تصير وقفا حتى يقفها الإمام. فعلى هذا يجوز له إقطاعها تملكيا، كما يجوز بيعها.

ونقل قولاً آخر: أن إقطاعها لا يجوز، وإن جاز بيعها، لأن البيع معاوضة، وهذا الإقطاع

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٤، ١٩٥، ولأبي

يعلى ص ٢١٤

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٦٨/٤

(٣) ابن عابدين ٣/٢٢٦، ٢٥٩، والفتاوى الملهية ٢/٦٤٥ -

٦٥٠، ورسالة وفيه الأموال في حكم ما رتب وأرصد من

بيت المال للمحموي، والشرح الكبير وحاشية =

وقف عقار بيت المال :

٢١ - ذكر الحنفية جواز وقف الإمام من بيت المال، ثم قالوا: إن كان السلطان اشترى الأراضي والمزارع من وكيل بيت المال يجب مراعاة شرائطه، وإن وقفها من بيت المال لا تجب مراعاتها^(١).

ويرى الشافعية، كما نقل عميرة البرلسي: وقف الإمام من بيت المال. قالوا: لأن له التملك منه، وكما فعل عمر رضي الله عنه في أرض سواد العراق، إذ وقفها على المسلمين.^(٢) وانظر (ر: إرصاد).

تمليك حقوق بيت المال قبل توريدها إليه :

٢٢ - ذهب الحنفية إلى أن للإمام أن يترك الخراج للمالك لا العشر، ثم يحل ذلك للمالك عند أبي يوسف، إن كان المالك ممن يستحق شيئا من بيت المال، وإلا تصدق به. ولو ترك الإمام العشر ونحوه من أموال الزكاة

فلم يأخذه لا يجوز إجماعا، ويخرجه المالك بنفسه للفقراء ونحوهم من مصارف الزكاة.^(١)

الديون التي لبيت المال :

٢٣ - ثبت لبيت المال الديون في ذمم الأفراد. فلو ضرب الإمام أموالا على الرعية عامة، أو طائفة منهم أو أهل بلد، لمصلحة، كتجهيز الجيوش أو فداء الأسرى، وكأجرة الحراسة وكري الأنهار، فمن لم يؤد من ذلك ما ضرب عليه بقي في ذمته دينا واجبا لبيت المال، لا يجوز لهم الامتناع منه.^(٢)

انتظام بيت المال وفساده :

٢٤ - يكون بيت المال منتظما إذا كان الإمام عدلا يأخذ المال من حقه، ويضعه في مستحقه. ويكون فاسدا إذا كان الإمام غير عدل، فيأخذ المال من أصحابه بغير حق. أو يأخذه بحق، ولكن ينفق منه في غير مصلحة المسلمين، وعلى غير الوجه الشرعي، كما لو أنفقه في مصالحه الخاصة، أو ينقص أقاربه أو من يهوى بما لا يستحقونه، ويمنع أهل الاستحقاق.

ومن الفساد أيضا أن يفوض الإمام أمر بيت

= السدوسي ٦٨/٤، وحاشية القليوبي على شرح المنهاج ٩٢/٣، والمغني ٥٢٦/٥، ونهاية المحتاج ٣٣٧/٥، ٣٥٦، والأحكام السلطانية للهاوردي ص ١٩٦، ولأبي يعلى ص ٢١٩

(١) ابن عابدين ٤١٨/٣

(٢) حاشية عميرة والقليوبي على شرح المنهاج ١٨/٣، ٩٧،

١٠٩، ونهاية المحتاج ١١٨/٥

(١) ابن عابدين ٥٧/٢

(٢) ابن عابدين ٥٧/٢

الكثكث. والكثكث: التراب. (١)
ب - ومنها : لومنع السلطان حق
المستحقين، فظفر أحدهم بهال لبيت المال، فقد
أجاز بعض الفقهاء أن يأخذ المستحق قدر
ما كان يعطيه الإمام. وهذا أحد أقوال أربعة
ذكرها الغزالي.

ثانيها: أن له أن يأخذ كل يوم قدر قوته.
وثالثها: يأخذ كفاية سته.
ورابعها: لا يجوز له أن يأخذ شيئا لم يؤذن له
فيه.

وأما المالكية فقد صرحوا بأنه لا يجوز السرقة
من بيت المال، سواء انتظم أم لم ينتظم، ويفهم
من هذا أنهم يوافقون القول الرابع من الأقوال
التي نقلها الغزالي.

ومفاد ما يذكره الحنفية: أن له في تلك الحال
أن يأخذ قدر حقه ديانة، إلا أنه ليس له الأخذ
من غير بيته الذي يستحق هومنه إلا للضرورة
كما في زماننا، إذ لو لم يميز أخذه إلا من بيته لزم أن
لا يبقى حق لأحد في زماننا، لعدم إفراز كل
بيت على حدة، بل يخلطون المال كله. ولولم
يأخذ ما ظفربه لم يمكنه الوصول إلى شيء، كما
أفتى به ابن عابدين. (٢)

المال إلى غير عدل، ولا يستقصي عليه فيما
يتصرف فيه من أموال بيت المال فيظهر منه
التضييع وسوء التصرف.

ومن أوجه فساد بيت المال أيضا ما أشار إليه
ابن عابدين: أن يخلط الإمام أموال بيت المال
الأربعة بعضها ببعض، فلا تكون مفرزة. (٣)

٢٥ - وإذا فسد بيت المال ترتبت عليه أحكام
منها:

أ - أن لمن عليه حق لبيت المال - إذا لم يطلع
عليه - أن يمنع من ذلك الحق بقدر حقه هوفي
بيت المال، إن كان له فيه حق لم يُعطه. وإن لم
يكن له فيه حق، فإن له أن يصرفه مباشرة في
مصارف بيت المال، كبناء مسجد أو رباط. ذكر
ذلك بعض الشافعية بخصوص لقطعة حصل
اليأس من معرفة صاحبها، أو نحو ثوب ألقته
الريح إلى داره ولم يعلم صاحبه وأيس من
ذلك، وقالوا أيضا: ما انحسر عنه ماء النهر لو
زرعه أحد لزمته أجرته لمصالح المسلمين،
ويسقط عنه قدر حصته، إن كان له حصّة في
مال المصالح. (٤) واستدل لذلك بما روي عن
عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال لها: أصبت
كنزا فرفعتني إلى السلطان. فقالت له: بفيك

(١) ابن عابدين ٥٦/٢
(٢) الملب الفاظ ١٩/١

(١) ابن عابدين ٥٦/٢
(٢) القليوبي ١٨٧، ٨٩/٣

رضي الله عنها «أن عبداً من رقيق الخمس سرق من الخمس، فرفع إلى النبي ﷺ فلم يقطع، وقال: «مال الله سرق بعضه بعضاً»^(١).

وبما روي أن ابن مسعود سأل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنها عن رجل سرق من بيت المال، فقال عمر: أرسله، فما من أحد إلا وله في هذا المال حق.^(٢)

وثانيهما - وإليه ذهب المالكية أن السارق من بيت المال تقطع يده، واستدلوا على ذلك بعموم قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٣)، فإنه عام يشمل السارق من بيت المال والسارق من غيره، وبأن السارق قد أخذ مالا محرزا، وليست له فيه شبهة قوية، فتقطع يده كما لو أخذ غيره من الأموال التي ليست له فيها شبهة قوية.^(٤)

ج - ومنها ما أفتى به المتأخرون من الشافعية - وهم من بعد سنة ٤٠٠ هـ - موافقة لبعض المتقدمين، وقال به متأخرو المالكية أيضاً: أنه إذا لم ينظم بيت المال يرد على أهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن إرثهم، فإن لم يكن ذو فرض يرد على ذوي الأرحام.

والحكم الأصلي عند الشافعية والمالكية، في حال انتظام بيت المال، عدم الرد وعدم تورث ذوي الأرحام، بل تكون التركة كلها أو فاضلها عن ذوي الفروض لبيت المال، إن لم يكن عصبه.^(١)

الاعتداء على أموال بيت المال:

٢٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أن من أثلف شيئاً من أموال بيت المال بغير حق كان ضامناً لما أثلفه، وأن من أخذ منه شيئاً بغير حق لزمه رده، وأورد مثله إن كان مثلياً، وقيمه إن كان قيمياً. وإنما الخلاف بينهم في قطع يد السارق من بيت المال، ولم في ذلك اتجاهان:

أحدهما - وإليه ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة: أن السارق من بيت المال لا تقطع يده. واستدلوا على ذلك بما روي ابن عباس

(١) حديث: «مال الله سرق بعضه بعضاً» أخرجه ابن ماجه (٢/٨٦٤ - ط الخليفي) وقال البوصيري: في إسناده جبراة، وهو ضعيف.

(٢) قول عمر: أرسله لما من أحد... أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١٠/٢١٢ - ط المجلس العلمي).

(٣) سورة المائدة / ٣٨

(٤) فتح القدير لابن الهمام / ١٣٨/٥، والشرح الكبير بحاشية السمعوني / ١٣٨/٤، وشرح المنهاج للمحلي بحاشية القليوبي وعميرة / ١٨٩/٤، والمغني لابن قدامة / ٢٧٧/٨

الخصومة في شأن أموال بيت المال:

٢٧ - إذا ادعى على بيت المال بحق، أو كان لبيت المال حق قبل الغير، ورفعت الدعوى بذلك أمام القضاء، كان للقاضي الذي رفعت الدعوى إليه أن يقضي فيها، ولو أنه أحد المستحقين.

وإذا كان القاضي نفسه هو المدعي أو المدعى عليه، فلا تتوجه عليه دعوى أصلاً، ولا على نائبه، بل لا بد أن ينصب من يدعي ومن يدعى عليه عنده، أو عند غيره.^(١)

ومن جملة ما يمكن الادعاء به: إيرادات بيت المال إذا قبضها العامل، وأنكر صاحب بيت المال أنه قبضها من العامل. فيطالب العامل بإقامة الحجة على صاحب بيت المال بالقبض، فإن عدمها أحلف صاحب بيت المال، وأخذ العامل بالغرم.^(٢)

الاستقصاء على الولاة ومحاسبة الجباة:

٢٨ - على الإمام وولاته أن يراقبوا من يوكل إليهم جمع الزكاة وغيرها مما يجب لبيت المال، وأن يستقصوا عليهم فيما يتصرفون فيه من أموال بيت المال، ومحاسبوهم في ذلك محاسبة دقيقة.

ففي صحيح البخاري من حديث أبي حميد الساعدي قال: «استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزديين على صدقات بني سليم يدعي ابن اللثبية، فلما جاء حاسبه».^(١)

وقال القاضي أبو يعلى: مذهب أبي حنيفة في إيراد الصدقات وجوب رفع الحساب عنها إلى كاتب الديوان، ويجب على كاتب الديوان محاسبتهم على صحة ما رفعوه، وذلك لأن مصرف العشر ومصرف الخراج عند أبي حنيفة واحد.

وأما على مذهب الشافعي فلا يجب على العمال رفع الحساب عن العشر، لأنها عنده صدقة، لا يقف مصرفها على اجتهد الولاة. وأما عمال الخراج فيلزمهم رفع الحساب باتفاق المذهبين. ويجب على كاتب الديوان محاسبتهم على صحة ما رفعوه.

ثم من وجبت محاسبته من العمال لا يخلو من حالين:

الأولى: إن لم يقع بينه وبين كاتب الديوان اختلاف في الحساب كان كاتب الديوان مصدقاً في الحساب. وإن استراب فيه ولي الأمر كلفه إحضار

(١) نهاية الأرب للتوحيدي ١٩٢/٨ ط دار الكتب المصرية وحديث أبي حميد الساعدي في ابن اللثبية تقدم (ف/٦).

(١) شرح المنهاج للمحلي ٣٠٣/٤، وبهاية المحتاج ٣٢٤/٨

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٩

الإلزام إجباراً، وإنما يقاس بخطه إرهاباً ليعترف به طوعاً.

وقد يعترف الوالي بالخط وينكر القبض.

وحينئذ يكون ذلك في الحقوق السلطانية خاصة

حجة للعاملين بالدفع، وحجة على الولاة

بالقبض اعتباراً بالمعرف. وأورد المارودي ذلك

ثم قال: هذا هو الظاهر من مذهب الشافعي.

أما أبو حنيفة فالظاهر من مذهبه أنه لا يكون

حجة عليه. ولا للعاملين، حتى يقر به لفظاً

كالديون الخاصة. قال: وفيما قدمناه من الفرق

بينهما مقنع. ^(١)

ويلاحظ أن كل ما ورد إلى عمال المسلمين،

أخرج من أيديهم من المال العام، فحكم بيت

المال جار عليه في دخله إليه وخرجه عنه. ولذلك

تجري المحاسبة عليه. ^(٢)



شواهد، فإن زالت الريبة عند فلا يحلف، وإن

لم تزل الريبة - وأراد ولي الأمر تحليفه عليه -

حلف العامل دون كاتب الديوان، لأن المطالبة

متوجهة على العامل دون كاتب الديوان.

الثانية: إن وقع بين العامل وكاتب الديوان

اختلاف في الحساب:

فإن كان اختلافهما في الدخل، فالقول قول

العامل، لأنه منكر.

وإن كان اختلافهما في الخرج، فالقول قول

الكاتب، لأنه منكر.

وإن كان اختلافهما في تقدير الخراج، كما لو

اختلفا في مساحة يمكن إعادتها أعيدت ويعمل

فيها بما يتبين. وإن لم يمكن إعادتها يحلف رب

المال دون الماسح. ^(١)

٢٩ - وقد فصل المارودي وأبو يعلى صفة

المحاسبة في ذلك، واستعرضا ما يعتبر حجة في

قبض الولاة من الجباة، وأنه يعمل في ذلك

بالإقرار بالقبض، أما الخط إذا أنكره، أولم

يعترف به فعرف السدواوين أن يكتفى به،

ويكون حجة. والذي عليه الفقهاء أنه إن لم

يعترف الوالي أنه خطه أو أنكره لم يلزمه، ولم يكن

حجة في القبض. ولا يجوز أن يقاس بخطه في

(١) نهاية الأرب ١٩٢/٨ دار الكتب المصرية، والأحكام

السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٨

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٥

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٤٠، وانظر نهاية

الأرب في أدب العرب للنويري ١٩٢/٨ - ٢١٩

بيت المقدس بيت النار

انظر : معابد .

بيتوتة

انظر : تبييت .



١ - بيت المقدس : اسم لمكان العبادة المعروف في أرض فلسطين . وأصل التقديس التطهير ، والأرض المقدسة أي : المطهرة .

قال ابن منظور : والنسبة إليه مَقْدِسِي ومَقْدِسِي . وفي معجم البلدان سماه في بعض مواضع من كلامه عنه «البيت المقدس» .

٢ - وهذا الاسم «بيت المقدس» يطلق الآن على المدينة التي فيها المسجد الأقصى ، ولا يطلق على مكان العبادة بخصوصه ، أما في كلام الفقهاء والمؤرخين فإن الاسم دائريين المعنيين ، كما استعمله صاحب معجم البلدان وغيره . وتسمى المدينة الآن أيضا (القدس) . ووردت هذه التسمية أيضا في كلام العرب . ففي اللسان : قال الشاعر :

لا نوم حتى تهبطي أرض العُدُس

وتشريني من خير ماء بقدُس

هذا وإن للمسجد الأقصى بيت المقدس

أحكما ما يختص بها عن سائر المساجد (ر) :
المسجد الأقصى^(١) .

(١) لسان العرب مادة (قدس) ومعجم البلدان .

فبنى الحنفية والشافعية في الصحيح الحكم على تغير لحمها وننته، فإن تغير ووجدت منها رائحة متنته كره أكل بيضها عند الحنفية، وحرم الأكل في الصحيح عند الشافعية، لأنها صارت من الخبائث، ولنبي النبي ﷺ عن أكل لحم الجلالة وشرب لبنها. (١)

وقيد الحنابلة وبعض الشافعية حرمة أكل بيض الجلالة بما إذا كان أكثر علفها النجاسة للحديث الوارد في ذلك. وقال بعض الشافعية: يكره أكل بيض الجلالة كراهة تنزيه، لأن النبي إنما هو لتغير اللحم وهو لا يوجب التحريم. قالوا: وهو الأصح، وهو رواية عند الحنابلة. والمختار عند المالكية، أنه يحل أكل بيضها لتولده من حي، وكل حي طاهر. وإن لم يتغير لحم الجلالة ولم ينتن، بأن كانت تخلط ولم يكن أكثر علفها النجاسة حل أكل بيضها باتفاق. (٢)

بيض

التعريف :

١ - البيض معروف، يقال: باض الطائر يبيض بيضا، واحدته: بيضة، وتطلق البيضة أيضا على الخصية. (١) وتنتظر أحكامها في مصطلح: (خصية).

الأحكام المتعلقة بالبيض:

بيض الحيوانات المأكولة اللحم وغير المأكولة: ١ - سبق في مصطلح (أطعمة) تفصيل ما يتصل بحل الأكل وحرمة بالنسبة للبيض، وهو حل أكل بيض ما يؤكل لحمه من الحيوان، وحرمة أكل بيض مالا يحل أكل لحمه في الجملة. (٢)

بيض الجلالة :

٣ - اختلف الفقهاء في حكم أكل بيض الجلالة (وهي التي تتبع النجاسات وتأكلها إذا كانت غلاة تجول في القاذورات).

(١) حديث: «من أكل لحم الجلالة وشرب لبنها» أخرجه أبوداود (١٤٨/٤) - طهرت عبيد دعاس وحسنه ابن حجر في الفتح (٦٤٨/٩) ط السلفي.

(٢) البدائع ٤٠/٥، وابن عابدين ١٩٥/٥، ومراقي الفلاح ص ١٨، والمحطاب ٩٢/١، والدموقي ٥٠/١، وهامية المحتاج ١٤٧/٨، ومغني المحتاج ٣٠٤/٤، والروضة ٢٧٨/٣، وشرح منتهى الإرادات ٣٩٩/٣، والمغني ٥٩٣/٨، ٥٩٤.

(١) المصباح المثير مادة: بيض، وحاشية للدموقي ٦٠/١، وروضة الطالبين ٢٧٩/٣، والمغني لابن قدامة ٧٥/١ (٢) انظر الموسوعة ١٥٤/٥ (ف ٨١).

سلق البيض في ماء نجس :

٤ - إذا سلق البيض في ماء نجس حل أكله عند الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة وهو القول المرجوح عند المالكية) وفي الراجح عند المالكية لا يحل أكله لنجاسته وتعذر تطهيره لسريان الماء النجس في مسامه. ^(١)

البيض الملر (وهو الفاسد بوجه عام) :

٥ - إذا استحالت البيضة دما صارت نجسة عند الحنفية والمالكية والحنابلة في الصحيح من مذهبهم، وفي الأصح عند الشافعية، ومقابله أنها طاهرة، وإذا تغيرت بالتعفن فقط فهي طاهرة عند الحنفية والشافعية والحنابلة، كاللحم المتفنن، وهي نجسة عند المالكية.

وإن اختلط صفارها ببياضها من غير عفونة فهي طاهرة. ^(٢)

البيض الخارج بعد الموت :

٦ - البيض الخارج من مأكول اللحم بعد موته ولا يحتاج لتذكية يحل أكله باتفاق، إلا إذا كان فاسداً.

أما ما يحتاج لتذكية ولم يُذَكَّ فالبيض الخارج بعد موته يحل أكله إن تصلبت قشرته، وهذا عند الحنابلة، وأصح الأوجه عند الشافعية، لأنه صار شيئاً آخر منفصلاً فيحل أكله.

ويحل أكله عند الحنفية ولو لم تصلب قشرته، وهو وجه عند الشافعية، لأنه شيء طاهر في نفسه.

ولا يحل عند المالكية أكل بيض الحيوان البري الذي له نفس سائلة إذا لم يذك، إلا ما كانت ميتته طاهرة دون ذكاة - كالجراد والتمساح - فيحل أكله ببيضه. ^(٣)

بيع البيض :

٧ - يشترط في بيع البعوض ما يشترط في غيره من المبيعات، وهو أن يكون موجوداً متقوماً طاهراً منتفعاً به مقدوراً على تسليمه . . . (ر) :
(بيع).

ولذلك لا يجوز بيع البيض الفاسد، لأنه لا

(١) فتح القدير ١/١٨٦، ونشر دار إحياء التراث، والدموقي

١/٦٠، ومغني المحتاج ٤/٣٠٥، والمغني ١/٧٥

(٢) ابن عابدين ٤/٥٠٥، والدموقي ١/٥٠، ومنع الجليل

١/٢٧، ومغني المحتاج ١/٨٠، ٤/٣٠٥، والمجموع

٢/٥١٠، ونهاية المحتاج ٨/١٤٧، وكشاف القناع

١/١٩١، ١٩٢، والفروع ١/٢٥١، ٢٥٢

(٣) البدائع ٥/٤٣، وغتصر الطحاوي ص ٤٤٠، والدموقي

١/٥٠، وأسنن المطالب ١/١٣، والمجموع ١/٢٨٣،

وقليوبي ١/٧٢، وكشاف القناع ١/٥٧، والمغني ١/٧٥

وذهب المالكية غير ابن شعبان والشافعية في الجديدي إلى اعتبار البيض من الربويات، لعله الاقتيات والأدخار في ربا الفضل، وعلة الطعم في ربا النساء، وذلك عند المالكية، وعلة الطعم في ربا الفضل والنساء عند الشافعية. والبيض يقتات ويدخر ويطعم فيكون ربويا.

وعلى ذلك يحرم الفضل والنساء في بيع البيض بالبيض، فإذا بيع بعضه ببعض فلا بد أن يكون حالا، مثلا بمثل، يدا بيد. والأصل في ذلك ما رواه مسلم عن عبادة قال: «سمعت رسول الله ﷺ ينهي عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، إلا سواء بسواء، عينا بعين، فمن زاد أو ازداد فقد أربى»^(١) فإن اختلف الجنس ولم تختلف العلة جاز التفاضل، لأن اختلاف الجنس لا يحرم معه التفاضل ويحرم النساء لوجود علة الطعم، وقد قال النبي ﷺ في تنمة الحديث السابق: «فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا يدا».

ينتفع به، ولا بيع ببيض في بطن دجاجة، لأنه في حكم المذموم...^(١) هذا، ويختلف الفقهاء في اعتبار البيض من الربويات وعدم اعتباره.

فذهب الحنفية والحنابلة وابن شعبان من المالكية، وهو القديم عند الشافعية: إلى أنه لا يعتبر البيض من الربويات. لأن علة الربا عندهم الكيل مع الجنس، أو الوزن مع الجنس، وهذا بالنسبة لربا الفضل. ولا يتحقق الربا إلا باجتماع الوصفين: الجنس والقدر (الكيل أو الوزن)، وعلى ذلك يجوز بيع بيضة ببيضتين إذا كان يدا يدا، لأنه لا تتحقق فيه العلة. إلا أنه روي عن الإمام أحمد كراهة بيع بيضة ببيضتين لعله الطعم.

ويحرم بيع البيض بالبيض نساء، لأن علة ربا النساء هي أحد وصفي علة ربا الفضل، أما الكيل أو الوزن المتفق، أو الجنس. فالجنس بانفراده يحرم النساء. وهذا عند الحنفية بالنسبة للنساء. وهو إحدى الروايات عند الحنابلة، وفي أصح الروايات: لا يحرم النساء في بيع البيض بالبيض.

(١) حديث: «كان ينهي عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة...» أخرجه مسلم (٣/ ١٢١٠ - ط الحلبي).

(١) للمجموع ٢١٤/٩، وشرح منتهى الإرادات ١٤٢/٧

بيض ٨

ويجوز أن يكون البيض مسلماً فيه عند جمهور الفقهاء، ويشترط فيه ما يشترط في كل مسلم فيه من كونه معلوم الجنس والصفة وأن يكون مما يمكن ضبط قدره وصفته . . وهكذا .

والبيض يمكن ضبطه قدراً وصفة، لأن الجهالة يسيرة لا تقضي إلى المنازعة، وصغير البيض وكبيرة سواء^(١) لأنه لا يجري التنازع في ذلك القدر من التفاوت بين الناس عادة فكان ملحقاً بالعدم، وبذلك يجوز السلم في البيض عدداً، وهذا عند الحنفية خلافاً لغيره، وكذلك عند من يقول بجوازهم من الحنابلة يجوز السلم فيه عدداً، ويذهب التساوت باشتراط الكبر أو الصغر أو الوسط .

ويجوز عند المالكية أيضاً أن يسلم فيه عدداً إذا أمكن ضبطه أو قياسه بنحو خيط يوضع عند أمين لاختلاف الأغراض بالكبر والصغر .

أما عند الشافعية فلا يجوز السلم في البيض عدداً ولا كيلاً، وإنما يجوز بالوزن التقريبي .

ويصح البيض بالبيض لا يجوز إلا وزناً عند الشافعية، وبالوزن أو التحري لتحقق المائلة عند المالكية^(٢) .

السلم في البيض :

٨ - إسلام البيض في البيض لا يجوز عند جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والشافعية ورواية عند الحنابلة - لأنه يعتبر ربالة الجنس عند الحنفية، وعلّة الطعم عند المالكية والشافعية ورواية عند الحنابلة .

ويجوز في أصح الروايات عند الحنابلة إسلام البيض في البيض، لأنه ليس من الربويات، واستدلوا على ذلك بحديث ابن عمرو، وهو أن النبي ﷺ أمره أن يأخذ على قلائص الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة^(٣) .

(١) البدائع ١٨٣/٥، ١٨٥، ١٨٧، وابن عابدين ١٧٧/٤، ١٨١، والمنداهية ٦١/٣، ٦٢، والشرح الصغير ١٥/٢، ٢٤، ٢٩، ط الحلبي، ومنح الجليل ٥٣٧/٢، ٥٤٢، والسبسي ٢٠/٣، ٢١، والخطاب ٣٥١/٤، ٣٥٣، ونهاية المحتاج ٤١٠/٣، وما بعدها، والمجموع شرح المهذب ٣٩٧/٩، وما بعدها و١٩/١٠، ٥٨، ٦٣، ٧٩، وأسن المطالب ٢٦/٢، وكشاف القناع ٢٥٢/٣، وشرح منتهى الإرادات ١٩٤/٢، ٢٠٠، والمغني ١٤/٤ (٢) حديث: وأمر ابن عمرو أن يأخذ على قلائص =

= الصدقة فكان يأخذ البعير . . . أخرجه أبو داود (٢٨٨/٥) ط عزت عبيد دحاس) والبيهقي (٢٨٨/٥) ط دائرة المعارف العشائية) من طريق آخر وصححه . (١) هذا بحسب العرف السائد قديماً . وأما الآن فالعادة ضبط حجوم البيض بدرجات تما لوزنه أو حجمه، فإراض هذا العرف عند السلم فيه عدداً . (الجنة) .

ولا ضمان في البيض الفاسد باتفاق إذا كان غير بيض نعمة، لأن الضمان لعرضية أن يصير البيض صيدا وهو مفقود في الفاسد.

أما إذا كان الفاسد بيض نعمة فعند الحنفية والمالكية وإمام الحرمين من الشافعية وابن قدامة من الحنابلة لا شيء فيه أيضا، لأنه إذا لم يكن فيه حيوان ولا ماله إلى أن يصير منه حيوان صار كالأحجار والخشب.

وقال الشافعية غير إمام الحرمين، والحنابلة غير ابن قدامة يضمن قيمة قشر بيض النعام، لأن لقشره قيمة. لكن قال ابن قدامة: الصحيح لا شيء فيه. وإن كسر البيض فخرج منه فرخ ميت، فإن كان موت الفرخ بسبب الكسر، فعند الجمهور عليه قيمته حيا، وعند المالكية عليه عشر قيمة أمه - فإن علم موت الفرخ قبل الكسر فلا شيء فيه.

وإذا كسر المحرم بيضا أو شواه وضمنه أو أخذه حلال من أجله حرم عليه أكله لأنه صار كالميتة، وهذا عند المالكية والشافعية والحنابلة. ويحل أكله عند الحنفية.

ويحل أكله لغير المحرم عند الحنفية والشافعية كما صححه في المجموع وجزم به ابن المقري، وكذلك يحل عند الحنابلة - غير القاضي - وسند من المالكية.

وعند أبي الخطاب من الحنابلة، وزفر من الحنفية، وفي قول عند الشافعية: لا يجوز السلم في البيض، لأنه لا يمكن ضبطه لاختلافه في الصغر والكبر. (١)

الاعتداء على البيض في الحرم وحال الإحرام: ٩. كل ما حرم صيده في الحرم حرم التعرض لبيضه، فإذا كسره أحد أو شواه لزمه قيمته بمحله يوم التلف، لأنه أصل الصيد، إذ الصيد يتولد منه فيعطي له حكم الصيد احتياطا. وقد روي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أنهم حكموا في بيض النعمة بالقيمة. وهذا عند الحنفية والحنابلة والشافعية، عدا المزني فإنه قال: هو حلال لا جزاء فيه.

وعند المالكية يجب في كل فرد من أفراد البيض عشر قيمة أمه طعاما أو عدله صياما - صوم يوم عن كل مد - واستظهر ابن عرفة أن في العشر البيضات شاة. واستثنى المالكية بيض حمام حرم مكة ففيه عشر قيمة شاة طعاما، لقضاء عثمان رضي الله تعالى عنه فيه بذلك.

(١) البدائع ٢٠٨/٥، وابن عابدين ٢٠٣/٤، وحاشية المسوقي ٢٠٧/٣، والشرح الصغير ٩٩/٢ ط الحلي، وشرح المحلى وحاشية قليوبي وعميرة ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ وأسنى المطالب ١٢٩/٢، والمهذب ٣٠٦/١، ونهاية المحتاج ١٩٢/٤، وشرح منتهى الإرادات ٢١٥/٢، والمغني ٣٢٠، ٣٠٨/٤.

ويختلف الفقهاء فيمن غصب بيضا فحضنه تحت دجاج حتى أفرخ. فعند الحنفية والمالكية يكون على الغاصب بيض مثله لربه والفراخ للغاصب، لأن المغصوب قد تبدل وصار شيئا آخر. وعند الشافعية والحنابلة تكون الفراخ لرب البيض لأنه عين ماله نعي، ولا شيء للغاصب. (١)



وعند المالكية غير سند، وفي قول عند الشافعية والقاضي من الحنابلة يحرم على الحلال (غير المحرم) أكله كما يحرم على المحرم. وما مر أنسا هو بالنسبة لبيض حرم مكة، أما بالنسبة لحرم المدينة فلا جزاء فيه وإن كان يحرم ويأثم بذلك. (١)

هذا كله في بيض الصيد وهو غير المستأنس من الطيور. أما المستأنس (ما يربي في البيوت كالـدجاج) فلا شيء في بيضه.

غصب البيض :

١٠ - غصب البيض - كغصب غيره من الأموال - حرام، وعلى الغاصب الضمان، فإن كان البيض المغصوب باقيا وجب رده، لقول النبي ﷺ: «لا يأخذن أحدكم مال أخيه لأعبا ولا جادا ومن أخذ عصا أخيه فليردها» (٢) فإن تلف ضمن مثله، إذ البيض من المثليات عند الجمهور، وإن تعدل المثل فالقيمة.

(١) البدائع ٢/٢٠٣، وابن عابدين ٢/٢١٦، واللسوقي ٢/٧٢، ٨٤، والشرح الصغير ١/٢٩٧ ط الحلبي، ومنع الجليل ١/٥٤٣، ومبني المحتاج ١/٥٧٥، وأسنن الطالب ١/٥١٤، وشرح منتهى الإرادات ٢/٣٦، ٤٨، وكشاف

القناع ٢/٤٣٦، والمغني ٣/١٦٠

(٢) حديث: «لا يأخذن أحدكم...» أخرجه اليهودية (٢٧٣/٥) ط مرت عبيد دعاس والزملني (٤٦٢/٤) ط الحلبي وحسنه.

(١) البدائع ٧/١٤٨، وحاشية لللسوقي ٣/٤٤٧، وأسنن الطالب ٢/٣٥٥، والمغني ٥/٢٦٥، وشرح منتهى الإرادات ٢/٤٠٧

بيطرة

عليه إن كان قد أذن بذلك، وكانت له بصنعتة خبرة ومعرفة، ولم يتجاوز، فإن لم يؤذن له أو كان قد جاوز ما أذن فيه، أو قطع بآلة كآلة يكشر ألمها، أو في وقت لا يصلح القطع فيه وأشباه هذا، ضمن في هذا كله، لأنه إتلاف لا يختلف ضمانه بالعمد والخطأ، فأشبهه إتلاف المال، ولأن هذا فعل عجم فيضمن سرايته كالقطع ابتداء، وفي الحديث: «من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن»^(١). أي من تعاطى الطب ولم يسبق له تجربة فيه^(٢). فالحديث يدل بمنطوقه على أن من طبب وليست له خبرة بالطب يكون ضامنا. وكذلك من له خبرة بالطب ولكنه أهمل أو تعدى.

والتفصيل في ذلك يرجع إليه في موطنه (إجارة - جنایات، حيوان، ضمان).



(١) حديث: «من تطيب ولم يعلم منه طب فهو...» أخرجه أبو داود (٤/٧١٠ ط عزت عبيد دعاس) والحاكم (٤/٢١٢ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه ووافقه الذهبي.
(٢) رد المحتار على الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤٣/٥، وجواهر الإكليل ١٩١/٢، ومنع الجليل ٥٥٧/٤، والمثنى لابن قدامة ٥٣٨/٥ م الرياض الحديثة، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٣٠/٨، ٣٢، وفيض القدير ١٠٦/٦ ط مصطفى محمد.

١ - البيطرة في اللغة: معالجة الدواب. مأخوذ من بطر الشيء إذا شقه. ومنه البيطار، وهو معالج الدواب.^(١)
ولا تخرج البيطرة في معناها الاصطلاحي عن ذلك.^(٢)

الحكم التكليفي:

٢ - مداواة البهائم وعلاجها بما فيه منفعتها ولو بالفصد والكي جائز شرعا^(٣) وهو مطلوب شرعا، لأنه من الرحمة بالحيوان ومن حفظ المال. وهل يضمن من باشر مداواتها وعلاجها إذا أتلفها أو عطبت بفعله؟ قال الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في الأصح عندهم: لا ضمان

(١) الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري ص ٢٢٥، والمقرب في ترتيب المغرب، ولسان العرب، والمصباح المنير، والمقاموس المحيط مادة (بطر).
(٢) حاشية ابن عابدين ٤٣/٥، وحاشية قليوبي على منهاج الطالبين ١٦٩/٣
(٣) رد المحتار على الدر المختار ٤٧٩/٥، والآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح القدسي الحنبلي ١٤٤/٣ م الرياض الحديثة.

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الثامن

٤

ابن حجر المكي : هو أحمد بن حجر الهيتمي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حزم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن خزيمة (٢٢٣ - ٣١١ هـ)

هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح، أبوبكر، السلمي النيسابوري الشافعي. كان فقيها مجتهدا، عالما بالحديث. شارك في بعض العلوم، سمع من إسحاق بن راهويه، ومحمود بن غيلان وعتبة بن عبدالله اليماني المروزي، وإسحاق بن موسى الخطمي وغيرهم. وعنه الشيخان: البخاري ومسلم، ومحمد بن عبدالله بن عبدالحكم وأحمد بن المبارك المستملي وغيرهم، وتفقّه على المزني وغيره. وقال أبو علي الحافظ: كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه، كما يحفظ القاري السورة، وقال ابن حبان: لم يرمثل ابن خزيمة في حفظ الإسناد والمتن.

من تصانيفه: «المختصر الصحيح» في الحديث، و«التوحيد وإثبات صفة الرب».

[تذكرة الحفاظ ٢/٢٥٩، وشذرات الذهب ٢/٢٦٢، ومعجم المؤلفين ٩/٣٩، والأعلام ٦/٢٥٣]

ابن أبي حاتم : هو عبدالرحمن بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن أبي ليلى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن تيمية : هو عبدالسلام بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن الجوزي : هو عبدالرحمن بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن حامد : هو الحسن بن حامد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن حبان : هو محمد بن حبان :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩.

ابن حجر العسقلاني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن خويرز منداد (٩ - ٣٩٠ هـ)
هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويرز منداد المالكي، العراقي. فقيه، أصولي صاحب أبي بكر الأبهري. قال القاضي عياض: وقد تكلم فيه أبو الوليد الباجي، وقال: لم أسمع له من علماء العراقيين ذكرا.
من تصانيفه: «كتاب كبير في الخلاف»، و«كتاب في أصول الفقه» واختيارات في الفقه.
[الوفائي بالوفيات ٥٢/٢، ومعجم المؤلفين ٢٨٠/٨].

ابن قدامة
من قضاة المالكية بمصر، مشارك في الأدب والتاريخ وكثير من العلوم، وإليه انتهت رئاسة المالكيين بمصر.
من تصانيفه: «الزاهي الشعباني» في الفقه، و«كتاب في أحكام القرآن» و«كتاب الرواة عن مالك»، و«كتاب المناسك»، و«كتاب السنن قبل الوضوء».
[الديباج المنعبد ٢٤٨، واللباب ٢٦/٣، ومعجم المؤلفين ١١/١٤٠].

ابن رجب : هو عبد الرحمن بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رشد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن سحنون : هو محمد بن عبد السلام :
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤١

ابن سيرين :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شعبان (٩ - ٣٥٥ هـ)
هو محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة، أبو إسحاق، القرطبي. هذه النسبة إلى

ابن قدامة :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

- ابن القصار (؟ - ۳۹۸ هـ)
هو علي بن أحمد، أبو الحسن، البغدادي،
الأبهري الشيرازي، المعروف بابن القصار. فقيه،
مالكي أصولي، حافظ، ولي قضاء بغداد. تفقه
بأبي بكر الأبهري وغيره، وبه تفقه أبو ذر الهروي
والقاضي عبد الوهاب ومحمد بن عمرو بن
وغيرهم. قال أبوزر: هو أفقه من رأيت من
المالكيين، وقال الشيرازي: لا أعرف للمالكيين
كتاباً في الخلاف أكبر من كتابه. ولعله يعني كتابه
المسمى: «عيون الأدلة وإيضاح الملة في
الخلافيات».
- [شجرة النور الزكية ص ۹۲، والديباج ۱۹۹،
ومعجم المؤلفين ۱۲/۷].
- ابن كثير: هو محمد بن إسماعيل:
تقدمت ترجمته في ج ۴ ص ۳۲۰
- ابن ماجه:
تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۳۴
- ابن المبارك: هو عبدالله بن المبارك:
تقدمت ترجمته في ج ۲ ص ۴۰۲
- ابن مسعود:
تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۶۰
- ابن المقرئ: هو إسماعيل بن أبي بكر:
تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۳۴
- ابن المنذر:
تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۳۴
- ابن نجيم: هو زيد الدين بن إبراهيم:
تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۳۴
- ابن الهمام:
تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۳۵
- أبي بن كعب:
تقدمت ترجمته في ج ۳ ص ۳۴۹
- أبو أمامة: هو صدي بن عجلان الباهلي:
تقدمت ترجمته في ج ۳ ص ۳۴۵
- أبو البختری (؟ - ۸۲ هـ)
هو سعيد بن فيروز، أبو البختری، الطائي
بالولاء. من فقهاء أهل الكوفة، روى عن أبيه وابن
عباس وابن عمرو بن عبد الرحمن السلمي وغيرهم.
وعنه عمرو بن مرة وعبد الأعلى بن عامر وعطاء بن
السائب وغيرهم. ذكره ابن حبان في الثقات، قال
العجلي: تابعي ثقة. قال أبوزرعة هو عن عمر
مرسل. قال صاحب حلية الأولياء في سيرته:
الطاعن على المستري الخارج على المقرئ،
سعيد بن فيروز أبو البختری، خرج مع القراء
على الحجاج، فقتل بدير الجماجم.

أبو بُرْدة بن بيار	(ملحق) تراجم الفقهاء	أبو عبيد
[حلية الأولياء ٣٧٩/٤، وشذرات الذهب ٩٢/١، وتهذيب التهذيب ٧٢/٤، والأعلام ١٥٢/٣].	أبو الخطاب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧	
أبو بُرْدة بن نيار (٩ - ٤٥ هـ وقيل غير ذلك)	أبو داود : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧	
هو هاني بن نيار بن عمرو بن عبيد بن كلاب، أبوبردة من حلفاء بني حارثة، صحابي، شهد العقبة وندرا وسائر المشاهد رضي الله عنه. روى عن النبي ﷺ. وعنه البراء بن عازب وجابر وعبد الرحمن بن جابر وغيرهم رضي الله عنهم.	أبو الدرداء : هو وعمر بن مالك : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٦	
[الإصابة ٥٩٦/٣، ١٨/٤، والاستيعاب ١٥٣٥/٤، وتهذيب التهذيب ١٨/١٢، والطبقات الكبرى ٤٥١/٣].	أبو ذر : هو جندب بن جنادة : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣	
	أبو طلحة : هو زيد بن سهل : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٨	
أبو بكر الصديق :	أبو السعود : هو محمد بن محمد : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧	
أبو بكر الطرطوشي : هو محمد بن الوليد :	أبو سعيد الخدري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧	
أبو ثور :	أبو شامة : هو عبد الرحمن بن إسماعيل : تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٢٣	
أبو حنيفة :	أبو عبيد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧	
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦		

أبو عثمان الخيري (٢٣٠ - ٢٩٨ هـ)

هو سعيد بن إسماعيل بن سعيد بن منصور، أبو عثمان، الخيري النيسابوري. وكان أحد المشايخ المشهورين بصديق الحال وحسن الكلام، سمع بالري محمد بن مقاتل وموسى بن نصر، وبالعراق محمد بن إسماعيل الأحمسي وغيرهم. وكان له أصحاب مثل أبي عمر وإسماعيل بن نجيد السلمي.

[البداية والنهاية ١١/١١٥، والنجوم الزاهرة ٣/١٧٧، وسير أعلام النبلاء ١٤/٦٢، والأنساب ٤/٣٢٧].

أبو قلابة: هو عبدالله بن زيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو موسى الأشعري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو هريرة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الآمبي المالكي (؟ - ٨٢٧ هـ)

هو محمد بن خليفة بن عمر، أبو عبدالله،

التونسي، الوشتاني، المشهور بالآمبي محدث، فقيه، حافظ، مفسر، ناظم، ولي قضاء الجزيرة سنة ٨٠٨ هـ، أخذ عن ابن عرفة ولازمه، واشتهر في حياته بالمهارة والتقدم في الفنون، وكان من أعيان أصحابه وعقبيهم، وأخذ عنه جماعة من الأئمة كالقاضي عمر القلشاني وأبي القاسم ابن ناجي والثعالبي وعبد الرحمن المجدولي وغيرهم.

من تصانيفه: «شرح المدونة» في فروع الفقه المالكي، و«إكمال الإكمال» في شرح صحيح مسلم، جمع فيه بين المازري وعياض القرطبي والنووي، و«تفسير القرآن».

[نيل الابتهاج ٢٨٧، والبدر الطالع ٢/١٦٩،

ومعجم المؤلفين ٩/٢٧٨، والأعلام ٦/٣٤٩].

أحمد بن حنبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

إسحاق بن راهويه:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أسيد بن حُضير (؟ - ٢٠ هـ)

هو أسيد بن حُضير بن سمالك بن عتيك، أبو يحيى، الأوسي، صحابي. كان شريفاً في الجاهلية والإسلام، من أهل المدينة، يعد من عقلاء العرب، وذوي الرأي فيهم. روى عن النبي ﷺ. وعنه أبو سعيد الخدري وأنس وأبو أيوب

ب

بريدة :

تقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

البراء بن عازب :

تقلت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥

البيهقي :

تقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

ت

الترمذي :

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

ث

الثوري :

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ج

جابر بن عبد الله :

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الأنصاري وكعب بن مالك وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين. شهد العقبة الثانية مع السبعين من الأنصار، وكان أحد النقباء الإثني عشر، وشهد أحدا فجرح سبع جراحات وثبت مع رسول الله ﷺ حين انكشف الناس عنه، وشهد الخندق والمشاهد كلها، وفي الحديث: «نعم الرجل أسيد بن الحضير». له ثمانية عشر حديثا. [أسد الغابة ١/١١٣، وتهذيب التهذيب ١/٣٤٧، والأعلام ١/٣٣٠].

الأصطخري : هو الحسن بن أحمد :

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أنس بن مالك :

تقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

أم سلمة :

تقلت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

الأوزاعي :

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الباجي :

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

ح

الحسن البصري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحكم بن عتبة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠

د

الدردير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

ر

الرافعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرويانى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

ز

الزرقاني : هو عبد الباقي بن يوسف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الزركشي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زفر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزغشري : هو محمود بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٨

الزهري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن ثابت :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزيلي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

س

سعيد بن المسيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

ش

سفیان بن عيينة :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

الشاطبي : هو إبراهيم بن موسى :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الشافعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

سلمة بن الأكوع : تقدمت ترجمته في ج ٦ ص

٣٤٩

سهل بن سعد (٩ - ٩١ هـ)

هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد ،

أبو العباس ، الخزرجي الساعدي ، الأنصاري ،

صحابي ، من مشاهيرهم . روى عن النبي ﷺ

وعن أبي وعاصم بن عدي وعمر بن عتبة ، وعنه

ابنه العباس وأبو حازم والزهري وغيرهم . وقيل :

هو آخر من بقي بالمدينة من أصحاب رسول الله

ﷺ ، حكى ابن عيينة ، عن أبي حازم ، قال :

سمعت سهل بن سعد يقول : لو مت لم تسمعوا

أحدًا يقول : سمعت رسول الله ﷺ . وله في كتب

الحديث ١٨٨ حديثًا .

[الإصابة ٨٨/٢ ، وتهذيب التهذيب

٢٥٢/٤ ، والاستيعاب ٦٦٤/٢ ، والأعلام

٢١٠/٣] .

الشمُني (٨٠١ - ٨٧٢ هـ)

هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن ،

أبو العباس ، الشمُني ، الإسكندري ، الحنفي ،

محدث ، مفسر ، فقيه ، نحوي ، أصولي . أخذ عن

أمره. وقال البيهقي: ضعيف، وقال ابن حزم: ساقط. وولي بيت المال مدة.

[تهذيب التهذيب ٣٧١/٤، والأعلام ٢٥٩/٣].

الشيخان:

تقدمت ترجمتهما في ج ١ ص ٣٥٧

الشيخ يحيى السيرامي وبه تفقه، وعن العلاء البخاري، وعن الشمس الشطنوفي، والقاضي شمس الدين البساطي وغيرهم، وانتفع به الجمل الغفير، وتزاحوا عليه، واقتخروا بالأخذ عنه، مع العفة والخير والتواضع والشهامة. ثم ولي المشيخة والخطابة بترية قانبياي الجركسي، وطلب لقضاء الحنفية بالقاهرة سنة ٨٦٨ هـ فامتنع.

من تصانيفه: «كمال الدراية في شرح النقاية» في الفقه، و«منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك»، و«أوقف المسالك لتأدية المناسك»، و«شرح نظم نخبة الفكر» في علوم الحديث.

[شذرات الذهب ٣١٣/٧، والضوء اللامع ١٧٤/٢، والأعلام ٢١٩/١، ومعجم المؤلفين ١٤٩/٢].

صاحب روح المعاني: هو محمود بن عبدالله الألوسي:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٥

الصاحبان:

تقدمت ترجمتهما في ج ١ ص ٣٥٧

شَهْرَبْنِ حَوْشَبْ (٢٠ - ١٠٠ هـ)

هو شهير بن حوشب، أبوسعيد، وقيل أبوعبدالله، الأشعري. تابعي، فقيه قاري، من رجال الحديث. روى عن مولاه أساء بنت يزيد وأم سلمة زوج النبي ﷺ وأبي هريرة وعائشة وقيم الدارمي وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم، وعنه عبدالحميد بن بهرام وقتادة وليث وعبدالله بن عثمان بن خثيم وغيرهم. وقال الترمذي: قال أحمد: لا بأس بحديث عبدالحميد بن بهرام عن شهر وقال الترمذي عن البخاري، شهر حسن الحديث وقوي

ط

طاووس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبري: ر: محمد بن جرير الطبري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

ع

عائشة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عامر بن ربيعة :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٠

بن عبدالله بن سابط ابن أبي حمضة بن عمرو،
التابعي المكي . أرسل عن النبي ﷺ . وروى عن
عمر وسعد بن أبي وقاص والعباس بن عبدالمطلب
وعباس بن أبي ربيعة ومعاذ بن جبل وغيرهم
رضي الله عنهم . وعنه ابن جريج وليث بن أبي
سليم ويزيد بن أبي زياد وغيرهم . وذكره الميثم
عن عبدالله بن عياش في الفقهاء من أصحاب ابن
عباس، وكان كثير الحديث، له في صحيح مسلم
حديث واحد في الفتن . وذكره ابن حبان في
الثقات .

[تهذيب التهذيب ٦/ ١٨٠] .

عبدالرزاق : هو عبدالرزاق بن همام :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٨

عبدالله بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبدالله بن سلمة (؟ - ؟)

هو عبدالله بن سلمة، المرادي الكوفي، تابعي،
روى عن عمر ومعاذ وعلي وابن مسعود وسلمان
الفسارسي وغيرهم رضي الله عنهم . وعنه
أبو إسحاق السبيعي وعمرو بن مرة . وقال العملي :
كوفي، ثقة . وقال يعقوب بن شيبة : ثقة يعد في
الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة . قال
أبو حاتم : يعرف وينكر، وقال ابن علي : أرجو أنه

عبدالرحمن بن أبي بكرة (١٤ - ٩٦ هـ)

هو عبدالرحمن بن أبي بكرة نفع بن الحارث،
أبويحر، قيل : أبوحاتم الثقفى البصري التابعي،
ومن أعيان التابعين، روي عن أبيه وعلي وعبدالله
ابن عمرو بن الأسود بن سريع . وعنه ابن أخيه
ثابت بن عبيدالله بن أبي بكرة وابن ابنه بحرين
مرار بن عبدالرحمن وقتادة وغيرهم . ذكره ابن حبان
في الثقات، وقال العملي : بصري تابعي ثقة، ذكر
ابن حجر في الإصابة نقلا عن البلاذري ما يقتضي
أن له صحبة وهو غلط، وهو أول مولود ولد
بالبصرة .

[تهذيب التهذيب ٦/ ١٤٨، والإصابة
٣/ ١٤٧، والأعلام ٤/ ٧٣] .

عبدالرحمن بن سابط (؟ - ١١٢ هـ)

هو عبدالرحمن بن سابط، ويقال : عبدالرحمن

عمرو بن شعيب

(ملحق) تراجم الفقهاء

عبدالله بن عمر

وعنه أيوب وابن جريح وعبدالله بن طائوس وحنظلة
ابن أبي سفيان وغيرهم . قال : ابن معين وأبوزرعة
والنسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات .
[طبقات ابن سعد ٤٧٥/٥ ، وتهذيب التهذيب
٢٥٨/٧] .

علي بن أبي طالب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمر بن الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبد الرحمن (٢٣ - ٧٠ هـ)

هو عمر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن
المغيرة ، المخزومي المدني . روى عن أبي هريرة
وعائشة وأبي بصرة الغفاري وجماعة من الصحابة
رضي الله عنهم ، روى عنه عبد الملك بن عمير
وعاصم الشعبي وحزمة بن عمرو العائذي الضبي ،
ذكره ابن حبان في الثقات ، واستعمله ابن الزبير
على الكوفة ، ثم صار مع الحجاج .
[تهذيب التهذيب ٤٧٢/٧] .

عمر بن عبد العزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمرو بن شعيب :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢

لابأس به .

[تهذيب التهذيب ٢٤١/٥] .

عبدالله بن عمر : و : ابن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبدالله بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عثمان بن عفان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عروة بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

العز بن عبد السلام : هو عبد العزيز ابن
عبد السلام :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاء :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عكرمة بن خالد (؟ - ؟)

هو عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام بن
المغيرة القرشي ، تابعي ، روى عن أبيه وأبي هريرة
وابن عباس وابن عمر وسعيد بن جبير وغيرهم .

عمرو بن عتبة (؟) - استشهد في خلافة عثمان بن عفان

هو عمرو بن عتبة بن فرقذ، السلمي الكوفي. وكان لأبيه عتبة صحبة. روى عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وعنه عبدالله بن ربيعة السلمي وحبوط بن رافع العبدي والشعبي، وكان أحد المذكورين بالزهد والعبادة. وقال ابن المبارك عن فضيل بن عياض عن الأعمش قال: قال عمرو ابن عتبة بن فرقذ سألت الله ثلاثا فأعطاني الثنتين، وأنا أنتظر الثالثة. سألت: أن يهديني في الدنيا فما أبالي ما أقبل وما أدبر، وسألت: أن يقويني على الصلاة فرزقني منها، وسألت الشهادة فأنا أرجوها، واستشهد فصلى عليه علقمة. وكان ثقة قليل الحديث. ذكره ابن حبان في الثقات. [تعذيب التهذيب ٧٤/٨، والطبقات الكبرى ٢٠٦/٦].

ق

القاضي عياض:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القدوري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرافي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القرطبي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

ك

الكاساني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

كعب بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

ع

العميني:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

الغزالي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

م

محمد بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المرغيناني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المزني : هو إسماعيل بن يحيى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مسروق :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٧

معاذ بن جبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المعلّى (٩ - ٢١١ هـ)

هو معلّى بن منصور، أبو يعلى، الرازي. من رجال الحديث المصنفين فيه، ثقة نبيل، من أصحاب أبي يوسف ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة. حدث عن مالك وسليمان بن بلال ومحمد بن ميمون الزعفراني والهيثم بن حميد الغساني وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم. وروى عنه ابنه يحيى وأبو خيثمة وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو ثور وغيرهم. وطلب للقضاء غير مرة فأبى.

من تصانيفه: «النوادر»، «الأمالى» كلاهما في الفقه.

مالك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الماوردي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مجاهد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

محمد بن أبي القاسم (٦٣٩ - ٧١٥ هـ)

هو محمد بن أبي القاسم بن عبد السلام بن جميل، أبو عبد الله، التونسي المالكي، فقيه، مفسر، أصولي، حافظ، سمع الحديث من جماعة بتونس وبالقاهرة، كأبي المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود الدمشقي، وقاضي القضاة شمس الدين محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي، وتولى الحُكْم بالحسينية بالقاهرة مدة، وتولى قضاء الإسكندرية سنة ٧٠٩ هـ، ثم أقام بالقاهرة يشتغل بها في العلوم.

من تصانيفه: «كتاب مختصر التفریع».

[الديباج المذاهب ص ٣٢٣].

[تهذيب التهذيب ٢٣٨/١٠، والجواهر المضية
١٧٧/٢، والفوائد البهية ص ٢١٥، والأعلام
١٨٩/٨].

ي

يحيى بن يحيى (١٤٢ - ٢٢٦ هـ)

هو يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن،
أبوزكريا، التميمي، الحنظلي، النيسابوري. قرأ
على مالك الموطأ ولازمه مدة للاقتداء به، وهو
معدود في الفقهاء من أصحاب مالك، كان من
سادات أهل زمانه علما ودينا ونسكا وإتقانا. روى
عن مالك وسليمان بن بلال والجهاديين وأبي
الأحوص وأبي قدامة وغيرهم. وعنه البخاري
ومسلم وروى الترمذي عن مسلم عنه وغيرهم.
قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ثقة وزائدة، وأثنى
عليه خيرا، وقال النسائي: ثقة.
[تهذيب التهذيب ٢٩٦/١١، وشجرة النور
الزكية ص ٥٨، والديباج المذهب ص ٣٤٩،
والأعلام ٢٢٣/٩].



ن

النسائي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

نعيم المجرم (؟ - ؟)

هو نعيم بن عبد الله المجرم، أبوعبدالله،
المدني. مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
عشاقه، تابعي، روى عن أبي هريرة وابن عمرو
أنس وجابر وغيرهم رضي الله عنهم، وعنه ابنه
محمد ومحمد بن عجلان والملاء بن عبد الرحمن
وداود بن قيس الفراء. قال ابن معين وأبو حاتم وابن
سعد: كان ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال
ابن أبي مريم عن مالك: سمعت نعيما المجرم
يقول جالست أبا هريرة عشرين سنة. وله
أحاديث.
[تهذيب التهذيب ٤٦٥/١٠، والطبقات
الكبرى ٣٠٩/٥].

النروي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

فهرس تفصیلی

الصفحة	العنوان	الفقرات
٥	بئر	
	انظر : آبار	
٥	بئر بضاعة	
	انظر : آبار	
٦-٥	باعة	٣-١
٥	التعريف	١
٦	الألفاظ ذات الصلة : الباه	٢
٦	الحكم الإجمالي	٣
٦	بادي	
	انظر : بدو	
٧	بازلة	٢-١
٧	التعريف	١
٧	الحكم الإجمالي	٢
٧	باسور	
	انظر : أعذار	
٨	باضعة	٢-١
٨	التعريف	١
٨	الحكم الإجمالي	٢
٨	باطل	
	انظر : بطلان	
٨	باغي	
	انظر : بغاة	
٩-١٠	بتات	٣-١
٩	التعريف	١
٩	الحكم الإجمالي	٢
١٠	مواطن البحث	٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
١١-١٠	بتر	٦-١
١٠	التعريف	١
١٠	الحكم الإجمالي	٢
١٠	تطهير موضع البتر	٣
١١	بتر الأعضاء لضرورة	٤
١١	بتر الأعضاء في الجنائيات	٥
١١	أعضاء الحيوان المبتورة	٦
١٢	بترء	٢-١
١٢	التعريف	١
١٢	الحكم الإجمالي	٢
١٣-١٢	بتع	٢-١
١٢	التعريف	١
١٢	الحكم الإجمالي	٢
١٣	بتعة	
	انظر : بتلة	
١٣-١٤	بتلة	٢-١
١٣	التعريف	١
١٣	الحكم الإجمالي	٢
١٤	بحج	
	انظر : كلام	
١٧-١٤	بحر	٩-١
١٤	التعريف	١
١٤	الألفاظ ذات الصلة : النهر- العين	٣-٢
١٥	الأحكام المتعلقة بماء البحر	
١٥	أ- ماء البحر	٤
١٥	ب- صيد البحر	٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦	ج- ميتة البحر	٦
١٦	د- الصلاة في السفينة	٧
١٦	هـ- حكم من مات في السفينة	٨
١٧	و- الموت غرقاً في البحر	٩
١٧ - ١٨	بخار	١ - ٤
١٧	التعريف	١
١٧	الألفاظ ذات الصلة : البحر	٢
١٨	الأحكام المتعلقة بالبخار	
١٨	أ- رفع الحدث بما جمع من الندى	٣
١٨	ب- رفع الحدث بما جمع من البخار	٤
١٩	بخار	١ - ٢
١٩	التعريف	١
١٩	الحكم الإجمالي	٢
١٩	بخس	
	انظر : غبن	
٢٠	البخيلة	١ - ٣
٢٠	التعريف	١
٢٠	المسألة الأولى من صورها	٢
٢٠	المسألة الثانية من صورها	٣
٢١ - ٤١	بدعة	١ - ٣٨
٢١	التعريف	١
٢١	الاتجاه الأول لمدلول البدعة	٢
٢٣	الاتجاه الثاني لمدلول البدعة	٣
٢٤	الألفاظ ذات الصلة : المحدثات - الفطرة - السنة -	٤ - ٨
	المعصية - المصلحة المرسله	
٢٦	حكم البدعة التكليفي :	٩

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦	البدعة في العقيدة	١٠
٢٧	البدعة في العبادات :	
٢٧	أ- البدعة المحرمة	١١
٢٧	ب- البدعة المكروهة	١٢
٢٨	البدعة في العادات	١٣
٢٨	دواعي البدعة وأسبابها :	١٤
٢٨	أ- الجهل بوسائل المقاصد	١٥
٢٨	ب- الجهل بالمقاصد	١٦
٢٩	ج- الجهل بالسنة	١٧
٣٠	د- تحسين الظن بالعقل	١٨
٣٠	هـ- اتباع المتشابه	١٩
٣١	و- اتباع الهوى	٢٠
٣١	مداخل هذه الأهواء	٢١
٣٢	أنواع البدع	
٣٢	البدعة الحقيقية	٢٢
٣٢	البدعة الإضافية	٢٣
٣٣	البدع المكفرة وغير المكفرة	٢٤
٣٣	تقسيم البدع غير المكفرة إلى كبيرة وصغيرة	٢٥
٣٥	تقسيم المبتدع إلى داعية لبدعته وغير داعية	٢٧
٣٥	رواية المبتدع للحديث	٢٨
٣٦	شهادة المبتدع	٢٩
٣٦	الصلاة خلف المبتدع	٣٠
٣٧	ولاية المبتدع	٣١
٣٧	الصلاة على المبتدع	٣٢
٣٨	توبة المبتدع	٣٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٨	ما يجب على المسلمين تجاه البدعة	٣٤
٤٠	ما يجب على المسلمين تجاه أهل البدعة	٣٥
٤٠	مراحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمنع البدعة	٣٦
٤٠	معاملة المبتدع ومخالطته	٣٧
٤١	إهانة المبتدع	٣٨
٤١	بدل	
	انظر : إبدال	
٤١ - ٤٥	بدنة	٩ - ١
٤١	التعريف	١
٤٢	الحكم الإجمالي	٩ - ٢
٤٢	أ - بول البدن وروثها	٢
٤٢	ب - نقض الوضوء	٣
٤٣	ج - سؤر البدنة	٤
٤٣	د - الصلاة في أعطان الإبل ومرايض البقر	٥
٤٤	هـ - الدماء الواجبة	٦
٤٤	و - الهدي	٧
٤٤	ز - ذكاة البدنة	٨
٤٥	ح - الديات : الدية بدل النفس	٩
٤٥ - ٤٨	بدو	١٣ - ١
٤٥	التعريف	١
٤٥	الأحكام المتعلقة بالبدو :	٢
٤٦	أ - الأذان في البادية	٣
٤٦	ب - سقوط الجمعة والعيدين	٤
٤٦	ج - وقت الأضحية	٥
٤٦	د - عدم استحقاتهم العطاء	٦
٤٧	هـ - عدم دخول البدوي عاقلة الحضر، وعكسه	٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
٤٧	و- إمارة البدوي	٨
٤٧	ز- نقل اللقيط إلى البادية وحكمه	٩
٤٨	ح- شهادة البدوي على الحضري	١٠
٤٨	ط- عدم الاحتكام إلى عاداتهم فيما يجمل أكله	١١
٤٨	ي- حكم ارتحال المعتدة من أهل البادية	١٢
٤٨	ك- تحول البدوي إلى حضري	١٣
٥٠-٤٩	بذير	٣-١
٤٩	الحكم الإجمالي	٢
٤٩	مواطن البحث	٣
٥١-٥٠	بذريقة	٢-١
٥٠	التعريف	١
٥٠	الحكم الإجمالي	٢
٥٤-٥١	براءة	٩-١
٥١	التعريف	١
٥٢	الألفاظ ذات الصلة : الإبراء - المبارأة - الاستبراء	٤-٢
٥٢	الحكم الإجمالي	٥
٥٤	مواطن البحث	٩
٥٥-٥٤	براجم	٢-١
٥٤	التعريف	١
٥٤	الحكم الإجمالي	٢
٥٦-٥٥	براز	٥-١
٥٥	التعريف	١
٥٥	الألفاظ ذات الصلة : الغائط - البول - النجاسة	٤-٢
٥٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٥
٥٨-٥٧	بَرْد	٣-١
٥٧	التعريف	١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٥٧	الألفاظ ذات الصلة: إيراد	٢
٥٧	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٣
٥٨	بَرَد	
	انظر: مياه	
٥٨ - ٥٩	بُر	٢ - ١
٥٨	التعريف	١
٥٨	الحكم الإجمالي	٢
٥٩ - ٦٣	بِر	٨ - ١
٥٩	التعريف	١
٦٠	الحكم الإجمالي	٢
٦١	بر الوالدين	٣
٦١	بر الأرحام	٤
٦٢	بر اليتامى والضعفاء والمساكين	٥
٦٢	الحج المبرور	٦
٦٢	البيع المبرور	٧
٦٣	بر اليمين	٨
٦٣ - ٧٣	بر الوالدين	١٥ - ١
٦٣	التعريف	١
٦٣	حكمه التكليفي	٢
٦٥	البر بالوالدين مع اختلاف الدين	٣
٦٧	التعارض بين بر الأب وبر الأم	٤
٦٩	بر الوالدين والأقارب المقيمين بدار الحرب	٦
٦٩	بم يكون البر ؟	٧
٧٠	استئذانها للسفر للتجارة أو لطلب العلم	٩
٧١	حكم طاعتها في ترك النوافل أو قطعها	١٠
٧١	حكم طاعتها في ترك فروض الكفاية	١١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٧١	حكم طاعتها في طلبها تطليق زوجته	١٢
٧٢	حكم طاعتها فيما لو أمره بمعصية أو بترك واجب	١٣
٧٢	عقوق الوالدين وجزاؤه في الدنيا والآخرة	١٤
٧٣	جزاء العقوق	١٥
٧٤ - ٧٥	برزة	١ - ٤
٧٤	التعريف	١
٧٤	الألفاظ ذات الصلة : المخدرة	٢
٧٤	الحكم الإجمالي	٣
٧٥	مواطن البحث	٤
٧٥ - ٧٦	برسام	١ - ٤
٧٥	التعريف	١
٧٥	الألفاظ ذات الصلة : العتة - الجنون	٢
٧٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٤
٧٦ - ٧٨	برص	١ - ٦
٧٦	التعريف	١
٧٦	الألفاظ ذات الصلة : الجذام - البهق	٢
٧٧	أحكام يختص بها الأبرص :	
٧٧	ثبوت الخيار في فسخ النكاح بسبب البرص	٣
٧٧	حكم شهود الأبرص للمساجد	٤
٧٨	مصافحته وملامسته	٥
٧٨	حكم إمارة الأبرص	٦
٧٨	بركة	
	انظر : تشهد ، تحية	
٧٨	بركة	
	انظر : مياه	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٧٩ - ٨٠	برنامج	١ - ٤
٧٩	التعريف	١
٧٩	الألفاظ ذات الصلة : الرقم - الأنموذج	٢ - ٣
٧٩	الحكم الإجمالي	٤
٨٠ - ٨١	بريد	١ - ٢
٨٠	التعريف	١
٨١	مواطن البحث	٢
٨١	برية	
٨١	انظر : طلاق بزاق	
٨١	انظر : بصاق	
٨١ - ٨٢	بساط اليمين	١ - ٣
٨١	التعريف	١
٨٢	الحكم الإجمالي	٣
٨٣ - ٩٣	بسملة	١ - ٢
٨٣	التعريف	١
٨٣	البسملة جزء من القرآن الكريم	٢
٨٥	حكم قراءة البسملة لغير المتطهر	٤
٨٦	البسملة في الصلاة	٥
٨٨	مواطن أخرى للبسملة :	
٨٨	أ - التسمية عند دخول الخلاء	٦
٨٩	ب - التسمية عند الوضوء	٧
٩٠	ج - التسمية عند الذبح	٨
٩٠	د - التسمية على الصيد	٩
٩٠	هـ - التسمية عند الأكل	١٠
٩٢	و - التسمية عند التيمم	١١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٩٢	ز- التسمية لكل أمر ذي بال	١٢
٩٣- ٩٥	بشارة	٥- ١
٩٣	التعريف	١
٩٤	الألفاظ ذات الصلة : الخبر- الجعل	٢
٩٤	الحكم الإجمالي	٤
٩٥	مواطن البحث	٥
٩٦- ٩٧	بصاق	٤- ١
٩٦	التعريف	١
٩٦	الألفاظ ذات الصلة : التفل- اللعاب	٣- ٢
٩٦	الحكم الإجمالي	٤
٩٨- ٩٩	بصر	٦- ١
٩٨	التعريف	١
٩٨	الحكم الإجمالي :	٢
٩٨	الجنابة على البصر	٣
٩٨	توجيه البصر في الصلاة	٤
٩٩	حكم رفع البصر إلى السماء في الدعاء خارج الصلاة	٤
٩٩	غض البصر عن المحرم	٥
٩٩	مواطن البحث	٦
٩٩	بضاعة	
٩٩	انظر : إيضاع	
٩٩	بضع	
٩٩	انظر : فرج	
١٠٠- ١٠٢	بطالة	٧- ١
١٠٠	التعريف	١
١٠٠	حكمها التكليفي	٢
١٠٠	التوكل لا يدعو إلى البطالة	٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠١	العبادة ليست مسوغاً للبطالة	٤
١٠٢	أثر البطالة في طلب المتعطل نفقة له	٥
١٠٢	أثر البطالة عن استحقاق الزكاة	٦
١٠٢	رعاية الدولة والمجتمع للمتعطلين بعدم وجود عمل	٧
١٠٢-١٠٥	بطانة	٧-١
١٠٢	التعريف	١
١٠٢	الألفاظ ذات الصلة : الحاشية - أهل الشورى	٣-٢
١٠٣	ما يتعلق بالبطانة من أحكام	
١٠٣	أولا : البطانة بمعنى (خاصة الرجل)	
١٠٣	اتخاذ البطانة الصالحة	٤
١٠٣	اتخاذ بطانة من دون المؤمنين	٥
١٠٥	ثانيا - البطانة في الثوب	
١٠٥	الصلاة على ثوب بطلانه نجسة	٦
١٠٥	حكم لبس الرجل ثوبا بطلانه من حرير	٧
١٠٦-١٢٤	بطلان	٣-١
١٠٦	التعريف	١
١٠٦	الألفاظ ذات الصلة : الفساد - الصحة - الانعقاد	٤-٢
١٠٧	عدم التلازم بين بطلان التصرف في الدنيا وبطلان أثره في الآخرة	٥
١٠٨	الحكم التكليفي للإقدام على تصرف باطل مع العلم وعدمه :	٧
١٠٩	الإنكار على من فعل الباطل	٩
١١٠	الاختلاف في التفريق بين البطلان والفساد وسببه	١٠
١١٢	تجزؤ البطلان	١٣
١١٣	بطلان الشيء يستلزم بطلان ما في ضمنه وما بني عليه	١٦
١١٥	تصحیح العقد الباطل	١٨

الصفحة	العنوان	الفقرات
١١٦	الباطل لا يصير صحيحا بتقادم الزمان أو بحكم الحاكم	٢٢
١١٨	آثار البطلان	
١١٨	أولا - بالنسبة للعبادات	٢٤
١١٩	ثانيا - أثر البطلان في المعاملات	٢٥
١٢٠	الضمان	٢٦
١٢١	ثالثا - أثر البطلان في النكاح	٢٨
١٢٢	أ - المهر	٢٩
١٢٣	ب - العدة والنسب	٣٠
١٢٤	بعض	
	انظر : بعضية	
١٢٥ - ١٢٨	بعضية	٩ - ١
١٢٥	التعريف	١
١٢٥	الألفاظ ذات الصلة	٢
١٢٥	الحكم الإجمالي :	٩ - ٣
١٢٥	في الطهارة	٣
١٢٦	في الصلاة	٤
١٢٧	في الزكاة	٥
١٢٧	في زكاة الفطر	٦
١٢٧	في الطلاق والظهار والعتق	٧
١٢٨	في الشهادة	٨
١٢٨	العتق بالبعضية	٩
١٢٩	بغاء	٢ - ١
١٢٩	التعريف	١
١٢٩	حكم أخذ البغي مهرا	٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٣٠ - ١٥٨	بُغَاة	١ - ٣٩
١٣٠	التعريف	١
١٣٠	الألفاظ ذات الصلة: الخوارج - المحاربون	٢ - ٣
١٣١	الحكم التكليفي	٤
١٣٣	شروط تحقق البغي	٦
١٣٤	الإمام الذي يعتبر الخروج عليه بغيا	٧
١٣٤	إمارات البغي	٨
١٣٤	بيع السلاح لأهل الفتنة	٩
١٣٥	واجب الإمام نحو البغاة:	
١٣٥	أ - قبل القتال	١٠
١٣٨	ب - قتال البغاة	١١
١٣٩	المعاونة في مقاتلة البغاة	١٢
١٤٠	شروط قتال البغاة وما يميز به	١٣
١٤٠	كيفية قتال البغاة	١٤
١٤٢	المرأة المقاتلة من أهل البغي	١٥
١٤٢	أموالهم بالنسبة لاغتنامها وإتلافها وضمانها	١٦
١٤٣	ما أتلفه أهل العدل للبغاة	١٧
١٤٣	ما أتلفه البغاة لأهل العدل	١٨
١٤٤	التمثيل بقتلى البغاة	١٩
١٤٤	أسرى البغاة	٢٠
١٤٥	فداء الأسرى	٢١
١٤٥	موادعة البغاة	٢٢
١٤٦	من لا يجوز قتله من البغاة	٢٤
١٤٧	حضور من لا يقاتل من القادرين على القتال مع البغاة	٢٥
١٤٧	حكم قتال المحارم من البغاة	٢٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٤٨	إرث العادل من الباغي الذي قتله والعكس	٢٧
١٤٩	ما يجوز قتال البغاة به	٢٨
١٥٠	مقاتلة البغاة بسلاحهم الذي في أيدينا	٢٩
١٥٠	الاستعانة في قتالهم بالمشاركين	٣٠
١٥١	قتلى معارك البغاة وحكم الصلاة عليهم	٣١
١٥٢	تقاتل أهل البغي	٣٢
١٥٢	استعانة البغاة بالكفار	٣٣
١٥٤	إعطاء الأمان للباغي من العادل	٣٤
١٥٤	تصرفات إمام البغاة	
١٥٤	أ - جباية الزكاة والجزية والعتور والخراج	٣٥
١٥٥	ب - قضاء البغاة وحكم نفاذه	٣٦
١٥٦	ج - كتاب قاضي البغاة إلى قاضي العدل	٣٧
١٥٦	د - إقامتهم للحد وجوبه عليهم	٣٨
١٥٧	شهادة البغاة	٣٩
	بُغي	
١٥٨	انظر : بغاة	
١٥٨ - ١٦٦	بقر	١٧ - ١
١٥٨	التعريف	١
١٥٨	زكاة البقر	٢
١٥٩	- شروط وجوب الزكاة في البقر	٣
١٥٩	- اشتراط السوم	٤
١٦٠	- الزكاة في بقر الوحش	٥
١٦٠	- زكاة المتولد بين الوحشي والأهلي	٦
١٦١	- اشتراط الحول في زكاة البقر	٧
١٦١	- اشتراط إتمام النصاب	٨
١٦٣	ما يجوز في الأصحية	١٠

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦٤	البقر في الهدي	١٢
١٦٤	حكم التقليد	١٣
١٦٥	ذكاة البقر	١٤
١٦٥	استعمال البقر للركوب	١٥
١٦٥	بول وروث البقر	١٦
١٦٦	حكم البقر في الدية	١٧
١٦٧ - ١٧٥	بكاء	١٩ - ١
١٦٧	التعريف	١
١٦٧	الألفاظ ذات الصلة : الصباح والصراخ - النباح - الندب - النحب أو التحيب - العويل	٦ - ٢
١٦٨	أسباب البكاء	٧
١٦٨	الحكم التكليفي للبكاء في المصيبة	٨
١٦٨	البكاء من خشية الله تعالى	٩
١٧٠	البكاء في الصلاة	١٢
١٧٢	البكاء عند قراءة القرآن	١٣
١٧٢	البكاء عند الموت وبعده	١٤
١٧٣	البكاء عند زيارة القبر	١٥
١٧٤	اجتماع النساء للبكاء	١٦
١٧٤	أثر بكاء المولود عند الولادة	١٧
١٧٤	أثر بكاء البكر عند الاستئذان لتزويجها	١٨
١٧٥	بكاء المرء هل يكون دليلاً على صدق مقاله	١٩
١٧٦ - ١٨٢	بكارة	١٣ - ١
١٧٦	التعريف	١
١٧٦	الألفاظ ذات الصلة : العذرة - الشبهة	٣ - ٢
١٧٧	ما تثبت به البكارة عند التنازع	٤
١٧٧	أثر البكارة في عقد النكاح :	

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧٧	ما يكون به إذن البكر	٥
١٧٨	اشتراط الولي وعدمه	٦٠
١٧٩	متى يرفع الإجماع مع وجود البكارة؟	٨
١٨٠	اشتراط الزوج بكارة الزوجة	٩
١٨١	البكارة الحكومية وأثرها في الإجماع ومعرفة إذنها	١٠
١٨١	تعتمد إزالة العذرة بغير جماع وأثر ذلك	١١
١٨٢	مقدار الصداق بإزالة البكارة بالأصبع دون الجماع	١٢
١٨٢	ادعاء البكارة وأثر ذلك في الاستحلاف	١٣
١٨٣	بلاغ	
	انظر : تبليغ	
١٨٣ - ١٨٥	بلعوم	٤ - ١
١٨٣	أحكام تتعلق بالبلعوم :	١
١٨٣	أ - ما يتعلق بالصوم ومفطراته	٢
١٨٤	ب - ما يتعلق بالتذكية	٣
١٨٥	ج - ما يتعلق بالجناية	٤
١٨٥	بلغم	
	انظر : نخامة	
١٨٦ - ٢٠٥	بلوغ	٤ - ١
١٨٦	التعريف	١
١٨٦	الألفاظ ذات الصلة : الكبر - الإدراك - الحلم والاحتلام -	٧ - ٢
١٨٨	الرشد - المراهقة - الأشد - الرشد	
١٨٨	علامات البلوغ الطبيعية في الذكر والأنثى والختنى :	
١٨٨	- الاحتلام	٩
١٨٨	- الإنبات	١٠
١٩٠	ما تختص به الأنثى من علامات البلوغ	١٥
١٩٠	علامات البلوغ الطبيعية لدى الختنى	١٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٩١	البلوغ بالسن	٢٠
١٩٢	السن الأدنى للبلوغ الذي لا تصح دعوى البلوغ قبله	٢١
١٩٣	إثبات البلوغ :	
١٩٣	الطريقة الأولى : الإقرار	٢٢
١٩٤	الطريقة الثانية : الإنبات	٢٣
١٩٤	البلوغ شرط للزوم الأحكام الشرعية عند الفقهاء	٢٤
١٩٦	ما يشترط له البلوغ من الأحكام :	
١٩٦	أ - ما يشترط لوجوبه البلوغ	٢٥
١٩٦	ب - ما يشترط لصحته البلوغ	٢٦
١٩٧	ما ثبت بطرؤه البلوغ من الأحكام :	٢٧
١٩٧	أولا - في باب الطهارة	
١٩٧	إعادة التيمم	٢٨
١٩٨	ثانيا - في باب الصلاة	٢٩
١٩٩	ثالثا - الصوم	٣٢
٢٠٠	رابعا - الزكاة	٣٥
٢٠١	خامسا - الحج	٣٦
٢٠٢	سادسا - خيار البلوغ	
٢٠٢	تخيير الزوج والزوجة في الصغر	٣٩
٢٠٤	سابعا - انتهاء الولاية على النفس بالبلوغ	٤٣
٢٠٥	ثامنا - الولاية على المال	٤٤
٢٠٦ - ٢١٣	بناء	٢٥ - ١
٢٠٦	التعريف	١
٢٠٦	الألفاظ ذات الصلة : الترميم - العمارة - الأصل - العقار	٥ - ٢
٢٠٧	الحكم الإجمالي :	
٢٠٧	أولا - البناء (بمعنى إقامة المباني)	٦
٢٠٧	الوليمة للبناء	٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٠٨	من أحكام البناء :	
٢٠٨	أ- هل البناء من المنقولات ؟	٨
٢٠٨	ب- قبض البناء	٩
٢٠٨	ج- جريان الشفعة في البناء المبيع	١٠
٢٠٨	د- البناء في الأراضي المباحة	١١
٢٠٩	هـ- تحجير الأرض للبناء	١٢
٢٠٩	و- البناء في الأراضي المفصولة	١٣
٢٠٩	ز- البناء في الأرض المستأجرة	١٤
٢١٠	ح- البناء في الأرض المستعارة	١٥
٢١١	ط- البناء في الأرض الموقوفة	١٦
٢١١	ي- بناء المساجد	١٧
٢١١	ك- البناء باللبن المخلوط بالنجاسة	١٨
٢١١	ل- البناء على القبور	١٩
٢١٢	م- البناء في الأماكن المشتركة	٢٠
٢١٢	ن- بناء الحمام	٢١
٢١٢	ثانيا- البناء في العبادات	٢٢
٢١٢	بناء الساهي في الصلاة على يقينه	٢٣
٢١٢	البناء في خطبة الجمعة	٢٤
٢١٣	البناء في الطواف	٢٥
٢١٢	بناء بالزوجة	
	انظر : دخول	
٢١٣	بناء في العبادات	
	انظر : استئناف	
٢١٤-٢١٥	بنت	٦-١
٢١٤	التعريف	١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٤	الحكم الإجمالي ومواطن البحث:	٢
٢١٤	أ- النكاح	٢
٢١٤	الولاية في النكاح	٤
٢١٤	ب- إرث البنت	٥
٢١٥	ج- النفقة	٦
٢١٥-٢١٦	بنت الابن	٤
٢١٥	التعريف	١
٢١٥	الحكم الإجمالي ومواطن البحث:	
٢١٥	النكاح	٢
٢١٦	الزكاة	٣
٢١٦	الفرائض	٤
٢١٦	بنت لبون	
	انظر: ابن لبون	
٢١٦	بنت مخاض	
	انظر: ابن مخاض	
٢١٧-٢١٨	بنج	١-٧
٢١٧	التعريف	١
٢١٧	الألفاظ ذات الصلة: الأفيون- الحشيشة	٢-٣
٢١٧	الحكم الشرعي في تناوله	٤
٢١٧	عقوبة تناوله	٥
٢١٨	حكم طهارته	٦
٢١٨	مواطن البحث	٧
٢١٨	بندق	
	انظر: صيد	
٢١٨	بنوة	
	انظر: ابن	

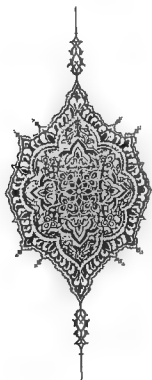
الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٨	جهتان	
	انظر : افتراء	
٢١٨	بهيمة	
	انظر : حيوان	
٢١٨	بول	
	انظر : قضاء الحاجة	
٢١٨	بيات	
	انظر : بيتوتة	
٢٢٥-٢١٩	بيان	١٥-١
٢١٩	التعريف	١
٢١٩	الألفاظ ذات الصلة : التفسير - التأويل	٣-٢
٢٢٠	الأحكام المتعلقة بالبيان عند الأصوليين	
٢٢٠	البيان بالقول والفعل	٤
٢٢٠	أنواع البيان	٥
٢٢١	بيان التقرير	٦
٢٢١	بيان التفسير	٧
٢٢١	بيان التغيير	٨
٢٢١	بيان التبديل	٩
٢٢٢	بيان الضرورة	١٠
٢٢٣	تأخير البيان عن وقت الحاجة	١١
٢٢٤	الأحكام المتعلقة بالبيان عند الفقهاء :	
٢٢٤	بيان المقربة المجهول	١٣
٢٢٥	البيان في الطلاق المبهم	١٤
٢٢٥	بيان المعتق المبهم	١٥
٢٢٥-٢٣٣	بيت	١٦-١
٢٢٥	التعريف	١

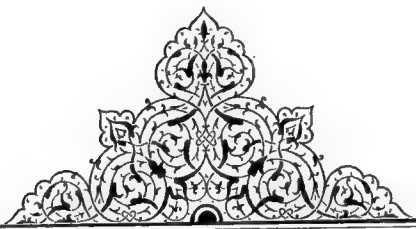
الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٢٦	الألفاظ ذات الصلة : الدار - المنزل	٢ - ٣
٢٢٦	المبيت على ظهر البيت	٤
٢٢٧	الأحكام المتعلقة بالبيت	
٢٢٧	أ - البيع	٥
٢٢٧	ب - خيار الرؤية	٦
٢٢٧	ج - الشفقة	٧
٢٢٨	د - الإجارة	٨
٢٢٨	مراعاة حق الجار في مرافق البيت	٩
٢٢٩	دخول البيت	١٠
٢٣٠	إباحة دخول البيت	١١
٢٣١	دعاء دخول المرء بيته ودعاء الخروج منه	١٢
٢٣١	صلاة الرجل والمرأة الفريضة في البيت	١٣
٢٣٢	صلاة النافلة في البيت	١٤
٢٣٣	الاعتكاف في البيت	١٥
٢٣٣	حكم الحلف على سكنى البيت	١٦
٢٣٤	البيت الحرام	٢ - ١
٢٣٤	التعريف	١
٢٣٤	الحكم الإجمالي	٢
٢٣٤	بيت الخلاء	
	انظر : قضاء الحاجة	
٢٣٥ - ١٤١	بيت الزوجية	١٠ - ١
٢٣٥	التعريف	١
٢٣٥	ما يراعى في بيت الزوجية	٢
٢٣٦	شروط بيت الزوجية	٣
٢٣٨	سكنى الطفل الرضيع في بيت الزوجية	٤
٢٣٨	ما يميز للزوجة الخروج من بيت الزوجية :	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٣٨	أ- زيارة أهلها	٥
٢٣٩	ب- سفر المرأة والمبيت خارج بيت الزوجية	٦
٢٣٩	ج- الاعتكاف	٧
٢٤٠	د- رعاية المحارم	٨
٢٤٠	هـ- الخروج لقضاء الحوائج	٩
٢٤١	ما يترتب على رفض الزوجة الإقامة في بيت الزوجية	١٠
٢٤٢ - ٢٦٤	بيت المال	٢٩
٢٤٢	التعريف	١
٢٤٣	نشأة بيت المال	٣
٢٤٤	سلطة التصرف في أموال بيت المال	٥
٢٤٥	موارد بيت المال	٦
٢٤٨	أقسام بيت المال ومصارف كل قسم :	٧
٢٤٩	البيت الأول - بيت الزكاة	٨
٢٤٩	البيت الثاني - بيت الأخماس	٩
٢٥٠	البيت الثالث - بيت الضوائع	١٠
٢٥٠	البيت الرابع - بيت مال الفيء	١١
٢٥١	مصارف بيت مال الفيء	١٢
٢٥٥	أولويات الصرف من بيت المال	١٤
٢٥٥	الفائض في بيت المال	١٥
٢٥٦	عجز بيت المال عن أداء الحقوق	١٦
٢٥٦	تصرفات الإمام في الديون على بيت المال	١٧
٢٥٧	تنمية أموال بيت المال والتصرف فيها	١٨
٢٥٧	أمثلة للتصرفات في بيت المال	١٨
٢٥٨	إقطاع التملك	١٩
٢٥٩	إقطاع الانتفاع والإرفاق والاستغلال	٢٠
٢٦٠	وقف عقار بيت المال	٢١

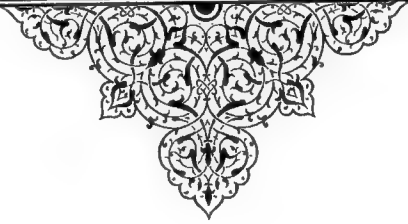
الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦٠	تمليك حقوق بيت المال قبل توريدها إليه	٢٢
٢٦٠	الديون التي لبيت المال	٢٣
٢٦٠	انتظام بيت المال وفساده	٢٤
٢٦٢	الاعتداء على أموال بيت المال	٢٦
٢٦٣	الاستقصاء على الولاية ومحاسبة الجباة	٢٨
٢٦٥	بيت المقدس	٢-١
٢٦٥	التعريف	١
٢٦٥	الحكم الإجمالي	٢
٢٦٥	بيت النار	
	انظر : معابد	
٢٦٥	بيتوتة	
	انظر : تبيت	
٢٦٦-٢٧١	بيض	١٠-١
٢٦٦	التعريف	١
٢٦٦	الأحكام المتعلقة بالبيض :	٢
٢٦٦	بيض الحيوانات المأكولة اللحم وغير المأكولة	٢
٢٦٦	بيض الجلالة	٣
٢٦٧	سلق البيض في ماء نجس	٤
٢٦٧	البيض المذر (الفاسد)	٥
٢٦٧	البيض الخارج بعد الموت	٦
٢٦٧	بيع البيض	٧
٢٦٩	السلم في البيض	٨
٢٧٠	الاعتداء على البيض في الحرم وحال الإحرام	٩
٢٧١	غصب البيض	١٠

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٧٢	بيطرة	١ - ٢
٢٧٢	التعريف	١
٢٧٢	الحكم التكليفي	٢
٢٧٤	تراجم الأعلام والواردة أسماؤهم في الجزء الثامن	
٢٩١	فهرس الجزء الثامن	





تم بحمد الله الجزء الثامن من الموسوعة
ويليه الجزء التاسع وأوله بحث «بيع»





Bibliotheca Alexandrina



0597396